

أَفْجَزُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ الْعَاشِرُ

تَأْلِيفُ

الْإِمَامِ الْمُحَدِّثِ

مُحَمَّدِ زَكْرِيَّا الْكَانِدِ هَلَوِي الْمَدِينِي

الْمَدِينِي سَنَةِ ١٣٥٢ هـ

اِعْتَقَدَ بِهِ وَعَلَى عَقْدِهِ

الْاِسْتِثْنَاءُ الدُّكْتُورُ قُضِي الذَّيَالِ اَلْمَدِينِي

وَالرَّافِعُ

مَعْنَى



أَجْرُ الْمَسْأَلِ
مَوْجُودٌ

الْقَلْبَةُ الْأُولَى
مُحَقَّقَةٌ وَمُتَقَبَّلَةٌ

١٤٩٤ هـ - ٢٩٠٢

حَقُّوْكَ الْقَلْبِ وَكَفُوْلَةُ الْقَسَمَاتِ

SHAIKH ABULHASAN HADHI CENTER

For Research & Private Studies

MOZART FOR ALEXANDER UP. 6004

Tel: 0091 54622 78484

0091 54627 70317

Fax: 0091 54622 70706

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للبحوث والدراسات الإسلامية

مظفرپور - اعظم چوک پور (الہند).

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

(١) باب ما جاء في التسمية على الذبيحة

(١) التسمية على الذبيحة

وفي النسخ المصرية: ما جاء في التسمية على الفبيحة، قال المصنف^(١):
 اختلف العلماء في التسمية على الصيد والذبيحة، فروي عن محمد بن سيرين،
 وثنا عن مولى عبد الله، والشافعي: أنها فريضة فمن تركها عامداً، أو ساهياً، لم
 يؤكل ما فيه، وهو قول أبي ثور والطائفة، وذهب مالك، والثوري،
 وأبو حنيفة، وأصحابهم إلى أنه إن تركها عامداً لم يؤكل، وإن تركها ساهياً
 أكلته، قال ابن المنذر: وهو قول ابن عباس، وأبي هريرة، وابن المسيب،
 والحسن بن صالح، وطائفة، وعطاء، والحسن بن أبي الحسن النخعي،
 وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والحكم، وربيعة، وقال الشافعي: يؤكل الصيد
 والذبيحة في الوجهين جميعاً، نكح ذلك أو نسي، وروى ذلك عن أبي هريرة،
 وابن عباس، وعطاء، انتهى.

وقال المحقق^(٢): اختلفوا في كونها شرطاً في حل الأكل، فذهب
 الشافعي وماتة، وهي رواية عن مالك، وأحمد أنها سنة، فمن تركها عمداً أو
 سهواً لم يقدح في حل الأكل، وذهب أحمد في الراجح عنه، وقبر ثور،
 وطائفة إلى أنها واجبة لجعلها شرطاً في حديث علي، وذهب أبو حنيفة،
 والثوري، ومالك، وجماعة العلماء إلى الحواز لمن تركها ساهياً لا عمداً،
 لكن اختلف عن المالكية هل تحرم أو تكره؟ وعند الحنفية تحرم، وعند
 الشافعية في العمدة ثلاثة أوجه، أصحها يكره الأكل، وقيل: خلاف الأولى،
 وقيل: يأنى يتركه، ولا يحرم الأكل، والمشهور من أحمد التفرقة بين الصيد
 والذبيحة، انتهى.

(١) عمدة المفرد (١/١٧٦).

(٢) صحيح المارئي (٩/٦٠٦).

قال الخوافي: من ترك التسمية على الزينة عمدًا، أو ساهيًا لم يؤكل، وإن ترك على الفسحة عمدًا لم يؤكل، وإن تركها ساهيًا أكلت، قال الموفق^(١): أما الصيد فله شرط أن يسمى عند الإمساك بالجموح، فإن ترك التسمية عمدًا أو سهوًا لم ينجح، هذا مطلق المذهب، وظل حنبل من أحمد إن سمي التسمية على الفسحة والتكثف، أصح، فإن الخلط بينهما حنبل في مطلقه، ومن أحمد أن التسمية بشرط على إتمام التكثف في العهد والتباعد، ولا يلزم تلك في إتمام التسمية فيه، فهو بمنزلة التمسك بخلاف تعميده فإنه يقتضي ما اختاره، وأما كذبة فلاشهور من مذهب أحمد أنها شرط مع التذكر، يرشد بإسبو، ومن أحمد أنها مستحبة، غير واجبة في عمد، ولا سهو، وقد قال الشافعي:

وقد قرأ من عاشر من سمي التسمية فلا بأس به، وزود سعيد بن منصور بإسناد عن راشد بن ربيعة قال: قال رسول الله ﷺ: «فيحة المسلم حلال وإن لم يسم ما لم يعمد»، انتهى.

قال الموفق^(٢): وحسب سعة عند التذكرة، وعند الإتمام في تعذر، أو ذكر وقتها، فلا نجس على شيء، ولا أضرار، ولا ذكره، انتهى.

قال المصنف^(٣): اختلف أهل العلم في تأثير التسمية، فبعض من القائلين بحائث في «المونة» يعمد ترك التسمية لم يؤكل فيحتمل، وإن تركها تأميا أكلت، وإلى هذا ذهب الشيخ أبو بكر، والفاصي أبو محمد، وظل أحمد فيؤكل إلا أن ترك ذلك مستحب، وقال أبو بكر من أكلهم، والفاصي أبو أحمد: إن تركها عمدًا فهو أكل تلك الذبيحة، ولا تجزؤه، وتذنبه على

(١) - شعبي (١٣: ٢٣٨).

(٢) - تنقيح الفكر (١: ٢٠٦).

(٣) - شعبي (١: ٢٠٦).

وحجب التسمية. وثم شرط في صحة التسمية مع تذكر قوله عز اسمه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ فِي سُلْبِكُمْ﴾^(١) ودليلنا من جهة انقياس أنه متى ورد الشرع بأنه فسق، فوجب أن يكون حراماً، أصل ذلك صفة التسوق من الزنا وشرب الخمر.

وإذا ثبت ذلك، قلنا يستعمل من التسمية: قال ابن المنذر: يقول: بسم الله والله أكبر، أو قال: بسم الله، أو الله أكبر فقط، أو لا إله إلا الله، أو سبحان الله، أو لا حول ولا قوة إلا بالله من غير تسمية أجزاء. وكذلك كل اسم لله تعالى، وذكره مالك أن يقال: اللهم منك وإليك، وعنه وشهد الكراهية فيه انتهى.

قال النذير^(٢): المراد بالتسمية ذكر الله من حيث هو، لا مخصوص باسم الله، لكنه الأفضل، وكذا زيادة: والله أكبر، انتهى.

وقال الموفق^(٣): التسمية المستعملة قوله: بسم الله، لأن إطلاق التسمية ينصرف إلى ذلك، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ إذا دبر قال: بسم الله والله أكبر، وكان أبي حمزة رضي الله عنه - بقوله، ولا خلاف في أن بسم الله بجزءه، وإن قال: اللهم اغفر لي ثم تكب - لأن ذلك طلب حاجة، وإن قيل، أو سبح، أو كبر، أو حمد الله احتل الأجزاء: لأنه ذكر اسم الله تعالى على وجه التعظيم، واحتل المنع لأن إطلاق اسم التسمية لا يتناول، وإن ذكر اسم الله تعالى بغير العبوة أجزاء. وإن أحسن العربية: لأن المقصود ذكر اسم الله، وهو يحصل بجميع اللغات بخلاف التكبير في الصلاة؛ فلهذا انتهى.

(١) سورة الأحم: الآية ١٧١.

(٢) شرح الكبير (١/٧٠٧).

(٣) التمهيد (١/٢٧٠).

١/١٠١٦ - حدثني يحيى عن ثعلب، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: سئل رسول الله ﷺ

١/١٠١٦ - (مالك، عن هشام بن عروة) وفي نسخة: حدثني هشام، وهو موطأ محمد^(١) أخبرنا هشام بن عروة (عن أبيه أنه) أي عروة (قال: سئل) بساء المحمديون رسول الله ﷺ قال الزرقاني: لم يختلف على ذلك في إسناده، قال الديلمي: قال في «تاريخه الموطأ»: «فرد به عن أنس بن مالك موطأ، وغيره يرويه عن مالك، عن هشام، عن أبيه مرسلاً، وروى أبو عمر: ثم يحتج عن مالك في إسناده، انتهى».

وتخرجه البخاري^(٢) في «الآيما» والنفوس برواية أسامة بن حفص، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - موطأ، ثم قال: تابعه عن علي بن الدراوردي وثابعه أبو خالد، والكلابي، انتهى يعني الثلاثة عن هشام، قال الحافظ: حديث الدراوردي أخرجه الإسماعيلي، برواية أبي خالد سليمان بن حبان وصلها عنه البخاري في «كتاب التوحيد»^(٣)، وقال عنه: تابعه محمد بن عبد الرحمن، والدراوردي، وأسمدة بن حفص، ورواية الكلابي وصلها البخاري في «البيع»، وخالفهم مالك عرواه عن هشام، عن أبيه مرسلاً ليس فيه عتقة، قال الدارقطني في «العلل»: رواه عبد الرحمن بن سليمان، ومحمّد، والنضر، وأحمد بن هشام موصولاً، ورواه مالك مرسلاً، ووافق مالكاً عن إسناده محمد بن داود، وابن عيينة، واللفظان عن هشام، وهو أشبه بالصواب.

قال الحافظ: يؤخذ من صحيح البخاري أن الحديث إذا اختلف في وصله وإسناده حكم للأصل مشروطاً أحدهما: أن يزيد عنه من وصله على هو أو شفه، والآخر: أن يثبت بترتبة تقوي الرواية الموصولة، لأن عروة معروف

(١) موطأ محمد بن علقمبة المصنف ٢٦/٦٥٠.

(٢) ٥٥٠٧٦ صحيح البخاري ١/١٧١.

(٣) رقم الحديث (٧٣٩٨) وفتح الناري ١٣٧٩/١٣١.

فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نَأَسَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْدَةِ بَأْتَرْنَا بِشَحْمَةٍ.

بِالْبُرَايَةِ عَنِ عَائِشَةَ، لَقِيَ ذَلِكَ إِشْعَرٌ يَحْفَظُ مِنْ وَصَلِهِ عَنْ مِثْلِهِ يَوْمَ مِنْ أَوْسَمَهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ صَبْرِهِ أَيْضاً أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَطَ فِي الصَّحْحِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ مِنْ تَعَلُّقِ السُّسْطِ وَالْإِلْفَانِ أَنْ يَنْ كَذَّابٌ فِي فُرَاوِي، فَصَوَّرَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ عَمْرٍاءَ رَوَاةَ ذَلِكَ الْحَرِّ مِنْ مِثْلِهِ أَتَمَرَ الْغُصُورِ بِذَلِكَ، وَصَحَّ الْحَدِيثُ عَنِ شَرِطِهِ، انتهى.

(فَقِيلَ لَهُ) بِإِسْنَادٍ وَهَذَا بَيَانُ السُّؤَالِ، وَلَقَطَ لِيَحَارِي: أَنْ يُؤْمَرُ قَائِلًا، تَسِي ١٠٦٦ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نَأَسَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْدَةِ) وَالْمُنَاسَنِي: إِنْ نَأَسَ مِنَ الْأَعْرَابِ، وَتَوَحَّجَ الْبُخَارِيُّ عَلَى أَهْلِيهِ مِنْ قَبِيضَةِ الْأَعْرَابِ وَبَعْدِهِمْ، قَالَ الْعَمِّيُّ (١): الْأَعْرَابُ هُمْ سَاكِنُو بَيْدَةِ مِنَ شُعُوبِ الْغَيْبِ لَا يَتَقَبَّحُونَ فِي الْأَعْمَالِ وَلَا يَسْتَعِينُونَ إِلَّا أَحَدَهُمْ (يُتَوَكَّلُونَ) بِالْإِدْعَاءِ فِي الشَّيْخِ الْبَيْدَةِ، وَفِيهِمْ بَعْدُ الْبَيْدَةِ فِي الْمَحْضَرَةِ، وَتَحْلِيصُهَا سُسْطُ الْحَسِيِّ: إِذْ قَالَ: بِالْإِدْعَاءِ وَفِيهِ (يَلْحَقُونَ) بِهِمْ أَلَامٌ جَدِيدٌ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً عَلَى نَحْوِ الْإِدْعَاءِ: إِذْ اخْتَارِي فِي آخِرِ الْحَدِيثِ، قَالَتْ هَذِهِ رَأَيْتُ لَهَا عَنْهَا: وَكَانُوا مَعْنِي فِيهِ بِالْكَفَرِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ (٢) نَعَا لِسُسْطِي وَالْعَمِّيُّ ثَابِتًا، أَيِ الْقَوْمِ الْمُسْتَقْبَلِينَ. انتهى. رَأَيْتُ بَوَاحِ عَمْدِي، عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّ الْخُصْمَ لِقَوْمِ آيَةٍ بِالْحَمْدِ، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَالِمِ إِذْ قَالَ: هِيَ حَذْفٌ عَنِ أَدَمِ خَرَفَةٍ، وَوَقْعٌ، صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: فَمِمَّا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَابِتًا بَعْدَ الْخُصْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ قَوْلُهُ: يَأْتِيهِمْ سَحَابٌ، انتهى.

وَوَجْهُ الظَّاهِرِ فَهَاهُنَا، أَنَّ مِثْلَ سَوَائِهِمْ كَوْنُ الْأَعْرَابِ حَذِيثِي عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، فَلَا تُدْرِي هَلْ يَسْمُونَ الْمُسْلِمِينَ أَمْ لَا؟ وَأَمَّا كَوْنُ الْمُسْلِمِينَ حَذِيثِي

(١) نسخة البخاري (١٠٦٦/١٠٦٦)

(٢) صحيح الترمذي (٣٦)، (١٠٦٦).

وَلَا يَدْرِي هَلْ سَمِعُوا أَنَّهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
اسْمُوا اللَّهَ عَلَيْهَا، ثُمَّ كُتِبَ

وعنه البخاري من قاله في ٩٦ - كتاب التوحيد، ١٣ - باب المزال
باسم الله تعالى، ولا سماء، به

عنه فانكسر لا يُدْرِي وندوة جديدة، والضحوي في «شكرا» اسم فاعل من
الاصحاح رسول الله ﷺ فادركوا «أما» بالنون بضمها وجر رسمها ما يدري
ممكنه سلامهم؟ إحديت، ثم وأبنت الناحي حره يدرك كما يأتي تحت قول
مدلك، ونقط أبي ذؤيب في «أما» إذ لم يرد عن «أما» - «هي الله عليها»
تتهم قالوا يا رسول الله ان نريد حقيقته عنده سبحانه - «وب» بضمها - الحب

وفي «أما» مشهوراً - «خرج عبد الرزاق، وعنه من حديث عن حمزة قال
كان يوم أسلم عمر بن عبد الله ﷺ فقاموا يحجم إلى كبدية يبيحونه - «حب
أنفس أصحابي» التي ﷺ به، وتلك - «عليها» ثم سموا - «فانوا» التي ﷺ
فقال «سموا» ثم كانوا «أولا» يدري هل سموا الله عليها؟ عند «أما» لا؟

قال الناحي - «مرار رسول الله ﷺ لهم على هذا سواها» ومجاوبه
ليأهم بعد جودهم أن على اعتبار النسخ في مدح - «ثم بكر» للتسمية في
ذلك حكم أقوال لهم وما عليكم من التسمية «سموا» - «أما» سموا - «كما أن
التمجي والخطب والرعاة بما له بكر للتسمية تأثر به ثم بكر للسؤال عما فعل
ذلك» - «وترك» به، انتهى

فقال رسول الله ﷺ اسْمُوا اللَّهَ عَلَيْهَا ثُمَّ كُتِبَ (١) - «مدح صبير
المفعول في النسخ المصرية، قال الناحي - «بمحل» لا يرد به الأمر باسمه
عبد الأكل - «أب» ذلك مما يسم عليهم من الكايف، وأما التسمية على «دع

(١) (٣٠٤/٣)

(٢) التسمية (٣٠٤/٣)

قال ثابت: وذلك هي أن الإسلام

وكذا ما ذهب إليه عروة بن الراسبي أن نساء أنهم عرفوا النسبة، وبهذا الأخير حرم من عبد الله، فقال فيه: ما نصح المسلم يؤكل، ويحمل على أنه سحر، لأن المسلم لا يظفر به في كل شيء إلا التحريم حتى يبيح الإخلاص. وعكر هذا الطعاب، فقال فيه دليل على أن النسبة غير شرعية على نفسه! لأنها لو كانت شرعاً لم يسبح الذبيحة بالأمر المستكوث فيه، انتهى

قلت: وفيه أن النكاح الحرام في شرع ما كان من عبثه، وإن لم يكن كذلك فهو سحر، فقد روي عن بعضه بن حلف عن به أن سأل النبي ﷺ عن طعام النصارى، وفي روي سأل رجل فقال: إن من الطعام طعاماً أخرج منه، فقال: لا يخرج من صفة شيء صارعت به نصرانية كذا في المشكاة برواية الترمذي، وأبي داود.

وفي أبيه عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ: هذا دسر أئمة عنى أئمة الله، دم داء من طعامه ولا يزال ولشرب من شرابه ولا ساء، رواه الشيخ في السنة، وقال: هذا أن مع فلا يظهر أن المسلم لا يطعمه ولا يفقه إلا ما هو حلال هذه، انتهى

والمعروف عنه ﷺ «الحلال بين والحرام مبين» وما سكنت عنه فهو حلال ولاجل هذا الصنف برحب البخاري عن حديث^(١) الباب في كتاب البيوع «باب من لم يدر لرسول، ويخوضها من الشبهات» وأمره ﷺ بالنسبة في حديث الباب لبيان لأدب، كما ورد في حديث عمر بن أبي سلمة قال كتب خلاص في حديث رسول الله ﷺ وكنت يدي عطش في نصحه، فقال في رسول الله ﷺ حسنه الله، وكل يمينه، كذا في المشكاة، برواية الشيخين.

قال ثابت: وذلك هي أول الإسلام، قال الحافظ: قد عني هنا عموم.

أثر فاني^١ لأنه سم يسمعه يسمي، رجم يعلق اختياراً؛ لأنه في موضوع لا يخص عليه السجدة لقدره منه، وعدم عاده نحو أنه سم لا، جيء فاعداً أنه تركها عمدًا إذ لو قال سم له من سمعت لأكتب بذلك، انتهى

وإن الباطني^٢ قوله للعلام اسم الله إذا كان حياً فإن أراد أن يسمع من ذلك بسا، ولم يسم بإختيار للعلام به بأنه قد سمر الله أو أراد أن يسمع ذلك منه، لئلا سم يسمعه للعلام لتسميه، وانفسر على خبره بذلك، ودلت موضوع لتسميه بالكتاب الخواص؛ أقسم أن لا يأكل النجاسة

وفي السندية^٣ قال مالك في تفسير هذا الحديث لا يرى ذلك على الناس لما أنكر الفذائح^٤ أنه قد سمر، وزري بن حبيب، عن مطرف، عن عائشة، وعن من يكون مع ابن عباس من وجه التماس في النور، ولا أعده في حاجة بسبب ما لا يوطئ وتعلقه حد من حيرة أكلها، أو تصدق بها أو اعطها محتاجاً إليها، وأما أن يعجز عنها ولا يجوز ذلك، ولا يجوز أكل حواء لأن من ذلك اضماره لتمامه، وإسداؤه بتمامه، فإن مالك حسن روح كما ورح ابن علقم فلا بأس به

قال عبد الملك وإنما لم يصف ليلاً لا تهيئة فيه مثل حديث هشام بن عروة السندية^٥ فإن ما أسأ بأنوثا بحداده الحديث، وهذا الذي روي عن مالك خلاف ما ذكره، ولا لأن من أنهم حيرة بنعت ترك التمسيد، وذلك صفة من برضه بسبب، وبصحة مع الإذكار به، لأن الأحوط الطراح يبيح والإسديع من أكله، ولا يصح فيما أخرجه من سميته انتهى

وسم يظهر في وجه إنكار ابن عباس بوعاء ولا حيا براً علامة^٦ اسم

١٧ (١٩) شرح الزمخشري (١/٣٩٩).

٢ (١/٣٩٩) (١).

(٢) باب ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة

٣/١٠١٨ - حدثني يحيى بن عمار، عن مالك، عن زيد بن أسلم،

عن عطاء بن يسار:

على المذابة كيف؟ وما يروى في كل مرة قد سببت، ولا وجه لحسن إسناده على الإطلاق، كيف؟ وقد سرح الإمام مالك أنه لا يرى ذلك على الناس إلا حين اضطرارهم، بن الظاهر عندئذ إن المذابة قد سببت من الذكاة وعنده كافيته وابن عباس - رضي الله عنه - ما رواه بالسمة عن ابن عباس، وقد سرح نفسه، بأن من سبب سم دمع إن طاب الفصل وقطع بغير حرم، وإلا لا

واختصم في حد الطول، وفي «الدر المنيرة» حد الطول ما يستكثره ما رواه، وعن هذا فلا مانع من أن يفصل بين سبب المذابة وبين إدخاله ابن عباس - رضي الله عنه - في حد الطول دون علامة فلا شك في خلافه من سائر رضي الله عنه ولا في قول علامه «قد سببت»

(٢) ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة

شعر الفرحية أن المصنف أراد ما الذي لا يضطره، وذلك أن الذكاة مباحة، احتياطية وضرورية، قال صاحب «الهداية»^(١) في احتياطه كالخرج بين اليأس والنجس، وضرورية، وهي مخرج في موضع كان من اليأس، والثاني بين الأول: لأنه لا يضر إليه لا عند الضرر عن الأول، وعند الثانية، وحل الأول لأجل جعل في إخراج الدم، والثاني أصح منه، وأما ما رواه عن «المرجعي» الأول لا يضره، بل مباح انتهى

٣/١٠١٨ (مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار) قال ابن

(١) انظر الدر المنيرة ١: ١١٤

(٢) (١١٤/٧/٢) هـ تصان

و رجلا من الأنصار، برسي حيا، كان يرمى بضربة له بالحراب،
فما لبث أن أصابه فلقى بسيفه

عمر" عربی عند جمیع لبروں، سند ہی لغوی معنی میں صحابہ السراج
 عربیوں کی طرف اشارہ ہے۔ یہی وہ صحابہ ہیں جن کا ذکر ہے کہ انہوں نے
 عطا، علی، ابی سعید الخدری، ابی ہریرہ، ابی بکر، ابی موسیٰ وغیرہ (۱) لا
 دہم حیاتاً پسند کر دیے۔ ان میں سے ابی بکر، علی، ابی ہریرہ، ابی موسیٰ وغیرہ (۲) لا
 تحریر میں شامل ہیں۔

[illegible]

۱) در حلا می انصار می سی حاربه نصی - الاوس (کتاب یرعی صفحه ۴)
 ۲) سر اللام و صحت و سبک و بدف - نه دت می به یاخذ (صفحه ۱۰۰) والحد
 ۳) معنی معروف عالمیه (هاستند انبوت - صباها می نسرور و خبره ما
 ۴) ۱۰۰ به ۱۰۰ (فاکها) - به ۱۰۰ دگت می ۱۰۰ (اشطال) ۱۰۰ (۱۰۰)
 ۵) معنی راجع الهمی به ۱۰۰ - ۱۰۰ دگت می ۱۰۰ (۱۰۰) ۱۰۰ (۱۰۰)

$$1 + \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} \right)^2 = 1 + \frac{1}{8} = 1.125$$

1. 2. 3.

6. ATR 2007-08-01

«مثل رسول الله ﷺ عز وجل» في قوله «فما كان»

[illegible]

(هناك) سنة واحدة من الفسخ للحيث، والآخر في حفظه، في سنة
المحجور (وإذا كان ذلك من ذلك فالحال ليس به بأس) في محجور ذلك
(فكلوها) أمر إياه ريث لا يلدن لا يحسن بأنه دور الله من قبل ما يحرم
ويحرم يحرم به الدين

[illegible]

محصل بمرور من به من المهور، دهر ما وردوا بعد هذا من البكة

المادة ١٠٠ (١)

(۷) مانتو، ۱۳۰۵ هـ. ق.

.....

بالمعظم والضعف، وقد اختلف أصحابنا لعدم وجود في ذلك نقاب نقاصي أبو
محضر في كتابه الظاهر من مدح مدح له لا - مع التفتة على النظر،
في عام ١٢٤٠ هـ حكى اختلاف أصحابهم في ذلك

على هذا في تسميته بأنه أنه

أحيانا أنه لا محذور كذا: نس، ولا ظهر، من، ولا مفصل: وهي
رواية أبي الحسن عن أبي حنيفة وهو كذا من رواية أبي حنيفة، وبه قال
الشافعي

والرواية الثانية: أنه محذور كذا: به من مفصل: ومفصل: وهذا انظر
من رواية أبي حنيفة عن مالك أبي حنيفة وهو كذا من رواية أبي
الحسن، وعلى هذا فالمراد من أحاديث نسخ أنها محمولة على إنكاره،
أو على أنظر والمفسر الصريحين ليس لا يصح به قطع الأول

والرواية الثالثة: محذور إن كان به من مفصل: ولا محذور مفصل: وهذا
لدى قوله أبي حنيفة: وبه قال أبو حنيفة، فهي مختصة بتغير

وقال أبو حنيفة في «البيان»^(١) جمع العلماء على أن كل ما أنه المزمع
بمري الأوامر: من حديد، أو صخر، أو غيرهما من الحديد به جائز وأحسن
في ثلاثة: في نس، ونظر، وأهم، ولا خلاف في أن المدح، أن إن كان
بالمعظم جائزة بما أنه المزمع، حلف في النس ونظر عن الأئمة السادة
أي مانع مطلقاً، وأمرى به لا نص، والأصل: وإنكاره لا اتسع

وسبب اختلافهم اختلافهم في مفهوم أبي حنيفة في حديث رابع، وهذا
مؤله يخبر: من أشهر الأئمة وذكر أنه عبد مكر، ليس النس والضعف

١٤١١ هـ، المجلد (١/٢٧٧) والنظر في المجلد (١/٢٧٠) (٢٧٠/٢٧٠)

[illegible]

دهن راقی و الہی عہدہ پر مخلص، رانہ پدیں عیسیٰ مسیح الہی عہدہ
 دل کے صبح بھیاں ہم جمع ہونگے، وہ آئینہ کی دھن راقی کے لیے علی
 عہدہ الہی عہدہ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے
 اعلیٰ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے
 ولا جہدہ الہی عہدہ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے
 اعلیٰ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے
 ولا جہدہ الہی عہدہ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے
 اعلیٰ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے آئینہ کی دھن راقی کے لیے

١٧: اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِىْ تَبْسُطُهَا لِمَنْ يَّشَاءُ مِنْ رَّعِيَّتِكَ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجلنا، وهدانا لهذا السبيل، ولا ينفعنا إلا به.

[illegible]

(١٦) أبو حنيفة (٩٥٨ هـ / ١٥٥٦ م) (١٤٥٦)

1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796

بأنه يصل إلى ذلك في كل يوم من أيامه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من
 غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من

وغير أحمد لا يتم هذا ولا يتم ذلك إلا بتغير شيء من حاله أو حال من معه من
 غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من
 غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من

وهي أشرح من ذلك في كل يوم من أيامه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من
 غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من
 غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من

أي "التي هي" في كل يوم من أيامه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من
 غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من
 حاله أو حال من معه من غير أن يتغير شيء من حاله أو حال من معه من

الحديث رافع وأما فعل عمر مشرّع، فلا يكره. ١٥٠. ثم إذا دعي بحجة المبرور

ولما قولنا ١٥١. يهرع بما شئت ويرى الأمر ١٥٢. يرجع بما شئت، وما واه محمول على عمر المبرور، فإن فحشة ١٥٢. بمعنى ذلك، ولأنه إذا جارحة فيحصل منه جرم المصنوع، وهو إخراج الدم، وهو كسحقه بالعقوبة بخلاف المبرور، لأنه لا يملك ما يملكه من معنى لمصنعه، وإنما يكره لما فيه من استعانة غيره، لا مني، ولأنه فيه اعتداء على العباد، وقد مرنا في الأحكام، والمبرور منسب إلى التام والفكر لعدم فيه ما يبدى انتهى

قلت: إن الحديث المذكور في كتاب عهد عامة سراج الحديث، وهي ما قال ابن رشد: 'ختلفوا في تأثير الذكاء في استشهاده على الموت من سنة المبرور، فالتجهر على أنه لذكاء يحصل فيه، وهو كسحقه غير مائة، وروى عنه أن المدّ لا يحصل فيها، وسبب لخلاف ما عده عيسى بن بشر، فاعلم الأمر فهو ما يري أنه لذكاء بين مائة ثم من عهد مسمع.

الحديث الأخرى فربما يعبر عن ذلك بالامتناع المخرج من جوارحه ومنهم، والقيس أن استلزام من ذكاة أنها لا تعمل في الحي، وهذه في حكم الميت، وكل من أجاز بيعها فليس يبرأ على أنه لا يعمل الذكاء فيها، لا إذا كان فيها دليل على الحياة

واختلفوا فيما هو دليل المعتبر في ذلك، فيمنعه (مير المبرور)، وبعضهم من بحسب الأول، مذهب أبي هريرة، وسبب مذهب زيد بن ثابت، وبعضهم اعتبر فيه ثلاثة حرك، طرف العين، وحركة اليد، وأركض بالحقول، وهو مذهب سعيد بن المسيب، وزيد بن أسلم، وهو الذي احتاره

٤/١٠٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ

الْأَسَدِ،

عَنْ دُعَاءِ حُلٍّ عَمَّنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَعَنْهُ الْعَوِيُّ، لَمَوْهَ بَعَالِي ﴿إِلَّا مَا دَخَلْتُ﴾^(١)
اِسْتِثْنَاءً مطلقاً مِنْ غَيْرِ لَعَلَّ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ إِذَا كَانَ بَحْرًا لَا يَمِيشُ مِثْلَهُ لَا
يَحُلُّ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْهَ بَعَالٍ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، إِذَا كَانَ يَمِيشُ مِثْلَهُ
هَوْنٌ مَا يَمِيشُ الْمَذْبُوحُ يَحْنُ، وَلَا لَا، اِنْتَهَى

٤/١٠٩ - (مالك، عن نافع، عن زيد بن الأسدي) قال القسطلاني
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ كَعْبٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْ، فَهُوَ مَجْهُولٌ، لَكِنَّ الرِّوَايَةَ
الْأُخْرَى دَلَّ عَلَى أَنَّهَا أَصْلًا تَهْمِي. وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: سَادَ التَّحْدِيثُ
مَجْهُولُهُ، لِأَنَّ الرَّحْلَ غَيْرَ سَلْمٍ، كُنَّا فِي السَّيْرِ

قُلْتُ: مَكَّدَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي مُصَنِّعِهِ^(٢) بِرَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَالِكٍ
مِثْلَ سِدِّ الْمَرْحُومَةِ وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي يُونُسَ مَعْنَاهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، سَمِعَ
ابْنَ كَعْبٍ بَنَ مَالِكٍ، يَخْبُرُ ابْنَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ
جَارِيَةً، . الْحَدِيثُ.

قَالَ النُّعْمَانِيُّ^(٣)، جَرَمَ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَطْرَافِ» بِأَنَّهُ عَمِدَ اللَّهِ هُوَ كَعْبٌ،
وَأَيْدِي يَرْجِعُ أَنَّهُ عَمِدَ الرَّحْمَنِ هُوَ كَعْبٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى
نَافِعٍ، اِنْتَهَى. وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بِرَوَايَةِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ
ابْنِ كَعْبٍ بَنِ مَالِكٍ، قَالَ النُّعْمَانِيُّ - وَفَقَهُ مَعْنَاهُ عَلَى رَوَايَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ،
وَفَكَرَ اِثْنَاوَعْنِي أَنَّ فِيهِ مَعْنَاهُ عَمِدَ اللَّهِ، فَقَالَ: عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ رَجُلًا مَرَّ
بِالْأَسَدِ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رَوَايَةِ جَوَابِيَّةٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَكُنَّا نَحْتَقِظُ مِنْ
رَوَايَةِ الثَّلَاثِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ الثَّلَاثِيُّ: وَكُنَّا قَالِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ
نَافِعٍ، وَهُوَ أَشْبَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٥) عَنْ سِدِّ الْمَرْحُومَةِ وَالْأَمَةِ

(٢) مَطْبَعُ الْبَارِي (١٣١/٩)

١٠٢٠ هـ - وحديثي بن عباس عن نوري بن ربه أن النبي صلى الله عليه وسلم

عنه الله بن عباس

يظهر عليه من حسنه وجهه جوهريه كالمندع بعير من المالك
بالمصلحة، ترجمه بخاري على احوال أبي الوكاله بن دأمر الراعي
أو الوكر بن سوت، وسأله عنه أو اصليح ما يحدث عنه الفداء
وقال ابن الفداء: فيج الراعي بن عباس بن المالك، وكان غلبت عليها
الموت من بعض على ظاهر هذا الحديث

وحدثني بن جابر بن أمية صاحب نعم فلا يتصور مصيبتها، وعلى
شعره من جوار غير ملكه، ثم يقبل في حديثه أنه أراد مصيبتها، وفيه جوار
أكل ما دبح بعير من ملكه، ولو من المندع، وخالف في ذلك طائفتان
وحكمه وهو بن اسحاق، وهذا هو الذي صححه البخاري في حديثه
فصححه^(١)، لأن ما أصاب قوم عنه المندع، منهم من أكله أو أكله بعير من
أصله من بكره، وحدثني بن عباس بن خديج في الأمر بذلك، فحدثني
وذكر في حديثه، وفيه وعورض بهديث ابن عباس، وسأله عنه حماد بن
داود^(٢)، فحدثني عن طريق عامر بن عبد الله عن أبيه في قصة بهاء النبي
صلى الله عليه وسلم، أن ابنه صاحبها، فأمسح بي يده من أكلها، لكنه قد
أنظمتها لأبيها، وأبو بكر بن عباس، فحدثني بن عباس بن أبي

١٠٢٠ هـ (مالك عن نوري)، دبح حله الذي روى القسبي حكم القسبي

المصلحة وسكنوا النجدة (عن عبد الله بن عباس) قال أبو عبد الله: روى نوري عن
حكيمه، عن ابن عباس، كما روى بن ورد بن عبيد، وهو محفوظ من وجهه
عن ابن عباس، انتهى

(١) في الحديث: ٢٢

(٢) فتح الباري: ٩٦/٢٧٢

(٣) أخرجه بن ماجة: ٢٢٢٢

عبيد بن الأبرار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر من لم يدر ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة.

وقال أبو عبد الله عليه السلام: من لم يدر ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة، فليكن من الغافلين. قالوا: وما عليه من الدين؟ قال: ما عليه من الصلاة والزكاة والحج والعمرة. قالوا: وما عليه من الدنيا؟ قال: ما عليه من الكسب والبيع والشراء. قالوا: وما عليه من الآخرة؟ قال: ما عليه من الجنة والنار. قالوا: وما عليه من الغافلين؟ قال: من لم يدر ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة، فليكن من الغافلين.

وقال أبو عبد الله عليه السلام: من لم يدر ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة، فليكن من الغافلين. قالوا: وما عليه من الدين؟ قال: ما عليه من الصلاة والزكاة والحج والعمرة. قالوا: وما عليه من الدنيا؟ قال: ما عليه من الكسب والبيع والشراء. قالوا: وما عليه من الآخرة؟ قال: ما عليه من الجنة والنار. قالوا: وما عليه من الغافلين؟ قال: من لم يدر ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة، فليكن من الغافلين.

وقال أبو عبد الله عليه السلام: من لم يدر ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة، فليكن من الغافلين. قالوا: وما عليه من الدين؟ قال: ما عليه من الصلاة والزكاة والحج والعمرة. قالوا: وما عليه من الدنيا؟ قال: ما عليه من الكسب والبيع والشراء. قالوا: وما عليه من الآخرة؟ قال: ما عليه من الجنة والنار. قالوا: وما عليه من الغافلين؟ قال: من لم يدر ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة، فليكن من الغافلين.

(۱) ط: ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة.

(۲) ط: ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة.

(۳) ط: ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة.

(۴) ط: ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة.

(۵) ط: ما عليه من الدين ولا ما عليه من الدنيا ولا ما عليه من الآخرة.

بأحدهم وحزبهم صديقهم، ولا يصح: لأن صديقهم من طاعانهم، فمدخل في
عدم الآية، ولا مرش من هذا ولا يدور من المسلمين، وأهل الكتاب، ولا
من الجاهلي والذمي في (أما ذبيحة الكتابي منهم، وذبيحة ذبيحة من سواء)
رسائل أحمد بن حنبل، وفتح مكي، من الحرب، لأن لا يسي جاء الحديث
عبد الله بن مسعود في الشجر

وقال ابن الصلح: جمع بين من كل من منعط عنه من أهل العلم،
منهم مجاهد، وثور، والذمي، وحمد، وصادق، وأبو ثور، وأصحاب
لوي، ولا فرق بين النكبي العربي وغيره إلا أن في نصري "أخلاقاً"
أكرم في باب النجدة، مثل مكة، عن ربيع ناصري العرب، فقال أما
مهاجر، وشوخ، وطلح، فلا بأس، وما منو صحت فلا خبر في شأنهم
الصحيح، إلا أن الجمع، لعدم الآية، فهو شين.

وهذا^(١) في أبواب الحرب، من نصيب من أهل من العرب، من دينهم من
بأن انتسبوا في الجاهلية إلى العنصرية، فبما هم عبد من أهل الجيرة فأبوا،
وهذا من حرب، أخذ ما يحد بعضهم من بعض، إلى آخر ما
يسطر.

قال الحوفي لا يمكن دلتهم، لا نكح ساؤهم في إحدى الروايتين
عن أبي عبد الله، وفي الأخرى قول دلتهم، ونكح ساؤهم

قال المؤلف الأول، من عربي بن أبي طيب، ومذهب الشافعي، ولم
يجع النص في فتح العرب من من حساب منهم، وكثر دلتهم بن نكح عطاء،
وسعد بن حبيب، ومحمد بن علي، والشافعي، والرواية الثانية في الصحيح عن

(١) أخرجه البخاري (٢٥٠٥)، ومسلم ج. (١٧٧٧)

(٢) المعني (١٣١/٢٢٢)

٦١٠٢٦ - **وحدثني عن مالك**، به **بدعه**، **عبد الله بن**

حنان كان يهون **ب** **قري** **الأزد** **ج**

وسهو من لم يجر صاحبه . وهو أحد قري التميمي . وعمر مرادي عن علي .
 رشي الله عنه . وما خلافاً من ينال الدر . خط بين والمهوفين
 اسم القديس أوريا الكاتب ، كما يتناول ذلك الاسم المنحصر بالكاتب . وهم به
 إسماعيل ولم يورد . والمرتد فالحججود على ما دبحه لا ناكل ، وقال
 إسحاق دبحه جاره ، وقال الثوري مكرهه انتهى

وقال ابن جني^(١) ولا يؤكل دبحه المرتد ، وإن ربه من جهوده أو
 بمراته ، رواه بن حبيب ، وقال لا يؤكل دبحه من دبح بشاره ، ولا دبحه
 من يصبغها ، ويحرق بالهدوء جاء . وجاء بذلك إلى ما يرد دقار وكذلك
 قال في من كتبت في أصحاب مالك عنه في حبيبه انتهى

وقال الخطابي^(٢) روي عن علي . رضي الله عنه . في من
 هموا أهل النكاح من بني مغلب . وقال يسر عن أنصاريه ، وله
 ياحموا منها إلا سر . حمير قال في التلمذ في انتهى .
 وفي التهذيب . أطوار الكناز بسطم الكسبي الذر ، المسمى ونحوه
 والتعليق . لأن الشرح به . حقه انتهى

٦١٠٢٦ - (مالك) أنه سمعه أو عنده عن حماد ، وقد

عن دمع وغيره ، (الأنسج) جميع دمع منم الراو والدال تسهنة المنسوخة والمجهول هو الفرق
 انتهى في لأصح ، وهذا مردد من الراوي . في
 قطع . وهذا مذهبنا بضم

(١) التلمذ (٣٦)

(٢) (١٦٨٦/١)

وقال الساجي في ذلك: نقض الحنفية والحنابلة والسبعون. وذا
 اعتبار بالودج، والدليل على ما صولته من روي عنه عليه السلام في ما أنكره لهم
 وذكره الله تعالى، بها لهم إخراج، وذلك لا يكون إلا بطاع الأوامر
 لأنهم مجري أمره، وأنهم يدينون بغير أمره، وإنه هو الذي أنظمهم
 وليس فيه من عدم إلا اليسير الذي لا يحصل به (بغيره) ودين أيضاً من روي
 أن عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - قال بأخبار الودجين، ولا حديث في
 من الصحيح، ولا علم أحداً منهم حال بغيره العربي.

وأما الخلقوم بحره النهر، وهو من البحر، فإن قطع حبله مع
 الودجين عند ذلك، في قطع بعضه، فقد روي يحيى بن يحيى عن ابن
 القاسم في الحديث، في بعضه، وانضمام إلى آخره على أوجه، وحمله أو
 تقيده، فلا بأس بذلك، والله أس حبيب، ورواه عن بعض من لا يسير فلا
 يجوز، وقال سحنون لا يجوز ذلك حتى يجهل على جميع الحنفية والأدوية.
 ورواه في بعض رواه أحمد بن محمد بن أبي القاسم، في الحديث، أن يكون حكمه
 الإسماعيل كالودجين، ورواه في الحديث، في الحديث، ورواه في
 بعض الحنفية، على معنى البحر، فإذا قطع أكثره مع سائر الودجين، فقد
 كملت الدنيا، وأما قطع الحنفية واحد الودجين، فقد كان أس حبيب لا
 تؤكل، وظاهر الحديث، في نفسه، أنه قال لا يؤكل حتى يقطع الحنفية
 والودجين، على الشرح من إسماعيل، إنه بقي شيء من الودجين - بوقله - ورواه
 ذلك بعض الرواة، فيه خبر من استجابهما، انتهى.

قال الزبير بن عدي: قطع من يترك هذه جميع الحنفية، وهو
 القصة التي جرى في من روي جميع الودجين، ورواه عن أبي جعفر
 الحسن بن علي بن أحمد بن أبي القاسم، في الحديث، في الحديث، وأبني

كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إذا سقر الحبيبي صدقته ذكاة أمه، وقد
اسأروا إلى حبيبيهم، فكانوا أجمعين، وهذا أبو حنيفة لا محل إلا أن يخرج من
يديه، لأنه حيوان يهرق لبنه، فلا بد من ذكاة أمه كما سق الوضغ.

وقد عرفت أن رسول الله ﷺ قال: لا سقر إلا حبيبي، ويخرج
البيهر والماء فجاء في طلب الحبي أنأكنه مذبذباً قال: مكروه إن تشبه به
ذكاته ذكاة أمه، ولأن هذا جماع بين مذبذبة ومزبذبة، ولا يترك على
حاله، ولأن الحبي يصل إليه بصل حنيفة، يتعدى به الحنيفة، فيكون ذكاة
ذكاته كذكاة أمه، ولأن الذكاة في حبيبي بحسب عتق حسب الإمكان، فلهذا
والعبرة بتبيل الحبيبة المذمومة، والمذمومة لا يوصل
إلى حبيته بأكثر من ذكاة أمه، ولأنه لو سقر أمه أو عد أمه أن يصفه
والأخرج منها ليخرج من يده في حنيفة، لأن ابن عمر رضي الله عنهما
كان يصفه أن يهرجوا من نعه وإن كان مذبذباً، وإن خرج حبي حياءً مستنداً يمشي
في يديه، فلم يذكاه حتى مات فليس يذكي قال أصحابنا: إن خرج حبي فلا بد
من ذكاة أمه.

قال أصحابنا في ذكاة أمه: قال أبو حنيفة: رحمه الله - لا
يترك إلا أن يخرج حياً فيبيع، وهو من حماد، وإن أبو يوسف، رحمه الله،
والشافعي يذكأن أشعر أو سم يسمعه، وهو من سوربة وقال مالك: إن سم
حنيفة ويب شعره يذكل، وإلا لا وهو من حنيفة، رحمه الله.

وقال الذوق^(١) ذكاة حبيبه يوجد به سبب ذكاة أمه حقيقة، أو شيء
لا أن كان به من قبل حنيفة، ذكاة أمه إن استوى حنيفة، ولو كان مذبذباً

(١) (١٠٦٤/١٥)

(٢) الشرح الكبير ١٠٦٤، ١٠٦٥

.....

مده، ورجل مع مائة شعر حمله، وهو يعضه، لا سحر حاجة ولا شيء، فلا
يمسح ولا يمر، حب حياة محقة أو مسكونة ذكي وجوه، لا سم موكل إلا
أن ساد سكرانه، بعيرت بالحبوب ليؤكل لمنهم أن حانه عند هذا منزهة،
الشيء

ودخل من قس بالحجر مطلقاً أو مفيداً، ادكاه، التحسين دكاه، رواد أحد
عشر عا من صحابة أبو سعيد سمري، بوجار، وابو هريرة، وابو عمر
وابو أيوب، وابو مسعود، وابو عمار، وسعد بن علف، وابو ربيعة، وابو
الرفاء، علي رضي الله عنهم

الحسن بن عبد الله، النعمان، النعمان^(١) تخرج أحاديثهم عن الصحابة، وقال
قال ابن سعد لم يرو عن أحد من الصحابة، ولا سمري، وغيرهم أن التحسين
لا ياكل إلا سناط الدكاه إلا عن بني حنيفة، ولا أحب صحبه، وعسرة،
وفي سفر، فقد رافقه من أصحابه ربيعة، والحسن، وشيخ بيعة إبراهيم النخعي،
واختار به، انبوه، صانعي حرم، بعامري وقال لا يروى عن ربيعة وهم قدمه
صانعي، فخرهم، عبيدكم، قتيبة بالحجر المذكور، انتهى

قلت، وسط مدح هذه الرواية كلها، لم يروى في أصل الرواية^(٢)
وأن قال ابن أبي عمير في الأحكام، هذا حديث لا يحد في الأحكام، وهو
ابن العطاء، انتهى

هذا حديث المالك في حديث أصحبه في ذلك، حديث سم
صحيح، إلا أن انتهى، وصحبه، بعامري في الأحكام، بعامري، وبني
البيد^(٣) قال الإمام السرخسي، هو فيسوقه، استدلال أبو حنيفة بهونه، تخالف

(١) و (٢) ٥٠

(٣) ١ : ١٦٩

(٤) بدل المحرور (٣) / (٦٩)

.....

رسول الله ﷺ صابوا ألبا سحر الحرام . الحديث، لا يكره الصبح، ولو
ثبت المروءة من أولهم فخرج من يدهم جبين مراء أي مطرف عن حوت.
قال ترمذي **وَالْبَلَدُ بَيْتٌ وَإِيَّاهُ مَبْنُوتٌ** (١) ومضى قوله **وَالْبَلَدُ** كثر، يا ستم
أي ادخوه، وكثروا، انتهى باختصار ورياده.

واسم من صاحب «البلد» (٢) بوجه آخر اسمه «حَوْرَتٌ عَيْكُوكُ الْبَلَدِ»
أَيْدُ أَبْصَارٍ رَحِيصٍ فِيهِ دَمٌ، وَلَدٌ رَدَّ جَرَحَ بَيْلٍ مِنْهُ الدَّمُ، وَتَرَجَمَ. لقوله
بغالي **«أَوْ ذَا كُتُوفَا»**، ولا يمكن التمييز بين دمه ولحمه، فدم اللحم
أصفاً، أمهس، وفاء، ليس رشد في «البلد» (٣)، سبب اختلافهم في ذلك
مختلفهم في صحة الأثر المروي في ذلك من حديث أبي سعيد مع صحفه
للأصول، ثم يصححه بعضهم، ومصححه بعضهم، وأحد من مصححه (سريدي)
والمراد منه لأصل في هذا الباب للأثر بهر ان الجيب قد كان حياً - مات
موتاً، ثم يموت خفاً فهو من يصدقه في وره النص بحريجه.
والمراد بحريجه دهر، محبة من حرم، و+ بره من الحديث، بغير

وفاء، شوكي في «البلد» (٤) ظاهر الحديث أنه يدل بذكره الام ادجس
مطلقاً، هو جرح حياً أو ميتاً، فالتعصب من عليه دليل، انتهى

فيذكر ذلك للماتين بكماله الذكاة من الحبر بذكاه، وبقدره بالحيث،
ومر حمر الحديث على التثنية لا يرمه ذلك، واستدل بدميري أبي حنيفة
قوله **وَالْبَلَدُ** (٥) حديث ما تعين السمك وحرره (٦) وعله فيه ثابته

(١) مباح المصباح، ١٥٨/١.

(٢) كتاب المجاهد، ٤٤٤/١.

(٣) بل لا يدرى، ١٦٥/٨ (٤).

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤ - كتاب الصيد

(٢٤) كتاب الصيد

أصل صيد مصدره ثم اطلق على الصيد، قال عمر بن الخطاب: «لَيْلُ لَكُمْ صَيْدُ الْخَيْلِ لَا يَهْ، وَلَا تَقْتُلُوا الْفَيْهَ وَالْهَيْهَ»، وقال الراغب: «الصيد مصدر صَادَ، وهو قول ما يظهره صد كذا مصدر، وفي النسخ: تَوَدَّ الحيوانان المستجبه ما م بكر صيداً» ١٤ - في الصيد صيداً انتهى

في البحر النجاشي. الصيد صيد يحمله عظم تعلق مسروحه في «المنامة» قال ابن عيسى: «في الصيد» لا يكون من أهل الذكاة، وأن يوجد من الإرساء وأن لا يركه في الإرساء من لا يحل صيده، وأن لا يركه إليه علماء، وأن لا يشتغل به إلا من لا يركه، والأمر ببعض آخر

وخمس في الكلالة لا يكون معه، ويرى به حتى من الأقوال، وأن لا يركه في الأخذ لا يركه صيد، وأن يصنع حرجاً، ولا لا يأكله.

وخمس في الصيد: أن لا يكون من الحشمة، وأن لا يكون من بنات النساء، إلا استلب، وأن يمنع صيده حرجاً أو فرقه، وأن لا يكون متوثراً به أو متحلباً، وأن يمتد بها قبل أن يصل إلى دبحه انتهى وفي بعضها خلاف، كما سيأتي في آخره، راجع لا بد من

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ انتهى كتاب

وَأَمَّا بِالْجُرْفِ، فَأَصْنَعْتُهُمَا، فَأَبْ أَحَدُهُمَا فَمَاتَ، فَطَرَحَهُ عِنْدَ اللَّؤْلُؤِ بْنِ
عُتْرَةَ،

شأنه حتى رأينا مسكيناً مرمياً، فأما البحر، ج نلصق من كان على وجه الاستعداد
به، فقد كرهه مالك، لأنه معش بلهبي ذكر الله، وعن بصالة، وأما من اتحلله مكساً،
أو مرم إلى النلصق، حباً كان أو لغيره فلا يأمر به، رواه ابن عبيد، عن مالك، وفي
«القصبة» عن مالك لا يرى لأحد صيد سراً لأهل الحاجة أن يذهب عيشهم ذلك،
وأما صيد البحر، ففي «المصبة» عن ابن القاسم أن صيد البحر، والحياتان عدي
أحشاً لدوي الحرومات، والتمال من صيد الر، انتهى

(وَأَمَّا بِالْجُرْفِ) بصم السليم وهم وراءه وسكونها غيره فاه قرمان
سحبتان، قال يعقوب الحموي^(١) «جرف من بحرته السيول، مأكلته من
الأرض، وموضع على ثلاثة أميال من اسميه بحر الشام، وبه كانت أموال
لحم بن النخاطم، ولأهل مدينته والبحر أيضاً موضع بالبحيرة، وموضع
بقرب مكة، وموضع بنواحي اليمامة، وموضع بالبصرة، انتهى

(فَأَصْنَعْتُهُمَا) قال الياحي^(٢) يحصل أن يكون من الطائرين بحمر واحد،
وتفقد إلى إصابتها به، ويحصل أن يكون رمي كل واحد منهما بحجر حمر
الحجر الذي رمي به الآخر، ليكون معنى قوله «بحجر»، أي حد الجنس،
ويحصل أن يكون رمي به أحدهما فاصابه، ثم حد ذلك الحجر رمي به الطير
الثاني فاصابه، انتهى.

وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَمَاتَ، قيل دبح (الطرحه) أي رماء وأكله (صيد الله) من
حمر) - رضي الله عنهما - فإن أساجي يريد به مات بنفسه تطرحه أو ذبل
إذراك، فهذا قد خالف فيه الدكا

(١) معجم البلدان (٢/١٦٨)

(٢) المعنى (٢/١٦٨)

وَأَمَّا الْآخَرُ فَدَعَبَ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِمَنْزُورٍ، لَمَاتَ لِبَلِّ أَنْ
تَدْكِيَهُ، فَعَرَّجَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَبْصاً

٢/١٠٢٦ - وَحَقَّقْتُ عَزْ مَا بَدَأَ أَنَّهُ بَلَعَهُ أَنْ

(قوله الآخر دعب عند الله بن عمرو - صي انه عوم - (بدكية) ي أحد
في تبعه (مقدم) بالحديث كرسو. أنه سجد موته قال بن سبكت لا
تشهد رجس بن الأساري المتخلف بن خطا معاه؛ لكن قال بن مطر بن وشه
المطري (مقدم) بمسحات عصفه، واشتد به لفة، فله تردد في '، وهي
المختار الصالح - المقدم التي بحث بها (مضمة) أمضا (بل أن بدكية)
بمحمل 'أ يكون فالت دكانه لتأخير دت مع تمسك من تمحيده، أو يكون
هات، لأنه لم يدر من الدكة مع - رعه مودة وأية ما كان مع يكن غا من
دكانه ثمه يا، نحو (مطرحه هذا من عمر) وفي الله عنها (أيضا) أي
ومي لأخر تبصاً

قال محمد بن (مرفعة^(١)) بعد هذا الأمر ويهدأ رأسه ما يمي به الطير
فقل به فم - أن تترك دكانه لم يؤكل، لا أن يحرق أو يُطبخ، فإذا جرى أو
يضع فلا بأس بأكله، انتهى قال ابن أبي شيبة لا يؤكل ما غل يندى والجر
لأنه موقود

قال النعمان^(٢) سمى الحمر ندي لا سدة، فأما المجد كاصوات فهو
كالحمر من أن ليل سدة، أيح، وإن قتل بعرض، أو قتل فهو وليد لا يباح.
وهذا قول عامة الفقهاء، انتهى

٢/١٠٢٦ - (مالك، أنه طعمه) ورواه ابن أبي شيبة كما سبق في (أ)

(١) حنبل (١٠٢/٣) (٨٤/٣)

(٢) نظر القليل (٢٧٠/٣)

(٣) (١٣) (٢٩٥)

يُخْرِجُ الْقُدْسَ مِنْ يَدِ الْعَرَبِ وَالْأَنْدَلُسَ مِنْ يَدِ الْقُصَاةِ

وَقَدْ قَالُوا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۚ لَوْلَا أَنَّ رَجُلًا مِّنْهُمْ لَقَدْ أَفْلَحَ ۚ لَئِنْ رَأَوْا كِسْفًا مِّنَ النُّجُومِ سَاقِطًا لَّيُخَالِفُنَّ إِلَّا أَعْيُنُهُمْ ۖ فَيَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْكَافِ ۚ وَالْكَافُ أَكْبَرُ ۚ

وقال النحلي لا دخل ما فعل بالخلق أو حصر، لأنه موقوفه على
الموقف^١ يعني الحصر على لا حدته، كما يستلزم كاستوائه عليه
كالحصر على من بعد الصبح، فإن خلق الحصر في بعد فهو وقيد لا يباح
بعد قوله عليه السلام: «والله أعلم بمراده من علمه» - المنة
بذلك الحصر في علمه - ثم أتى بالحق والتمام - ومجتمعه - وصدق
والاستعجاب، ومن بعد ذلك: «فهم عيال على الله» - حسب ذلك أيضا من
الحصر في علمه الحصر في علمه

[illegible]

وہی (تہا یہ) ' لا ہر کل (۱) اصابت اللہ سے فصاحت بہا (۱) لایہ ہدی و تنکیر
و لا سحر : ہمارے لئے جس پر لایہ ہدی و تنکیر

لا يذهب هوبز بـ م كـ من حكم الله، بل ينادي بانه انتقم عليه

(745) e_1 e_2 e_3

$$[2^m + 1, 2^m] \quad (17)$$

٢٧/١٠٢٧ - وَحَقَّقْنِي عَنْ سَائِلٍ، أَنَّهُ بِلَعْنَةِ أَدَّ سَعِيدِ بْنِ
النَّسَبِ كَانَتْ يَكْرَهُ أَنْ تُقْسَى لِإِسْبِيَّةٍ

هو حكم بلعنة الطغس يقال لها سائدية عند زعيلاته، وأما بلسنة الرصاص أو
لكأنك المعروفة برصاصا يبدو في وجهه فلم يكن في هذا الزمان حادثة يعدها
مختلفة من الضهاد في حق ذلكاء بها

قال القدير^(١) صاحب نون المصنف في شرط ذلكاء صلاح محله
مصر ربه من صحرانها (البندي) أي ببرام لهي يرمى بالصوم، وأما
نوصاح هو كذا به لأنه أقوى من اسلاح كذا عنده ففهمه قال الدموقي
تجاسل أن الصيد يندى برصاص لم يوجد فيه نص للمقتضي لحدوث الرمي
بمحصول البارود في وسط الماء (أما

واختلف فيه المتأخرون، ففهم من قال بالبيع قياساً على بندق الطير،
ومهم من قال بأنجوار كأي عبد الله النوري، وسر غاري، والشيخ المشهور
وعبد الرحمن الدسي، وأصبح عند ناصر الدسي ما فيه من الإبهام والإحجام
سرعته التي شرعت الزكاة لأجله وبها على بندق الطير ومنه نوحود
نحاري، وهو وجود الخرافة ونقص في الرصاص محققاً، وعدم ذلك في بندق
الطير. وأما شأنه الرصاص والكسر، فهو من أوله المحرم بمنزلة القتل (أما

وقال ابن عديم^(٢) من فقهاء الحنفية ولا ينفى - الجرح بالرصاص
بها هو بالإحراق، والقتل بواسطة بدمعة لعنفه إذ ليس له جد فلا يجل، وبه
فتى ابن نجيم انتهى

٢٧/١٠٢٧ - (مالك، أنه بعه أن سعيد بن المسيب) الثاني التوبير (كان
يكروه أن يقتل الإسمية) بكسر الهمزة وسكون الهمزة، أي الأسمية ضد الوحشية،

(١) ملاحظ الكثرة (٢/١٠٢)

(٢) جود لأخطار (١٠٢/١٦٦)

والثوري، وأبو حبيسه، والشمسي، وأبو ثور، وقال مالك لا يجوز أكله إلا إذا
يذكي، وهو قول ربيعة، والبيهقي.

وقال أحمد: نقل مالك لم يسمع حديث رفع يمين حديج، واحتج لمالك
بأن الحيوان الإنسي إذا تروحش لم يثبت به حكم الوحش، فيقبل به لا يوجب
عليه المحرم الجواز بقلته، ولا يصير بحداد لأهني مباحاً إذا تروحش.

ولما ما روى رافع بن خديج قال كنا مع النبي ﷺ عند بئر، وكان في
القوم خيل يسيرة، فطلبوا به فمات، فماتوا إليه رجل منهم فحبسه الله، فقال
النبي ﷺ: «إن هذه أبقهاكم وأمرى بكم في الوحش، فما حكمكم بها فاصنعوا به
هكذا»، وفي لفظ: «ما عد عليكم دسعو به هكذا» معنى عليه.

ورجى: "نور في معسر دور الأعيان" معسره وجعل بالسيف، وذكر
اسم الله عليه. فسل الله علي رضي الله عنه فقال ذكاة وحية^(١) فأمرهم
بأكله، وروى حماد بن عمار، فذكي من قبل ذكاته، فيبيع بغير درهم، وأخذ
ابن عمر رضي الله عنهما - عشرة دراهم، ولأن الأعيان في الذكاة بحداد
الحيوان وقت ذبحه لا بأصنه، بدليل لوحي إذا قذر عليه وجب تذكيته في
الخلق وقلة، انتهى.

ومرجى البخاري في "صحيحه" غريب ما يذهب من أبقهاكم فهو بمنزلة
الوحش، وأجابه ابن مسعود، وقال ابن عباس: إن أبقهاكم من أبقهاكم ما في
بديك وهو كالتصيد، وفي بئر تروى لي أن من حيث قدوم عليه عدو، وروى
ذلك علي وابن عمر - وعائشة - رضي الله عنهم - ثم أخرج البخاري حديث
رافع المذكور.

(١) بكسر الراء، شئت حقه.

(٢) بكسر الطاء وفتح الهمزة، فاستبدد الوحش على بيلج لتسريح، يقال موث وشي به
في اختيار الصحاح، الم، الم.

هذا صمد ولا أرى أن يكون له أصناف الصمدية، بل هي صمدية
 بل هي الصمدية.

هذا صمدية^١ قوله صمدية وحسب في هي جوار عنده علي في صمدية
 الصمدية، وهو صمدية في صمدية، وهذا صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية

قال ثالث ولا أرى أن يكون له أصناف الصمدية صمدية صمدية صمدية
 الاربعة صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 وطريق الصمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية

هذا صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية
 صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية

هذا صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية

١٢٠ صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية

١٢١ صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية

١٢٢ صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية صمدية

أَضَابَ الرَّجُلُ الصَّيْدَ، فَأَعَانَهُ عَلَيْهِ عَيْزُهُ، فِي مَاءٍ أَوْ قَلْبٍ، غَيْرِ
مُحْتَمٍّ، لَمْ يَزَلْ دَيْتٌ بَصِيدٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَرِيءٌ قَدْ قَتَلَهُ، أَوْ
بَلَّغَ مَعَايِلَ لَصِيدِهِ، حَتَّى لَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ هُوَ عَيْلُهُ، وَأَنَّهُ لَا
يَكُونُ بَصِيدًا بَعْدَهُ

أَضَابَ الرَّجُلُ الصَّيْدَ أَيَّ صَدَحَهُ (فَأَعَانَهُ) أَيِ الرَّجُلِ (عَلَيْهِ عَيْزُهُ مِنْ مَاءٍ) لَمَسَ مِنْ
يَدَيْهِ لِلْعَيْزِ، يَعْنِي أَعَانَ مَاءً فِي قَتْلِهِ بَلَّغَ مَرِيءٌ قَدْ قَتَلَهُ فِي الْمَاءِ (لَوْ كَلِمَةً)
سَاجِرٌ عَطْمًا عَلَى مَاءٍ مَوْصُولًا (غَيْرِ مَعْلُومٍ) مَعَهُ يَكُونُ، أَوْ إِنْ أَعَانَهُ كَلِمَةً
مَعْلُومَةً وَقَدْ سَمِعَ عَلَيْهِ فَلَا مَأْسَ بِهِ (لَمْ يَزَلْ) سَاءَ الْمَجْهُولُ (دَيْتٌ الصَّيْدُ) لَأَنَّ
قَتْلَهُ جَارٍ فِي أَمْرِهِمْ أَضَابَ صَبِيحًا، وَالْآخِرُ مُتَعَرِّفٌ، فَالْمُتَعَرِّفُ بِالْمَحْرَمِ (إِلَّا أَنْ
يَكُونَ) مُحْتَمًّا أَوْ مِنْهُمْ الرَّاسِي قَدْ قَتَلَهُ أَوْ بَلَّغَ السَّهْمَ (مَعَايِلَ الصَّيْدِ) مَهْرٌ فِي
حُكْمِ الْيَمْتِ (حَتَّى لَا يَشْكُ أَحَدٌ) عَايَهُ لِبَلَّوْغِ السَّهْمِ مَعَانِدَهُ، يَعْنِي تَصَدَّقَ،
وَيَمِينُ بِلَوْحِهِ الْمَقَانِسِ حَتَّى لَا يَرُدَّ أَحَدٌ (فِي أَنَّهُ) أَيِ السَّهْمِ (هُوَ قَتْلُهُ) وَتَحَقُّقُ
أَنَّهُ لَا يَكُونُ) أَيِ لَا يَبْقَى (فَالصَّيْدُ حَيْثُ يَبْقَى) أَيِ بَعْدَ بَلَّوْغِ السَّهْمِ إِلَيْهِ،
مَوْكَلٌ حَيْثُ تَحَقَّقَ الْإِبَاحَةُ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَعْنَى» وَهُوَ قَالَ الْأَلْفَ الْآتِيَةَ.

قَالَ الْمَرْفُوعُ (١) إِذَا رَمَاهُ هَوَاقِفُ فِي مَاءٍ أَوْ تَرَدَّى مِنْ حَبْلٍ لَا يَزَالُ، قَالَ
الْمَوْصُولُ يَعْنِي وَجَعَ فِي مَاءٍ بِمِثْلِهِ مِثْلُهُ، أَوْ تَرَدَّى بِرَدِيٍّ يَغْتَنِيهِ مِثْلُهُ، وَلَا فَرْقَ فِي
قَوْلِ الْخَرَمِيِّ بَيْنَ كَوْنِ الْجَرَحِ حَرَجِيًّا، أَوْ غَيْرِ حَرَجِيًّا هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَلَى
الْحَدِيثِ، وَظَاهِرُ لَوْلَا أَمْرُ مَعْنَى، وَهَطَاءٌ، وَدِسْقَةٌ، وَاسْتِخْقَافٌ، وَأَصْحَابُ الثَّرَائِي،
وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ الْمَتَاخَرِجِينَ يَقُولُونَ [إِنْ كَانَتِ الْجَرَحَةُ مَرَحِيَّةً، مِثْلُ [إِنْ دَبَحَهُ، أَوْ
أَبْدَنَ جَشْوَةً بِسَمٍ بِصُرٍّ وَفَرَعَهُ فِي أَيْدِيهِ، وَلَا يَرُدُّهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُشَاقِقِيِّ،
وَمِثْلُكَ، وَاللَّيْثُ، وَفَتَدَهُ، وَبِهِ ثَرَدٌ، لِأَنَّ هَذَا صَرٌّ فِي حُكْمِ لَيْثٍ بِالذَّبْحِ،
فَلَا يُوَثِّرُ فِيهِ مَا أَصَابَهُ، وَحَدُّ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ لَمْ يَزَلْ، لَوْ أَنَّ وَجَعَ فِي الْمَاءِ فَلَا

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَكُمْ رَحْمَةً».

وَمَنْ جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَكُمْ رَحْمَةً. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ: «يَا أَبْنَاءَ آدَمَ، مَا جَاءَكُمْ مِنْكُمْ؟» فَيَقُولُونَ: «لَمْ يَكُنْ لَنَا مِنْكُمْ شَيْءٌ».

وَمَنْ جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَكُمْ رَحْمَةً. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ: «يَا أَبْنَاءَ آدَمَ، مَا جَاءَكُمْ مِنْكُمْ؟» فَيَقُولُونَ: «لَمْ يَكُنْ لَنَا مِنْكُمْ شَيْءٌ».

وَمَنْ جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَكُمْ رَحْمَةً. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ: «يَا أَبْنَاءَ آدَمَ، مَا جَاءَكُمْ مِنْكُمْ؟» فَيَقُولُونَ: «لَمْ يَكُنْ لَنَا مِنْكُمْ شَيْءٌ».

وَمَنْ جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَكُمْ رَحْمَةً. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ: «يَا أَبْنَاءَ آدَمَ، مَا جَاءَكُمْ مِنْكُمْ؟» فَيَقُولُونَ: «لَمْ يَكُنْ لَنَا مِنْكُمْ شَيْءٌ».

وَمَنْ جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَكُمْ رَحْمَةً. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ حَيٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ: «يَا أَبْنَاءَ آدَمَ، مَا جَاءَكُمْ مِنْكُمْ؟» فَيَقُولُونَ: «لَمْ يَكُنْ لَنَا مِنْكُمْ شَيْءٌ».

(١) أخرجه الشيخان (١٠٣٨) و (١٠٣٩)

(٢) (١٠٣٨) و (١٠٣٩)

(٣) أخرجه الشيخان (١٠٣٨) و (١٠٣٩)

(٤) أخرجه الشيخان (١٠٣٨) و (١٠٣٩)

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ بَرَّ حَاسِمٍ عَنْ نَسِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَبِّ الصَّيْدِ
مَوْجِبَتُهُ بَعْدَ دَوْمٍ وَ دَوْمٌ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ» مَنَعَهُ عَلَيْهِ، وَعَنْ قُتَيْبٍ
أَعْلَفَ عَنِ اسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا رَمَيْتُ الصَّيْدَ فَأَذْرَكْتُهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَسَهْمٌ فِيهِ
فَكُلْ مَا عَمِ بَنِي» انتهى

فَالْإِسْرَافُ فِي تَرْجُومَةِ «سَلَّمَ» بِحَسَبِ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. «وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ
فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ» هَذَا هَامِلٌ لَمْ يَقُولْ، إِذَا أَثَرُ حَرْجَةٍ تَقَابِ
عَنْ مَوْجِدَةٍ مِمَّا يَسَّسَ فِيهِ أَثَرُ حَيْرِ سَهْمَةٍ حَلٍّ وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِي السَّيْفِي، وَمِثْلُكَ،
وَمِثْلَانِي بِحَرَمٍ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عَنِ صَحَابَةِ وَثَقَالَتِ بِحَرَمٍ لَمْ يَكُنْ دُونَ
إِسْهَمٍ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى وَأَقْرَبُ إِلَى لَا ذَرْبَ لَصَحْبَةٍ، فَهِيَ

وَيَا الْمُسْلِمَ ^(٢٩) عَنِ اسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
وَحَدَّثَ سَهْمٌ فِيهِ «لَمْ يَجِدْ فِيهِ إِلَّا سَهْمًا» عَمِلَتْ أَوْ سَهْمٌ فِيهِ فَكُلْ فِيهِ،
فَالْأَثَرُ لَمْ يَزِدْ فِيهِ أَنَّهُ لَوْ حَرْجَةٌ ثُمَّ عَابَتْ بِمَعْنَى فَوْجِدَةٍ مَعْنَى أَنَّهُ لَا
يَحِلُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَعْدَ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْمُخْتَلَفِ، هَذَا الْبُيُوتِيُّ فِي «إِسْرَافِهِ»
فَنَحْنُ أَصَحُّ دَلِيلًا، وَصَحْبُهُ لَمْ يَكُنْ فِي «الْإِحْيَاءِ»، وَثَبِتَ فِيهِ الْأَحَادِيثُ
الصَّحِيحَةُ، وَبِمِثْلِ ثَبُوتِ فِيهِ السَّهْمِ فِي «رَحَى الشَّافِعِيِّ الْحُلَّ عَلَى صَحَّةِ
الْحَبِيبِ» رَحَى سَهْمِي فِي «السُّمَرْقِي» ^(٣٠) عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَبِمِثْلِ ثَبُوتِ فِيهِ
عَلَيْهِ أَكْرَدَ أَمْرًا ^(٣١) وَدَعَى أَمْرًا يَحْيَى مَا أَصْبَحَ فِيهِ الْكَلْبُ
وَأَبَى، مَا نَبَّحَ مَا عَابَ عَيْتُ مَلِكٍ، فَانْ وَهْمًا عَمْدِي لَا يَحُورُ لِحَبْرِهِ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاءَ عَنِ النَّسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ شَيْءٌ لَيْسَ بِكُلِّ شَيْءٍ حَادِثٌ أَمْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ

(٢٩) ٢٧٣ ٢ ٧٩

(٣٠) ٢٧٩/١٢٦

(٣١) ١٨٨ ١/١٣٣

(٣٢) «الْإِسْمَاءُ» لِأَنَّهُ هُوَ يَسْمِي تَمَّ مَبْنُوتٌ فِيهِ، وَالْإِسْمَاءُ الَّتِي يَنْبَغِي فِيهِ

أبى وهو في الأرض كرسى، أبى في المحاذرة ربي .. وأما القوم
 ذواتهم فلو لم يروى عنه من الشعبي .. أن أعزبه أعداء إلى أبي بكر بن
 فضال من أبي بكر بن ١٩ م وميتة. مطلقه كأنه يروى عن أبي بكر بن فضال
 وجمعه. قلت أنسب وبعث إليه فوجده في داره، وهذا مشتمل على
 آخره. قال عبد الله بن بكير، فلا يروى عن أبي بكر بن فضال، لا عنه
 أبي بكر

روى عن أبي بكر بن فضال عن أبي بكر بن فضال، قال أبو بكر
 بن فضال قال يروى عن أبي بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 إلى أبي بكر بن فضال، ثم ذكر أحاديث انحصار من حديث مسلم عن أبي
 بكر بن فضال عن أبي بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، وهو
 رواه قال في الكتب أيضاً أنه بعد ثلاث إلا يروى عنه، ومن حديث
 الصحيح، ثم ذكر عن أبي بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 فكان إلى أبي بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 يعني أنه القوم، أو المنة، الحديث

وخرج صحيحاً في حديث عن أبي بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 في أحسن ما يروى عن أبي بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 فقال، الحديث، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 اسمه، يعني، في حديث، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 يروى، .. حديث، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 ما أخذه، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال
 وقال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال، قال أبو بكر بن فضال

(٢) باب ما جاء في صيد المملكات

البرامي لو أخر طلب الصيد عقد برمي إلى أد يجهه أنه يحسب شروط
الصيد ولا يحتاج إلى مصدر عن سبب عينه عنه، وكان مع طلب أو
عدمه، أكثر يستلزم سواء مع في رواية قال فيمنع الروا، فذلك على أي
الحوادث خرج عن حصة السؤال، فاختصر بعض الروا أنسب فلا يثبت
فيه بترك الاستعصال

واحتجبت في صيد المملكات، من بي عينه إلى آخر سببه، فم يطلب ثم
يحل، وإن سمع غيب الرمي جوده بها حل، وعن الشافعية لا بد أن يسه
وهي اشتراط عدم وجودها، أظهره في حكمي المني على عدمه، وقال إمام
المهرجاني لا بد من الإجماع فلا بد من صورة الطرد، وعند حنيفة نحو
هذا الاختلاف انتهى

(٢) ما جاء في صيد المملكات

قال الله عز اسمه: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلُوبُهُمْ قُلْ لَكُمْ آلِهَةٌ وَآلِهَتِي﴾^(١)
فإن قلوبهم يتفتون بما عليكم قل قلوبهم يتفتون بما عليكم لا بد من
صاحب الحياتين^(٢) وصيد ما عمنه من الكواكب، أي من كواكب،
والسماء، والسماء، والكواكب، من ل، والسماء مأخوذ من كالم الكلف
بالتشديد، أي، صيده عن الصيد، فممنه في تأديبه من م، فممنه
من لاد الصيد، فممنه من الجمل

وقال الرازي في التفسير الكبير^(٣)، في الآية جولان لاور ب فيها
إحصاء، والتفسير أهل لكم الحيات، وصيد ب علمه من، جورج، محمد

(١) سورة مائدة الآية ١٦

(٢) رقم ١٢٦

(٣) (١١) (١٢)

الصيد، وهو مراد في الكلام بـ «الذي عليه» وهو قوله «فَوَكَّلُوا بِمَا شَكَّيْكُمْ» الثاني لم يراد «أو هلّمس من الشرح أسماء كلام» وحيره هو قوله «فَوَكَّلُوا بِمَا شَكَّيْكُمْ»، أي هذا، جميع الكلام من غير حذف وتلخيص انتهى

ثم في الآية عنه أحداث فهد منها المراد بالحوارح، قال ابن رشد في «اللب» ما... والآيات التي يصدق بها... ما تضمنها عليها هي الصيد، ومنها ما حثوا فيها، وفي صفاتها، وهي ثلاث: حواء، حارح، ومعدة، ومثقل. أما الحواء: الحارح فالأذى فيه والأحلام فيه منه صديد، وخرق، والشرط... ما يطلق الشرط... الذي تضمنه عليه فهو الكلاب من عنا الكلب الأسود، منه... هو من جنس كسري. ويراعى التحمي، وسالده، وقال أحمد ما أعرف أحدا يعرف فيه إلا كلب بيضا، ومنه قال إسحاق، وأما الجعير فعلى أحاد سيدة (إذا كان بيضا)

وأما الذي احتجوا فيه من أذاع حورح فيما عدا الكلب حوارح الغيرة، والحيوانات، فسيد... أحاد، جميعها ما عُدَّت حتى الأسود، كما قال ابن تيمية، وهو مدع ذلك، وأما...، قال فيها: الأنصار وهو صوب عن ابن عباس أن ما من... من جميع الحوارح فهو كلب، لذلك الصيد، وقال قوم لا يصيد حارح ما عدا كلب، لا نارة ولا سم ولا غير ذلك، إلا ما أترك...، وهو من جنس...، انتهى بعضهم عن الطيور أحوص... ربي فقط، فقال... حورح... انتهى

دل الرزي هي - سنسب كلب... نقل عن أبو عمرو (والصالح)

(١) بداية المجتهد (١١٤/١٥٥)

(٢) (١١٤/١١٤)

[illegible][illegible][illegible]

وهو السموق^(١) يعبر في بعضه لحارح ثلاثة شروط إذا أرسله أرسل، وإذا رجعه أوجر، وإذا أمست سم يأكل انتهى وتلقم في الشرط الحامض من الشروط السعد من كلام السموق أن لا يأكل من لعيده قال فإن أكل من لم ينجح في أصح الروايتين، ويروى ذلك عن ابن عباس، وأبي هريرة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه. وعند جماعة سألني أسماؤهم قريبا، ثم قال والرواية الثانية يباح، روي ثلث عن سعد بن أبي وقاص، وسليمان، وأبي هريرة، وابن عمر رضي الله عنهم - أنه قال مالك، وعثفي قولان كالمذهبين، انتهى

ثم قال^(٢) ويشترط في الصيد أن يباري ما يشترط في بصره بالكسب، إلا ترك الأكل فلا يشترط، ويباح صيده من أكل منه، وهذا قال ابن عباس، وإليه ذهب الجمهور، وحماد، والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، وبعض شافعي على أنه كاللص في محرم ما أكل من صيده، لأن مجالعة روى عن الشعبي، عن عدي، عن سفيان^(٣) فقال كل الكلب وباري فلا تأكله

ولم يجمع الصحابة، روى الحلال بلسانه عن ابن عباس، قال إذا أكل الكلب مما تأكل من الصيد، وإذا كان يصتره فكله، وقد ذكرنا عن أرومة من الصحابة بدخ ما أكل منه الكلب، وخبرهم ابن عباس فيه، ولو لمهم في المنكر، ثم ينقل عن أحمد في عصرهم خلافهم، والخبر لا يصح بروايته معاذ، وهو ضعيف، قال أحمد مجالدة يعضر ففقهه واحدا، كم من أعجوبة لسجله، وأوردت الصحيحة بحاقه، انتهى

وفي شرح لإقناع^(٤) شروط بعضهم بخارجة الصبيح وانظروا أربعة

(١) عثفي (٢/ ٢٦٦)

(٢) عثفي (١٣/ ٢٦٦)

(٣) (١/ ٣٠٠)

هل من شيء يتعلم أن يرجع إذا رجع؟ والشيء هل من شرطه أن لا يأكل؟
انتهى

والبحث الثالث، من يحقق التعليم؟ قال لوري في «الغاية الكبرى»^(١)
قال الشافعي الكلب لا يصير مسلماً لا عند مور، وهي إذا أرسى استرسل.
وإذا أخذ حبس لا يأكل، وإذا دعا جاز، وإذا أُراده لا يفرضه، فلما فعل
ذلك مرات، فهو مسلم، اسم يدعى به، رحمه الله. فله هذا حصاً من مال. إن
مضى عليه حتى يظن أنه يعلم حكمه به، فإن ذلك لاسم إذا لم يكن معلوماً
من النهر، أو (البحر)، وجب الرجوع فيه إلى العرف، وهو قول أبي حنيفة
في «تطهير الروايات»، وقال أحمد بن حنبل، يصير معلوماً مرة واحدة، وعن أبي
حنيفة في رواية أخرى أنه يصير بعد تكرير ذلك مرسى، وهو قول أحمد
وعن أبي يوسف، ومحمد أنه يصير بعد ثلاث مرات، انتهى

وقال الحوتى^(٢) يصير في نفسه ثلاثة شروط: إن أُرسل استرسل، وإذا
رجعه أوجز، وإذا أمسك لم يأكل، ويكرر عدده مرة بعد أخرى. حتى يصير
معلوماً في حكم العرف، وأما ذلك الثلاث، فإنها المفاسد، وهو قول أبي
يوسف، ومحمد، ومن يكثر أصحاب الشافعي هذه المرات، لأن التعديل
بالثوب، ولا يرقب في هذا، وتكفي عن أبي حنيفة أنه إذا فكر مراراً
معلوماً، وقال الشرف أبو جعفر، وهو صاحب يحصل ذلك مرة، ولا يفتقر
للتكرار؛ لأنه سلم منه، ولا يدرى منه التكرار جازاً الصانع

ولكن، إن تركه للأكل يحصل - يكون لشح - ويحصل لتعلم فلا يصير
لا يتكرر، وما اعتبر فيه التكرار خمس ثلاث، كما صرح في الاستحسان. وعند

(١) (١١/٢٤١)

(٢) «المضي» (١٢/٢١١)

١٠٣٠/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ قَالَ
عَنْ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا أَكَلَ رَجُلٌ مِنْكُمْ يَأْكُلُ

لَا يَزُولُ - وَهَذَا قَالَ ابْنُ - ع - رَوَاهُ مُحَمَّدٌ عَنْ أَشْهَبَ بَزْكَالٍ - وَهَذَا قَالَ ابْنُ
حَبِيبٍ وَالثَّاقِبِيُّ فِي أَسَدِهِ وَهَذَا مَوْلَى ابْنِ - ع - يَقُولُ - فَسَمِعَ ذَلِكَ ابْنُ - ع -
بِغْيَةِ وَهَذَا كَذَلِكَ فَارْتَفَعُوا - لِأَنَّهُمْ سَمِعُوا عَلَيْهِ هِيَ الذِّكَاةُ الْمَمْدُودَةُ
أَتَتْهُ.

وَأُخْرِجَ مُحَمَّدٌ فِي أَسَدِهِ أَنَّ ابْنَ - ع - سَمِعَ اللَّهَ عَنْهُمَا - عَدَا بَعْضُ
قَالَ يَقُولُ فِي التَّكْلِيفِ الْمَعْنَى كُلُّ مَا أَمْسَتْ عَلَيْهِ أَوْ نَمِلَ أَوْ سَرَّ يَسْلُفُ - قَالَ
مُحَمَّدٌ - وَهَذَا بِأَخْبَرٍ - كُلُّ مَا نَمِلَ وَهُوَ سَمَّيْتُ إِذْ ذُكِّبَ مَا لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ - بَن
أَكَلَ فَلَا تَأْكُلُ فَلَمَّا أَمْسَكَ عَنْهُ - وَكَذَلِكَ نَمِلَ مِنْ أَسَدِهِ - وَهُوَ قَوْلُ
ابْنِ حَبِيبٍ وَالثَّاقِبِيِّ فِي أَسَدِهِ.

١٠٣٠/٦ - (أَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَهُمَا) هَكَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ مِنْ
الْمُؤَرِّثِ وَالْمُؤَرِّثِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ التَّحْقِيقِ هَكَذَا عَنْ بَعْضِهِمَا - وَهُوَ يَدْعُو
عَلَى أَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ بَعْضِهِمْ - وَهُوَ ابْنُ - ع - وَهُوَ ابْنُ - ع - (يَقُولُ)
بَعْضُهُ (قَالَ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا أَكَلَ رَجُلٌ مِنْكُمْ يَأْكُلُ) - وَهُوَ (يَقُولُ) لَمْ
يَأْكُلْ) بِمَنْ يَحْمِلُ أَثَمَهُ - سَوَاءٌ أَكَلَ مِنْ التَّكْلِيفِ أَمْ لَا - وَهَذَا سَمِعَ ابْنُ - ع -
عَنِ اللَّهِ عَنْهُمَا - كَذَلِكَ فِي بَعْضِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَارِي فِي أَسَدِهِ أَنَّ ابْنَ - ع - سَمِعَ اللَّهَ عَنْهُمَا - وَهَذَا
الْمَعْنَى - وَهَذَا ابْنُ - ع - فِي طَرِيقِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ - ع - قَالَ (إِذَا أَكَلَ
الطَّيْرُ مِنْ صَيْدِهِ - فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى) وَأُخْرِجَ مِنْ وَجْهِ ابْنِ - ع - فِي هَذَا الرَّحْمَةِ
فِي - أَتَتْهُ.

(١) قَوْلُ مُحَمَّدٍ فِي طَرِيقِ ابْنِ - ع - (١٠٣٠/٦)

(١١) أَخْبَرَنَا ابْنُ - ع - (١٠٣٠/٦)

وروي عن سعد بن أبي وقاص بقا كما سياتي في آخر لاسي و
قال سلمة بن الأكوع وهو مدعي ذلك أصحابه كتب عدم في أو
المدعي في ذلك مرفوعاً عند أبي داود من حديث عمرو بن
أسد عن حماد بن أبي نصر، وأبو ثعلبة، قال يا رسول الله (إنني تلامذ
حكلك، يا سيدي، في صبيحتك قال فكن ما مسكنكم قال وإن كل منة في
أرضي كل منة، وبهذه حجة علي، وهو مسئلة الجمهور في ذلك، كما
سيتبين من جميع هذه الأحكام حمل حديث علي عليه السلام في
الحديث الآخر من الأمور أن حديث الأكل صححه أحمد وأبو
الفضل علي بن محمد وعمره ١٠٤٠ حديث الأصل الذي

وقال 'علي' حديث شامي صحيح خلافاً له في عدم
مقصود من الذي أدركته من الصري، انحصار فعل منه، وبه في هذا
عمر منه لا ضللي بها إلا سأل، لا (مسألة علياً) بل هذا لتأويل أنه
قال لا (مسألة عليك فكن)، بل عند حديث دكا، ومضى يدك، أن
يصح أكل مندي، فلا عيب من وجد بعد ذلك من أجل وغيره، كما في حديث
الصائد - فكن منه تكلف، بحسن أن به قوله في حديث علي
فيمن كل ولا أكر، إلا أن يوجد منه غير صفة الأكل، وبه في الصائد
منه ويكن، له، فإن أكل من الأكل من غير صفة، انتهى

وقال في حديث سبب الاختلاف ذلك شيخنا خدشاً اختلاف
أخباره، والذي في (أكل مندي) م ١٧٤، أما في حديث علي،
وحديث أبي ثعلبة، فمن جمع بينهما بأن جميع حديث علي من ذلك، وهو
سلي الخويلدي، من سطره لا يأتى، ومن رجع حديث علي في هو

(١) (المصنف ١١/٢٤٠)

(٢) (المصنف ١١/٢٤٠)

حدثنا **عبد بن حمزة** قال سمعت **أبا بصير** يقول سمعت **أبا ذر** يقول سمعت **أبا هريرة** يقول سمعت **رسول الله** يقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تريدون أن تكونوا من الخاسرين **عبد بن حمزة** قال سمعت **أبا بصير** يقول سمعت **أبا ذر** يقول سمعت **أبا هريرة** يقول سمعت **رسول الله** يقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تريدون أن تكونوا من الخاسرين

وقال **عبد بن حمزة** قال سمعت **أبا بصير** يقول سمعت **أبا ذر** يقول سمعت **أبا هريرة** يقول سمعت **رسول الله** يقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تريدون أن تكونوا من الخاسرين **عبد بن حمزة** قال سمعت **أبا بصير** يقول سمعت **أبا ذر** يقول سمعت **أبا هريرة** يقول سمعت **رسول الله** يقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تريدون أن تكونوا من الخاسرين

وهو مخوف لألسانه على هذه السيرة **عبد بن حمزة** قال سمعت **أبا بصير** يقول سمعت **أبا ذر** يقول سمعت **أبا هريرة** يقول سمعت **رسول الله** يقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تريدون أن تكونوا من الخاسرين **عبد بن حمزة** قال سمعت **أبا بصير** يقول سمعت **أبا ذر** يقول سمعت **أبا هريرة** يقول سمعت **رسول الله** يقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تريدون أن تكونوا من الخاسرين

وقال **عبد بن حمزة** قال سمعت **أبا بصير** يقول سمعت **أبا ذر** يقول سمعت **أبا هريرة** يقول سمعت **رسول الله** يقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تريدون أن تكونوا من الخاسرين **عبد بن حمزة** قال سمعت **أبا بصير** يقول سمعت **أبا ذر** يقول سمعت **أبا هريرة** يقول سمعت **رسول الله** يقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تريدون أن تكونوا من الخاسرين

١٠٣٦/٦ - وحدثني عن مابن: أنه تلقى عن سعد بن أبي وقاص، أنه سئل عن الكلب أيسم إذا قيل انشبد، فقال سعد: كل، وإذا تم نبي إلا بصمة واحدة

وقال ابن النير: قال بعض اصحابنا هو عام، فيحمل على الذي أدى ميتاً من شدة الغزو، أو من الصيد، فأكل منه، لأن صائر على صفة لا يتعلق بها الإرسال ولا الإمساك على صاحبه، فإن، ويحتمل أن يكون ممن فرقه بأن أكل فلا تأكل؟ أي لا يرجع منه غير مجرد الأكل، دون إرسال الصائد، ولا تكون هذه الجملة منطوقة عما قبلها، ولا يحتمل نصف هذا ويعد

وقال ابن القصار: مجرد إرسال الكلب علينا، لأن الكلب لا يبه له، ولا يصح منه مزحاً، وإنما بصيد بالتعليم، وقد كان لا اعتبار بأن يمسك عليه، على نفسه، واختلف التحكم في ذلك، رجب أن ينصر ذلك منه من له يده، وهو مرسله، فإن أرسله فقد أمسك عليه، وإذا لم يرسله ثم يمسك عليه، كذا قال، ولا يعني بعده أيضاً ومصادمه لسياق الحديث، فإن الشارع قد جعل أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه، فلا يمس من ذلك، انتهى كلام الحافظ

١٠٣٦/٧ - (مالك)، أنه بلغه عن سعد بن أبي وقاص (الصحابي الشهير - رضي الله عنه - وأسعد ابن أبي نجيح في الحديث^(١)) برواية عبد الله بن مسير، ووكيع - عن أبي أيوب ذئيب - عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن حميد بن مالك قال: سألت سعد بن أبي وقاص، قلت: إنا لما كنا صوارياً أرسلوا على الفص، فتأكل ونفطع، فقال: كل وإن لم يبق إلا بصمة (أنه سئل) بيه المجعول، والسائل حميد بن مالك، كما تقدم (عن) عبد (الكلب المعلم) على المجعول من التعليم (إذا قتل الصيد) هل يؤكل؟ (فقال سعد: كل) بصيده الأمر من الأكل (ولم يبق) منجبة فرجة في الهندية، وهرية ومرجدة هي المصرية (إلا بصمة) يفتح المرحمة وتكرر وتقم صناد مجعنة أي قطعة أو حدة

٨١١٠٣٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبِي يَقُولُ: أَخْبَرْتُ أُمَّامٍ
يُقُولُونَ: فِي بَارِي وَتَعْقَابَ وَبَصَرِ . . .

هذا الحديث في ظاهره التوثيق على كمال المعصية وليس فيه من ماله شيء
من ذلك أكله أو لا؟ فأجابته بعد ما سمعته من أبيه، وأبى أن يقول لا شيء وليس فيه
الشيء ذكر الأكل غير أن معناه أن يفتل بعد شيء من هذه المصنوعات، عند
كذلك دكانه فلا يضره بعد ذلك من حديث أبي سعيد، لكن ما وجدته فيه
وإن لم يكن له بصره ما كان الكذب في غيره، لأن ذلك قد نصبت، انتهى
وتقدم حرياً انتهى في ذلك

٨١١٠٣٦ - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبِي الْعَلَمَ، فِي تَمْلِيحِ الْمَصْرِفَةِ بِبَعْضِ أَهْلِ
الْعِلْمِ (يُقُولُونَ فِي بَارِي) بَرَهُ تَمْلِيحِي بِبَعْضِ أَهْلِ التَّمْلِيحِ، وَاتَّجَمَعَ بَرَهُ
كَمَعْنَاهُ، فِي بَعْضِ بَرِهِ بَابُ، بِبَعْضِ الْخَرَجَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَبِمَعْنَى أَمْوَالِ
كُتُوبِ بَرِهِ . . .

دور أبي بصير، أصبح لعمري محضه فيه، وأما في بَرِهِ، وثالثته
بَارِي بِسَيِّدٍ . . . وهو منكسر لا خلاف فيه وهو مشهور من بَرِهِ، وهو
الوُشْبُ، وبمعنى أكد بمعجم أنواعه . . . عَنْ أَكْبَلِ كُلِّ دِي . . . من إصاح
وفي حديثه من نظير قوله عليه "وَبِهِدْ قَالِ أَكْبَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ
مَالِكٌ وَغَيْرُهُ . . . وَبِهِدْ قَالِ أَكْبَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِدْ قَالِ أَكْبَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ
نَحْنُ، عَنْ فِي كِتَابِ حَجَّ

(وَالْمَقَابِلُ) مِمَّنْ أَوَّاهَ وَاجْزَاهُ . . . وَبِهِدْ قَالِ أَكْبَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ
نَحْنُ . . . وَبِهِدْ قَالِ أَكْبَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِدْ قَالِ أَكْبَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ

(١) التفسير ١٣٦: ٥٦

(٢) شرح المصنف، ١٥: ٤٤

(٣) أخرجه مسلم ج (١٩٤)

وما أشبه ذلك. ثم إن كان يقفه كما يقفه الكلاب المستعملة، فلا بأس بأكل ما سقط، مثلاً ضاوت، فإذا ذكر سنة لله على إرسائه، قال مالك وأحسن ما سمعت في الذي يتحصن . . .

الصيد، كما في المحيط، طائر معروف، قتل له في سبي القطامي بضم القاف وفتحها، ولأبي حنيفة ماله، قاله الأبياري، انتهى

وهي صفة الحبر،^١ قال ابن سبعة الصقر كل شيء يصيد من البراة والشواهي، ولجمع صقر وصقور، والصقر هو لأحد، ويقال له القطامي، قال السيري لصد أحد أنواع الجوارح الأربعة، وهي الصقر، والشاهير، والحمام والباري والصقر ثلاثة أنواع، صقر، وكوج، وبروز، والغرب تسمى كل طائر يصيد صقر، ما خلا السير والحمام، انتهى وفي المحيط الأعظم الصقر جمع، به في الصارب بانه وجرح، وفي الحديث الصراح الصقر جرح، جزء، وما أشبه ذلك من الجرح نبي بصيد، وتقول الأعظم (لأنه إذا كان معلماً) وأما في ح الصقرية بعد صيداً (يقفه) أي يهجم ويضم، وهذا التفسير بطله معلماً (كما يقفه الكلاب المستعملة) ونسبه في قبول التعليم، لا في نفس التعليم، لفرق بين تعليمها كما تقدم (فلا بأس بأكل ما سقط مما صاوت) إذ وقع الاصطاد على اقترانه للمعبر،

وتقدم في أول باب أول كل ما يقبل التعليم من الطيور بغير الاصطاد به عند الجمهور، مهم الأربعة خلافاً لبعض السلف كابن عمر - رضي الله عنهما - والضحاك وغيرهما (إذا ذكر اسم الله على راسها، وعدم التكلام على التسمية، وحكمه على برسان الجوارح، كحكمه على الدجاجة، والاختلاف فيه كاختلاف فيها

(قال مالك وأحسن ما سمعت في الذي تحصن وفي المصرية (متحصن)

الْقَبْدُ مِنَ مَخْلُوقِ الْمَرْيِ أَوْ مِنَ الْكَلْبِ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ بِهِ فَيُطَوَّبُ، إِنَّهُ لَا يَحِلُّ كَلُّهُ

قَالَ مَالِكٌ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا قَبِرَ عَنِ ذَنْبِهِ، وَهُوَ فِي مَخَالِبِ الْمَرْيِ، أَوْ فِي مَنِ الْكَلْبِ؟ يَنْتَقِلُ مَخَالِبَهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَنِ ذَنْبِهِ، حَتَّى يَصْنَعَ الْمَرْيِ أَوْ الْكَلْبِ، وَهُوَ لَا يَحِلُّ كَلُّهُ

بِرَوَاةِ الشَّحْبِ فِي أَوَّلِهِ، أَيْ بِإِخْدِ (الصيد) بِالصَّبِّ مَقُولُهُ (مَنِ مَخَالِبُ) حَسْبُ مَخْلُوبٍ بِالسَّكْرِ، وَهُوَ لُطْفَانٌ، كَانظَرُ لِلْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّهُ لُطْفَانٌ بِمَخَالِبِهِ بِمَقْطَعِ الْحَلْقِ (الْيَارِي، وَغَيْرِهِ مِنَ الظُّبُرِ) (أَوْ بِحَسْبِهِ) (مَنِ فِي) أَيْ فَمِ الْكَلْبِ، وَغَيْرِهِ مِنَ السَّابِغِ ثُمَّ يَنْتَقِلُ بِهِ أَيْ يَنْتَقِلُ وَيَسْرِعُ فِي السَّابِغِ (فَيُطَوَّبُ) صَبْدُ إِنَّهُ لَا يَحِلُّ كَلُّهُ أَوْ أَكْرَمُ خِلَافِ الْغَيْدِ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ

قَالَ مَالِكٌ: «السَّحْبُ» وَهُوَ كَلُّهُ سَبْقُهُ وَالْأَمْرُ سَابِقٌ، رَدَى فِيهِ أَيْ شَقَّ لَهُ عَصَا، إِذَا كُنْتُ فِي بَحْبِيبِ الْغَيْدِ مَسْكُتٌ بَعْدَهُ فَلَا يَأْسُ أَنْ يَأْكُلَهُ، وَإِنْ تَرَبَّصْتَ بِهِ فَسَدَتْ فُلَا بَكْنَهُ، وَهُوَ يَرَاهُ مَنِ «إِذَا خَلَّتْ لُغَيْدُ» وَهُوَ مَنِ السَّابِغِ فِي ذَلِكَ فَلَا تَكْلُهُ، سَبِي

قَلْبُ مَا حَكَمِي مِنَ انْتِصَاقِ الْأَمْرِ عَنِ ذَلِكَ، لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِ بَلِّ حَيْثُ مَخَالِبُ - يَارِي - وَبَعْضُ صَوَرِهِ إِجْمَاعِي

(فَالْأَمْرُ مَالِكٌ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا خَلَّتْ لُغَيْدُ - (عَلَى ذَنْبِهِ وَهُوَ) بِالسَّابِغِ (الْيَارِي مَخَالِبُ الْيَارِي، وَغَيْرِهِ إِلَى ذَلِكَ (أَوْ فِي) طَرَفِهِ (فِي) بِمَعْنَى فَمِ وَبَعْضُ فِي السَّابِغِ الْهَيْدِيَةِ تَكَرَّرَ أَيْ مَكُونٌ بِمَعْنَى أَيْ مَخَالِبُ (الْكَلْبِ) وَغَيْرِهِ مِنَ السَّابِغِ يَسُ لَأَنَّ (مَنْ كَلَّ مَخَالِبَهُ) يَنْتَقِلُ وَلَا يَحِلُّ مَخَالِبُهُ أَوْ مَنِ مَخَالِبُ (وَهُوَ قَادِرٌ عَنِ) بِحَسْبِهِ، وَبَعْضُ ذَنْبِهِ (حَتَّى يَنْتَقِلَ) يَارِي أَوْ الْكَلْبِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ كَلُّهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ ذَنْبِهِ لَمْ يَحِلُّ كَلُّهُ، يَسُ دَكَاةُ الْمَسْجُودِ وَالْأَشْيَارِ، وَلَا يَحِلُّ إِذَا دَكَاةُ الْأَصْحَرِ

قال الشافعي^(١)، وقد كتب لنا ابن الجراح إذا أجد العبد، فادركه حياته سالماً، فلا يخلو من بعد عن ذكره، أو لا يخلو، فإن قدر على ذلك، فإن يسره عنه فليذكره، أو يذكركه في أفواههم، أو تحتها لرحمة ذلك، وإلا فذكره لذكاء إلى الصائد، فإن لم يفعل ذلك وتركها حتى تنته، فإنه لا يجوز إكته، ووجه ذلك أنه عباد مقدوراً عليه ممكن من دونه، فلا يجوز أن يؤكل بسر الجراح، وإن لم يقدّر على دونه حتى نصب نفسه، أو عليه الكلاله، فنته فانه يؤكل، وبه قال الشافعي، وقد أبر حنفية، لا يؤكل، انتهى

وهذا الحرفي إذا ارد سعيد، وفيه روح، فم يذقه حتى مات لم يؤكل، قال الموفق^(٢) يعني - والله أعلم - ما كان فيه حياة مستمرة، أما ما عت حياته كحياته المتدريج فهو يروح من غير ملح في قولهم جمعة، أما إذا أدركه وفيه حياة مستمرة، فم يذقه حتى مات، فلو أن، فإن لم يسع امرأته لمكاته حتى مات حل أيضاً، وإلا فذقة، أكله ما لم يوان في ذكائه، أو تركه عمدًا، وهو ظاهر على أن يذقيه، ونحوه قول مالك، والشافعي، وروي عن أبي حنيفة، والشافعي، وقال أبو حنيفة لا يؤكل، لأنه أذقه حياة مستمرة، فمقتضى إباحته تذيقه، كما هو النسخ برون

وثناء، أنه لم يضر غير ذكائه بوجه سب فيه إلى التضرع، ولم يسع بها لمران، فكل من حضر ذكائه، وبه أدركه، وفيه حياة مستمرة يعيش بها طويلاً، وأمكنه دونه، فم يذقه حتى مات لم ينج، سواء كان به حرج لا يعيش معه أو لا، وبه دل مالك، والشافعي، وسحقاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، لأن ما كان كذلك فهو في تركه لحي يذيل أن عمر - رضي الله عنه

(١) الطبري (١٢٧/٣)

(٢) الشافعي (١٢٧/٣)

مُتَمَسِّكًا، فَأَقْبَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ حَلَالًا، لَا يَأْسُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدْرِكْهُ انْتَسَبَهُ
وَأَمَّا مِثْلُ ذَلِكَ، مِثْلُ أَحْسِمٍ يَذْهَبُ سَفَرَهُ، مُتَخَوِّفًا، أَوْ يَرْمِي بِعُوجِهِ
وَأَنَّهُ، فَيَقْتُلُ بِهَا فَصِيدَهُ ذَبَّ وَدَبَّحَهُ حَلَالًا، لَا يَأْسُ بِأَكْلِهِ، يُرَادُ
أَرْسَلَ الْمُجُوسِيَّ كَتَبَ انْتَسَبَ عَصَايَ عَنِ صَيْدِهِ فَأَحْدَثَ، فَلَمَّا لَا
يُؤْكَلُ ذَلِكَ الْفَصِيدُ، إِلَّا بِإِذْنِ يَدْنَى، أَيْ مِثْلُ ذَلِكَ، مِثْلُ قَوْسٍ أَحْسَمَ
وَسَلَهُ فَأَخَذَهَا الْمُجُوسِيَّ فَدَمَّى بِهِ الصَّيْدَ فَتَقَتَّلَهُ، وَبَشَرَهُ سَفَرَهُ

أَخَذَ (مُتَمَسِّكًا فَأَقْبَلَ) مَعْدَرُ مَعْدَرٍ إِلَى مَعْمُولٍ (ذَلِكَ الصَّيْدُ) الَّذِي عَادَهُ مُسْلِمٌ
بِحَسَبِ الْمُجُوسِيِّ انْتَسَبَ (حَلَالًا) أَيْ (لَا يَأْسُ بِهِ) وَلَا كَرِهَهُ فِيهِ (لَوْ لَمْ يَدْرِكْهُ)
مِنْ أَسَدِيَّةِ (الْمُسْلِمِ) لِأَنَّهُ كَتَبَ الْمُجُوسِيَّ إِذَا كَانَ مُتَمَسِّكًا فَلَا عَرَضَ بِهِ وَبَشَرَ كَتَبَ
الْمُسْلِمُ؛ لِأَنَّهُ كَرِهَ تَصْيِيدَ كَلْبِهِمْ

وَأَمَّا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الْمُسْلِمِ يَذْهَبُ بِسَفَرِهِ الْمُجُوسِيَّ، يَصْحَقُ انْتَسَبَ الْمُسْلِمُ
أَنْ يَكُنَّ أَعْرَافُهُ (أَوْ يَرْمِي بِعُوجِهِ) أَيْ قَوْسٍ الْمُجُوسِيَّ (أَوْ يَبْلُغُ) يَبُوءُ مَفْرُوحًا
مَفْرُوحًا سَاكِنًا أَوْ يَأْمُرُهُ لَا يَذْهَبُ مَعَهُ عَطْفًا، وَلَا يَبْكُ بِهِ، وَأَمَّا
مِثْلُ سَهْمٍ وَشَلَفٍ، كَذَا فِي الصَّحِيحِ، فَيُقْتَلُ انْتَسَبَ (بِهَا) أَيْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ
مِنْ سَفَرِهِ الْمُجُوسِيَّ وَغَيْرِهَا

(فَصِيدَ ذَلِكَ) الَّذِي عَادَهُ مَقْرُوبًا (وَدَبَّحَهُ) الَّذِي دَبَّحَهَا شَرُّهُ الْمُسْلِمُ
(حَلَالًا) وَلَا يَأْسُ بِأَكْلِهِ) وَدَكَّرَهُ، لَكِنَّكَ لَصِيدَ يَكْتَلِبُ؛ لِأَنَّهُ كَعَبْرَةٍ فِي ذَلِكَ
بِمَعْنَى الصَّائِدِ وَالْمُتَابِعِ، لَا بِمَعْنَى ذَلِكَ، وَهَذَا مِمَّا جَاءَ فِيهِ مِنْ أَسْمَاءِ
الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا، سِوَاكَ فَهِيَ بِمَعْنَى سَفَرِهِ، وَيُرِيدُ لَا مَعْلُومًا يَبْشُرُ بِهِ

(أَقْبَلَ مَالِكٌ - وَقَدْ أَرْسَلَ الْمُجُوسِيَّ كَتَبَ مُسْلِمٌ الْفُلْمَرِيَّ عَلَى صَيْدِهِ) أَيْ
الَّذِي أَرَادَ حَبْلَهُ (فَأَخَذَهُ) بِإِذْنِ يَدْنَى (أَيْ لَا يُؤْكَلُ) سَاءَ الْمَجْهُولِ (ذَلِكَ الصَّيْدُ)
لِكُونِ الصَّائِدِ مُجُوسِيًّا (إِلَّا أَنْ يَدْرِكَهُ الْمُسْلِمُ يَصِيدُ حَيًّا وَبَشَرِيًّا) أَيْ يَذْهَبُ
الْمُسْلِمُ (وَأَمَّا مِثْلُ ذَلِكَ) أَيْ مِثْلُ ذَلِكَ الْمُسْلِمِ إِذَا أَرْسَلَ الْمُجُوسِيَّ (مِثْلُ
قَوْسٍ مُسْلِمٍ وَبَلَهُ فَأَخَذَهُ الْمُجُوسِيَّ، فَيَرْمِي بِهِ الصَّيْدَ فَيَقْتُلُهُ، وَبِمِثْرَةٍ شَعْرَةٍ

الْمُسْلِمُ يَدِيحُ بِهَا لَمْ يَحْسُوسِي، فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ دَيْتِ

(٢٢) يَأْتِ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ

الْمُسْلِمُ يَسْمَحُ بِهَا لَمْ يَحْسُوسِي، فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِذَا دَخَلَ الْمَاعِلُ جِثَا
الْمَحْسُوسِي، وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْبَانُ تَصْعَقُ بِرَمَادِهِ لِحَاضَتِهِ

قَالَ الْمَوْصِلِيُّ^١ إِذَا صَادَ الْمَحْسُوسِي بِخَيْبِ مُسْلِمٍ، نَهَى بِحَيْثُ صَيِّدَهُ فِي حَوْلِهِ
جِثَا وَرَبَّ صَادَ الْمُسْلِمُ بِكُلِّ شَيْءٍ قَاتِلٍ حَيْثُ صَيِّدَهُ، وَهَذَا قَالَ
سُحُبُ بْنُ سَلِيبٍ، وَابْنُ الْحَكَمِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنُ مَرْزُوقٍ، وَأَصْحَابُ الرَّائِي،
وَهُوَ أَحْمَدُ لَا مَذْهَبَ، وَكَرِهَ جَسَدَ، وَالْحَبْرَ، وَمِصْبَاحَهُ، وَسُحْبِي، وَالْثُرُوي
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَّا عَلَيْنَا فَرِيقُ الْفُتُوحِ﴾ الْآيَةُ، وَهَذَا نَهَى يَقْتَضِيهِ، وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ
كَرِهَ الصَّيْدَ يَكْتَبُ يَهُودِيٌّ وَأَنْصَرَمِي يَهُدَى لَا يَأْكُلُ.

وَلَمْ يَكُنْ يَأْكُلُ صَادَ بِهَا الْمُسْلِمُ، لِحَيْثُ صَيِّدَهُ كَانَتْ قَوْسُ وَاسْتَوْسَمَ، قَالَ ابْنُ
الْمُسَيْبِ: هِيَ بَسْمَةُ شَمْرَةَ، وَالْآيَةُ دَيْتُ حَيْثُ إِذَا جَاءَ الصَّيْدُ بِهَا مَعْتَمِدًا، وَهِيَ
عِلْمُهُ غَيْرُهَا، فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ: فَهِيَ بِحُكْمِ بَالِغِيهِ الَّذِي دَخَلَ، بِحَقِيقَةِ الْإِ
لْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي جِثَلِهِ الْكَلْبُ، لَا يَسْرُطُ الْأَهْلَةُ فِي ذَلِكَ، كَمَنْ لَقِيَ الْقَوْسَ
وَالْمَهْمَ، وَاسْتَطَرَطَ حَتَّى آتَمَّ مَقَامَ السَّكَاةِ، وَهُوَ إِذَا سَادَ الْإِثْمَ مِنْ أَيْكَلَتِ
وَالْمَهْمَ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ السَّرَطَ يَأْكُلُهَا، فَسُيِّرَ

(٢٣) مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ

قَالَ ابْنُ عَرَبٍ: صَيِّدُهُ ﴿أَجَلُكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَقَدْ قَاتَمْتُمْ حَتَّى نَكُمُ وَالْكَتَادَةُ﴾^٢،
قَالَ ابْنُ عَرَبٍ: فِي تَفْسِيرِهِ^٣ فِيهِ مَسْأَلَةُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لِمُرَادٍ بِالصَّيْدِ

(١) مَطْلَبُ ١٣١٠ ٢٧٩

(٢) سُورَةُ بَقَرَةَ الْآيَةُ ٩٦

(٣) «التفسير الكبير» (٩٧/٢ - ٩٨)

قوله يروي " كذا ما يعيش في البحر من ثواب البحر لا يحل بيعه ذكاه، كطير الماء، والسمك، وكلب الماء إلا ما لا دم فيه، كالمسحوق، فإنه يباح بيعه ذكاه، وقال أحمد: كل سمك يذبح، ولا يرى رأسه بأحد جهته، يذبح، قال فروه: يحل بيعه ذكاه، لقوله: عبي بصله، والسلام - في بيعه والحل فيه، ولأنه من حيوان البحيرة فيبيع بغير ذكاه، كالثعلب في بصره.

ومن أجزائكم - وهي الله عنه - كل ما في البحر بعد ذكاهه لله بكم، وروى الإمام أحمد: بأسه عن شرح، حل إدرج البحر في ذكاهه، وإن شئتم في البحر مذبذب، وروى عن أبي بصير: قال: إدرج الله ببيع على سبي، في البحر لأبي ذر.

ومن أنه يجوز بيعه في البحر، لا يحل ماله، وله بيعه بغير ذكاه، كطير، ولا خلاف في صريحه، وأما ما يحل، على ما لا يبيع إلا في البحر، كالسمك وشبهه؛ لأنه لا يحل من ذكاهه، لأنه لا يذبح إلا بعد خراجه من الماء؛ وقد خرج مات، فأدركه لا يعيش إلا في الماء، فليسك وشبهه، وله بيع بغير ذكاه، لا نعم فيه عند خلافه، له ذكاه من الأجزاء.

ومن صيد البحر مباح إلا المصروع وهذا قول شافعي، فإن اشتمل على كل شيء يشقذع لأحد منهم، وهو مباح له تعالى «أبخر نكح صيد البحر» بل على يده جميع صيده، فإن تصدع في سبي يذبح على سبي، وإنه الثاني يذبح على سبي.

ومن تصدع، فقد نزل عنه ما يذبح على سبي لا يذبح، ومن لا يذبح

لا يأكل منه لمرأته الشهادة وقد أمر محمد لا يؤكل الصباغ ولا الكوسج^(١) لأنها مأكلان له، وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: كلب يكرهون صباغ البحر، كما يكرهون صباغ البر، وذلك لأنه ﷺ عن كل ذي ناب من الصباغ، وقال أبو حنيفة: ما حرّم بطره في البر فهو حرام في البحر، فكذلك الماء وحريمه وإنسانه، وهو قول يثبت أن كلب الماء فإنه يرى بإباحة كلب البر والبحر.

وقال أبو حنيفة لا يأكل إلا سمك، ولا ما بك كل ما في البحر صباغ وكلب الماء صباغ، وهو قول يثبت أن سمك السمك، ولا صباغ عند أبي حنيفة، وهو قول أبي علي بن محمد، وبعض أصحاب الشافعي، انتهى.

وهي المأخوذ من المبيع^(٢) بهما حيوان بحر كله إلا الضفدع؛ لأنها مسجنة، ولا الصباغ، لأنه بر ناب، ولا الحية؛ لأنها من الممسجات انتهى.

وهي بين العرب^(٣) يحمل كل شيء في بحر غير صمدع، ووجهه، وبصباغ، وقال ابن حنبل والقاسمي وغير الكوسج، لا يظهر أنه صباغ كحريم الماء وإنسانه وكلبه، انتهى.

وتقدم في أول كتابه المتعارف في حديث بحر ما قال النووي. اجمع المسلمون على إباحة السمك، ولا أصبحنا بحره الصمدع لحديث في النبي عن قتله، وصار يرى ذلك ثلاثة أوجه أصحها يحمل جسمه، والثاني لا يحمل غير السمك، والثالث، يحمل ما لا يضر مأكل في البرا وسطه الدميري.

(١) الكوسج: سمك خرطوم كالحيت.

(٢) (٣: ٩٣)

في حياة البحر^(١) في الماء^(٢) وهو شرح الإقذاع^(٣) بحرم ما يعيش في البحر، كصنم وسرطان وسمك عر الماء، وحده، وسائر ما يسبح، واستباح تحت لحمها، وهو من ثلث المقتطع انتهى

وقد ربحي^(٤) جميع عبيد بحر حلال عند مالك، وأما كتب الصيد وغيره، فلا راق يسبح إلا المائسم^(٥) المذكورة في مجرم، وذلك من حيث، وهي الماء^(٦)، انصب في خير من ماء، فطار أكله راحة، وكفه يحيى من صلبه، وهي المدينة^(٧) على أن المائسم سم يكو مالك بحيث فيه نسي^(٨)، ويقول سم يبيون خير، وقال من المائسم، أي لأفقه، وهو سم رجل ثم أحرما^(٩)، أحرمت. فقال ابن عباس^(١٠) بأسر ماكنه وهو مفر من ماله مالك، وهو من سم ثلث أكرهه^(١١) لأنه من السموم، انتهى

وقال زيد بن^(١٢) المصاح طاهر طاهر والبحري شواحه، وهو أوبه أو خير^(١٣) وأ^(١٤) طر بجميع أنواعه وبه حلاله وقا حله^(١٥)، هو

وقال لابي^(١٦) وفي كتاب الصيد من دبلونه^(١٧) يوقف من لا يحجب حي عند من ماء^(١٨) وقال اسم سموره خير^(١٩)، فعلى أن قوله سمورحي^(٢٠) المجموع، فيه وقف حقيقه، وإي تعلمهم أنه ليس شوقه حقيقي، وإنما توجب إنكاد عليهم بسينته^(٢١)، أي، حزين^(٢٢)، انتهى

وعمد من سم^(٢٣) أو سم البحر محبة بوجه لا يجل عند الحيو^(٢٤)، أي

(١) (٢٧٧/١)

(٢) (٣٢٦/٢)

(٣) المسمود ٢٨/٣

(٤) المشرح لابي ١٠٥٠

(٥) (٢٧٨/٢) من المائسم (٢٧٨/٢)

٩/١٠٣٣ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَزْرِ مَالِكٍ، أَنَّ

عَنْ تَرْتَمِي بِرَأْسِ أَبِي قُرَيْشٍ،

أَبْرَحَ عَنْ مَالِكٍ، بِسُكْنَى تُرَى وَاصْدَعُ عَلَى عَدَمِ جَوَارِ الصَّمْعِ، مَسْمُومٌ
إِدْعَى عَيْدَ الْحَرِّ مَحْضُومٌ عَنِ الْخَبَرِ، تَحْصِيهِ النَّحْبَةِ بِالسَّمَكِ لِلْحَدِيثِ
مَسْمُومٌ، أَحَدُهَا لَنَا أَحَدَانِ، وَتَحْصِيهِ بِالسَّمَكِ بِالسَّمَكِ، أَوَّلِي مَرَّةٍ تَحْصِيهِ بِغَيْرِهِ
عَنِ تَرْتَمِي قَوْلُهُ هَالِي لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ الْبَيْتُ لَا يَمْنَعُ كُنْيَا، وَلَا يَمْنَعُ
مَهَا إِلَّا بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ بَعْدَ مَرَّةٍ

وَقِي السَّوَادُ^(١) لَا وَكُنْ مِنْ سَبَرٍ وَتَالِي مَالِكٍ
وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَعْلَى الْعِلْمِ بِأَعْلَى جَمْعٍ، فِي حَرْفٍ لَمْ يَكُنْ تَعْلُوهُ لَوْلَا لَكُنْ
كُنْ قَبْلَهُ مِنْ غَيْرِ فَهَلْ قَوْلُهُ عَنِ السَّمَكِ فِي الْحَرِّ هُوَ الصَّحُورُ مَأْوُهُ،
أَحَدٌ مَسْمُومٌ، وَلَا يَمْنَعُ لَا دَمَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَتَحْصِيهِ لَا يَسْكُرُ السَّمَكُ،
وَالْحَرَمُ هُوَ الدَّمُ فَاتَّهَ السَّمَكُ.

وَلَمْ يَكُنْ تَعْلُوهُ لَوْلَا لَكُنْ قَبْلَهُ عَنِ السَّمَكِ وَمَا سَبَرُ السَّمَكِ حَبِيبٌ،
وَمِنْ رِوَايَاتِهِ أَنَّ مَالِكًا رَوَى عَنْ أَبِيهِ صَدْرًا، وَبِهِ عَنِ رِوَايَاتِ
وَالصَّبْرُ الْمَذْكُورُ فِيمَا نَلَا مَحْمُودٌ عَلَى الصَّبْرِ، وَهُوَ مَبَاحٌ فِيمَا لَا يَحِلُّ
وَالْمَيْتَةُ الْمَذْكُورَةُ فِيمَا رَوَى مَحْمُودٌ عَنْ نُسَيْبٍ لَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَحَدُهَا
يَتَنَالُ السَّمَكُ وَالْحَرَّ، الْحَدِيثُ، يَنْهَى

٩/١٠٣٤ - مُلْتَفِتٌ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّ عَدَمَ الرَّحْمَنِ بِرَأْسِ هَرِيرَةٍ لَمْ يَحْدِثْ جَسَدٌ

فِي السَّوَادِ، وَلَا تَحْصِيلُهُ، وَلَمْ يَكُنْ تَعْلُوهُ لَوْلَا لَكُنْ قَبْلَهُ عَنِ السَّمَكِ وَالْأَلَدِيُّ هُوَ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ هَذَا حَدِيثٌ بِغَيْرِ عَدَمٍ فِي الْمَوَاطِئِ، وَهُوَ ذِكْرُ أَبِي حَالٍ فِي أَقْدَاتِ
أَحَدِهِمْ، أَنَّهُمْ قَتَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ حَمِيدٌ، وَابْنُ حَرَبٍ، وَابْنُ
سَعْدٍ عَنِ قَتَادَةَ عَنِ أَبِي حَالٍ، وَابْنُ حَرَبٍ، وَابْنُ حَرَبٍ، وَابْنُ حَرَبٍ

سأل عن قوله: «فما بعد من هذا» فقال: «هذا»

فما بعد من هذا قوله: «فما بعد من هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»

سأل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن قوله: «فما بعد من هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»

فقال: «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»

فقال: «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»

فقال: «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»
 «فما بعد من هذا» فقال: «هذا» فقال: «هذا»

ماجد، لا يسمي صيداً لعله البحر، و قد عرفت انما هو ما عرفت، و انما ذكره من ذوات
الصيد، وهو قد ابي حنيفة، و قد عرفت من قوله

وقال الداجي^(١) ما سمع البحر عن مربي اسد حبه ان ياتيه من
والثاني ان ياتيه من قدامه من صفة حد فذلك هو اكله، و كان له
خطه من سواء مات ميتة، و مير ميتة، و به من الباصي، و قد ابي حنيفة
لا تؤكل ميتة الا ما مات ميتة، مثل ما يؤخذ ميتة، او ميتة من شدة
حر، او مرد، او غلبة سمكة حر، و يفسد عنه ميتة ميتة، او يفسد
اسر حبه ميتة، انما من مات حبه ميتة، و لعله البحر ما قاله لا يؤكل

و قيل هو ما يقوله حديث سمعته في كتب الظهارة، هو الشهيد
سأله عن ميتة، و قيل من جهة الفم من ان هذا ميتة، او مات من البحر
لاكل، فلو مات من البحر وجب له ياكل الميتة او مات ميتة، و انما قال
انه لا يكون ميتة، و قد عرفت من هذا، و لا خلاف ان ذلك لا يعسر
في الحروب، و يجب ان لا يعسر في ذلك، يعني

و قال المؤلف^(٢) انما روي من درة الميتة، انما مات ميتة حلال
موتة مات حبه او غير ذلك، لم يترك في البحر، هو الظهور ما ذكره المؤلف
منه، فان احمد هذه حبه من ميتة حبه، انما مات ميتة ميتة، او
ميتة ميتة، او ميتة الميتة، او حبه ميتة، من الميتة اجساد على اياحه،
و كذلك ما عرفت من ميتة ميتة، حبه ميتة فلا خلاف انما في حبه،
و قد اجمعت الظاهر على ان حبه ميتة حبه ميتة حبه، و سمعت الذي بيده
ميتة، او ميتة الميتة

(١) نسخة (١٥٨٦)

(٢) نسخة (١٣١٦)

وأنه - حينئذ في نظامي، ومصر أرح عاصي أبو بكر الصديق رضى أبو بكر
رضي الله عنه، وأنه قد ماتك - السعدي، ومصر الله ما وجد من
الجناب عظمه، والمحول، والنودي، والسعدي ذكره الطنمي حذر (مردم)،
والسعدي، وما يرى زيداً لأن جابر كان قال رسول الله ﷺ لما ألقى
الحر أو حره، فكلوه، وما حدث به طفا، فلا تأكلوه، رواه أبو ذر^(١)

ولما قوبل لعائش **﴿لَيْلَ لَكُمُ سَيْدُ الْبَحْرِ﴾** الآية قال ابن عباس طمعه
ما حدث به، وأيضاً الحديث الذي رواه، وقال أبو بكر سعدى حلال،
وحديث جابر مرفوع عنه، كذلك كان أبو ذر رواه لثقات، فأوردوه على
جابر، وبما أسد من وجهه صديق، وإن صبح فحمله على بهي بكوفة، لأنه
إذا مات رسال في سعة، فإذا أثن طفا، فكمه لسته لا تحريه، ينهي

وفي إحداه^(٢)، ولما حدث جابر، وهي جماعة من الصحابة مثل
عليه، وفيه البحر، بهته البحر يحور مونه مصافاً إلى البحر، لا ما مات
منه من غير أن ينهي وعد حواف عن الحديث المشهور، فمن بين

ومن كان يكون الحديث جابر، وعني وبين عباس - رضي الله عنهم -
وسعيد بن المسيب، وأبو الشعثاء، وكحفي، وطاوس، وبرهزي، ذكر عنهم
الأثر ابن أبي سبيح وعبد الرزاق غيرهما، كما في التفسير لمسجد^(٣)،
وما يكلموا عن حديث جابر اجاب عن أبي بلخي في مصنف الرائد، والحصة
الشح في المسند^(٤)، وأكثر ما، ذو عليه أنه موقوف، لأن البخاري في

(١) حسن أبي داود (٢٩٦٢)

(٢) (٢٤/٨/٢)

(٣) ٢٤/٩/٢

(٤) تيدل صحيحه (١٦/١٢٦)

«المروقة» لا يضر من وفسه، بين سموم في هذا كالمسوق كذا هو المروقة انتهى

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه^(١) برواه حماد بن عمار، عن حماد، عن أبيه قال قال علي - رضي الله عنه -، البحر والحيثان دكي كذا إلا ما مات في البحر فإنه ميت، وفي رواية أخرى عنه ما مات في البحر فإنه ميت، وأخرج عن عبد الله بن أبي النضيل، قال سمع رجلاً يقول قال علي - رضي الله عنه -، فأنه قد جعل سمكاً كبيراً صامراً كل ما لم يرسكاً طامياً

وأخرج البيهقي في «السنن»^(٢) بر: أن أبي الشيخ من طريق قتادة، عن أنس، عن أبي بكر - رضي الله عنه -، قال سمكة ما حوت عليه، وطعامه ما لفظ فيكم، وبروكة عبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ عن عكرمة، بن أبي بكر - رضي الله عنه -، قال سمك البحر ما مضاهه أكلها، وطعامه ما لاه البحر، وفي نسخة طعامه كل ما فيه، وفي لفظ طعامه ميت، انتهى

وأما خبر أن سمكة عنى ما مضى في كلام صاحب «الهداية» هو ما يكون من مضافاً إلى البحر، وهو ما مضى البحر، فلا يعد أن من روى عنه أن الطامي حلال، كما علمه بحرر عنه، وأسنده ابن أبي شيبة استنبطه من قوله «طعامه ميت»

وقال الجصاص في «أحكام القرآن»^(٣)، إنما مأول بالسلف قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا بِكُمْ عَلَىٰ طَمَاحٍ﴾ على ما تقدمه البحر، وهذا ما تقدمه البحر ميت وليس بطام، وإنما الصافي ما يموت في البحر حسب الله

(١) (٢٢٠/٢)

(٢) (١٨٦/٣)

(٣) (١٧٨/٢)

١٠٣٤/١٠ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَائِكَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْمِ، عَنْ
سَعْدِ الْجَارِي، مَوْلَى هَمَزِ بْنِ الْحَقَاب،
.....

فإن قيل إنهم قالوا: ما قلناه بحر مئة، وهذا يوجب أن يكون رد مائة فيه ثم خذناه، وهذا يدل على أنهم أرادوا به الطائي، قيل له ليس كل ما قدعه البحر مئة، يكون طائياً انتهى، وسط في الكلام على الطائي، وسط أيضاً في طرف حديث جابر في السبع عن أكل الطائي، وحكى كراهته عن علي، وجابره وابن عباس، عن الصحابة، وعن جابر بن زيد، وعطاء، وسعيد بن المسيب، والحسن، وابن سيرين، وإبراهيم.

وقال البرقي في الميسرة: لا يركل السمكة الطائيه، أما ما انفجر عنه الماء، أو سم، فلا يؤس بأكله، وقال الشافعي لا تأس ماكن الطائي، وحجبتنا في ذلك حديث جابر، ولا يقار هذا بهي إشفاق، لم نجعل. إن الطائي يورث النوص، لأن الاشتكار من اسمك يورث النوص، لطائي وغيره سواء، وإنما بعث رسول الله ﷺ مينا لأحكام، فوكل للطيب

وخرجه لماول الطائي مروى عن علي، وابن عباس، حتى قال علي - رضي الله عنه - لا يسمك من لا تيمر لطائي في أسواقنا، وقال ابن عباس أكل الطائي حرم، والموجب للحرمة من لا يترجج علي الموجب للحل، لقوله ﷺ: الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات^(١)، فمدح ما يربط إلى ما لا يربط^(٢)، انتهى

١٠٣٤/١٠ - (مالك، عن زيد بن أسلم) المثنى مولى عمر - رضي الله عنه - (عن سعد الجاري مولى عمر بن الخطاب) حكى في جميع نسخ التهذيب والمصرية من المتن والشرح غير نسخة الرقاني، ففيها: سعيد بالياء، وفي موطأ محمد بن سعد الجاري بن الجار

(١) أخرجه السنائي (٥٢)

(٢) أخرجه الترمذي (٤٥١٨).

أَنَّه قَالَ سَأَلْتُ عَنْهُ أَلَهُ مِنْ خَيْرٍ، عَنِ الْحَبَابِ فَقَالَ يَقْضِيهَا بِمَضَاءٍ،
أَوْ تَضُوبٍ صَرْدٍ، فَقَالَ لَيْسَ بِهَا شَيْءٌ، قَالَ سَفْهٌُ لَمْ سَأَلْتُ
عَنْهُ أَلَهُ بَيْنَ عَمْرٍو بَيْنَ الْحَاضِرِ، فَقَالَ بَيْنَ وَبَيْنَ.

(أَلَهُ، أَي سَأَلْتُ) (قَالَ سَفْهٌُ) بَصِيحُهُ لَمَّا تَكَلَّمَ (عَنْهُ) عَنْ عَمْرٍو
الْحَبَابِ) بَكَرَ الْحَبَابُ الْكَهْمَلُ جَمْعُ حَبْرٍ (يَقْضِيهَا بِمَضَاءٍ أَوْ تَضُوبٍ صَرْدٍ)
يَتَحَسَّرُ فِي بَدَنِهِ وَفِي مَرِطَاطِ مَجْمَدِهِ عَنِ أَصْلِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ "بَيِّنَاتُ بَرَاءٍ،
بَعَثَ إِلَيْهِ بِمَوْتٍ فِي الْبَحْرِ مِنْ حَيْثُ لَمَّا (فَقَالَ) بَيْنَ عَمْرٍو (الْبَيْنَ) بَيْنَ
بَيْنَ) أَي - بَيْنَ كِلَاهُمَا وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَيْهِ

(قَالَ سَفْهٌُ) يَدْرُسُ الْبَيِّنَاتُ فِي جَمِيعِ لَمَّا فِي "بَرَاءٍ" (ثُمَّ سَأَلْتُ
عَنْهُ) عَنْ عَمْرٍو بَيْنَ الْحَاضِرِ) عَنْ بَرَاءٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي شَيْءٍ "بَرَاءٍ" بَرَاءٍ بَرَاءٍ
رَبِّهِ بَيْنَ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ الْحَارِثِيِّ، قَالَ سَأَلَ ابْنَ عَمْرٍو، وَبَيْنَ عَمْرٍو، عَنِ
الْحَبَابِ بَرَاءٍ بَرَاءٍ "أَوْ يَقْضِيهَا بِمَضَاءٍ، فَقَالَ حَلَالٌ، بَرَاءٍ

(أَفْهَمَ) بَيْنَ عَمْرٍو (مَثَلُ ذَلِكَ) فِي مَثَلٍ بَرَاءٍ قَالَ ابْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا - عَنْ مُحَمَّدٍ وَهَذِهِ تَأْخُذُ بِهَا مَاتَ الْحَبَابُ مِنْ حَبْرٍ وَبَرَاءٍ أَوْ قَتَلَ
بَعْضُهَا بَعْضًا وَبَرَاءٍ سَأَلَ عَنْهَا فَذَكَرَ بِهَا مَا بَرَاءَ مِنْ بَعْضِهَا بَعْضُهَا بَرَاءٍ بَرَاءٍ
الْمَثَلُ، وَأَبُو سَوْدٍ ظَلَمَ فَلَا مَأْسَ، بَرَاءٍ، وَبَعْدَ الْحَلَالِ فِي بَرَاءٍ قَرِيبًا
وَمَا سَوْدٌ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ

ثُمَّ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ "أَوْ يَقْضِيهَا بِمَضَاءٍ" مِنْ الْحَبَابِ، أَوْ بَرَاءٍ صَرْدٍ يَجُوزُ

(١) أَلَهُ فِي سَفْهٌُ بَرَاءٍ، لَا يَرَى مَضَاءً وَهُوَ مِمَّا تَكَلَّمَ فِي "الْبَيْنِ الْمَجْمُودِ" (١٠٣)

(٢) "الْبَيْنِ" ، (١٠٣)

(٣) كُنَا فِي لَمَّا ، (١٠٣)

(٤) "الْبَيْنِ" (١٠٣)

١١/١٠٣٥ - وَهَذَا فِي عَرْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزَّمَانِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَبِيعِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرِيَانِ بِمَا لَفَظَ الْبَحْرُ بَأْسًا.

١٢/١٠٣٦ - وَهَذَا فِي عَرْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزَّمَانِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ بَأْسًا مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ، قَدِمُوا فَسَأَلُوا عَزْرَانَ بْنَ الْحَكَمِ، عَنِ بَعْضِ الْبَحْرِ، فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَقَالَ: اتَّهَبُوا إِلَى رَبِّهِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَلَمْ يُؤَفِّدَا عَنْ ذَلِكَ . . .

أَكْلَهُ. وَهُوَ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَالِكٌ، وَأَمَّا حَبِيبَةُ، وَالشَّافِعِيُّ، لِأَنَّهُمَا مَاتَ سَبَبُ التَّهَبِ، قُلْتُ. وَكَذَلِكَ عَنْ حَمْدٍ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^{١١} عَنْ بَنِي طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْحَوْتَ بَنِي قَتْلَتِهَا الْحَوْتَ.

١١/١٠٣٥ . . مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزَّمَانِ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَبِيعِ بْنِ ثَابِتٍ) الصَّحَابِيُّ السَّهْمِيُّ (أَتَاهُمَا كَانَا لَا يَرِيَانِ بِمَا لَفَظَ الْبَحْرُ أَيْ أَلَمَهُ الْبَحْرُ وَرَمَاهُ) (بَأْسًا، أَيْ سَهْمًا، يَعْنِي يَبْسَحَانِ ذَلِكَ).

١٢/١٠٣٦ (مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزَّمَانِ) عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (أَيْ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ) بِالْجَمْعِ، طَلَعَهُ عَلَى السَّاحِلِ يَفْرُبُ الْمَدِينَةَ، كَمَا تَقَدَّمَ هَرِيًّا (فَلَمَسُوا) بِمَدِينَةِ (عَلَى مَرَّوَانَ بْنِ الْحَكَمِ) الْعَدَنِيِّ أَمِيرِ الْمَدِينَةِ مِنْ بَيْلِ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَسَأَلُوهُ) أَيْ مَرَّوَانَ، وَسَبَّاحَ لَمَسَ الْبَحْرَ مِنْهُمُ (فَسَأَلُوهُ) (عَنْ لَفْظِ الْبَحْرِ) أَيْ رَمَاهُ مِنَ الْحَبَانِ.

(فَقَالَ) مَرَّوَانَ (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) أَيْ لَا بَأْسَ فِي أَكْلِهِ. (وَقَالَ) مَرَّوَانَ لِلصَّحَابَةِ (اتَّهَبُوا إِلَى رَبِّهِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ) وَكَذَا بِذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الصَّحَابَةِ، (فَلَمَسُوهُمَا مِنْ ذَلِكَ) بِحَلْفِ الْهَمْزِ فِي سَبْحِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ السَّحْبُ

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أُكِلَ ذَلِكَ تَبَدَّى، فَلَا يَصْرُفُهُ مِنْ صَادَةٍ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أُكِلَ) ساء المجهول. (فَتَبَدَّى) أي: ما في البحر حال كونه (ميتاً) فَلَا يَصْرُفُهُ مِنْ صَادَةٍ ذَرِ السَّوْفَرُ^(١) أجمع أهل العلم على تحريم صيد المجهوس وبيعته، إلا ما لا ذكاة فيه كالسمك والجراد، فذهبوا أجمعوا على بطلانته غير مالك، والمالك، وأبو ثور، فأما مالك والمالك، فقالا لا يرى أن يوكل الجراد إذا صيده المجهوس، ورفض في السمك، وأبو ثور أباح صيده وبيعته؛ فتوهم^(٢) أسوأ بهم من أهل الكتاب، وهذا قول يخالف الإجماع فلا عبرة به، قال إبراهيم: حرم أبو ثور لإجماع، ولا خلاف في بطلانه صاده من المصيد.

حكى عن الحسن البصري أنه قال: رأيت سبعة من الصحابة يأكلون صيد المجهوس من الخبيث، لا يحدس في صيدهم شيء من ذنوب، رواه سعيد بن منصور، والجراد كخبيث في ذلك، لأنه لا ذكاة له، ولأنه تاح ميتة، فلم يحرم صيد المجهوس كسائر، وحكم سائر الكفار من عبدة الأوثان والمادقة وغيرهم حكم المجهوس في تحريم ذبائحهم وصيدهم إلا الخبيث والجراد، انتهى مختصراً

وقال ابن عباس: كُلُّ مَنْ صِيدَ الْبَحْرَ، وَإِنْ صَادَهُ بَصْرَانِي، أَوْ يَهُودِي، أَوْ مَجُوسِي، رَوَاهُ الْيَهُودِي، وَبِی الْمَحْنِي عَنْ سَعْدِ بْنِ رَجِيٍّ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ لِشَيْءٍ أَسْمَى وَقَالَ الْحَدِيثُ فِي (الْمَدْحِ)^(٣) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤) عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ عَدِيٍّ (سَعِيدُ بْنُ جَبْرٍ، وَبَنُو آخَرٍ عَلَى تَرْائِيهِ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ السَّكَنُ) نَهَى

(١) طائفة (٢٩٦/١٢)

(٢) فتح الباري (٦/١١٥)

(٣) انظر المختص (٢١٤/١)

١٣/١٠٢٧ حدثني يحيى عن مابك، عن ابن سهاب، عن
ابن إدريس النخولاني، عن أبي ثعلبة يحيى، أن رسول الله ﷺ
قال: «كُلْ كُلَّ شَيْءٍ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكَ حَرَامًا».

أخرجه البخاري في ٧٢ - كتاب الصياد، والصيد، ٢٩ - باب ما كان كل ذي
ذنب من نوح

ومنه في ٣٤ - كتاب صيد الراسخ + باب تحريم كل ذي ذنب
من الماء. حديث ١٤

باب من الصياد، سبق عليه، وقد أبو هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «أكل كل
ذي ذنب من الصياد حرام» قال ابن عبد البر: هذا حديث ثابت صحيح مجمع
على صحته، وقد نص صريحه: «حرم الأكل» فدخل في هذا الأصل
الكرم، والعهد، والأكل، وغيره.

١٣/١٠٣٧ (صالح، من ابن سهاب) أن مروان بن محمد بن مسلم (عمر أبي
إدريس) عائد الله من عهد الكوفلاني، بلغه جاء المصنف مبوب إلى
عولان بن مالك (عمر أبي ثعلبة) بمئة الف (الخطي) بمص المصنف وفتح السور
المجمعة مبوب إلى حسين بن عمر بن بطر بن قصبة كما في «الأنساب»

اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، صاحب مشهور بكتبته كان
مسي ببيع تحت الشجرة، وضرب له سهمه في عيس، وأرسله النبي ﷺ إلى
قومه، فأسلموا، وروي عنه أنه قال: «إني لأرجو لله أن لا يحتمي كما صعدت
عد الحوب، هذا هو يسلو في جوف بين نبي، وهو ساجد فرأت أبيه في
لوم أن أباهما قد مات، فاستفظ بفرعه، فمات أين أبي؟ فقل لها في
مضلة، فمات، فلم يحتملها، فأثله بوجده ساجد، فموتته فسط ميتا، مات
من حسن ومسن، وقبل قبل ديت بكثير، بعد لاربي، والمعروف الأول

أن رسول الله ﷺ قال: «أكل» مصدر وفاد أن مفعوله (كل ذي ذنب)
سياسي التكلام على الكتاب بعد الحديث الذي بعده (من الصياد حرام)، قال ابن

وقال أبو عبد الله^(١) حسب القائلين يا أخوتي في الله ما كان منكم من فقتل إته
ما منقوي به، ويصم على غيره، ويصطاد، ويعد، يطعم غداً، كالأسد،
والنهد، والسمك، ولعقاب، وإن ما لا يمدو كالضبع، والسمك فلا، وإن هذا
ذهب الشافعي والليث ومن بعدهما وقد ورد في حل يصح أحاديث لا بأس
بها، انتهى

وقال أبو عبد الله^(٢) من أوى، وابن عرس هو من سئل عنهما أحمد، فقال
كل شيء يمشي بأبيه، فهو من أسباع، وهذا قال أبو حنيفة رحمه الله، وقال
الشافعي ابن عرس سبع، لأنه ليس له ناب قوي بأبيه نص، ولا منجابه في
ابن آوى وجهان، انتهى.

وقال أبو عبد الله^(٣) من «الكثير» المراد يدي مخلب هو سبع الظفر لا كل ما
له مخلب، وهو يظهر كما «يد» في ذي ناب من سبع يهانم، لا في ما له
ناب انتهى، قال الشافعي في «جامعه» قال الحارث بن أبي، والبقير كذلك
انتهى. وفي «الاحتار» لا يحل ذو ناب يصيد به، فخرج نحو البعير،
انتهى

ثم قال الشافعي^(٤) أسباع بذلك أكل الظفر كله ما كان له مخلب، ومن ثم
يكره له مخلب، قال مالك لا بأس بأكل العبد ولحمه، ولا أعلم شيئاً من
الظفر يكره أكله، وحلف قوم مالك في المخطات ففي «المستدرج» لا بأس
بها، وقال أبو القاسم، وروى عني من وراء عن مالك أنه كره أكلها، والأول
أكثر وأظهر خلاف أبي حنيفة، والشافعي في قولها لا يؤكل كل ذي مخلب

(١) مجمع البحار (١/١٥٧)

(٢) المجموع (١٣/٣٢٠)

(٣) المسكن (٣/١٢٠)

من الطير . ليلبس على ما يحويه صرته تعالى . ﴿لَنْ يَأْتِيَنَّكَ مِنْهُ خَبْرٌ﴾^(١) ، هذا عام فحمله على عمومها لا ما خصه الدليل ، انتهى

وعند الحزبي في جملة الحريم . كل ذي مخلب من طير وهي التي تتعلق بحبابها لشيء وتصد بها ، من ينفق^(٢) . هذا قول أكثر أهل العلم . وبه قال شيخنا ، وأبو ثور ، وأبو عبد الله الرأزي ، وقال مالك ، والليث ، والأوزاعي ، وبني سنان لا يحرم من الطير شيء ، فإن ذلك ثم أو أحداً من أهل العلم بكرة سباع الطير ، واحتجوا بعموم الآيات السابقة

وبه ما يروي ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ من كثر ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الصبر ، وعن خالد بن الوليد قال : نهى رسول الله ﷺ حرام عليكم اللحم الأهلي ، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من بهيمة^(٣) ، واهما أبو ذر^(٤) ، وهذا يخص عموم الآيات ، ويقدم على ما ذكره في هذا كل ما في المصنف يعني به كالمصنف ، والبخاري ، والعقري ، والشافعي ، والشافعي^(٥) ، وحنابلة ، والبيهقي ، وأصحابه ، انتهى

وقال ابن تيمية في العسلي ، حديث ابن عباس رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي ، وقال علي بن جابر قال : حرم رسول الله ﷺ يعني يوم حبر لحوم الحمر لأسية ، ولحوم البع ، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من طير ، (١) أحمد والترمذي ، وعن بعض من سارية آل رسول الله ﷺ حرم يوم حبر كل ذي مخلب من طير . الحديث رواه أحمد والترمذي ، وقال : نهى عن سبط التحريم ، انتهى

(١) قطر المعنى (١٢/٢٢٢)

(٢) أخرجه أبو ذر ، (٤٨٠٥ ، ٣٨٠٦)

(٣) الباطل من الجوارح ، منه الصنم

(٥) باب ما يكره من أكل الدواب

١٠٢٩/١٥ - هَذِهِ نَحْنُ بَنِي، عَزْ مَا يَكُنْ أَنْ أَسْمَعَ مَا سَمِعَ

(٥) ما يكره من أكل الدواب

جميع ناه، فإن المتحد من دواب يدب ما رديباً حتى على هبته،
 رانله ما تعد من الحيوان، وعك على ما يركب، انتهى. وقال القديس^(١)
 رعدة ما عدت من الحيوان كله، وقد أخرج بعض الناس منها أنظر لغوه
 تعاني بوقت بن ديتو في الأرض ولا ظلم نعمة^(٢) لأنه ورد لغوه معاني^(٣) فوفاً
 بر ديتو في الأرض إلا على فله بأنها^(٤) تنهى، وهي منحة الصبح، كل ما شـ
 على الأرض ذات، ومنه نية كذب من دواب ودراج، أي أكل الأحياء،
 والأموال، انتهى

وعلى استحالة عما يركب كما نلده في كلام القديس^(٥)، وبسطة
 تباضته إن كان أن اللفظ ما يكون به معنى واحد وأكثر، وعلى الثاني أن
 كـ، وعك ذلك المعاني غير مضمومة فهو المنسرد، وقد لم يكن كذلك، بل
 وضع لا حلقها أولاً، ثم نقل إلى "ي" أو رد موحده الأزل يسمى لغتها
 معيلاً عرفاً، إن كان النافل هو "الرد" الدم كالفناء، فلتها في أصل اللغة اسم
 نكل ما عدت على الأرض، ثم نلله الحرف الدم هو دوات الموضع الأوج من
 الحبس والمعال والنسبر، كما في اسروح بشمسية، وسواشيبها، حتى قال
 بمصهيم لها عك في القوس عكسه، ومعصود اسرجمه هي الثلاثة، كما ظهر
 من أكثر غيرها، والمعصود كرامة كل هذه سلا

١٠٢٩/١٥ - (١) ملك، إن أحسن ما سمع بين أن ما تكلم سمع في سأنه

(١) عليه خبره (١/٢١٠)

(٢) سورة الأندم الآية ٢٨

(٣) سورة فوه الآية ٦

في الحب

أما لا يولأ محليته والحسن في قول أبي جعفر عليه السلام
 في قوله في الحب 'حده الله' لا يدل على حد فالله ربه
 وحلي له في قوله 'قال أبو عبد الله في قوله في المحبة'

في قوله 'الحل دحا عري' ورأى في قوله 'في قوله
 قال في قوله 'في قوله عن الله في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 وحده في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله

في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله

في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله
 في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله 'في قوله

٢٤ - كتاب الصيد ٢٤

٢٤ - كتاب الصيد ٢٤

٢٤ - كتاب الصيد ٢٤

العمرى، وحمى، ذاك القديري، إذ كان التذكر حماراً يكثر شديد الشبه بالعمرى، وإذا كان يكثر حملاً يكون شبيه الشبه بالحمار، وهو علم لا يؤخذ له، لكثر في تاريخ من لطريق في حوادث سنة ٤٤٤هـ أن حمله بأسر، ولدت في بطر، حمراء سوداء، بعلاب أبصر، وبعد أن أول من أسبها فاروق، والنمل اسم جس يقع على الذكر والأنثى، وكذا النعلة، وانها، له فراد فاشبه، حتى حطب لا يركب بعلاب بحيث هي كليهما، وقد هي أصنعة، يسود بين الحمار الأدهي والعمرى حرم، لأنه متولد بين ما يحل ويحرم، فعلق حاب حريم، فإن تولد بين حمى وحشى وفرس شأ

وأما الحديث الذي رواه البيهقي، بسند صحيح عن أبي واقد، قال: «وما كان لهم بطن، ولم يكن لهم شيء غيره، فحاشوا إلى رمسوا لله ثلاثة برصين لهم فيه، فحشرون على أنهم كانوا مضطربين يحل لهم أكل الميتة، انتهى» وقال البيهقي: «البحال حرام عند كل من حرم الحمر لأهليه، لأنها متولدة منها، فإن فاته ما قيل، لا شيء من الحمار، انتهى»

«قال ابن أبي شيبة: «البحال حكمها حكم الحمر، فإن قلت: إن الحمر مكروهة لأسر مكروهة، وإن قلت: الحمر محرمة، فقلت: محرمة، انتهى» وحرمة الحمر غير كما مضى

وفيها: «لا يجوز أكل حرم الحمر الأكله واللعن، ومن «الحمر المتأول» لا يحل ليعين الذي أمه حماً، فلو أمه بفره أكرحاً، ولو

(١) «صحيح البيهقي» (٢)

(٢) «عقوبي» (٣٠٩)

(٣) «عقوبي» (١٣٣)

(٤) (١٧٩٧)

(٥) (٥٠٨/٩)

والحمير

فربما حكاه قال ابن عسكرو فيكون على خلاف الذي في الحل: لأن
المعنى في الحل والحرمة الأم، أي

(والحمير) جمع حمار ويجمع بين على حره وأحره، والأثنى ثمان،
والحصار دونه، وليس في حمار س، عى غير حسه، وفتح إلا الحمار
والعرس، ويوصف بالهداية إلى سوق الطرائد في شئ فيها ولو مره، يحرم
أكله عند أهل العلم، وما روت نوحه منه من أبي عيسى، رواه عنه
أبو داود في سننه، قاله النجاشي^(١)

وقال السمعاني^(٢) أكثر أهل العلم يرون تحريم لحمير الأهلية، قال
أحمد رحمه الله من أصحاب نبي ﷺ كرهوها، قال ابن عبد البر لا
خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها، وحكي عن أبي عيسى،
وعائشة أنها كان يقولان بفساد قوله سبحانه ﴿لَيْسَ لَكُم مِّنْهُ شَيْءٌ﴾^(٣)
الآية، وبلاها ابن عباس وروى عن حماد بن عمار، ومثله عائشة عن
نصارى فقال ما هي بحرام، ورد هذه الآية، ولم ير عكرمة، وأمر وأمر
بأكل اللحم رأساً، وروى عن أبي هريرة قال أصبنا منه، فقلت يا
رسول الله أصابنا منه، ولم يكن في فاسي ف طعم أهلي إلا سمك اللحم،
ولما حارب، لحوم الحمار لا، قال قتادة أهله من سبعين حميراً،
فأصاب حرمها من أجل جواب لقوله^(٤)

ولما ما روى جابر بن النبي ﷺ أنه لم يرم من لحوم الحمار الأهلية،
منه عليه، قال ابن عبد البر روى عن نبي ﷺ تحريم اللحم الأهلية هي

(١) إحياء الحيوان (١/٢٢٨، ٢٢٩)

(٢) المحقق (١٣١٧)

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٠٨)

أَنْهَا لَا تُوَكَّلُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَتَعَالَى قُلُوبُهَا

ولم ين عمر، ومن عمرو، وجابر، والبر، وعبد الله بن أبي ثوبان، وأبو
 ذر، الأعمى، بسميد، صالح، وحديث غلب من أبي لا يُدرج على
 مثله مع ما عده، ويحتمل أن رسول الله ﷺ وعرض لهم في معانهم، وشي
 حله فحرمهم المظن نكوتها فأكل المذنب، لال عداق من أبي أولى حرمها
 رسول الله ﷺ إليه من أجل أنها تأكل البيرة معي عليه

وقال اب جعي^(١) اختلف الرواية عن مالك فيها، فصل عنها محرمة، وقيل إنها مكروهة غير محرمة ذكر ذلك القاضي أبو محمد، انتهى وذكر القاضي أبو الحسن رواية الكراهة خاصة انتهى، وتقدم ما دل بغيره من أن الحصار محرم، وقال الرزقاني في السراج حجت حنيفة المسموعة إن النهي التحريمي أو الكراهة قولان لمالك، ويعتمد على مالك تحريمها، انتهى

(انها) اي ثلاثة (لا تؤكل) بحريم ٧٠ جماع في الشمال، والحمير، وكذا في الفرس عند الحصة= والساكنة مع الاختلاف في ذكرها ونحوه علقاً للشافعي وحمد وغيرهما؛ او قالوا بالإدخا فيها (لأن الله تارك وتعالى) عفا الله عما سلف

قال الساجي: مثل مالك على السبع من أكل لحوم النحيل، والبقاع،
والحمير بالآية، وأصل الاستدلال لأبي عباس رضي الله عنه، قال الساجي:
في «الدرر» المخرج ابن أبي شيبة، ومن جرير، وغيرهما عن سعد بن جبير
قال: سأل رجل ابن عباس عن أكل لحوم النحيل، فذكرها، ولما الآية، وفي
رواية أخرى عنه به كان يكره لحوم نحيل، ويقول: قال تعالى ﴿وَاللَّحْمَ
عَقَمًا تَكُونُ﴾ الآية، وهذه للأكل ﴿وَالْمَيْلَ وَالْمِثْلَ﴾ الآية، فهو، ليركب، (قال)

﴿وَالْحَيْلُ وَالْعَمَلُ وَالْحَبِيرُ الْمَكِيدُ وَرَبُّكَ وَبَارِكُ وَمَعَانِي فِي الْأَعْيَامِ﴾

«خلو (وَالْحَيْلُ وَالْعَمَلُ وَالْحَبِيرُ الْمَكِيدُ) (١) الكلام لعينه بمعنى: للحصر الدلالة على أنه لم يخلو غير ذلك، وتعطف الياء، بعد، وقد ينقص الاشتراك في التحريم، وبأنها مثبتة بالاستثناء، فهو كذا يسقط بها في الأكل كان الاستثناء اعظم، كذا في المحرم، وبهذا الأخير استثنى ذلك كذا سببي

(وَالْحَبِيرُ) معقول، كذا في «الحلائير»، أي: كل منهما معقول، لكنه جاز الأول بدلالة اختلاف المعاني، لأن فاعل مركب المحلوق، وفاعل المحس هو الله عز وجل، ونصب الثاني لاستبعاد فاعل لأن المبرهن هو الله تعالى، والفاعل هو الله عز وجل، كذا في «الجميل»

(وقال برك ونعالى في) صامع (الأعنام) جمع غنم، د، سحيري (٢) الجمع عند التلميع، لأن: سواء بذكر ومؤنث، الجمع أعنام، وجمع الجمع أعنيم، وعند اللغويين جمع شمل الأثني والفر، القسم، وقال ابن الأعرابي: «الغنم الإبل واحدة، وأما الإبل والجر والعم، وحكى يمشوي في تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ نَبَا لَنَا عَلَّمْنَا لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ ابْتِهَاءً لَهُمْ فَهُمْ لَهُمْ يَكُونُونَ﴾ (٣) ١٠١، الإبل، النحر، والعم، والحيل، وسعال، والحبير، والنعيم، ١٠٢، د، د، هذه الاستعداد، وليس بها مرامه، ودواب، ولا مدرة الساج، وجعل مرادها: كتاب والتصور على الحب، خور، أعظم، وعلفها بولاً غداً، أي: كذا عز تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَمَّا عَلَّمْنَا لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ ابْتِهَاءً لَهُمْ فَهُمْ لَهُمْ يَكُونُونَ﴾ (٤) ١٠١، انتهى

(١) سورة النحر الآية ٨

(٢) فحاش النحر (١) (٢) (٣)

(٣) سورة النحر ٧١، ٧٢

(٤) سورة النحر ٧٢

﴿يَرْكَبُوا مَعَ رَبِّهِ تَأْكُلُونَ﴾ ولعل ببارك ويتعالى ﴿يُبْدِكُوا تَسْمَ﴾
تَمَرٌ قُلْ مَا رَزَقْتُمْ مِنْ نِيهِمَؤُا لَأَنْتُمْ

وهذا بأربع المنفعة الحياه الحسد، والعلم مختصر بالاس وجمعه
أنعام. ويسميه بذلك تكون الإبل عده أعظم بعمقه لكن الأعداء نقار فليزل
والسر والعسم، ولا يملك لها عدم حتى يكون في جعلها الإبل، وفوده تعالى
﴿عَنْكَ بِمَ تَأْتِ الْأَرْضِ بِمَا تَأْكُلُ لَأَنْتُمْ رَازِقُونَ﴾^(١) فالأنعام ههنا عدم في الإس
وعبراء أسى

فقال عز سبه في منافع الأبدان في سورة عاقر ﴿لَنْ يَخْشَى لَكُمْ
تِلْكَ الْأَمْثَلُ (يَرْكَبُوا مَعَ رَبِّهِ تَأْكُلُونَ)﴾^(٢)

فانك برردي^(٣) اني مهد الآية، لأن فيها لام التعليل انما يسهل لمحصن
عنده، لأنه في مقام الاستدلال. وهذا عدل عن قوله في سورة محل قبل آية
الحديد ﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا فَسَمُّ مِمَّا دُلُّوا وَمَنْ يَخْلُقْ فَاسْخَرُوهَا﴾^(٤) (١) (٢) (٣)
بارك وتعالى أيضا في موضع آخر في منافع الأنعام (اليدفوزا) هكذا في جميع
المنسج باللام، وشكل عليه بان سلاوا ﴿وَيَرْكَبُوا مَعَ رَبِّهِ تَأْكُلُونَ﴾ كما أورده
الترغفني، وعندي به وجه سيأتي بيانه ﴿تَسْمَ تَمَرٌ﴾ عند تدبج ﴿قُلْ مَا
رَزَقْتُمْ﴾ (١) الله تعالى ﴿مِمَّا تَهَيَّئُوا لَأَنْتُمْ﴾ في «لقاموس» التهيئه كل ما
أريج عوام ولو في الماء، أو كل حي لا يسر. والجمع استهائم والأنهم
الأحيم، وسبهم استعجم، فلم يقد في الكلام، كما في «جمل»

قال الدميري^(٥) التهيئه تصح ماء، لصغير من أولاد النساء، (١) (٢) (٣)

(١) سورة يوسف الآية ٢٤

(٢) سورة عاقر الآية ٢٩

(٣) شرح ر دني ٢٢٣

(٤) سورة النحل الآية ٥

(٥) حيلة حيوان، ١، ٢٢٨

وَأَنَّ الْمُفْعَرَ هُوَ أَرَزَرٌ

فَال تَمَاتَ فَذَكَرَ اللَّهُ الْخَيْلَ وَالْبَعَالَ، وَنَحْبِيرَ لِمُرْكُوبٍ،
وَالرِّيَاحَ، وَذَكَرَ الْأَنْعَامَ لِمُرْكُوبٍ وَالْأَكْلَ

وَيَضَعُهَا الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ لِبَاسٍ مِنْ وَجَدَ بِهِ الْبُؤْسَ، وَالْعَرُ مِنْ جَمَلِهِ الْبُؤْسَ
(وَلَنْ الْمَعْنَى هُوَ الرَّائِي) الَّذِي مَعْنَاكَ، وَيَتَعَرَّضُ نَحْبِيرُهُ، وَلَا يَضَعُ بِالْمُرَاةِ
قَالَهُ الْوُجَاهِيُّ، وَنَحْبِيرُ فِي مَعْنَاهُ عَلَى أَفَادِهِ بِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ هَالِكُ
الْأَنبِيَاءِ.

(قَالَ مَالِكٌ) مَبْنًى وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَتَقْرِيباً لِمَحَلِّهِ (مَذَكَّرَ يَلْ) مَعَالَى
(الْخَيْلَ وَالْبَعَالَ وَالْحَبِيرَ لِمُرْكُوبٍ وَالرِّيَاحَ، وَذَكَرَ الْأَنْعَامَ لِمُرْكُوبٍ وَالْأَكْلَ) قَالَ
الزُّرْقَانِيُّ: "لَبَّيْاً لِمَحَلِّهِ فِي الْمَرْفَعِ" يَتَوَّجُ وَجْهَ الدَّبِيلِ بِأَمْرٍ لِمَحَلِّهِ: أَنَّ لَامَ
التَّخْفِيلِ تَعْبِيدُ أَنَّ الْحَبِيرَ وَبِ عَطْفٍ عَلَيْهَا لَمْ تَحْدِثْ لِمَعْنَى ذَلِكَ، لِأَنَّ أَعْلَى
الْمَنْصُورَةَ مَعْبُدَ الْحَبِيرِ، وَبِإِجَارَةِ أَكْلِهَا خِلَافَ ظَاهِرِ آيَةِ سَبِيٍّ هُوَ أَوْلَى فِي
النَّجَّةِ مِنْ أَعْيَارِ لِاحِدٍ وَلَوْ صَحَّ

وَوَثَّقَهَا، عَطْفَ الْبَعَالَ وَالْحَبِيرِ عَلَى الْخَيْلِ دَلٌّ عَلَى اشْتِرَاكِهَا مَعَهَا فِي
حُكْمِ التَّحْرِيمِ، فَجَنَاحٌ مِنْ قَرْدِ حُكْمٍ مَا عَصَفَ عَنَّهُ إِلَى دَلِيلٍ، وَجَدَتْ أَسْمَاءُ
فِي "النَّصِيحَةِ" ١٢٠، حَرَوْنَ دَرْساً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَكَلَهُمَا وَحَرَوْنَ
بِالْمَقْبُورَةِ، يَدُ سَلِيمٍ ١٠٠، أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَمْنَعُوهُ بِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْ
مَا هُوَ الْمَرْفَعُ مِنْ جَوَازِ الْإِجْهَادِ فِي عَصْرِهِ ﷺ لِنَفْسِهِ مِمَّنْ يَطْرُقُ إِلَيْهَا
الْإِحْتِمَالُ؟ (إِدْ هُوَ غَيْرُ لَا عَمْرٍو فِيهِ

(١) شرح الزُّرْقَانِيُّ ٩٢/٣١

(٢) شرح الزُّرْقَانِيُّ ٩٢/٣١

(٣) صحيح البخاري (٥٥١١ - ٥٥١٠) باب الْحَرَوْنَ يَدْعُو، وَفِيهِ الْبُؤْسُ (٩٢/٣١)،
وَصَلَّمَ فِي الصُّبْحِ (٩٩٧) بَابُ فِي أَكْلِ حَرَمِ الْحَيْلِ

١ ١ ١

١٠٠٠ حديث عام في صحيحه
 انهم لا يسمون حتى يسموا من الله او من الخوف فخره
 او حبه فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله

١٠٠٠ حديث عام في صحيحه
 انهم لا يسمون حتى يسموا من الله او من الخوف فخره
 او حبه فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله

ثانيه
 انهم لا يسمون حتى يسموا من الله او من الخوف فخره
 او حبه فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله

ثالثه
 انهم لا يسمون حتى يسموا من الله او من الخوف فخره
 او حبه فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله

رابعه
 انهم لا يسمون حتى يسموا من الله او من الخوف فخره
 او حبه فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله
 فانه لا يسمون من غير الله فانه لا يسمون من غير الله

واحبيب من الثاني أن عطف على وصفي أيضاً هو دلالته امرأ

وهي ضمنية، حواله أنا لم نجد في نسخة ١ مع قوله أو أنه ضمنية
مركوب وتريه، واسمائه بالآخر من الاسم دونه، وفي ثالثة أن الاسم
بما يقصد به عطف ما كان يدعى باسمه به، فيحذفوا بها القوا وعرفوا، ولم
يكنوا يعرفوا كل واحد من في اسمهم بحرفه لأنهم ما أكثر استعمالهم
به كان تحمل الأفعال ودلائل في نفس من في النص على الآية ١
بأنه ١ - نعم به، والمعنى ١ - قد مضى، وسنده أنه لا يخلو على ١
بمضى بالاسم غالب ما يقصد به

وأحد من الرابع أنه ١ - لم يزل في أكلها في نفس لزم منه في
الاسم، وقد سمع الاسم بها، وجمعه في نفس موصوف، لأن ما وضع
الضريح بالاحتمال لأنه لا يقاس عليه، وفيه في الاسم به أنه كوت والربيه،
فإنهم مضى وفيه وفيه من نفس به كان يفهمه جميعاً، ونحو
١ - والأشهر عقلاً ١ - الآية ونحو هذه الألف، والتحليل والسماح
والأشهر، ونحو هذه الألف، بهذا صحت من أسماء المد، ومفهومه في
نحو معلوم، وقد سمع ما كان على الاستدلال، والله أعلم بالحق
خاصة رضي الله عنه - سمعه من أبيه، فالتفسير لا يكون برأيه

وقال القاضي ١ - سنده حديث عن السمع من الأكل به، فثبت من
وحده أحدهما أن لا من نفس بعض، وسنده أنه آخر على أنه
حلقها لا كوت بالربيه، وهذا يملك لا من اسمها، وأظهر اسمها إليها، فقال
لأن على أنه جميع ما كان يدعى به، ولو كانت فيها من غير ما ذكرها لبي
اسمها على ١، أو يظهر (بأنه ولا) ال ١ - إن شاء الله تعالى أنه خلد في العهد
بمنه دليل على أنه جميع نفس ال ١ - مع أنها

قال مالك والشافعي هو ينقير البص

والوجه الثاني انه تعالى ذكر خيل وريث، فأحير أنه هل هو مذكور
والثانية، وذكر الأندلس فأحير أنه هل هو مذكور، وذكر في الخيل
وقريشها عن ذكر لأكل، هل ذلك معنى أنه لم يعلفها بذلك، ولا يعلف فائدة
التحصين بالذكر، انتهى

وطه فون باب حسب القيد، إن فونه تعالى ﴿وَالْخَيْلُ﴾ بأنه خرج
مخرج الامتنان، والأكل من أعلى مدفعها، والحق كيم لا يترك الامتنان بأعلى
النعم ويحسن ما هو، وفي جوابه، قد عرّض بأنه ترك ذكر الحمل عليه
فيسعى أن لا يحمل عليه، وهو وسد، من الكلام في أن تركه عنى لسم
والصواب إلى، أنه قليل حرمة الأكل، يحمل فير كملت انتهى

(قال مالك والشافعي) انورد في قوله عن اسمه ﴿وَالْخَيْلُ﴾ (الشافعي)
(هو نظير أيضا) كما أن الناس هو المعبر، حثفتوا في معنى الأكل، المعبر
قال الرازي "قانع السائر، به، مع بضع نوعا إذا سأل، أنه هو عيب
هو الرجل يكون مع الغنم يطلب فتلهم، ويسبب معروفهم ويحور، قال عروا
والمعنى الثاني، تدعى الذي لا يسأل، من الصباغة، يقال بضع بضاعه،
إذا رضى بها قسم به وترك الفتلان، ب بضم، فتقول إنه بضمعر بضم
سواء، وليس أنه بضمعر بالبول، من بين الأعرابي يرمي عرب فلتان،
وأعروبه، وعروبه ما يشبه بطل مع، معجده قال أبو عبد، والأقرب أن
القانع هو المسمى بما يقطع عليه من غير سؤال، وانحصر هو الذي يشترط
ويطلب، ويعرّبهم فلا يمد حال، فبعض ما يدل على أنه لا يسمع بما يدفع إليه
أبدا، وفر المحسن، المعنوي، وهو هو جاء التفتيح، وهو بضمعي لا غير،
انتهى

(١) (٢٩) ١ -

(٢) التفسير الكبير، ١٣٥/١٣٦

القاسم في الفصيح والـ
داود وأهل الظاهر يحكي عن أبي بكرة

الصحيح أنه سمع مخلوقاً يقول: سمعته ويحضر سمعته في
المنافع والـ وهو مذهب عربي هو جهة شاذ بغير محاسبة لا
تبريع عنه، لا يذهب إليه، انتهى

وهكذا حكى المذهب اسميه السيوطي في التوضيح: لا يسمع مع
أثر عربي القسمة ودر أحد هو شيوخ هذا على أنه يوي عنهم خلاص

وذكر المذهب لا يختلف لحد في حادثة جندب بن سماعة
ولا يسمع هذا حديث غيره وأما هذا المذهب فليست به في الحديث
أيضاً، وهو حديث البراء بن عازب، وهو يرى ذلك عن شمر، ربه،
وعمر بن الخطاب، ومثله وغيره روي عنه أخرى أنه يسمع هذا حديث ما
كان طاهر في سائر النسخة وروي نحوه عن عطاء، وأحسن، والشعبي،
والصحفي، وأبو عبيدة، وأبو عبيدة، وأبو عبيدة، وأبو عبيدة، وأبو عبيدة،
هذا عن عمر بن الخطاب، وهو يروي عن جماعة مع اختلافهم فيه هو ظاهر
في النسخة، وهو مذهب النخعي، وهو يروي عن جماعة من أصحابه
والخبرية، وهو يروي عن جماعة من أصحابه

وإن في حديث أبي جهم، إذا قد عظمه في الحديث، لا يروي
مها حديثاً لم يروي طهراً في النسخة، نفس عنه أحمد، وهو يروي عن جماعة
لا يسمعهم لا ما كان مأثوراً في النسخة، وهو مذهب الأثر، أي هو
وإسحاق وروى أبو جهم يسمع كل حديث يروي عن أبي جهم، ويحكي عن
أبي يوسف، أي طهراً كل حديث وهو يروي عن مالك، ومذهب من حكم طهراً

الحيوانات كلها، لأنه عند سلام قال: «كأن صبح لأحمر بعد ظهره»، ولأنه إنما
يخبر بمقتضى العدد، وبمقتضى ما في الحبوب، والدمع من دلاء، فيرشد القائل
إلى ما كان منه حين الصيد.

ويشاهد ما روى عبد الله بن عكيم عن النبي ﷺ أنه قال: «أي جهة فإني كنت
أخصم لكم في حرد، فبما سمعته فبما جاءكم كتابي هذا، فلا تسموا من الميتة
بالحرام ولا طعمه»، وأبو داود^(١) أسهب في وصف وصافي الكلام على
الحديث قريباً

ثم قال المصنف^(٢): «من يجوز ألا يدع من الداء شيء من ذلك،
الجوز وعذمه، ولا يحمي لأنشاع جلود الشباع قبل الداع، ولا بعده كما فعله
الفرسي، شئى وفيه قيل ساربا، وهو المروحي بمربع^(٣)، لا يظهر حله عنه
بشباع، لكن يباح استعماله بعد الدمع في بابس لا يدع أو كذا، الجند من
حيوان ظاهر في بابه مما كولا كان أو لا، أما جنود الشباع فلا يباح ذباعه،
ولا استعماله على الشباع ولا ساربا انتهى

وقد انفرد به المصنف جدد وهو يدع فلا يؤمر بدمعه نظيره في ظاهره
ولا باطنه، وهو «أبدا» شارب دمع فقد ظهره، ويحرم محبوس عنه في مشهور
السحاب على بطنه، «أبواب» وهي انقطاعه، وإذا سار دمع في جلد السم
مطلقاً سواء من حله أو من دمع لا كحل أو محرمه، بعد دمع في بابس كالحبوب، وفي
ما^(٤) لأن له قوة الدمع من نفسه بظهوره، فلا يذبحه إلا ما قيل أحسن أوصافه

(١) آخر ما رواه أبو داود (٢٦٦٠، ٢٦٦٨)

(٢) «السمي» ١٦، ٩٢

(٣) (٢٠١/١)

(٤) «شرح الكرم» (١٠٤)

شاة مَيْتَةٍ كَذَّ أَعْطَاهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْتُومَةٍ، زَوْجُ نَسِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «أَفَلَا تَتَمَتَّعُ بِحَبْلِهِ؟»

كذ لاكثر وراد معنى الرواء من الزهري، عن أبي عباس، عن عيمومة، أخرجه مسلم: وغيره من روايه من عبيد، وأما إجماع عبد الحميد في حديث الزهري، ليس فيه عن عيمومة، نعم، أخرجه مسلم، النسائي من طريق أبي حريج، عن ابن خبار، عن هناد، عن أبي عباس أن عيمومة أخبرته، انتهى

(شاة مَيْتَةٍ) تكسر بتخفيف مشفوعة أو بتسكينها مخففة، قال النسي احتجيف والتثني فيه سواء على قول أكثر أهل اللغة، وقيل بالتحجيف بناءً على ما رواه عثمان بن عمار، لما لم يمت بعد.

(كأن أعطاه مولى) مكسدة، في النسخ يندبة، وكذا، لفظ محمد في أموكته، وفي النسخ بمصرية مملوءة بالتأنيث، وكذا، عند البخاري في رواية موسى كما سيأتي، قال الحافظ: هو معروف اسمها ميمومة زوج نسي عَلَيْهِ السَّلَامُ ولفظ محمد في أموكته، كان أعطاه مولى لميمومة، قال سحنتي: القدر أن هذه الشاة أعطاه مولى أو مولاة لأحد، والذي في عامة الكتب أنها حصلوا بها على مولاة لميمومة، انتهى

قلت: هذا إذا كان مولا، أو مولى عامل الإعتناء، وظاهر السياق أنه مفعول، والضمير الذي هو العامل يرجع إلى نسي عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويذهب لفظ البخاري برواية موسى، عن الزهري: رجعت نسي عَلَيْهِ السَّلَامُ ساء فيه أعطاه مولاة لميمومة من انصدقة، فالظاهر أن نسي عَلَيْهِ السَّلَامُ أعطاه من شيء تصدقه، رجعت أبي جواد برواية سعد عن الزهري: حب ميمومة أعمرت لمولاة، فإساءه من العدة كانت عبرها نسي عَلَيْهِ السَّلَامُ كان «ألا تمتع بحبله»

(فقال) عَلَيْهِ السَّلَامُ (أفلا التمتعت بحبله) ولعل البخاري «أفلا التمتعت

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا حُرِّمَ الْكُلُّهُدَا

أَخْرَجَهُ السَّخَرِيُّ فِي ٢٤ - كِتَابِ الرِّكَاةِ، ٦١ - بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى مَوَالِي
أَوْدَاجِ السَّيِّ

وَمُسْلِمٌ فِي ٣ - كِتَابِ الْحَبَشِ، ٢٧ - بَابِ طَهَارَةِ جُفُودِ الرِّمَى بِالذَّبَاخِ،
حَدِيثَ ١٠١

(عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا حُرِّمَ الْكُلُّهُدَا) بِمَنْعِ الْحَاءِ وَخَسَمِ الرَّاءِ
الْمُخَفَّفَةِ، وَخَسَمِ الْحَاءِ وَتَسْرَ إِزَاءُ الْكَلْبَةِ رِيَانًا، حِكَاةً لِلتَّوْبَةِ وَغَيْرِهَا
عَالِ السَّيِّ^(١) أَتَى مَعْمَرٌ وَمَالُثٌ وَيُونُسُ عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّمَا حُرِّمَ الْكُلُّهُدَا»
إِلَّا أَنْ مَعْمَرَ قَالَ: «الْحَمْدُ»، وَهُوَ بِدَلِّهِ وَاحِدٌ مَعَهُمُ رِيَاةً «مَنْعًا» أَهْلُهَا طَهْرُهَا
وَكَانَ ابْنُ حَبِيبَةَ يَقُولُ: «أَمْ أَسْمَعُ أَحَدًا يَقُولُ: «إِنَّمَا حُرِّمَ الْكُلُّهُدَا» إِلَّا الرَّحْمَنِي،
إِنْتَهَى

عَالِ الْيَاجِي^(٢) قَوْلُهُ ﷺ «إِنَّمَا حُرِّمَ الْكُلُّهُدَا» بَيْنَ نَسَا حُرْمِهَا وَأَعْلَامِ
أَوْ الْإِسْمَاعِ بِهَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهَا، بَلْ يُمْكِنُ اسْتِمْرَارُهَا بِالْفَيْحِ، وَلَيْسَ فِي
الْحَدِيثِ تَصْرِيحٌ بِطَهَارَةِ جُفُودِ الرِّمَى، وَإِنَّمَا فِيهِ الْإِغْبَارُ عَلَى جَوْرِ الْإِسْمَاعِ بِهَا

وَقَدْ اسْتَبَدَّ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ مِنْ هَذِهِ بِحَدِيثٍ عَلَى طَهَارَةِ جُفُودِ الرِّمَى
بِالدَّبَاخِ لِقَوْلِهِ ﷺ «إِنَّمَا حُرِّمَ الْكُلُّهُدَا»، وَإِنَّمَا مَحْصَرٌ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ مَا عُدَّ
الْأَكْلَ مِنْ يَاقِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ إِسْرَاحٍ فِيهَا، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ: لِأَنَّهُ لَمْ
يَجْرَ لِلطَّهَارَةِ وَلَا لِلْجَسَادِ^(٣) وَلَمَّا جَرَى دَكْرُ حَوَازِ الْأَنْطَاعِ بِهَا فَيُحْتَاحُ أَنْ
يَكُونَ قَوْلُهُ «إِنَّمَا حُرِّمَ الْكُلُّهُدَا» رَاجِعًا إِلَيْهِ فِي رِيَاةٍ مَا يَقْتَضِيهِ الْفَرْقُ بَيْنَهُ
وَسَمْعُ مَا يَقْتَضِيهِ الْفَرْقُ الْمَسْمُوعُ مِنْهُ، فَأَمَّا الطَّهَارَةُ وَالنَّجَاسَةُ فَلَمْ يَجْرَ لِهَاتِمَا دَكْرٌ،
فَلَا يَسْلُحُ هَهُنَا شَيْءٌ مِنَ التَّمْطِطِ بِحَصَرٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَمَّا قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا،
وَأَصْحَابُهُمْ إِنَّهُ لَا يَحْرُزُ بِهِمَا، لَأَنَّ لَفْظَ الْإِسْمَاعِ بِهَا لَا يَتَوَلَّدُ، إِنْتَهَى

(١) مُسْتَدْرَكُ الْقُرْبِيِّ (١/١٧٧)

(٢) الْمُسْتَدْرَكُ (٣/١٢٤)

لكن للجمهور ما وقع من كنهه الطهارة بطرق كثيرة، فإما الاحتفاظ^(١) يؤخذ من الحديث حوازي تخصيص الكتاب باسمه: لأن لفظ القرآن ﴿وَحَرِّثْ عَلَيْكَ النَّبَاتَ﴾ شامل لجميع أجزائه في كل ذلك، فخصت السنة ذلك بالأكمل، واستدل به الزهري بجواز الانتفاع مطلقاً، دفع أن لم يسمع، فكسح التظليل من طرق أخرى بالنسبة وهي حجة للجمهور.

ولما أخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه: «إذا دفع لأهات فقد طهر»، ولفظ الشامي والترمذي وعمره من هذا الوجه، «أبداً أهات دفع فقد طهر»، وأخرج مسلم إسنادهما، ولم يسنق لفظهما، فأخرجهم ابن مسيم في «المسحرج» من هذا الوجه باللفظ المذكور، وفي حفظ مسلم من هذا الوجه من ابن عباس سألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فعانته فتأخذه ظهوره^(٢)، وفي رواية للبراد من وجه آخر: «دفع الأديم ظهوره».

وجزم الترمذي وبعض أهل الأصرار أن هذا اللفظ ورد في ما، ميمونه، ولكن لم يفسر على تلك حريته مع بوا، لاحتمال فيه، لكن، الجمع من روفيه ابن عباس: «قد نعتك بعضهم بخصوص هذا السبب، فمصر لحوازي عن المأكول» لورود الخبر في الشاة، وينطوي ذلك من حيث النظر بوا، «سماخ لا يريد هو، لظهور غير الدكاة، وغير المأكول بوا، لكي لم يظهر بالدكاة، عند الأكثر فكذلك سماخ، وأهات من عثم باسمت بمصر اللفظ، فهو ارتلى من خصوص السبب وبمعوم إلا أن باسمعه، ولأن الحوازي هو يستمع به قبل الموت، فكأن السبب بعد الموت قائم مدم الحياة، انتهى.

وأخرج مسلم^(٣) عن ابن عباس قال: سألت ابن عباس: «فأما يكون

(١) فتح بابي (٢٥٨/١)

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٦)

بالمعرب فيأتي المجوس بالأسف يهدأ النساء والوطء فقال أنشئت، فقلت
أزائي نرا؟ فقال ابن عباس سمعت رسول الله ﷺ يقول قد باعته طهوره، قال
التوري^(١)؛ فـ ظيل لمذهب الأكلير أنه يظهر ظهـه رباطه فيجوز استعماله
في الملائمة، فإن جلود ما ذكـه المجوس بحسه، وقد يرى على طهارته
بالدباغ واستعمالها في الماء، انتهى

قال الشوكاني^(٢) روي في ذلك أصح من ظهور الألباح للأديم . خمسة
عشر حديثاً، عن ابن عباس حديثان، وعن أم سلمة ثلاثة الحديث، وعن أس
حديثان، وعن صفية بن المصميص، ومالك، ومغيرة، وأبي أمامة، وابن
مسعود، وشبل، ومالك، وجابر، وثوان من سورة، وابن مسعود انتهى

قال الحافظ^(٣) وذهب قوم إلى أنه لا ينتفع من الميتة بشيء، سواء دبح
الجلد أو لم يصب، وممن سئروا بحديث عبد الله بن عكيم قال: أتانا كتاب
رسول الله ﷺ قبل موته: "أن لا نكحوا من الميتة بأهاب ولا حبيب"، أخرجه
الشافعي، وأحمد، واللاعبة، وصححه ابن حبان رحمه الله، وفي رواية
للفافسي وأحمد، وأبي داود الطبري، قال الترمذي كان أحمد يذهب إليه،
ويقول هذا آخر الأمر ثم تركه لما مضى في إسناده، وكفـه قاله الخلار
سواء

وردة ابن حبان على من أذهب فيه لأطراب، وقال سمع ابن عكيم
الكتاب يقرأ، وسماه من مشايخ جهته عن النبي ﷺ فلا اضطراب، وأخذه
بعضهم بالانقطاع وهو مراد، وبعضهم بكونه كتاباً، وليس بعلّة قاذفه،

(١) شرح صحيح مسلم للتوري (٢، ٤٤)

(٢) في الأوطى (١/١١٤)

(٣) فتح الباري (٤/١٥٩)

ويضعهم ناد ابن أبي ليلى رآه في أبي حكيم لم يسمعه منه؛ له وقع عند أبي داود عنه «أنه انطلق وناس معه إلى عبد الله بن حكيم، قال: فدخلوا، وطمعت على الدار لم تحرقوا إلي، فأخبرني، فهذا يقتضي أن في السند من سمع باسمه، ولكن صح نصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من أبي حكيم، فلا أثر لهذه الحلة أيضاً.

وأقرب ما تمسك به من لم يأخذ بظاهر، معارضة الأحاديث الصحيحة له، وانها من سماع، وهذا من كتابه، وانها صح مطاوع، وأدوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحسن الإجاب، على سجد قبل البياض، وأنه بعد البياض لا يسمى إجاباً، إنما يسمى قرباً وغير ذلك، وقد مر ذلك من أشعة لعم، وبعد طريقة ابن شاذان، ومن عبد البر، واليهني، وأحد من جمع بينهما جعل يهي على جلد الكتب والعنبر لكونهما لا يدبغان، وكذا من جعل النهي على ياطي الجلد والألوان على ظاهره، انتهى.

ويستدلون في الاستدلال من حديث عبد الله بن حكيم، وقال قال الإمام أحمد إسناده جيد، وفي لفظ «أنا كتابه» قل ومات بشهر أو شهرين، وهو ناصح كما قبله، لأنه في آخر عمره، ولعله من أبي الترخيم لقوله، «كنت رخصت لكم في جلود الصبغة»، وإنما يروى بالآخر، فالآخر من أمر رسول الله ﷺ انتهى، وأجاب ع يعني بأنه يهي يهي في الآخر لا حماد أن يكون الإجابة قبل وفاته بجمعة.

قلت، وايضاً قوله ﷺ «كتب رخصت لكم» يروى إلى ابن الرحمة كانت لهم خاصه، فاعلمها لأصحابهم كما أنه ﷺ رخص بمال من أجرة الحمر الأهلية، فرخص لهم خاصة لأصحابهم الاتصاف بالإجاب، ثم منعهم قبل وفاته بشهرين، وأكد المنع بعد ذلك، فهذا يحصل الاختلاف في التمسك

«جاءته جمل لا خلاف عنه يسميه في الحديث قال الشيخ أبو القاسم حلق
أخيه قبل الانتاع بجس، وهذه طائفة من مضمومة يتخو به استعماله في
الأماني، وهي الماء وحده من سمات.

«ثم مضى إليه يحيى بن بكاسه حيلة وأخذته فهاجته، فقد احتلف
العلماء فيه، فروي عن مالك أنه لا يظهر، يعني اظهاره التي ترفع الحاشية،
وروي شيخنا العراقيون عن مالك رواية أخرى أنها تظهر بالذبح إلا جدد
الحديث، وهو قول ابن وهب، وابن حبان (به قال أبو حنيفة، وإمامي،
واستدل أصحاب في ذلك برواية عبد الله بن عكرمة، وهذا الحديث لا يصح
احتجاجاً به؛ لأن لا يصح الانتاع به حد سبع، فإن قلنا إن الانتاع لا بدع
حكم بدت، قلنا يستصح به، غير أن الأحاديث، ولا يصح عنه ولا به،
وبال ابن حنبل لا يصح به ولا يشمل في حاشية ولا غيره، انتهى

قلت وقد علمت المذهب في ذلك في رد المالبس وإنما ذكرت كلام
بأخي مختصراً لما فيه نوع تفصيل لمذهب مالك وهذا الحديث أمره مسلم
برواية سليمان بن بلال، وغيره، عن زيد بن أسلم، مثله ما أخرجه يحيى بن
«مخنف»

وأخرج مسلم^(١) أيضاً برواية أبي خنبل قال رأيت علي بن وهب السدي
مرواً قبته، فقال مالك صفة؟ قد سألني عن علي؛ قلت إنا نكون
بالعرب ومعا القسوس والمخوس يؤس بالكيس بد حيوية، ونحو لا تأكل
دلتهم ويأثموا، الماء يحمود فيه مؤذ، فقال ابن عباس قد سأل
رسول الله ﷺ عن ذلك فقال «دعه فهو»

وأخرج أيضاً برواية أبي خنبل عن ابن وهب قال سألته

أَنْ يُسْتَفْتَحَ بِجُلُودِ كَيْفَةٍ أَوْ دَمَةٍ

أمره أنه إذا دلو في ٣١ - كتاب الصيد ٢٨ - باب في صيد السمك

وكتبت في ٢٢ - كتاب الصيد ٧ - باب في صيد السمك ١٠٢٢ - جلد ١

والسائي في ١٢ - كتاب الصيد ١٠ - باب في صيد السمك ١٠٢٢ - جلد ١

والسائي في ٢٢ - باب في صيد السمك ١٠ - باب في صيد السمك ١٠٢٢ - جلد ١

أمره أنه إذا دلو في ٣١ - كتاب الصيد ٢٨ - باب في صيد السمك ١٠٢٢ - جلد ١

أمره أنه إذا دلو في ٣١ - كتاب الصيد ٢٨ - باب في صيد السمك ١٠٢٢ - جلد ١

أمره أنه إذا دلو في ٣١ - كتاب الصيد ٢٨ - باب في صيد السمك ١٠٢٢ - جلد ١

أمره أنه إذا دلو في ٣١ - كتاب الصيد ٢٨ - باب في صيد السمك ١٠٢٢ - جلد ١

يصح الوصف بالاضطرار فيها لاجل لاسي والثاني في مقدور ما يؤكل فلما
الأول فهو أن يصل إلى المذبح ليرى في هلاله، وعلى من يفتنى إليه هذا
قوله المصهور، ومن يفتنى أسنكه بعدد، ومن يثلاثة أيام

وإن من أي حرقه تحكه في ذلك أن في أسبه سبة شديدة فلو أكلها
سداة لأهلكه، فشرع في جرحه بهير في يده فاجزع سداة من سده
سبة، فإن نكل منها شيء لا يصير أسه، وهذا إن سده جرحه فلو
غاية الحسني انتهى

وقال الترمذي ضرورة في خوف من الحسني من الهلاك عتفاً أو حداً
انتهى

وقال الحنفية في أحكام لقرآن معنى ضرورة هامة هو خوف
المصير على نفسه، أو يخشى عصفه بركه الأكر، وقد أوردت هذه الآية في
يحصل في موضع لا يجد غير أسبه، وأجاب أن يكون غيرها موجوداً، وبكده
أكره على أكلها جريد يخاف منه نكده نفسه، فلو يعض أعضائه، وكذا
الحسني مراد بالأسد معنى في قوله تعالى ﴿إِذَا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَى شَيْءٍ

فد، وهي على محاهد أن أكلها على ضرورة الإكراه، ولأنه إن كان
المصير في ضرورة المصير لا يخاف على نفسه من الضرر في تركه، وذلك
من خوفه في ضرورة، لأن الإكراه لا يكون حكمه حكمه، وهذا قال أصحابنا
فمن أكره على أكل الميتة فم يأكل حتى نكل كان عاصياً انتهى.

قال الحنفية^(١) الضرورة سبغة هي في يخاف أن يهلك بها إن ترك
الأكل، قال أحمد إذا كان يخشى على نفسه سداً، فإن من جوع و يخاف
إن ترك الأكل عجز عن المشي، ويخضع من يدهته يهلك، انتهى

(١) (١/٢٧٠)

(٢) (١/٢٧٠/٢٣٩)

وعن بن رشد^(١) النظر في حد سب في السب المحلل وفي جس الشيء المحلل وفي مقاديره، فإن السب المحلل فهو ضرورة اعتدي، أعني إذا لم يجد شيئاً خلافاً يتفق به، وهو لا خلاف فيه، والسب الذي طلب الرد مختلف به، ليس أحازه احتج به حقه **بأن** المحرم لعبد لرحم بن عوف لحكمة به، ومن مع احتج بقوله عليه السلام: «لم يجعل الله لقاء أبي قحافة حرام عليها».

وأما حسن الشيء المسباح فهو كل محرم مثل أمنيته وغيرها والاختلاف في الحرام هو قيل ندوي لا من على استعماله في الاعتقاد ولذا أجازوا للمعتان أن يشربها ولشرق أن يربط شرفه بها انتهى للاب فيه أيضاً اختلاف، كما سباني في المسح السباح

وفي الألباء من فتح القدير، هذه خمسة مرات ضرورة، وحاجة ومنفعة، وربة، ونفوس، فالضرورة بلوله حداً إن تم تناول بمصوغ ملك أو قارب، وهذا يبيح تناول الحرام، والحاجة كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكله لم يهلك غير أنه يكون في جهد ومنته، وهذا لا يبيح الحرام، والمنفعة كالذي يشتهي خبر نير، ولحم النعم، ونظم النعم، والزينة كاستنهي محلوى والفكر، والمضول النوح يأكل الحرام ولشبهة انتهى

وأما اختلاف الفقهي يعني في مقد الأكل، فقد قال الاموي^(٢) أحجم العلماء على تحريم الميتة على حال الاختيار، وعلى (باحة الأكل منه في الاضطراب، وكنت سائر للمحرمات، وأصل فيه قول تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ آلِهَةً﴾ الآية ويباح له أكل ما يسهل الرمي، وهذا من سب السوت بالإجماع، ويحرم ما زاد على الشبع بالرجوع

(١) أيد في المجلد (١/٢٤٦)

(٢) الشنهي (١٧/٣٣١)

وهي اشبع رء بشار اظهرها لا يباح، وهو من ابي جعفر، وحتى
 لرويس عن مائه، وأحد الثورس لثقتي، فان الحس باك قدر ما يشمه
 لأن الآية ذك عمى بعد هم المنة، واششى ما اضطر إليه، فإذ اندفعت الضرورة
 لم يحل له الأكل كعادة الابداء، ولأنه بعد صد الرمز غير مضطر، فلم يحل له
 الأكل لآية

والثانية، يباح به اشبع، اختيارها أبو بكر بما روى حابر بن سمرة أن
 رجلاً سأل النضر فسمعت عنه باقة فقال له امر به سبخها، حتى نعد
 شحمها ولحمها وبكته، فقال حتى اسأل رسول الله ﷺ، فسانه، فقال اهل
 عطف على صيد^(١) من لا ذل فتكلموا، ورواه أبو داود^(٢)، ولم يرق ﷺ
 ولأن ما حار به امر من حاك الشبع من كالمباح ويحمل ان يرق من ما
 إذا كانت الضرورة مستمرة، وهو إذا كانت مخرجاً له، فما كانت مستمرة
 كعادة الاغرامى لذي سأل رسول الله ﷺ عما اشبع، انتهى

وفان غير شد^(٣) من مقدار ما يذكيه، هو مالك دار حد ذلك الشبع
 والتزود منها حتى يجد غيرها، وقال السافعي، وأبو حنيفة لا يؤكل منها إلا
 ما يملك به الرمن، وهو قد روى بعض أصحاب مالك، انتهى

وهي «مختصر تحليل» المباح لضرورة بعد الرمن، قال «المؤيد»^(٤)
 ظاهره أنه لا يجوز به الشبع، والمفتيد أن له أن يشبع ويتزود من الميتة
 انتهى وسط لتسرفي الكلام في ذلك، ومن الاول رواية لمالك برواية
 عبد الوهاب عنه انتهى

(١) أخرجه أبو داود (٣٨١٦)

(٢) مثله (مسند) ١١ (٤٧٦)

(٣) الشرح الكبير (٢) ١١٥

وقال النبي بعد ما ذكر اختلاف لأسمه فيه وحكي به ردي حولاً - إنه
يأكل ثلاث يوم وقيل: إن تغذى لا يحسن، وإن تغشى لا يحدو - مسيء
وحكى الرازي عن محمد بن الحسن البصري يأكل من بيده جوعه،
انتهى

قلت وهذا أقل من التسع، وكثر من مائة الرمي، ولذا جمع النبي قولاً
مستعلاً

وقال في ترك الأكل عند الاضطراب هل هو واجب أو مباح؟ قال
المؤلف^(١) ومن يحب الأكل من سببه على منقطع فيه وجهاً أحدهما
يحب، وهو قول مسروق، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، مثل: لو عساه
من الاضطراب يجد لميته ولم يأكل؟ فذكر قول مسروق هو مضطرب فلم يأكل
رسماً يشرب، يحدث، يحل الحار، وهذا اختيار أبي حنيفة، رددت قوله بحالي
﴿وَلَا تَقْرُؤُوا الْيَهُودَ إِلَى الْفَلَاكِ﴾ وترك الأكل مع إمكانه في هذا الحداد إنما يهده
إلى التهلكة، ومن بحالي ﴿وَلَا تَقْرُؤُوا الْيَهُودَ إِلَى الْفَلَاكِ﴾ الآية، ولأنه قد عسى إحياء
عنه به أحسن الله له، فترمه، كما لو كان منه طعام حلال

وذا في لا يشربه لما روي عن عبد بن حمزة بسند صحيح صاحب
رسول الله ﷺ أن حذيفة الترمي حبه في بئر، وجعل معه حبراً مبرداً ماء،
ونجم حبراً مشوي مائة آدم، فلم يأكل ولم يشرب حتى مات، أنه من الجمع
والعشر، وعشر موته، فأخرجوه فعدل، قد كان إن أحله من لاسي مضطرب،
ويكفي ثم أكل لأنيك نفس الإسلام، ولأن إباحة الأكل رخصة، فلا تنجب
عليه، كسائر رخص، فتبين

وفي: «روى الشريفة»^(٢) من مضطرب إلى مخوف بأن حذف بلفظ إن لم

(١) المصنف (٣٦ / ٣٣١)

(٢) (٢ / ١٩١)

ياكله حتى لا يترك منه شيء من سائر مصلبه ما يمسك منه يمينه - في «صاوي
الغالبية» إذا صاد غنم معه السوط من الحرج، مع بين له طعام، قدر
في «الترغيب» أنه من أر بحد من الطعام قد يبيع حرجه على شرط
الصبي، كذا في «الخلاصة» وإن لم يأخذ منه كرهاً، فإنه، بل حرجه على
«درة جوعا يشار» ١٠٢ في «الذبيحة» انتهى

وفي «سائر بعض» (١) الأكل بعدة وأنت لا تطعمه يوماً حرام.
أو ميتة، أو مال محرر، وإن صممه عرض يملكه بالبيع إلا أن «الهيبة» عن
صممه. انتهى. «والتحريم حرم الطهارة» وفي «سائر الأجزاء» في «الحكم
المشروعة» بحث في حرمة صممه والميتة شطفت في من لم يصممه وأمكنه، قال
ثم تأكله - ثم يهرج - فمات يموت أمناً، «مطلق» في «صممه» كذا في «الغالبية»
وفي «ذات» من أبي يوسف «لشافعي» أنه لا يسلط الحمار لئلا يؤخذ
منه، كما في «ك» وهو كذا بقوله «صممه» فافلا ثم خبثاً إذا أمه غلظ
يجزئ في إطلاق «محرمة» على «إمام الحرم»، «السوط» في «الغالبية» أنه حرر
«محرر» في الاصطلاح، ثم «صممه» لا احتياط، «صممه» في «صممه» «صممه»
على «ذات» «صممه».

قلت وصرح في «صممه» لا «صممه» «صممه» إذا نكح وقال «صممه»
هو «صممه» «صممه» في «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه»
«صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه»

والمرجع، ما في «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه»
«صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه» «صممه»

(١) (٢٢٨) (٢٢٨)

(٢) «صممه» (٢٢٢)

في حق كل مضطرب ولا الإصرار في حق من يحضر في - - - - -
 وسبب الحاجة إلى حفظ سائر عن انتهاك، وظاهر كلام أحمد أن
 البنية لا يحل لمن يدار على دفع ضربه نهائياً، وروى عن أحمد أنه قال
 أكل البنية يكون في الضرر، يعني به في تحضر يمكنه السؤال، وقد نهى حريم
 مدحج الدائب، بد العائب أن ينصرف بوجوده الطعام لحداله، لكن غير روي
 أن مصر بوجوده يفتت لا يكتفى به بالمنطقة - -

وقال ابن أبي " - - - - -
 ذلك في سمر ونهر، قال ابن حبيب، وقد في الخواصر والمدن يسأل في
 ذلك - - - - -

وتحاشى من قال المدحج " - - - - -
 المنع الأكل من البنية كقطع الطريق والوقوع، انتهى

وقال ابن رشد^(١) أني رائب والذبي على أنه لا يحل تسميم آكلها
 إذا كان عصب يهره انتهى، وسبب خصص في أحكامه - - - - -
 على أن لا يطرار مطلقاً - - - - -
 في التسميم الكبير، قال الشافعي لو نال في الحصى شظية غير ساج ولا
 نازة^(٢) مما أن من كان مضطرباً، ولا يكون موضعاً يصعب إنبه لا يصعب
 العثور عليه، ذلك فلا يتم

وقال ابن حبيب، مماه من سقط فاكل غير ساج ولا عاد في الأكل ولا

(١) قاله يبر، ٣، ١٦٤

(٢) التسميم، ٣، ٣٣٣

(٣) أنه لا يجهده، ٢٢٤، ٢٢٤

(٤) سورة النور، الآية ١٧٣

إنه عليه، فخصص حصة النمي واحد من ذلك، ويخرج على هذا الاختلاف في الماصي بسفره، هناك الثاني لا يترخص به لأنه موصوف بالملقوء، وقال أبو حنيفة شرخص به لأنه مضطر صرناح، لا عاد يبي ذلك، انتهى وسط في دلائل القرمين

والخاص هل يجوز للمضطر من دمه^(١) قال شومس^(٢) هو عس واسب، أحدهما به ذلك، وهو قو ملك، والثاني لا يجوز؛ لأنه توسع فيما لم يبيح إلا للضرورة، لأن استصحابه للبيه مضطر آخر، لم يخر له بهمه إياه، لأنه إنما يبيح له ما يدفع الضرورة، ولا ضرورة إلى البيع، ولأنه لا يملكه ويلزمه إعطاء الآخر سفير عوضه، لم يكن هو بمضطر في الحال، لأن ضروره الذي عليه موعونه، حاشاها بحاف الضرر في سبي الحال، انتهى

وفي المروحي المخرج^(٣) وفي ضرره إن حده، ويجب تقديم السؤال على كله انتهى وفي شرح لأصح^(٤) يجوز به الرد من المحرمات، ولو وجه الوصول إلى الحلال، انتهى

والفح في المضطر من شرب حمر، ذلك انحصار في الحكم لأن أول^(٥) قد أخذ، هي من ذلك من حر المضطر إلى شربها شربها، وهو قول أصحاب حنفياً، وأنه شرب منها مضاراً يمسك به ومنه وعقله، وقال مالك، والله في لا يشرب؛ لأنها لا تريد إلا عطشاً وجوعاً،

(١) طائفي (١٤٣/٢٢٢)

(٢) (٢٤٦/٢٣)

(٣) (٢٣٢/٤)

(٤) (١٦٦/٦)

١٩١٠٤٣ - حدثني يحيى بن ماثق، أن أحسن ما سمع
في الرجل، يهمل في الميت، أنه يأكل منها حتى يشبع، . . .

وقد استعملوا هذا الحديث في إثبات ما ذكرنا من أن الميت إذا لم يشبع من
أكله، فإنه يذوق في آخره عذابي لم يشبع من أكله في الدنيا.
وهذا الحديث (١) استخرجناه من كتابه في الترمذي، واستعمله أبو عبد الله
في شرحه في ذكره، وذكره إلا بعضه، فجاءه أبو عبد الله في حديثه ما يشبهه من
غيره، انتهى، قال بن عاصم (٢) في حديث ثعلبة بن عطاء، عن عبد الله بن مسعود
قوله ما يذوق الميت من عذابي انتهى.

وقد عني «التفسير الكبير» حديثنا في المصطفى في قوله «أما
وإذا خمد، أو من عقر بضعه، فإنه إذا دبره، ووجد اللحم يسهم من
أماحه، هدد أقرب إلى الطاهر، وهو قد سجد من غيره، أي عنبه، ولعل
الشافي لا يبرأ، لأنه يريد عظمه ويأكل عظمه، وأحب منه بأن يوله لا
يرده إلا عظمه الكبر، وقوله برهن بعين، فكلامنا في النفس الذي لا يكون
كذلك، انتهى.

ولكن من منعه من أكل الميت من ماء العيرة؟ وسيأتي جوابه في قول
الأمام عاتق بن أبي عبد الله.

١٩١٠٤٤ - ما سمعنا من أحسن ما سمعناه في أحسن ما سمعناه في
صفت في المصطفى وهو ما سيأتي (في الرجل) وهو حديثي والحكم يعم
الرجل والمرء، (بعضه) أي أكل (الميت) وذكره في السائلين، لم ير المصطفى
«لما فيه» من متى يوصف بالاحطار، أنه في المصطفى وغيره يأكل منها،
نحوه خير أو أحسن ما سمعنا (بأنه منها) في من استعمله (حتى يشبع) يشبع
أوله من ذلك.

(١) «الشرح الكبير» ١١٥/٢

(٢) «رد المحتار» ١٠٤/١

وبزوة منها، لأن وجد عنها عن طريقه
 وسئل مالك عن رجل يضرط إلى نسيته، أن يكل منها، وهو
 يجد نمر القوم أو رزقاً رعيماً يسكاه ذب؟

وتقدم الخلاف في ذلك في المسألة السادسة من أدلة الشيع في المصنوع
 عن الإمام مالك، وهو أحد الروايات من مالك، وأحمد، والمريج
 منها، وهو صنف النسيته أنه لا يأكل إلا ما بعد الرمي (ويشرونها) وتقدم
 الخلاف في ذلك في المسألة السادسة من أدلة الشيع في مالك، وأحمد،
 وهو أصح الروايات من أحمد، وأحمد، وأحمد، وأحمد، وأحمد، وأحمد،
 أصح أحمدية، وفي الهندي (أحمد وجد) (صها) أي عن النسيته (أحمد) أن بعد
 التحلل (طرحها) أي أكلها (أحمد) (أحمد)

قال ابن العربي، وذهب إليه ضروري، رفع تحريم مأكلاً، ومعدلاً
 المصنوع، إما هو في حال عدم تلفه إلى حال وجوده حتى يجد، وغير ذلك
 صعب، فإنه يصح مالك في الموطأ الذي فيه يحرره، وأما على اصطلاحه،
 وبراءة غيره كنه، وقال من لم يحسنه وابن حبيب، يأكل مقدار ما يضر الرمي،
 لا إلا ما ضرره، فبعضه يضر الضرورة، قال ومحل الخلاف إذا كانت
 شخصه مائة، وأما إذا كانت مائة، فلا خلاف في جواز الشيع منها،
 فهي، قلت، وتقدم ذلك في المسألة ثمانية من مسائل النسيته

(وسئل) بناء المجهول لإمام مالك عن حكم (الرجل) الذي يضرط إلى
 النسيته (أكل) يحرره الاستهلام (منها) أي نسيته (وهو يجد) حسب حاله (نمر
 القوم) بالنسيته في أكثر النسخ، (في بعضها) نمر قوم بالنسيته (أو رعيماً) أو غنماً
 لهم (يسكاه ذلك) أي يسكاه الأكل، ولا حياض

قال النباخي^(١)، في صغر إلى أكل النسيته موحدها، وزجده ما لا يمكن

قَالَ مَا بَشَرٌ إِذَا طَرَأَ أَنْ أَمَرَ فَبَيْتِ الشَّجَرَةَ أَوْ الزَّرْعَ، أَوْ أُلْغِمَ، يُصْذِقُونَهُ بِصُرُورِيهِ، حَتَّى لَا يُعَذَّ سَارِقًا فَنَقْطَعُ يَدَهُ، وَأَيْتُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَيْ ذَلِكَ وَجَدَ مَا يَرُدُّ جُوعَهُ، وَلَا يَحْمِلُ مِنْ شَيْءٍ.

انوصول إليه، مما لا يكون مما لا قطع فيه كالشجر والحمض، والبروق الثاقم، وبحره، أو يكون مما لا يقطع، إذا أخذ على وجه السرقة كالماء في البحر، فإن كان مما لا قطع فيه، فقد قال مالك بن رواة محمد بن عيسى ذلك فلما أحده منه، وأما إن وجد ثمرًا، أو ربحًا، أو غنمًا نفوس، فليس أن يصذقه، ولا ينفذه سارقًا، فهذا من ذلك، حسب إني من أئمة

فشرط في المسألة لاوس وهو في الثمر الممنوع أن يخص له ذلك لمصير خديعة: أن يعم به لا يتم عليه في ذلك، ولا شيء، فهو يبيع ويبي الله، وما يجب أن يحرر في ذلك من المحبوب نفسه، وربما ولي، أو ضرب ضرب حيف، إن علم به، ولم يعلم بما يدعيه من الضرورة، فهو

ولم يذكر المعنى الذي، ومثاله الكتاب في لثامة، وإذا قال (قال مالك في حرم ما مثل (إن طرأ) المصطر (أن أمر ذلك الشجر أو الزرع أو الغنم) أي ملاكهم (يصدقونه بصرورهم) أي بصره، (حتى لا يعد) ساء المجهول أي لا يظنونه (سارقًا فنقطع) ينفذ المجهول (يد) نائب الفاعل (وأيت أن يأكل) المصطر (من أي) بشبه الباء (فذلك) المذكور من الأروع (وجد ما يرد) يستبد بذلك (جوعه) أي يأكل بقدار يسهل الجوع (ولا يحمل) المصطر (منه) أي ما وجد من حال البر شيتاً

فإن ناجي وقرى بين أكله من غداء وبين أكله من الميتة إذ كان فيه، يشع ويبرود، وقال في هذا يأكل ما يرد جوعه، ولا يبرود لأن هذا ما لا يبرده، فهو ممنوع منه لحق الله عز وجل، ولحق مالكه، فليس له أن يأخذ منه إلا بقدر ما يرد به رغبته، وأما نعمه فليس بها لغيره، وإنما هي مسوعة لحق الله تعالى، وحقوق الله تعالى إذا استيجت لضروره تجاوزت البرصة فيها

وذلك أحب إليّ من أن يأكل العينة. وإن هو حبسني بـ لا يصدقوه،
وإن بعد سارقاً بما صاب من ذلك. فإن أكل عيني حيزاً من عيني

موضع الضرر. وحديث الأعمش لا يجوز موضع المدح والضرورة. وهذا
المراد على رده السحاح، وأن على رواية ابن حبان هي رواية إسناده عن
سائس، فلا مدح بينهما انتهى

(وذلك) أي أكل ما حيز عند الاضطراب أحب إليّ سعيد الله (من
أن يأكل العينة) قال سائس^(١) مرده لوجه كلف من الضمير أو الرفع مباح
العين، وإنما هو مبرور من الحق المبرور. وإذا سمعت ضرورة من أمير الله
لمن، فقد لم صاحب هذا يرفع أن يعطيه من م يرد به منه إلى من يكن حظه
من أو يبعه منه، من كان في ذلك من فإن أحد يقدر ذلك، فقد بلغ به حظه
وكان مدح له من وجهين، من جهة أنه مباح في مدح، ومن جهة أنه قد لم
صاحبه عليه من ذلك، فليس مدحاً في نفسه، فكان أكل هذا
طعام الذي هو مدح في مدح أوسى انتهى

قال الزرقاني^(٢)، بضم العين، وثقل لا صمد عليه انتهى، وسيأتي
في كلام السحاح، وندبر (الذي) بكسر الهمزة وفتح الراء (هو) أي المضطر
(عني أن لا يصدقوه) هي اصطوائه (ولن يصدقه) وفي النسخ المصرية (وأن
يعد) بناء المجهول، أي المضطر (سوقاً بما صاب من ذلك) أي من مال أمير
(فإن) تشديد من (أكل العينة حيزاً من عيني)

قال سائس ولا محل له أن يتعرض لما يرجب قطع يده، وأصعب ذلك
إلى رأيته وفكره، إنما لا لم يرق به مدح لغيره، أو لأنه قول خارجه من أقوال
الطحاوي

(١) (الزرقاني) (٢٩/٣)

(٢) (شرح الزرقاني) (٩٥/٣)

لنا يلحق غير موجود، واحتجب في سماعها: كتاب آخر جيد ولا يصح
أصلها السند الذي يخرج على أن الموجود ينبغي التزمه: وعده وسبب
اشتداسي يدع عنه في تلك الحادثة قلده، لأنه يخلق عنه ذلك الشعر عند
المسيح، وعن محمد أنها صاعدة من مصر، وهذا الشئ والقطع، ورجعه
عن عبد القير، وقلده، قال الخطابي الأدوية: ثم لا إله إلا الله، يوحى عن ابوابه
سميت بذلك، بها تعرف مدبحتها، في نفس وتقطع، فقال ابن تارن: الشاة
التي تخرج في سائر كل منها هي عمدة السهل

وسمعه لوي في منتهى العدد^١، وفيه بعد ما ذكره في أبي عبد
الأصمعي، عرهم، وهذا لأهم بما سمع سبيء باسم عبد الله؟ من أنه أو
من شهده، سميت شاة حقيقة لعقيدته للشعر، لأن أبو حنيفة، وكذلك ذكر موجود
من التجهيز، فإن شعر السور يكرر عليه حين تولد، حقيقة وعنده، وفي
الأدهري الذي في الأصل الشئ والقطع، وسبب اسمه، أبي يخرج عنه من
نظر أنه وهي عن حقيقة، لأنها إذا ذكر على رأس الإنسان حيد، ينصبه
يود كتاب عن اسمه فيها سبيء، وفي الحديث عقيدته، لأنه يدع في شعر
حصولها ويرى لغماً، كما سميت الدجاجة بالسمع

وإن صاحب الفلمحكة^٢، سمعه في أبي يوده عن أنه مشو
للجولة، وأما في تعامله فسمعت عن أبي في نظرها، وهو عن أنه حيد
عقيدته، أو دجج عنه شاة السور

وفي شرح الإقناع^٣ العشرة بعد اسم للشعر، الذي على أمر لولده
حين ولادته، وسموا التبركة عن موجود في خلق شهر راحة، سميت سبيء
باسم سبيء السور

(١) (٢٩/٣٠)

(٢) (٢٩/٤٤)

(١) باب ما جاء في العقيدة

وقال الميموني^(١١) الخلفاء يسجدون للموتور، وقبل هي الطعنم الذي يصح ويتعنى إليه من أهل الموتور، ولما بُرِّعوا الأهل بها البشر الذي على الموتور، ثم في الرب سبت الدسعة عطفة على عاتقهم في نسبة النبي، باسم سببه أو ما حاووه، ثم اشهر ذلك حتى صار في الأسب، العرس، وصاروب النجبة مقبورة به، فلا يلهم منها عند الإطلاق إلا الذبحة انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جمع السجج يهديه ولعصره السميعة بعد الكتاب إلا في نسخة المتوسطة، ففيها النسخة من الكتاب

(١) ما جاء في العليقة

من الأمر بضلعها، وقد قيل سي سبحان تعبد أباه، واحتلم أهل العلم
في حكمها وهي المسألة لديه من لمساائل العشر المذكورة، قال المرحوم
الفيقيه سنة في مورد عامه حل حكم مهم ابن عباس، ولحق عمره وعنته،
وقضاء النابيين، وأنه الأصغر لا أصحح لربّي قالوا: نيب سنة، وهي
من أمر الجاهلية، وقال الحبيب رداود: بها راحة، وروي عن ريذة أن
الامر يرمعور عليها كما يرمعون على الصوت الخمسة، انتهى.

قال الحافظ^(١) قال الشافعي 'فرط فيها رحلان، فأتى أحدهما مدحاً،
والآخر ثملاً واحداً، وأشار بفائلي لم يحوب إلى الثلبت من سعد، ولم يحوب
إمام الحرمين للوحوب إلا من دود، وقد جاد السرحوب أيضاً عن أبي البرداء،
وعني رواية عن أحمد، وأبدي بطل عنه بها مدح بو حبيبه اهـ

(TAP/VP) $\times 10^3$ 15

(٢) مصر القاري، ١٤٠٨/١

وبعد العيسى^(١) فقال عبد الله بن عمرو لا يجوز نسبة إلى أبي حنيفة،
وحاشاه أن يلوا مثل هذا، وإنما قال ليس بـهـة فـراده ما ليس بهـة،
ثالثه، وإنما نسب منه مؤلفه، اهـ

وفي القاموس المحقق^(٢) عن ذلك، الشافعي منه مشـة، وقال
أبو حنيفة هي مباحة، ولا أنـو. إنها مصححة، وعن حماد بن زيد،
أشهر حماد بن سب، والثاني أنها رجب، واختارها بعض أصحابه، اهـ.

وقال بن شد^(٣): ذهب طائف منهم لظاهرة إلى أنها واجبة، ذهب
الجمهور إلى أنها سب، وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست عربية ولا سب، وقيل
إن حصل مدح بها بطوع غيره، لم ينقص في الحقيقة عنه مدح

أولها، سب واجبه، ونقص أنه مدح بـهـة، ودود، وأبي بردة، وهي
رواية عن أحمد، اختارها بعض أصحابه

وقال يعقوب بن روي عن الحسن، ومن لظاهر أنها واجبة، وأولوا
حول^(٤) مع لعلام حقيقة، عن يرحوب، وقال ابن حزم هي من
واجب يحرم إسماعيل، إنما حصل من قوة مقلدها، وفي شرح السنة
أوجبها الحسن، ذهب يجب سر التلام يوم مايعه، فإن لم يلق عنه عن
منه اهـ وحكى الشافعي عن القاسمي أبي الحسن المصري، ودود وقال
بهما قالاً هي رجب، اهـ

وقال الشوكري^(٥) تحت حديثه، لا يـر علمو لأبي هريرة، مع

(١) مسند الشافعي، (١/١٤٣)

(٢) ١/٢٤٦

(٣) طبعة جديدة (١/٢٢٢)

(٤) قبل الأوطى (١/١٥٦) (٢/٢١٢)

الاعلام حقه، فأحرقوه معه دماً وأملطوا عنه الأدنى، رواء الجماعة إلا مسلماً بمسك هذا وصفه لأحداث غلطوا بأمره، ونحوه، وهم الظاهرية، والحنس المصري، اهـ

وفي المسألة، وفي رواية لأحمد أنها ربيعة، واحتاره بعض أصحابه، وبه قال الثعلبي بن سعد، وداود، ورسند، بنسب بصيكت أبي داود: «كل غلام رعيته بعينه»، قال في «النهاية» بعده أن بعينه لارعة له فتبته في لرومه له، وعدم احتكاكها عنه بالرمي في يد عمرين، والله في رعيته للبدانة لا للتأنيث، اهـ

الثاني: أنها منه مذكاة، حكاهما شارح «الإمداد»^(١) من فروع الشافعية، اهـ قال في منه مؤكدة للأحمر الواردة في ذلك منها خبر «الاعلام مرتين بعينه» ومنها أنه ﷺ أمر بمسح حوزة بوه به بعد، وبخس الأدنى عنه، والعن، رواهما لشمس، قال البجيرمي قوله سنة أي في حقه، وسجته في حقه ﷺ انتهى، وهو ملخص كلام صاحبنا^(٢) وهو المبرقع^(٣) من فروع الشافعية، إذ قال من العقبة عن محمود في حق أبيه ولير معسراً، ويقتصر، قال أحمد سنة عن رسول الله ﷺ، قد عني عن الحسن بن الحسن، وقد احتج أصحابنا انتهى، وبه جرم صاحب أبي نعيم، من فروع الشافعية، إذ قال في منه مذكاة في حق الأب، قال يعني غيره ولو كان الأب معسراً، انتهى

وبه جرم القسطلاني في شرح بيطار، وحكمه ابن عابد عن لاثني وأحمد

والثالث: احباب، جرم به الدردير، اهـ قال بنسب لأبي من ماله دبح

(١) (٢١٩/٢)

(٢) (٤٣٦/١)

أَنَّهُ قَالَ: سُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَمِيَّةِ؟ قَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعَفْوَ»

«الصبر»، لفظ ثم سبأ، من أشدّه انتهى. ولما ورد لفظ «حمر» بهذا مصححاً، والمحدث أحمد بن محمد في المسند^(١) برواية مصحح عن ربه بن أسلم، عن رجل من بني ضمرة، عن رجل من قومه قال: سألت النبي ﷺ عن العفيفة، الحديث.

وبطريق آخر عن سمعان بن عيسى، عن زيد بن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن عن عبد الله قال: شهدت النبي ﷺ بعرفة نزل عن العفيفة، الحديث، ويكلا الظن من أخرجه المطحون في مشكلى الآثار، وقال الحافظ^(٢) وفي رواية سعيد بن منصور، عن سمعان عن زيد بن أسلم، عن رجل من بني ضمرة، عن عبد الله ﷺ يسألك عن العفيفة، وهو على أشهر معرفة. فذكره، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أخرجه أبو داود^(٣)، وهو أحد الحديثين بالأخر، قال أبو عمر لا أعلم بمرغرا إلا عن هذين، قال الحافظ. وقد أخرجه الثبراني، وأبو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد، بهي.

أيه، أي الصبري (قال سئل) بناءً لمجهول. وتقدم ما في بعض طرقه أن السائل من عتبة (رسول الله ﷺ) في حجة الودع بعرفة (هي العفيفة) أي عن حكمها (مقال) ﷺ - (لا أحب العفوة) بعبارة مشككة، وأخرج أبو داود برواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: سئل النبي ﷺ عن العفيفة، قال: لا يحب الله العفوة، الحديث.

لعل من عبد البر^(٤) لا أحسن روي معنى هذا الحديث إلا من هذا

(١) مسند أحمد ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٢) صحيح أبي ج. ٥٨٨/٩.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٤٣).

(٤) انظر الاستذكار (٣٦٦/١٠).

وَكَاةٌ إِنَّمَا كَرِهَ الرَّسْمُ.

وقال القاري^(١): معناه: فمن شاء أن لا يكون ذلك معاقاً له في كبره، فلينبع عنه عطفه في صغره؛ لأن حقوق الوالد يورث حقوق ابنته، ولا يحسد الله العفوف، وهذا نونته لقوله: «ومن ولد له ولداً يلحق، انتهى».

(وكاها إنما كره الاسم) مدرج من الراوي، يعني أنه ﷺ إنما كره الاسم، لا المسمى الذي هو نبيح، قال ابن عبد البر: في هذا الحديث كراهية ما ينبع معناه من لأسماء، وكان الواجب بظاهر هذا الحديث أن يقال بديهة المولود نيكته، ولا يقال عقيقه، لكني لا أعلم أحداً من العلماء مال إلى ذلك ولا قال به، وأظنهم تركوا العمل به لما صح عندهم في غيره من الأحاديث فقط المشقة، كذا في «التنوير»^(٢).

قال الرزقي^(٣): لعل مراده من المسجدين وإلا فقد كان ابن أبي الدم من أصحابهم الشافعية. يستحب تسميتها بـ «نيكة» أو «فيحة»، ويكره تسميتها عقيقه كما يكره تسمية النساء عمة، انتهى.

وقال البجيرمي^(٤): الأولى تسميتها ذبيحة ونيكة لما في العقيقة من الإحتجار بالعلو، فالمسمية بها خلاف لأولى، وعجالة «شرح المنهج». يكره تسميتها عقيقه، وقال الشيخ من لـ لمعتمد عدم الكراهة، أي لأنه ﷺ سماها عقيقة. انتهى.

وفي «البلد»^(٥) عن الشوكاني قوله ﷺ «لا أحب العفوف» بعد سؤاله عن

(١) مرقا المائيع (١٥٩/٨).

(٢) (ص ٤١٢).

(٣) شرح الرزقي (٩٦/٣).

(٤) (٣٤١/٤).

(٥) (٨٧/١٣).

وأخرج من أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يعق
عني لعقب عر نفسي، واختاره الفقهاء، وعن من مصر الشافعي في «سوطي»
أنه لا يعق من غيره، وليس هذا نصاً في منع أن يعق الشخص من نفسه، بل
يحصل أن يراه أن لا يعق من غيره أو غيره، وكأنه أشار بذلك إلى ما تحدثت
الذي ورد أن النبي ﷺ سئل عن حبه بعد النبوة لا يثبت

وهو كذلك فقد أخرج البيهقي عن ربيعة بن عبد الله بن مخرمة - وهو
بهملاية - عن قتادة عن أنس قال أكره أن يعقني عبد الله وهو ضعيف،
وقال الشافعي وأخرجه أبو الشيخ من حديثين آخرين أحدهما من رواية
إسماعيل بن عيسى عن قتادة واسماعيل ضعيف وثانيهما من رواية
الهيثم بن جميل، وداود بن المغيرة قال لا نعبد الله بن النبي، عن سلمة
عن أنس، وداود ضعيف، لكن الهيثم ثقة، وهذا الله من رجب البخاري،
فالتحدث بولي الإساءة لولا ما في عبد الله من الخصال من صفات حتى ذكره
المحقق في «معجم» وقد منى الحافظ نصاً على ظاهره - د - فأخرج
الحديث في «أحاديث المختارة» مما سئل في «الصحيحين» يحصل أن يقال
إد صح حد، أخبر كاه من خصه ﷺ كما قاله في مصنفه من لم يصح
من أمته انتهى

وقال العيني «في شرح البخاري» في قوله ﷺ «مع العلم عليه»
حجة على أنه لا يعق من الكبر، وعبد الله المثنى بالأمصار، شئى ونظم
قريباً ما قاله المحققين إن من بلغ وكسب فلا حقيقة عليه، لأن الله في حق
غيره

وقال ابن رشد^(٢): أما من يعق عبد، فالمشهور على أنه يعق من الذكر

(١) نسخة بخاري (١٤١/١٦٦)

(٢) (١/٢٦٣)

رويت قاضية بنت رسول الله ﷺ عن جسر وحسين، ورسم .

حسنی، وحیدی، ومحمّدی فاسا سامع^۱ سوا الله ﷻ، وعی عهده؛ وچلن
رؤوسهم، وحق موردها، رأس بهم نسرا^۲؛ حیثواء ورده الطیرانی فی
(تکبیر)، رده عضد العوی، هه طبع، قد اثن ام

[illegible]

(شعر) يفتح السيد المعجزة (حسن) بن علي بن أبي طالب فهو تميمي،
سبط رسول الله ﷺ، ورواحته من بني، ثم انتسب إلى شاذي أهل انجاء،
ورد للصف من مصنف من ثلاث من الوجهة، قيل ولدت لأربع سنين
رحمة أشهر وصف من الوجهة، كان فيه ناس من رسول الله ﷺ، احضرت في
وجهه - رضي الله عنه - من سنة سبع وأربعين إلى سنة تسع وخمسين، وكان
ربها - رضي الله عنها - سبعة - من بني، كما تقدم قريباً برواية الترمذي

[illegible]

(١٦) كتاب في الأصول والخامسة والأربعين - ربيع الثاني، ج ١، رقم حرج ٣ - رقم ٢٠٥
د. محمد قزويني (٩٥/٤) ٦٢٠٥٦ - سلمية، لبنان

(١٢) الحرس الوطني (٩٧/٩٧)

وَأَمَّ كَثُورًا، فَتَصَدَّقَتْ بِزَيْنَةِ ذَلِكَ فَضَّه

(وأم كسوم) - امرأة - من بني سري، أم بني كس، ولقب في بني حبه بني كس. سر حبه عمر - من بني كس - على مهر أربعين ألفاً وولدت له - أ - ورفقه ولم يبق له ثم بعد ما أحب من عمر - من بني كس - فزوجوه، فمهرهم - ثم بعد ما بعده أخوه محمد بن جعفر، ثم بعد ما أخوهما عبد الله بن جعفر، فمهرهم بعده، ولم يبق لأحد منهم، فزوجت من زوجها زيد في يوم واحد، وحسن عليهم بن عمر - رضي الله عنهما - فحسن زيدا مما بينه

(فتصددت بزنة ذلك) أي: دون شعر كل واحد من لأبيه، وهذا ظاهر في خلق شعر جاريسين، وحكى بن جرير في كراهة حلق رأس الجارية، ومن - من - قال: إنه - يعني - قال: «يؤتى» وهذا أولى؛ لأن في حديث سلمان وأبسطوا عنه لأدى، ومن جملة الذين سجدوا رأسه الطور - ويعده يثاوا، تفكر والأشهر -

قلت: فيه من في حديث سلمان بن سعيد - الزلاء، ولفظه: «مع الغلام حبة فأقرقوا عنه دماً» وأبسطوا عنه لأدى (قصة) كان روتها عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ثم بعث عمر - من بني كس - كذا تقدم في ذلك، ودون شعر زيد - وأم كسوم - فحصل أن يكون أيضاً أمه - رضي الله عنها - وبمقتضى أن يكون فاستدرك على أمه - رضي الله عنها - في الولدين

ثم قال لحافظ في تاريخه: «رواهما تظاهراً، متطفاً على ذكر التصديق - معناه - وليس في شيء منه ذكر لذهب، بخلاف ما قاله في شيء من شعبه أن تصديق بورن منزه دها» فإن لم يكن قصة - وهي - «الأحمدين» من أصحاب الأنبياء في لومهم - في ترجمته - محمد بن القاسم - من حديث صفاء عن

(١) محمد بن أبي (١٦٩/١٤)

(٢) (١٨١/٢)

(٢) باب العمل في العقيدة

ومعناه ، لا أعلم ، أنه ليس يلزم ولا بأس مشروع ، وفي فعل ذلك ابتلاء من غير أن يرى ذلك لأولاً ، فلا تكبر منه . بل هو فعل يره انتهى

وذهب بن زهر^(١) إلى الصلوة تربية شجرة ، ففيه ، قليل هو مسجده ، وقيل هو عمر مسجده ، والقولان من ذلك ، والاستصحاب اجده وهو قول من حبه ، لا يراه مالك في العلم طاه ، يذكر الرواية الأخرى ، وقال الترمذي ذلك التصديق بركة شجرة دعاً أو طعة ، فإن لم يهلك رأسه تحرى عنه انتهى

وقال لموسى^(٢) إن يصدق بركة شجرة طعة محض ، وإن من عاقب يستحب له ذلك ، بل إن يصدق يوم أسوعه ، ويعلق دمه ، ويصدق عند الأئمة الثلاثة بركة شجرة طعة أو دعاً ، انتهى . وفي «المعنى» من أسئلة لاير أبي ريد ، أنه يستحب أن يصدق بركته من ذهب أو فضة ، انتهى .

(٢) العمل في العقيدة

يعني كيف يعمل هذا السك؟ ويحسن فيه وقته أيضاً ، فإن من رشح^(٣) . أما ذهب هذا السبب ، فإن جمهور بعده ، على أنه يوم سابق لموت ، ومالك لا يفتي في أسرع اليوم الذي ولد فيه ، بل ولد نهاراً ، وهذا خطأ ، وإن المحدثون يفتونه ، وقال من انقسم في طاعة ، إن عن ذلك لم يميز ، والحنيف أصحاب مالك في مبدأ وقت الإحرام ، فكل وقت لصحابة أعني صبي وبن . بعد الفجر لباساً على قول مالك في إهداء ، ولا شك أن من أجاز الصحابة للآه أجاز هذه البلاد . انتهى

(١) عبد الله المحمود (١٤٤٤)

(٢) الترمذي (٢١٠٧)

(٣) عبد الله المحمود (١٤٤٤)

وقال: احتفظ في المصباح^١ بحب نوح ﷺ فيصبح عنه يوم السابع^٢ مسكته من قال إنه العقيقة سوفلا يكون مسكته ولا من ذبح قبله لم يمع لموقع، وإنما غوت بعده، وهو نوح ماله، وفي رواية ابن وهب عن مالك أن من لم يقر عنه في السابع لأول قر عنه في سابع الثاني، وقال ابن وهب لا بأس أن يقر عنه في السابع ثالث، ونقل الترمذي عن أهل العمم أنهم يستحبون يوم السابع، فإن لم ينه يوم الرابع عشر، فإن لم ينه عن عته يوم إحدى وعشرين، ولم أره صريحاً إلا عن أبي عبد الله الشافعي، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه

ورود فيه حديث أخرجه الطبري من رواية الجعفي عن مسلم عن عبد الله بن يزيد عن أبيه وإسحاق بن عيسى: ذكر الشافعي أنه يكرهه، وبعد الحمله في اختيار الأسابيع بعد ذلك، وذكر أحمد الشافعي أن ذكر الأسابيع للاختيار لا ينفع، ونقل ابن عبيد الله بن عبد الله ماله ولده، وذكر السابع في المروية أن لا يضر عنه اختيار

ومن يحسب يوم الولادة^٣ دل من عبد البر بن مالك عن أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة، لا ين ولد قبل طلوع الفجر، وكذا نقله أبو عبيد الله الشافعي، ونقل الرازي وجهين، ورجح الحسن، واحتلف ترجيح الروي، انتهى

وقال الترمذي^٤ يذبح ذبح واحد في سابع الولادة، ويستطبت به في سابعه بغروب السابع نهاراً من طلوع الفجر، ويذبح بعد طلوع الشمس، وأما يوم الولادة، فلا يحسب من سبعة (ب) ولد بعد عصر، فإن ولد معه حسبه،

(١) المصباح (١/٢٤٤).

(٢) المصباح الكبير (٢/١٢٦).

وقال يونس: وهذا مذبح مريد: فقام، وهو حقيقته، من عن القلام
يثبت: وعن الحادية منه: قال امرؤ القيس: (في غم خائفة ضحي لله شهيداً)
لما كان من الغلام، ومما عر الحادية، وذلك حسن لمن أخذته (والمثل على
منه ما ذهب إليه حديث ابن عباس لعنهم الله رسول الله ﷺ) عز عن
الحسين والحسين شيئاً كما: ولا يضمن ﷺ إلا الأفضل. ولما راطب على
هذا ذهب إلى ذلك هو الأفضل. وبعد بعد ما أن كساه الله جنة يسمي بسموته
عن الغلام، ودليل أن هذا شيء معروف ومسمى به فذكره في أصحابه
الذين هم المشهورون.

وهي اسمعيل الممجد^(١١) في غير ذلك من العلام بداره، وهي
التي ياتى بها، تلك من رسوا في تلكه عبيده مولاه، واختص في
فعله، فزوج عنه في عبيده المستس، باسمه، وروي الاثنان، فخرج هو
التمجد للعلام، وله، قد، من رثا المالكي، في عمل به عما اخذ به اصابه
وقال القارى لا يخفى ان الاكتماء، لم يجد لا ينام، فكل المتعدد، به

هذا الموقوف " عن الخلام مدان وعن الجارية راء، هو قول أبي
الغليل، وهو أن ابن عمه، الثالث، وسعي، وهو نور،
وكذا ابن عمه، قول شدة عن الخلام والجارية، وكان يحسن، وقد لا
يوجد عن الجارية مفعول، لأنها تسمى بالحاصلة كالولد، والجارية لا
تحصل بها سرور فلا مشروع لها عيبه، إما سميت عائشة ولم تدرك، وهذا
مفعول، مما روي عن علي بن الجارية، وهو

وعلیه من ربّی ذی عرشا جلّالیّ تحریر: و فی ما حکماء یسوی من محسن

429013 (13)

(٢٠١٤، ١٧، ٢٠١٥، ٢٠١٦)

٤٨٠/١٠ - **وحدثني عن مسدد بن زياد عن أبي عبد الرحمن بن أبي**
عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل النخعي أنه قال:
سبقت أبي

وقد ذكره في كتابه العبد المنيء . وقال أيضاً في موضع آخر ذلك ابن أبي
 خالد بن خالد في سنة في الدنو دون الآث، وكذا ذكره المصنف في محمد
 والحسن، وعند الجمهور بن محمد بن يونس الأحديث الكثيرة مذكر الجارية
 أيضاً له

قلت صحاح حديث عنده . رضي الله عنها . أمرا رسول الله ﷺ أن
 يرضع عن العلام بناتين وعن الجارية ثمة . حمزة البجلي، وابن حبان
 والبيهقي، وابن ماجه وانظر له . منها حديث أم كرو، مرفوعاً عن أملاء
 شاتان وعن الجارية ثمة . حمزة بن يونس، وابن ماجه، والبيهقي، والحاكم،
 وابن حبان، وله طرق عدة لأربعة، كما في المعنى المصنف^(١)

، حمزة بن يونس، وابن أبي شيبة، عن أبيه عن
 حمزة رفعه في كتاب حديث ابن أبي شيبة عن أبيه عن والده علي بن علي، عن
 العلام بناتان مكافئتان وعن الجارية ثمة . روى أبو الشيخ، وأبو زر عن
 حمزة بن يونس رفعه . التيجود عن عن العلام بنات . ولا سوا عن الجارية .
 نعموا في العلام كثير . وعن الجارية كسأه . عند أحمد من حديث أسماء .
 بنت يزيد مرفوعاً . الحقيقة حمزة بن العلام شاتان مكافئتان وعن الجارية سافه .
 وعن أبي سعيد مرفوع حديث حمزة بن شعيب، حمزة بن أبي شعيب كذا في
 الصحيح^(٢)، وفي آيات روايات أخر

٤٨٠/١٠ - **أما ابن أبي عبد الرحمن بن أبي عبد الرحمن بن محمد بن**
إبراهيم بن الحارث بن خالد بن أبي سمعان أنه قال: سمعت أبي إبراهيم بن

(١) (٢٨٠/١)

(٢) صحيح البخاري (٤٩٢/٢)

يُسَجِّبُ الْعَقِيدَةُ وَلَوْ يَغْضُورُ

الْحَارِثُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَرَفِيِّ الْأَسَدِيِّ قَالَ
السَّعْدِيُّ إِذَا جُرَّعَ أَيْدٍ وَرَوَى عَنْ عَبْدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَرَفِيِّ الْأَسَدِيِّ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ وَكَانَ يَدْعُوهُ مِنْ لُحْمِهَا حَرِيصٌ وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي
تَرْجُمَةِ أَبِيهِ سَعْدُ بْنُ هَاشِمٍ فِي حَبِشَةٍ قَوْلَهُ لَهَا مَرْسِيٌّ وَرَبٌّ
وَإِبْرَاهِيمٌ وَهَشْدَانٌ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ هَالِكٌ مَصْحَبٌ وَقَالَ عَمْرُو بْنُ حَازِمٍ
اتَّخَذَتْ بِرِيدٌ بِمَدِينَةِ قُسَيْرٍ مِنْ بَنِي بَنِي إِسْرَافِيلَ الْأَنْحَارُثَ وَابْنُ الْحَارِثِ
لَعَلَّهُ كَانَ لَهُ مِنْ تَحْرِيقِ بَنِي إِسْرَافِيلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَابْنِ مُحَمَّدٍ أَنْ كَيْفَ يَتَلَكَّ
فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مَنْ يُولَدُ لَهُ سَعْدٌ يَدْعُوهُ طَوْلٌ كَذَا فِي «الْأَسْمَاءِ»^(١)

(يُسَجِّبُ الْعَقِيدَةُ وَلَوْ يَغْضُورُ) بِسَمِّ الْعَيْنِ وَحَتَّى ابْنِ رُشَيْبٍ فِي «كِتَابِ
الْأَنْحَارِثِ وَابْنِ كَعْبٍ» لَمْ يَجْعَلْ طَائِفَةً مِنْهُمْ سَمِيًّا يَغْضُورُ، لِأَنَّهُ عَصَى وَجَدَّ
وَهُوَ أَسْوَأُ كَثِيرُهُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ اسْمِ كَلَامِهِ أَمْرٌ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالْمُبَالَغَةِ
كَقَوْلِهِ يَغْضُورُ أَوْ يَغْضُورُ أَوْ يَغْضُورُ وَكَقَوْلِهِ فِي الْأَسْمَاءِ «يَعْمُومُهَا وَلَوْ يَغْضُورُ»
لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَغْضُورُ فِيهَا، لَا مَا لَا يَغْضُورُ فِي الْمَصْحَبِ مِنَ الْأَرْوَاحِ
الْمُتَنَبِّئَةِ إِلَّا مَنْ يَدْعُوهُ لَا يَحْتَدُّ بِحَلَاةٍ سَوِيٍّ^(٢)

وَقِي «الْمَنْهَجُ»^(٣) قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ يَمْسُ بِرِيدٌ أَنْ يَجْرِيَ الْغَضُورُ، وَجَاءَ أَرَادَ
بِذَلِكَ مَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَقِيدَةَ، وَأَنْ لَا يَرَوْا أَنَّ لَمْ يَغْضُورُ فِيهَا سَمْعُهُ وَفِي رَوَى
ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، عَنْ مَالِكٍ لَا يَحْتَدُّ شَيْءٌ مِنْ أَطْيَرٍ وَلَا الْوَحْشِ الشَّيْءِ وَفِي
«الْمَنْهَجِ» قَالَ مَالِكٌ لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ^(٤) «يَعْمُومُهَا»
عَلَى أَنَّهُ لَا يَغْضُورُ فِيهَا إِلَّا مَا يَغْضُورُ فِي الْمَصْحَبِ مِنَ الْأَرْوَاحِ الشَّامِيَّةِ، انْتَهَى

(١) ١٨٧/١٠

(٢) قس - أثر فاسي، ٩٤، ٩٣

(٣) ١٨٧/١٠

(٤) إبداء المصنف، ١٨٧/١٠

قال الشيخ: ولا يفتى إلا بالكتاب والسنن والأثر، قال مالك: قال ابن حبيب: والكتاب أنفسها. قال مالك في «المبسوط»: ثم المهر أعت إلى من الإبل، والمهر، وهو الشيخ أبو إسحاق، ولا يفتى بشي من الإبل ولا المهر، وإنما لعقده بالكتاب (المهر)، وهو في «العقبة» عن مالك، وجه الرواية الأولى أو عند مالك، فكان للإبل والمهر فيه مدخل، كذا نسخة والنسخة، وجه الرواية الثانية، لا يخرج عن عن الحسن والحسين ثمة، وقوله: «على الوجوب» أي في وجود الفعل، وإما في مثله حسن لم يره انتهى

وقال الدردير^(١) في «شرح» ما وجد في بعض النسخ: «أما حري صحة انتهى وفي «شرح الإلحاح» كائن، سيج يفتى أو يفتى، وهو في «شرح» «شرح» وحكمها فيما يفتى، ويستحب، ويكره كالأصحة، لأنه لا يفتى فيها شرط في دم، فلا يفتى بها ولا يفتى، لا كامله، قال في «النهاية» وأصحتها شاء، انتهى

وكان الحافظ في «الفقه»^(٢) استدل بإطلاق شاة وإشائين على أنه لا شرط في الفقه ما يشترط في الأصحبه، وفي وجهان بلشافية، وأصحبهما يشترط وهو بالنسبة لا بالنسبة، ويذكر الشاة ونكس على أنه يشترط العمم بعينه، وما يرجع إلى السبح الأصهباني، وفيه من المنع عن حقه به عند الإرجاع من أي نكر، ذلك المنع من السامع لا من الشافعي في ذلك، وعندي أنه لا يفتى فيها، والجمهور غير حر، لا بلشافية، وفيه حديث عند بعض من، وأبي الشيخ عن أبيه، وهو من الإبل والمهر والعقبة، وهو أحمد غير أمراط كامله، وذكر دراهمي بحثاً فيه، تنأى بالغ كما في الأصحبه، انتهى

(١) شرح النكبة، ١٢٥/٢

(٢) ١٥٦/١

(٣) فتح الباري، ٥٩٢، ٥٩٣

٦١٠٤٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّهُ عَزَّ عَنْ حَسَنِ
وَحُسَيْنِ ابْنَيْ عَزِيْزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أخرج أبو داود في ١١ - كتاب الأصاحين، ٢١ - باب في العقبة

والنساء في ٤٠ - كتاب العقبة، ٤ - باب كم يفتن من العارضة

قلت ، ما ذكره الحافظ من حديث أبي هريرة في مجموع الرواة^(١) إلى
الطبراني في الصغير وقال في مسند في البصير ، وهو كتاب التبيين لا إلى
الحافظ ذكره في موضع الإسناد ، وسكت عنه ، لعدم في رواية آخر

٦١٠٤٩ - (مالك، أنه بلغه) وقد ورد مرصلاً بملة روايات يأتي ذكرها
(أنه) يعني هنا عطف (عن) بباء الماهل ، ويحتمل أن يكون بباء المجهول ،
فالمصير لمسلم (عن) الإمامين بهما من اسميهما الشهيدين أبي محمد
(حسن) بن عبد الله (حسن) سيدي شباب أهل الجنة (إبراهيم) بن مصنف إلى
دعوى محمد بن إبراهيم (علي بن أبي طالب) كرم الله وجهه

قال له يحيى^(٢) - يعني أنه سنة : لأنه إن كان من فعل النبي ﷺ ، فهو
الشيء الذي سرق المصير إليها ، وإن كان من فعل غيره فمقتضى هذا لا يصح
عليه ﷺ من حال الحسن والحسين ، ولذا أخر عنه ثبت حوازه انتهى

قلت وقد ورد في روايات عديدة أنه ﷺ عن عتهما ، واحتلت الروايات
في أنه ﷺ عن عتهما بواحد وعد ، أو اثنين شير ، وأخرج أبو داود من طريق
أبيات عن عكرمة ، عن أبي عباس أن رسول الله ﷺ عن عتهما كلاً كلاً ،
وأخرجه نسائي من طريق فائدة ، عن عكرمة ، عن أبي عباس عن عتهما بكسبي
كسبي ، قاله الزرقاني^(٣)

(١) (١٩/٤١) (١٩٤٥)

(٢) (١٩/٣) (١٩٣٣)

(٣) (١٩/٣) (١٩٨٨)

١٠٥٠ ٧ - وحديثي عن مالك، عن هشام بن عروة، أن أبا

عروة بن الزبير كان يقول

وقال الحافظ في «فتح»^(١) : أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن
عكرمة، عن ابن عباس بنحو «كشش كشش» : أخرجه أيضاً من طريق عمرو بن
شبيب عن أبي عن جده، انتهى

وفي «الطهري»^(٢) : روى الترمذي، والحاكم من حديث علي قال : عن
رسول الله ﷺ عن الحسن بن سفيان، الحديث

وفي «مجمع الرواة»^(٣) : عن حبان - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ
عن عن الحسن، والحسين، رواه أبو يعلى، : حدثنا ثقات، وعن أنس بن مالك
رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين بكشيبي، : : أبو يعلى، والموافق
باختصار، ورجاله ثقات، وعن هشام بن عروة عن رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين
شبيب بن أبي شبيب، الحديث، رواه أبو يعلى، : : : باختصار، ورجاله رجال
الصحيح، خلاصه من أبي الحسن، فلي لم أعرفه

وعن علي، رضي الله عنه أنه ﷺ عن عن الحسن، والحسين، رواه
الطبراني في «الكبير»، وفي «المعجم»، وعن يزيد بن أسد، قال : عن رسول الله ﷺ
عن الحسن والحسين، رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح

فهذه الروايات موصولة في عقبه ﷺ عنها مع الاختلاف فيها بكشيبي و
كشيبي، : مرجع الآثار ما ثبت عنه ﷺ بروايات عديدة فبولا للسلامة ما ذكره،
نقدم بعضها قريب من حديث عائشة، وأم كبر، وأبي هريرة، وأسماء،
وغيرهم

١٠٥٠ ٨ - مالك، عن هشام بن عروة، أن أبا عروة بن الزبير كان يقول

(١) فتح الباري (٩/ ٢٩٧)

(٢) المعجم الكبير (٩/ ٤١٧)

(٣) (٩/ ٢٩٧)

وَيُكْسَرُ عَظْمُهَا، وَيَأْكُلُ أَهْلُهَا مِنْ لَحْمِهَا وَيَتَصَدَّقُونَ بِهَا . . .

وقال في الحطب: يستعمل أن من حكم الله عليه أن يبي لأخيه، صرح في مسائل وأورد، ومحمّد أن يرى سبها من حسه أن الأشجبة ديبعة شرب يوم النحر، فأنشئت اليهودي، واعتقدت شرب عند سحر حدث وتعدو به، فأنشئت الديبعة في الوليدة، ولأن الديبعة هات لم تخرج عن ملكه فكان لا يبيع بها ما شاء من بيع وعيره ومصلحة يمشي به مع من يصره الله به في مصها وتوابعها وحسب لمع به، فكان به ذلك، فهو

لو يكسر أبناء، محذوف (عظامها) في النسخ، قال ابن حبيب: ربما قاله مالك لا أهل بجاهلية كانوا أن عفو، عن ثمود لا يكسروا عظام، وإنما كانت العفة فمصر من مصر إلى مصر في الإسلام فأنشأه في ذلك في أحب لعنهم بصور من ذلك ما رزقهم وهي الجملة أن كسر عظامهم ليس ملائم، ما لا يجوز يجرى الأسخ به، والعفة في ذلك كسار لا مانع، وربما كان به مرة المتألف: لعل أهل الجاهلية، انتهى.

وفي المحرر: قال القاضي وأحد أصحاب أن لا يكسر عظامها من يطبخ الأضحية، فأولاً ملامه إجراء جورد، قال القوي^(١) يُسحب أن نقص أعضاده، ولا يكسر عظامها، ما روي عن عائشة أنها قالت: سنة شاة مكثت عن الطعام، وعن الحارثية شاة تطبخ جوداً، ولا يكسر عظام، الحديث: قال أبو عبيد الجوزي في بعضه: تطبخ جوداً، لا يكسر به عظم، أي جوداً جوداً وهو الشيفت، أي المهيطة، وروى عن عطاء وابن حريج أنه قال: الشامي، انتهى.

(ويأكل أهلها من لحمها ويتصدقون بها) حال الممنوع وسببها في

(١) خط المخطوط، (١٣٠/١٣١)

(٢) المحرر، (١٣٠/١٣١)

وَلَا يُحْسِنُ صَعْبٌ شَيْءًا مِنْ دِينِهَا

الْأَمَلُ وَالْمُتَعَدَّةُ وَالصَّافِي سَبِيلُ الْأَصْحَةِ إِلَّا أَنَّهُ طَلَعَ أَحْبَالًا وَجِغَاءً عَنِ
الْإِنْسَانِيَّةِ، فَخَالَ بِسَبِيلِهَا تَصَوُّعًا لَهَا، كَفَتْ لَهَا وَلَا مِنْ حَرِيحِ كُتَيْبٍ
بِضَاءٍ وَمَلْعَةٍ وَلَهْفَتِ لِي، مَحِيرٌ، تَصَدَّقَ لَهَا بِشَيْءٍ، مَثَلُ
أَدَمَ حَبَا حَكِي هُوَ ابْنُ سَبْرٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهَا، وَسَلَّ عَلَ
بِأَقْلَمِ كَتَمًا؟ دَارَ سَمِ عَلَ بِأَقْلَمِ كَلَمًا، وَلَا يَصْدُقُ لَهَا بِشَيْءٍ، وَالْأَنْبَ
مَنْهَا عَلَى تَصَدَّقَ بِرَ صَحْبٍ وَدَعَا إِخْوَانَهُ حَاكِمًا حَسَنًا، أَسْجَى

قَالَ النَّاجِيُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْفَرْقَةِ: إِنَّهُ يَشْكُرُ عَمَلَهُ دَعَا
أَنْبَاسَ ابْنِ حَمَامٍ، وَلَكِنْ يَكْتَلِ أَمَلُ الْبَيْتِ وَالْجِبْرِ، وَدَلَّ ابْنُ الْمَرْزُوقِ
أَنْبَاسَ يَعْرِفُ مِنْ مَحِيرٍ

قَالَ عَائِلٌ لَمَّا ابْنُ يَدَمُ شَيْءَ الْوَجَالِ، عَرَفِي كَرَمُ الْعَمَلِ، وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ
عَنِ الْمَسْبُودِ عَمَّتْ مِنْ وَلَدِي، وَدَعَا مَا يَدَعَا دَعَا قَبِيهِ إِخْوَانِي
وَعَرَفِي، وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ تَصَدَّقَ صَحْبِي، تَصَدَّقَ، فَأَخْبَرَنِي عَنْهَا
أَخْبَرَنِي وَأَخْبَرَنِي أَنَّهَا رَكِبَتْ مَا عَرَفِي مِنْ عَمَلِهَا، فَطَلَعَ
عَمَلُهَا بِشَيْءٍ الْجِبْرِ، فَكُنْتُ أَكْتُبُهَا، وَهَذَا قَالَ يَتَقَرَّرُ وَهَذَا حَقِيقَةُ ابْنِ يَدَمٍ
مِنْهَا النَّاسُ فِي مَوَدِّعِهِمْ، لَا يَبْهَتُ كَالْأَصْحَةِ وَالْهَدِي، مَنْ فَصَّلَ مِنْهَا شَيْءًا
وَأَيُّهَا يَدَعَا يَدَعَا مِنْ مَحْمَدٍ مِنْ حَارِ ابْنِ صَبْرٍ، وَلَا يَدَعَا يَدَعَا، كَالْأَصْحَةِ،
وَأَمَّا طَرَفُ تَصَدَّقَ، وَهُوَ لَا يَدَعَا^(١) فَلَيْسَ مِنْ سَبَبِ تَصَدَّقَ وَلَا الْخَطِيقَةِ

(وَلَا يَدَعَا) يَدَعَا مَجْهُولٌ (الْقَصِي) يَدَعَا مِنْ دَعَا، أَيْ دَعَا الْعَمَلِ، كَمَا
كَتَبَ عَمَلُهُ دَعَا الْعَمَلِ، وَهَذَا حَرَجُ ابْنِ يَدَمٍ^(٢) عَنْ أَوَّلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) مَتَشَوِّعٌ (١٠٠٠)

(٢) كِتَابُ الْأَمَلِ

(٣) أَمْرُهُ لِيَدَعَا (١٨١٤)

وهي نسخة إنما قال «يسمى»، فقال هشام «يسمى» قال أبو داود.
وليس يؤخذ بهذا، ثم أخرجه أبو داود برواية سمعت عن قتادة بن أنس
أنه «يسمى» قال أبو داود «يسمى» صحيح، كذا قال سلام بن أبي مطيع، عن
قتادة، وإسناده بر «عقل» و«شعث» عن الحسن، انتهى.

قال الحافظ^(١)، اختلط فيها أصحاب قتادة، فقال أكثرهم «يسمى»
بالسبب، وقال هشام «يسمى» بالنقل، قال أبو داود «عزلت هشام، وهو وهم
منه، واستكمل ما قاله أبو داود بما في يده من هشام عنه» بهم سألوا قتادة
عن أنهم كيف هي؟ إلخ فبعد مع هذا ضبط أن يقال إن هشاماً وهم، إلا أن
يقال إن أصل الحديث «و«سمي»» أن قتادة ذكر أنهم حاكيا عما كان أهل
الجاهلية يسمونه.

ومر ثم قال ابن عبد البر لا يحمل هذا، لي هذا الذي انفرد به، فإن
كان ضبطه هو مسبوخ، وقد رُخِّص ابن حزم رواية هشام، وقد ورد ما يدرج من
النسخ في هذه أسانيد، منها ما أخرجه ابن حبان في «الصحيفة» عن عائشة
قالت كانوا في الجاهلية إذ يقولون عن النبي «صهيرا» طه «ثم الحقيقة» زاد
حلفوا رأس النبي وضموا نبي رأسه «عن أبي نبي» «يجعلوا مكان الدم
خلوقاً» زاد أبو الشيخ «ومضى أن يفسر رأس» «يكونون» «مدم»

وأخرج ابن ماجه عن يزيد بن عبد الله^(٢) النمري أنه الذي قال «يسمى»
رأس الملام، ولا يمس رأسه دم» وهذا مرسل، فإن يزيد لا صحبه له، وقد
أخرجه إليه ابن أبي شيبة في هذا الوجه، فقال ابن يزيد بن عبد الله النمري، عن أمه عن
أبي شيبة، ومع ذلك فقالوا إنه مرسل.

(١) صحيح الباري (١/٩٣)

(٢) حكاه ذكره الحافظ في صحيح الباري، حكاه ذكره في «التهذيب» (١١/٣٤٨) و«المعجم»
«معجم الترمذي» (٧٧٥٣) يزيد بن عبد الله، بن أبي شيبة.

ولابي داود: سجدتم من حبيب عبد الله من مريده، يا كيا قي
 انجاشيه، واكثر نحو حديث عائشة، ولم يصحح مريده، قال: قلت جاء في
 بالإسلام كذا مع: في وعلق رأسه ونصحه برعميه: وقد شاهد حديث
 عائشة، انه: كره يحمده الدمعة، ونظير من حرم استنحاض شعبة في
 من عمر، ومعه: ولم يفتنه من الصد، لا عن الحسرة، وفاداه، وعبد
 من أبي سبه بعد صحيح عن تحسني انه كره سلمية. انتهى

وفي "المحسني" قال: اعطاني كيف يأمروهم بترك تنجيسه، وقد
 أمرهم بإساقه لأدى أبيه عن رزبه بعضهم بالحد، انتهى

وم، الشرح لإساقه: "مكره طمع راس الموقود ناديه: لأنه من فعل
 انجاشيه، وقد نهى عنه للجه الصحيح، فأمر بقوا عليه، وما، وبطوا عنه
 الأذى، من في محسن، وقادح صاحب دله: ثم يفتي عنه، انتهى

قال البخاري: قد يقال ان كذا الحديث صحيح، فلا كراهة فيه أيضاً
 ومن ثم استدل به على الاستصحاب، وإن كان من غير انجاشيه بهلا على
 بالحرمة لمرة، سبه بهم، وقال بعضهم بحد الصحيح، أي بحد مكره، إذ
 يحتمل قوله أو أمر بقوا عليه أي أمرهم لأجله، ويكون أمراً مطلقاً
 وقوله أمبطوا عنه الأذى أي أرأوا عنه من الشعر ونحوه، بحيث لا
 يكون في الشعر دلالة على السب فضلاً عن الوجوه، انتهى

قال الحافظ: "قوله: أمطه عنه الأذى" وقع عند أبي داود من طريق
 مسجد من أبي عروبة، وأبي عوي، عن معمر بن سفيان، قال: إن لم يكن لأبي
 جلي كراس، فلا أدري ما هو؟ وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم،

(١) (٢٤٦)

(٢) فتح الباري (٩/ ٤٩٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٦ - كتاب الضحايا

(٢٦) كتاب الضحايا

حكى شيخ في ^(١) ليل عن شيخ الرودة في أربع كتاب، أضحية بهيمة
الهجرة وكسرة، جمعها الأصحاب بسبب الياء وتحديثه، وبلغت ثلاثة
صحية، وحمية، سجدوا كقصة وعطروا، راعه أضحية بفتح الهمزة، جمع
أصحي كرماء وأرطن، وبها سمى يوم الأضحية، انتهى.

وحكى شيخ آخر عن الشيخ الثلاثة في أربع كتاب، الأضحية لله الهجرة
وكسرة مع شدة ساء وتحديثها، وصحة بلا غير فتح الضاد وكسرة، وأضحية
بفتح الهجاء وكسرة، وفي ^(٢) الفقه المصنف، الأضحية لغة اسم ما يذبح أيام
الأضحية من نسمة لشيء، رسم وعنه انتهى، وكذا قال عباس بن سعيد بدلت
لأنها فعل في نصحي، وهو ارتفاع النهار فسميت يوم نعلها

قال العمري ^(٣) الأصل عن مشروعيه لأضحية الكتاب والسنة والإجماع، أما
الكتاب، فهو بهاء، ^(٤) **فَقِيلَ لَكَ وَشَعِرٌ** قال بعض أهل التفسير مراد به
الأضحية بعد صلاة العيد، وأما السنة، فما روي عن أبي هريرة أنه قال سمعت بكبير
المحبي حديث، فعق عليه وأجمع بلسون علي، أعيا، أكثر
أهل العلم، ^(٥) مؤكدة غير واحدة، في ذلك عن أبي بكر بن عمر، بلال،
وإمام، محمد بن إدريس، رضي الله عنهم، وبه دل مؤيد بن عطاء، وسعيد بن منصور،
وعقبة، والاسود، وعطاء، وكشاعمي، وسعد، وأبو ثور، وأبو بكر بن

(١) مثل الضحوة ٣٠١٣

(٢) (٢٦٧، ٥)

(٣) (٢٦٧، ٥)

وقد رُسمه وكتبه، وانشأه، والأمر عني وكتبه وأبو جعفر هي
وجعه لرواه في طريقه رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة ولم يسمع
عنه يبرق مصلاته، ولما رآه الأوزاعي من أبي عبد الله في السراة قال
«لما كتبت عليّ ومنكم نفوخ» وفي رواية: «أبو عبد الله والبحر وركبنا القبر»

وأما حديثه عند فقهه أصحاب الحديث ثم سمعته من مالك
الإسحاب، كما قال عنه الصلاة والسلام من كل من حديثي أحب إليّ
ولا يبرق مصلاته، فهي مختصرة

عن ما حكى عن مالك رضي الله عنه - روي عنه - ولا فمشهور
منه أنه قال لأبي عبد الله «من عبادك خير من عبادي» قال لا أعلم
أبي عليّ أحسن مني قال لا أعلم أحسن مني

وسمي في حقه من أحوال المنيعة في

قال ابن رشد: «حسن العلماء فيها، فمن هي ربه أم سدا؟ ذهب
مالك، وأتبعه من بعده من أبي عبد الله في ذلك من الحاج وغيره، وكان أبو حنيفة الضحية
واحدة على المناسن يومئذ، ولا يحب على المناسن من، وحاشاه صاحبه
أبو جعفر، فقال له: «ما كنت تراحمه، وروي عن مالك مثل قول
أبي حنيفة»

وسمى ختانه سائر أهل بيته ﷺ في ذلك ممنون على
البحر أو من سب؟ وذلك ما لم يزل في بيته من سبها في عنه

(١) أخرجه ابن أبي عمير في مسنده، ص ١٠٠، رقم ١٠٦١

(٢) أخرجه ابن أبي عمير في مسنده، ص ١٠٠، رقم ١٠٦١

(٣) أخرجه ابن أبي عمير في مسنده، ص ١٠٠، رقم ١٠٦١

حتى في . . . على ما جاء في رواية . . . قال . . . ح . . . ولله الشكر
أخبرته . . . ثم ما . . . صلح لحد هذه . . . قال . . . فلم أر . . . أطمع بها،
حتى قدم أحدى

والسبب الثاني: إغلاجه في مفهوم الأحاديث الواردة في أحكام
الضحايا وذلك أنه ثبت عنه عليه السلام من حديث أم سلمة أنه قال: إذا دخل المشر
مأزج أحدكم أن يصلي، فلا يأخذ من شعره شيئاً، ولا من صداه، قالوا
فمونه . . . إن أراد أحدكم . . . فيه دين على شيء ليس بوجبه، ربما أمر
عليه السلام أن يبرأ منعه أخبرته . . . دح قبل الصلاة، وهم يوم من ذلك
للوجوب، انتهى

وقد احتفظ^(١) قال أبو حنيفة لا يصح عن أحد من أصحابه
واجبة، ومنع بها غير واجبة من الجبهود . . . ولا خلاف في كونها من شرائع
الدين، وهي عند الشافعية سنة مؤكدة على الكفاية، وهي واجبة لهم من عروض
الكفاية، وعن أبي حنيفة يجب على المصم بغيره، وعن مالك مثله في روايه
لكن لم يفت بالمصم، وعن أبي الأورعي، ورهقه، وسيت مثله، وقد أحمد
يكوه تركها مع العذر، وعنه واجبه وأثبت ما يملك من وجوب حديث
أبي هريرة . . . من وجد معه فلم يصح فلا يقرض مصلاً . . . أخرجه
أبو داود . . . وأحمد . . . رجاله ثقات، لكن عرفت في هذا ردقه . . . ولم يوافق
أشبه بالصواب . . . ومع ذلك ليس حريصاً في الإيجاب

وأستدل ما دار بمصم الوجوب حديث أبي هريرة . . . كتب علي أسحر ولم
يكتب عليكم^(٢)، وهو حديث ضعيف أخرجه أحمد^(٣)، وأبو يعنى، والضرابي،
والدارقطني وصححه الحاكم قدس، انتهى مختصراً

(١) فتح ليري (٣/١٠)

(٢) أحمد أحمد (١/١٧٧)

(١) باب ما ينهى عنه من الضحايا

١/١٠٥١ - حدثني يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ، قُرْبُ عَمْرِو بْنِ الْقَارِثِ،

وقال العيني^(١) بحريز مذهبنا ما نقله صاحب الإبه^(٢) لأحجية واجبة على كل مسلم حر مقبم موصى، أما الوجوب فنقول أبي حنيفة، ومحمد، ووفاء، والحسن، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف، وعنه أنها مئة. وذكر الطحاوي أنها على قول أبي حنيفة واجبة، وعلى قول أبي يوسف ومحمد مئة مؤكدة.

ووجه الوجوب ما رواه ابن ماجه عن حديث أبي هريرة^(٣) من كان له سبعة . . الحديث أخرجه الحاكم، وقال صحيح الإسناد. انتهى وبسط الشيخ في «البدل» في مستدلات الحنفية في ذلك فارجع إليه، وحديث من وجد سعة ولم يصح فلا يقربن عضلاته ذكره صاحب أكرام العمال يطرق مختلفه.

راد في نسخ المصرية بعد ذلك (بسم الله الرحمن الرحيم) وليس التسمية في النسخ الهندي.

(١) ما ينهى عنه من الضحايا

مكثا في النسخ الهندي بدون التسمية، وفي جميع نسخ المصرية التسمية قبل ذلك إلا نسخة البجلي، فيها التسمية قبل كتاب الضحايا، وغرض الترجمة بيان الضمانات التي يُلغى منه في الضحايا، وهي على ضربين، فموت يتعلق به عدم الأجزاء، وغرب تنسب به الكراهة. كاله البجلي^(٤).

١/١٠٥١ - (مالك، عن عمرو بن القارث) بن مغلوب بن عبد الله حولي سعد بن هذاف، وقيل مولى أمه ليس، يكسب أبا أمية الأنصاري، مولا حم الأنصاري أمه مسي، ولد سنة ٩٠هـ، وقيل، بعدها، روى له مالك هذا.

(١) «سنة الفاري» (١٤٧/١٤) - (٤٤٨).

(٢) «الطحاوي» (٨٤/٣٦).

وكان أبراً، فبشر بيده ويقول بيدي أقصر من يد رسول الله ﷺ
«المرحاة أين ظلتها»

(وكان البراء بن عازب يشرح بيده . . . عاً لمسيه ﷺ) (ويقول بيدي أقصر من
يد رسول الله ﷺ) (وتعني أبي داود^(١)، قال: «أما عبد رسول الله ﷺ» أمر عبي أقصر
من أمهاته، و«بأصلي أقصر من بأمه»، فقال: «سبح لا يحور في
الأصاحي» . . . حديث، ويقول براء بحملي على الحميمة، أو، «أد عسلاً
وشرف» .

(المرجاة) تمنع العسر وتكون الرءاء، «اليد بالقصه» والرفع على إبدلية من
أربع على مرجحها، «يحور على الحيرة» أي أحدها (اللين) بتشديد الياء
أي الظاهر، «ظلتها» يصح الظاء، المعجمة، يسكون انلام، ي، «مرجها» وهي
«الحاملي» عن «لدنوس» تطلع البعير «تمنع» عرج في سب، «أصله» التلاخ
ياضمن ذاه في لو لم القامة

فقال: «لدي» عوبه «لغير ظممه» ذنب على أن العرج على مبرين .
صرت يمنع لإجرامه وضمة لا ينعده «لما ما يصح الإجر» . فقد قال الشيخ
أبو العباس في مرقته «هي الشديدة العرج التي لا تدعى له» فهو «التي لا
تجوز» وقال أبو حنيفة «جرحه» بهر، «وسعه» الرافعي في نقل ما ذهب

قال ساجي ودليلاً حديث بشير ولا شك أن العرجا عشي . وأما
أنني لا نمشي فلا يقال فيها عرجاء، لأن لعرج من صفة المشي انتهى .
والظاهر أنه أراد أنه على كلاء محمد في «موطئه»^(٢) إذ قال بعد حديث
أبراء «وبها سجد» فأما «العرجا» فإد منبت على جملها فهي جرجى لأن

(١) هو أبو داود (٤٠٨-٤٨٠هـ) .

(٢) موطئه (٨١٢هـ) .

(٣) الشرح (براء) محمد مع التفسير (١١٩٩/٢) .

كانت لا تلبس ثياباً موحية وظاهرة أنها لا تعد علي ثيابي أصلاً،
وهو من كلامه العسوط

لكن المباح صرحوا بأن الثمرات أن لا تمشي بلبس الرجل أبي فيها
العرج، فهي «المحيط الرهائبة» العرجة إذا كان ثيابي «لا بأس بها» وإذا
كانت لا تهم ولا تمشي لا يجوز، وهو المراد من العرجة «تسبى عرجها»
المذكورة في الحديث، فأي مديحنا إنما كانت تمشي بثلاث قوائم وتجاهي
الرايح عن الأرض لا يجوز، وإذا كان تضع الراية على الأرض تستبصر،
إلا أنه يتأمل مع ذلك رصه وضد خفيعة يجوز، انتهى

وهكذا حكاه المحققون على «تأثير المحذور» عن أبيه، ويصحو ذلك
في عامة كتب اللغة، وعلى هذا ليس بين الأئمة خلاف كبير في إعجاب الأربعة
المذكورة في الحديث، بل حكى الإجماع على ذلك ابن عبد المالكي في
«البيان» والمولى في «المعنى» والشوكاني في «البيان» وغيرهم

قال الموفق: «أن يعجب الأربعة فلا يمنع من آخر لعلم خلافاً في
أنها تمنع الآخر» رواية البراء انتهى

قلت وكذلك سمعوا على أن اليسير من هذه الأربعة لا يضر، والكثير
يضر. ثم أحسنوا في الحد الفاصل بين اليسير والكثير، ومن جملة ذلك
العرج، قاله بعض معاصريهم في العرج عند العتية، أن لا يكاد يمشي بتلك
الرجل التي فيها عرج، كما تقدم، وهو انظر من يرون «تسبى عرجها»،
ونعم في كلام «سبي منك أنت» لك.

قال الدرر: «سبي عرج هي التي لا يسير يسير صواباً» وهي

(١) «المعنى» (١٣، ٣٦٩)

(٢) «الشرح الكبير» (٢/ ١٢)

وَالْمَوْرَأُ الْمَيُّ عَوْرَهَا

«شرح الإقناع»^(١)، العرجاء التي عرجها ٧٠ ستة عرجها، نحو سقمها الماشية إلى المرمى، وتكشف عن القطن، ولو كان عرجها يسيراً بحيث لا تخلف به عن الماشية لم يصره انتهى. وفي «الروهن لسريع»^(٢)، العرجاء التي لا تطلق شيئاً مع صحبتها، انتهى

(والموراء) - لمده، فائت الأور (البيز) أي الظاهر (عورها) - متحش، دعاء يصر إحدى لعين، ويكشف بها العباء، بذلقة النفس بالطريق لأولى، قال أبا جى^(٣) يريد - والله أعلم - بني ذهب يصر إحدى عيبيها، يقال، عارت العين، نعار، وهورت، إذا ذهب بصرف، وعال، عبي عور، ولا يقال، عباء، ثم إذا كان بعين الأضحية يصر، ولو كان على الناظر، وكان يسيراً لا يسمها أن يصر أو كان على غير الناظر لم يسم (الإجراء) - رواء بن المورع مائك، وأم إن معها الرقية لكونه كثيراً على الناظر، فهي لعبد، وكذلك عتني لو ذهب أكثر بصورها، انتهى

فإن لم يدر يدبر هي التي ذهب يصر إحدى عيبيها، ولو كان صورة العين قائمة، وكذا ذهب أكثره، فإن كان يمسها بيض لا يسمها الناظر أجراً، انتهى

وقال السرمي^(٤) هي التي تكشف عيبيها وذهب لأسف قد نعت عيبيها، ونبر عضو مستطاب، فإن كان على عيبيها ما في - لم تكشف، جازب الضحكة بها لأن عورها ليس شيء، ولا يخلص ذلك لصبا، انتهى

(١) (٣٣٤/١)

(٢) (٣١/١)

(٣) «السنن» (٣١/١٨٢)

(٤) «الصحف» (١٣١/٣٦٩)

وَنُفِخَ فِيهِ لِرَبِّهِ لَا تُفِي^١

الحرف عند الحيز ويهزل إذا قرئ وهذا من أوصاف الشاعري وهذا قد
المطلق ينحصر في العموم لا دليلاً - والمعنى يقتضي العموم كما ثبت باللفظ
فإن كان معروفاً بلفظ المحم ربهه فلا معنى لتعميم مع عموم لفظ
والشعر، انتهى

ثبت بكر الظاهر من مروج شاعري لتعميم في الشرح لإيضاح^٢
المعنى به من معناه من يظهر منه هراها وفاد بها ولو كان معروفاً
بغير أنه بعد فيه حل في إطلاق لفظه انتهى
(والمعناه) والموت أخص، انتهى (التي لا تنفي) بضم تعديده
وذكرها في (و) أي لا تنفي، انتهى (الشعر) ودر شعر، يقال
شعره، أي صار فيها شعري، أي سميت، وصار في عهده شعر، قوله
لفاري في رواية الكسيرة، وهي أخرى الكسيرة، والكسيرة، أي لا تنفي
في التي لا عموم من انهزال

قال يحيى^٣ يريد أنه لا يوجد به شحم، فإذا بفت هذا الحد من
انهزال إليها لا حزن^٤ لأنها خارجة عن حد المعتاد، اهـ

في ابن زيد^٥ أجمع أخصاء حتى اجاب هذه المذوب مصر عطف
ابناء ركنه أخصي على ذلك من هذه الأربع صيد^٦ قوله في
مع الإبر، استعوا في شروعي أحدهما فتذكر من بعد أنه من
هذه المصروفين عنها مثل المعنى، كم لساوة بالتثنية ثم كان عدواً لها
في يناديه بضم، أي ما كان من عروب في الأذن والعرق والذنب وغير ذلك
من الأخصاء، ولم يكن يبرأ

[١] (٢٢٠، ٤)

[٢] (الشرح، ٢٢٠/٣٦)

[٣] (شأنه المسجود، ١١/ ٤٢٦)

قام الموضع لأول من الجمهور على أن ما كان أسد من هذه العيوب
بالمصوح عليها، فهي أخرى أو تسمع، ودعت أهل الظاهر إلى أنه لا يصح
الاجزاء، ولا يثبت أكثر من هذه العيوب التي وقع النهر فيها

وأما المصنف الثاني، فمن ما كان من العيوب في سائر الأقسام، فثبتهم
احتصوا في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها أنها تمنع لإجراء تمنع المصوح
عليها، وهو المعروف من مدح مالك في الكتب المشهورة والثاني أنها لا
تمنع الإجراء من كان يستحب اجتنابها، وبه كان بين النصارى وجعاعه من
الحنافيين من أصحاب مالك، والثالث أنها لا تمنع ولا يستحب تجنبها، وهو
قول أهل الظاهر

وسبب اختلافهم في بيان أحدهما اختلافهم في مفهوم الحديث المتكلم
والتعليق بخصوص الآثار في هذا الباب، أما الحديث المتكلم فمن رأى من باب
الخاص أريد به النقص، قال لا يمنع ما سوى أربع مع هو مساو لها أو
أكثر منها، ومن رأى من باب الخاص أريد به تمام، وهم ينفقها، فمن كان
عنده أنه من باب التشبه بالأدنى على الأعلى طلق لا من باب التشبه بالمساوي
على المساوي، قال بمنع بهذه الأربع ما كان أشد منها، ولا يلحق بها ما
كان مساوياً لها في منع لإجراء إلا على وجه الاستحباب

ومن كان عنده من باب التشبه على الأسرى جميعاً، فمن على ما هو
أشد من المظنور، أو مساو له، قال تمنع العيوب الشبيهة بالمصوح
عليها الإجراء، كما يسمع العيوب لبي هي أكبر منها، فهذا أحد أسباب
الخلافا في هذه المسألة

وأما السبب الثاني، فإنه ورد في هذا الباب من لأحدث الحسان
حديثان مفارقتان، فذكر لساني عن أبي مروة أنه قال لا رسول الله أكثر
المعصية في القرن والأدب، فقال النبي ﷺ: فما لكم منه فدية، ولا يحرمه على

١٠٥٢ - ٢ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَسْبُورٍ عَنْ مَاتِقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عُمَرَ كَانَ يَتْلُو مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَبْدَى بِي لَمْ تَسِرْ

غيره . وذكر عني بن أبي طلفح . ذكر . رسول الله ﷺ أن يسئروا ثمن
والأذن ولا يفتحن مشرقاً ولا غرباً . الحديث . فعلى جميع حديث
أبي برة قال لا يفتحن إلا القيوب إلا مع أرمو أمه من . وهو جمع بين
الحديثين . حمل حديث أبي برة على يسير . وجماع حديث عني . وهو أنه
عنه . على الكثير . ولذا جرى أصحاب هذا المذهب إلى السند فيما يجمع
الإجماع . لا يسير بعضهم فعليه الثمن . وبعضهم أكثر الأكثر . انتهى مختصراً

وشرح الطحاوي^(١) حديث برة . ثم قال ذهب قوم إلى هذا . فقالوا
لا يجرى ما فيها وحده من هذه القيوب الأربع . وما كان سوى هذه الأربع فلا
يجمع . من لم يسمي في شرح الطحاوي^(٢) ذلك بالمرحوم سب بن أبي عمير
وسعيد بن حبيب . والنسب البصري . ربهيم الحنفي . والحكم بن عبيد . وهو
مذهب أهل بزازة النخعي .

ثم ذكر الطحاوي قول من خالفهم في ذلك . وذكر العبد قد ذهب إلى
ذلك الأئمة الأربعة . وعلاء بن أبي رباح . ومحمد بن سري . والثوري .
ومحمد بن أبي يوسف . مع الاختلاف . منهم من انصبوا جماعة على
الإجماع . وظهر جماعة عنه . يسى هذا صفة . وسبى شيء منها في محله

١٠٥٢ - ٢ - (مالك . عن مَاتِقٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ . صَاحِبَ قَوْمِهِمَا .

(كَانَ يَتْلُو) أَيُ بِحَسْبِ . وَنَهَى مُحَمَّدَ . رَحِمَهُ اللَّهُ . فِي امِوَلْتِهِ^(٣) كَانَ يَتْلُو
أَمِنَ الصَّحَابَةِ جَمِيعَ صَحِيحِهِ (وَالْبَدَن) جَمِيعَ بَدَنِهِ . أَيُ الْهَدْيِ (الَّتِي تَمَّ لَهَا)
الْمَوْصُوفُ مَعَ النَّصْبِ مَعْمُولٌ يَتْلُو . وَحَقَّقُوا فِي صِلَتِهِ . قَالَ لِمَارِي . بِهَمَّ لَهَا .

(١) شرح معاني الآثار (١/١٦٤)

(٢) موطأ محمد بن النخعي للمصنف (٢/١٦٤)

والشيء ينقص من خلقها

ويكثر النسيب وتسلط النوى بعد أسن الانسان وغيره، فذا كسره وقال
أخرج ليس معي شيء نظر وعبره شرفه، بل معناه طلق الانسان
نفسه

وقال النسيب^(١) يريد ما يقع من (أجزاء) وهذا تعطف بعمل ثانياً في
نهم، وما درعه، ولم يرد ذلك ههنا لأن لا خلاف أن الشيء من كل نوع
من أنواع الصحاح يجرى، انتهى

ولما الرواقاني^(٢) ويكثر النسيب من الشيء لأد معروف مطبوع
من عمره رضي الله عنه - أنه لا يخص لا شيء العمر وأحياناً والألئيل واليبر،
وروي بفتح النسيب، قال ابن عسبة^(٣) في شيء لم يصب أسنانه، كأنها لم تعطف
سندها، كما تقول أبو بكر، أي - يعطف به، وقال غيره معناه لم يسن
أسنانه، وهذا أقبح منذهب ابن عسبة رضي الله عنه - لأنه يقول في
الأصاحي واليبرن الشيء ما عطفه ولا يجرى عنه الجدد من الضياء، وهذا
خلاف الأثر المعروف وخلاف الجمهور، انتهى

وهي الصحاح التي لم تفسر - تضم ابن وتصح النسيب وتسلط النوى
وهي نسخة بيت الإدعادي أي لم تذكر نسبة مأخوذ من النسيب معناه الأسد أو
بمعنى الصم، ولكنه قال لها الشيء، انتهى

وهي النسخة^(٤) الشيخ شيوخ الهندلي اشترازمي كده بخيري كده
دندان به بر آورده، انتهى، وسأمر المحدث فيه قريباً (واللهي) عطف على
بموصوف قلده أي كده يعني شيء (نفس من خلقها) شرفه، كأنه يكون مقصود

(١) - شمس ٢٦١ - ٢٨٠

(٢) - شرح الرواقاني (٢٦/ ١٧٦)

(٣) - (١٨٤/ ١١٦)

الأسى، وررى أسى وهب أنه ابن عسره أشهر، وررى سحنون، عن علي بن زياد، هو ما استكمل منه أشهر، قاله ابن شعبان، قال، وقيل ثمانية أشهر، وأما الثاني، فكان ابن حبيب، هو ابن سنان ودخل في الثالثة، وأما الإبل فكان ابن حبيب الجذع من الإبل ابن خمس سنين، ولقنته ابن ست سنين، وقال أبو حنيفة، إذا أنت عليه الحامصة فهو جذع، وإذا ألقى ثيمته في أسنانه فهو ثيم، وأما الهر، أمداً قاله ابن حبيب، جذع من الهر ابن ثلاث سنين، والثي ابن أربع سنين، وقال القاضي أبو محمد، ثيم من الهر ما به سنان، وقد دخل في الثالثة، انتهى.

قلت، راجعة في ذلك ما في فروغ الأئمة، فقد قال الدردير^(١) صحبة يطلع ضأن، وثني نعز، ويقر وإبل دي ستة لجذع الضأن، وثني امعر، فلا بد أن يورث كل منهما ستة، تكن بشرط لم يثني الممر أن يدخل في القابض حولاً بيتاً كشتهر بحلاف الضأن، فوكفي به مجرد لدخول، والعبارة بنسبه العربية، وفي ثلاث من الأسبق ودخل في ثلثه، وهو حولاً خير بين ثني الهر، وفي خمس سنين، ودخل في الخامسة ثني الإبل، انتهى.

وفي «الدر المختار»^(٢): صحح الجذع در ستة أشهر من الضأن، والثي وهو ابن خمس من الإبل، وحولير من النقر، وحود من الشاة، قال ابن عابدين، لونه ذو ستة أشهر، هكذا في «الهداية»، وفسره في «شرح المنقذ»: شراً بما أرى عليه أكثر لحول عند الأكثر، وفقده بشرها، لأنه في اللغة ما تمت له سنة، انتهى.

وفي «شرح لإجماع»^(٣): جزئ الجذع من الضأن، وهو ما استكمل سنة

(١) انظر «الشرح الكبير» (١١٨/٢) ١١٩.

(٢) ١٣٤/٦.

(٣) ٢٣١/٢.

(٢) باب ما يستحب من الضحايا

أقرئ صفى فولان الإجراء: عطف الشبح من «كتاب محمد» وعدم الإجراء، قول ابن حبيب، واشترط أنه ليس هذا أحدا، «ولا فلا تجربن اللؤلؤ» ويجرى مفقده، أي عاجزة عن اللداء لشحم، وكذا مكسورة فرق مو أصله أو طرفه إن برى لا إن آدمي^(١)، فلا يجزئ، بين حرب وبسم، أي تحمه، وبين حرب وفائب جرود كبد ورجلي صاله أو طرواً هم حصية، فيجوزها مجزئ سواء كان خلفه أو قطع ولا يجزئ صمغاته أي صغبره الأديس حذاء ولا سراء، أي التي لا صم لها عتقة، أو طرواً ولا يكما، ولا بحراء، أي صغبرة رائحة الصم ولا نامة صرع، أي جيمه، فإن أضعف سطحه فلا تضر، ولا مشقوقة أذن أكثر من ثلث، فإن كان ثلثاً أحرأث، ولا مكسورة سبي إن راد على لو حدد، أما كسر واحد فلا يمنع الإجراء من لا سح، إلا أن يكون قطع الأسنان لإعتار أو كبر، ويجزئ ولو قطع كلها، ولا يجزئ فلهه قلت دس تصاعد، كذا في «المفرد» من: «ص»

(٢) باب ما يستحب من الضحايا

اختلف في «الموطأ» في ذكر هذه ترجمته، ففي أكثر نسخ المصرية هكذا، وفي بعضها والسج الوثنية ذكرها في الترجمة الآتية «التي هي عن فتح الضحية»، وبعد ما ذكر هذه الترجمة ونسب فتح المصرية نسبة ما بين المستحب والمكروه، والمقصود بالجملة «أن الشخص والأول مع الأسم والأعلى» فإن من اسمه «وَبَائِلُ الْوَيْلِ مَا تَوَلَّى الْوَيْلُ مَا حَقَّتْهُ» الآية وقال من اسمه «وَبَيْنَ يَتْلُمُ شَتْرُ الْوَيْلِ» الآية، قال ابن عباس - رضي الله عنه - تعظمها اسمها وانظامها، وادسجها، كذا في «المصري»^(٢)

(١) قوله آدمي أي سواداً للإمام، ثم يرد قوله يكما أي عائداً للصوت

١٠٥٣ / ٣ - حدثني يحيى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن عبد الله بن عمر صحابي مره ساجده قال: سمع عاصم بن مخرمة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الأنصاري في مصلي بعد صلاة الفجر» . . .

١٠٥٣ / ٣ - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، عن أبي عبد الله (صلى الله عليه وسلم) قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الأنصاري في مصلي بعد صلاة الفجر» . . .

قال النحوي: مره أن يطلع فيه لا، أصح من أن يطلع فيه، قال ابن عسك
 بسند صحيح، قال النحوي: مره أن يطلع فيه لا، أصح من أن يطلع فيه، قال ابن عسك
 بسند صحيح، قال النحوي: مره أن يطلع فيه لا، أصح من أن يطلع فيه، قال ابن عسك

وحدثني النحوي عن شرح شيخنا: قال ابن عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الأنصاري في مصلي بعد صلاة الفجر» . . .

موطناً واحداً، و إنما يعبر في جوفه الفتح الصلاة خط

واختلص من هذا الباب في غيره، وهو من يدعي من ليس له إمام من أهل القرى، فقد ماتك يتحروا فيح أقرب الأسماء إليهم، وقال الشافعي يتحروا في الصلاة، حنيفة، وقال أبو حنيفة من ذبح من هؤلاء بعد العجر أجزاء، وهذا يوم بعد صوم الشمس، وكذلك ختف صاحب مالك عيه إذا لم يدع الإمام في نفسه، فقال قوم، يتحروا بعده بعد نصرانه، وقال قوم ليس يجب ذلك، انتهى مختصراً

وقال شافعي إذا مضى من جوار يوم الأضحية بعد صلاة عيد وحطته، عند من الدبح من آخر يومين من إمام تشريف بهاراً، ولا يجوز لئلاً.

قال النووي^(١) كلام في وقت فذبح في ثلاثة أشياء أوله، وخروجه، وعموم وقته أو خصوصه، أما أوله، فظاهر كلام شافعي أنه إذا مضى قدر تحن في الصلاة، وظهر الصلاة، ولحظتين تامتين في آخره، فله حل وقت الذبح، ولا يضر من الصلاة لا فرق في هذا بين أهل العصر وغيرهم. وهذا مذهب الشافعي وظاهر كلام أحمد أن من شرطه هو التصحية في حق أهل العصر صلاة الإمام وتعليله، روي عن أحمد من الحبر، والأوراعي، ومالك، وأبي حنيفة، وسحاق، وقال عطية، ومنه إذا صلحت الشمس، وتصحيح إن شاء الله ن ومنها في الموضع الذي مضى فيه بعد الصلاة، تأملا غير أهل الأمصار، وبه في فأول وضعا في حكمهم غير صلاة والتحية بعدها، لأنه لا صلاة، في حكمهم بوجوب الأعمار بقلوبهم.

أما يدعي بيمضلي، بعد ذلك القدر^(٢) باب بيمضلي وتأكد للإمام

(١) الشافعي (١/٣٨١)

(٢) الشرح الكبير (٢/١٧١)

براهن منصوصة ليعلم ان من آمن ولا يكفر عدم الاقرار بغير الإله، فلا
 لا يفتي من علم الاقرار بغيره، ام

في "مسوى" ايداع في المصنف احسن اظهار معارف الناس، و
 وفد اوتي في غير حديث ر لبي ﷺ كاد يذبح بالملصق، وحكي نسيج في
 البند، من شوكاتي الحكمة في ذلك فلا يخفى بمرأى من النظر، ليعبرون
 من رحم لاصحة

وفي ارمه الفوه، روي عن ابراهيم بن ي، انه قال أدركت رجلاً
 في زمان عبد بن حوف روي عن سار عبد بن المصنف، من علمه
 محمد بن، وذلك المسجد هو مسجد ابي عبد الله لبي ﷺ به من حجر-
 من علمه هناك هو وأصحابه حتى جعلت صحابهم من علمه قال راحري
 من رأى الاصل بجمهور صحابهم من علمه، ام

وفي بعض رواية اخرى هي المرادة به، روى ابن ربيعة عن عائشة
 رسول الله ﷺ كاد يذبح اضحاً له قد انصرف من المصنف على حبه
 العزيز من كذا يصرف به إلى آخر خطه وعلمه لا
 يفتي بالمصنف، بل انهم انقصوا مدأى من الناس

وفي ذكر النعمان، من اذيع ان عمر كذا ينحز حكمة عند عمر، وبمضى
 عند النصارى، ثم في الاثر، مع تكثير وهو فخر "المران"، وقد ورد في غير
 حديث، ان النبي ﷺ صهر بالكثير، واستند بهن المالكية على ائمتهم
 "الضار ضرره به" لا يفتي لا يفتي لا يفتي لا يفتي، والمآل خلافه

في "بناحي" "جلس لأصحابي النصارى، من ملحق حديثه وسائر

(٢) ١٢٩

(٢) ١٢٩، ١٣٠

(٢) ١٢٩، ١٣٠

ابن المنذر عن أحمد، وإسحاق، وسعيد بن أسب، قال القاضي وجماعه من أصحابنا هو مكروه، غير محرم، وبه قال مالك، وإشاعني، لقول عائشة - رضي الله عنها -، كنت أقتل فلانة عذري رسول الله ﷺ، ثم نكطتها بدمه، ثم يمت بها، ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى يسحر الهدي حتى عليه، وقال أبو حنيفة، لا يكره به ذلك، لأنه لا يحرم عليه الوضوء واللباس، فلا يكره له حتى الشعر ونحوهم الأظفار.

ولنا، ما روي أم سلمة - رضي الله عنها - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا دخل العسر وأراد أحدكم أن يصحى، فليأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يصحى» رواه مسلم، ومقتضى انتهى التحريم، وهذا يرد القياس، وحديثهم عام، وهذا خاص يقتضيه بشرط العلم على ما عدا ما تناوله الحديث الخاص، هـ.

وفي «المحلى» عند أبي خنيفة أيضاً يجب من أراد أن يصحى تأخير تقليم الأظفار، وحلق الرأس وإزالة ولا يجب، كذا في شرح الميقات، وفي «المنهاج» وإن عمل فهو أفضل للحبر ولا يجب، هـ.

قلت: وبما يدرك أن الإمام محمداً - رحمه الله - قد بعد أثر الناس وبهذا كله يأخذ، وفي «البدل»^(١) عن الشوكاني ذهب سعيد بن المسيب، وزبيدة، وأحمد، وإسحاق، وداود، وبعض أصحاب إشاعني إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يصحى في وقت لأصحابه، وقال إشاعني، وأصحابه مكروه كراهة نزيه.

ومذهبنا بحمله في ذلك ما في شرح المسبب، وما يرد في الصحيح مسلم قال رسول الله ﷺ «إذا دخل العسر وأراد أحدكم أن يصحى».

(١) هذا الحديث (١٢/١٣)

(٣) باب النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الإمام

الحديث، محبور على الذبح دون يرحون بالإجماع، قضى الواجب لا يباقي الاستحياء، فيكون مسحاً إلا أنه يسد الزيادة وقد إياها التأخير وبهاية ما دون الأربعين، لأنه لا يباح زراً ظلم الأظفار وسوء فوق الأرض، انتهى

وردد العيني في شرح الطهري، في موافقي الإمام أحمد ابن حنبل، والأوزاعي، وأن ثور، وأن حرم، وأن موافقي الجمهور عطاء بن يسار، وأن بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن سليمان، والثوري، وأما يومئذ، ومحمد، ولأن، احتجوا في ذلك بحديث عائشة - رضي الله عنها - كنت أقتل فلانة عدي رسول الله ﷺ، الحديث، فإن: والأخذ به أولى من حديث أم سلمة، لأن حمل حديث أم سلمة معروف، وحديث عائشة مرعوم، وقال الشافعي: ليعب انهذي أكثر من به ضحية، وقال ابن عبد البر: معاً يطل على ضعف حديث أم سلمة أن مائكا روى عن عمارة بن عبد الله عن سعيد بن المسيب، قال لا بأس بالاعطال بالنزول في عشر ذي الحجة، فترك مسامحة لاستعمال هذا الحديث، وهو داوود، فليل عن أنه غير ثابت وسنوح

وقد أجمع علماء على أن الذبح مباح في أيام العشر، وفي ذرة أخرى أن يكون مباحاً، وقد روي ذلك أي الحوار من جماعة من المتقدمين من التابعين، وهم عطاء بن يسار، الهذلي، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن سعدي، وأحد الفقهاء السبعة، وأبو بكر بن سليمان الفريسي

(٣) النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الإمام

عن الصلاة، وقد عرفت أن المسألة خلافية، والجمهور من به لا يجوز الذبح قبل الصلاة في مواضع يُذكر فيها العدد، وقال بعضهم يجوز بعد أن مضى من الوقت قدر يمكن فيه الصلاة والحطآن فاعتد، وقد مات لا يجوز حتى يذبح، لإمام بعد الصلاة

فأصبح.

أخرجه البخاري في ١٣ - كتاب الميالي، ٢ - باب الأكل يوم النحر
ومسلم في ٣٥ - كتاب الأضاحي، ١ - باب وقتها، حديث ٤ - ٩.

فأصبحه) راد في رواية غيره، قولن تجري عن أحد بعينه

ومرجع^١ عن رواية البخاري، كتاب فون النبي ﷺ لسر، صحح بالجمع
من التمر ون تجري من أحد بعينه، وأخرج فيه عن سر، فكان حتى حال
نبي يقال له أبو بردة قبل الصلاة، فقال له رسول الله ﷺ: اشدت شاة لحم،
فقال: لا رسول الله ﷺ أن علي داجاً جعدة من العمر، فارتد أذهبها ولا
تصلح للبركة، ثم أخرج بطريق آخر، وفيه قولن تجري من أحد بعينه

قال الحافظ^٢ في هذا الحديث تخصيص أبي بردة بأجراء الجمع من
التمر في الأضحية، لكن دفع في هذا الحديث تشريح، ظاهر ذلك أمير
أبي بردة، فقد أخرج البخاري عن أبي الحمير، عن عفة بن حمر أن النبي ﷺ
أعطاه صاعاً بمسما عن صحابته صحاباء، فهي فتوة ذكره لسبي ﷺ، فقال
مصحح به أنس، راد البيهقي في روايته: «ولا رخصة فيها لأحد بعينه»، قال
أبيهمي إن كتاب هذه الرخصة معقولة، كان قد رخصه لعينه كما رخص
لأبي بردة

قال الحافظ في هذا الجمع نظره لأن في كل منها صيغة عموم،
فأيها تقدم عن الآخر انتهى فتجاء الوقوع للثاني، وألرب ما يقال فيه: إن
ذلك صدر لكل منها في وقت واحد، أو تكون خصوصية الأول مستحب
خصوصية الثاني، ولا مانع من ذلك، لأنه لم يقع في تسبوا استمرار الجمع
لغيره صريحاً

(١) أخر فتح الباري (١/١٢٢)

(٢) (١/١٠١)

وقد انفصل بين النبي وبينه لقرطبي عن عبد الله بن مسعود (أشككنا باحتمال أن يكون
 المعنود كبير السن، لكنه قال ذلك ماء على أن يريد أن النبي في آخره لم يقع له،
 ولا يتم مراده مع وجودها مع مصداقته تقول أهل اللغة في المعنود، ومالك
 رحمه الله تعالى عن بكلام ابن سيرين، فصفه (الزيادة)، وليس صحيح، فإنها عند
 أبيه في مريد عبد الله بن مسعود، أحد الأئمة الكبار في السلف والخلف،
 وأما عن يحيى بن بكير، عن أبيه في الحديث الذي سار به البخاري، فكيف رآه
 الحديث في 'المنعوت' للمعنود في من طريقين عبيد بن عبد الواحد، وأحمد بن
 مطهر، كلاهما عن يحيى بن بكير، وليست برياته فيه، وهذا هو السر في
 قول البيهقي إن كانت معنوده، فكأنه لما رأى المعنود غشي أو يكون، فعلى
 حديث في حديث

وقد وقع في كلامهم أن الذين ثبت لهم الرخصة أروم أو حمص
 واستشكل الجميع، وليس بشكل، فإن الأحاديث في وودع في ذلك ليس
 فيها التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة في 'الصحاح' وفي قصة حمص في
 البيهقي، وأما ما عدا ذلك فقد خرج أبو داود^(١) وأحمد، وصححه ابن حبان
 من حديث عبد بن خالد، أن النبي ﷺ أعطاه عتقاً حراً فقال 'صحيح به'،
 قلت إنه حليح لأما يحيى بن بكير، قال صحيح به، فصح به.

وفي 'الصحاح' أبو حنيفة، أن ما جاء من طريق عبيد بن مسعود عن
 عويمر بن أشقر أنه دبح أفعله من أن ينفق يوم الأضحية فأمره النبي ﷺ أن
 يعيد أضحية أخرى، وفي 'الطبري' لأوسدة عن حديث أبي حنيفة أن النبي ﷺ
 أعطى سعد بن أبي وقاص جديداً من المعز وأمره أن يصحبه به، وأخرجه
 الحاكم^(٢) من حديث عائشة، وفي سنده ضعف، ولا يفي به، والحاكم من

(١) مسأله (١٢٧٩٨)

(٢) المستدرک (١/٢٢٧)

حديث أبي هريرة أ رجلًا قال يا رسول الله، قد جددت من الفضل مفرقًا،
وهذا جدد من سحر سبين وهو خيرهم، فأصحبني به؟ قال: أصح به، فإن
له اتعبر، وفي سننه ضعف

والحق أنه لا مدونة بين هذه الأحاديث، وبين حديثي أبي هريرة، وهذه
لا احتمال أن يكون ذلك في هذا الأمر، ثم يعود بشيخ هذا الجدد من السحر
لا يجرئ، وحنس أبو هريرة، وعقبه في الرخصة بذلك، وإن ثبت ذلك، لأن
بعض الناس قد يوردوا سلوكوا عقبه وإن يرد، في ذلك، والمشروكة بما
نُعت في سحر الأحرار، لا في خصوص منع العبد، ومنهم من يردونه
بغير من أشهر، وليس في حديثه إطلاقاً لعمدة يكون بهج نكاح الصلاة

وأما ما ذكره ابن ماجه^(١) من حديث أبي بصير، قال: قال رسول الله ﷺ: إن رجلين من الأنبياء قد أصبحا من سحرى مدعه من أحد
بعدة، فهدى يحمى يعني أنه أبو هريرة من يرد، فإنه من الأنبياء، وكذا ما
أخرجه أبو يعنى، والطبراني من حديث أبي جهم، قال: رجلان أصبح قبل
الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: «لا سحرى عنك» قال: يا عبدني جهم؟ فقال
سحرى عنك ولا سحرى بعد؟ فلم يثبت الأحرار لأحد، وعنه من الغير إلا
أنه يرد وعقبه وإن نكاح الجمع الذي قدعه حديث أبي هريرة أصح مدونه
والله أعلم انتهى

قال الذهبي يجرى أحدهما اختصاص أبي هريرة به الحكم ويشنف
المرتب، وأجيب بأن المدونة قال إن فيه وجهين أحدهما أن ذلك كان
قبل استقرار سحر دسثنى، والثاني أنه علم من طاعته وحدهم به، فغيره
عسى سواه، فإن كان بعد في الأول نظر، فإنه لو كان سابقاً لاحتيج دفع

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٥١)

(٢) انظر دفع الهادي، ١٤٦١

(٤) باب ادخار معوم الأصاحي

٦/١٠٥٦ - حدثني يحيى، عن ماثق، عن أبي الثوري

اليماني، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ نهى

وهي المعتبرة في المصنف^(١)، وقع في رواية من مائة من أخبار أبي جابر أن النبي ﷺ أدب مؤمراً أن يصحني بخروج من المعركة، انتهى. وهكذا في «الترغيب»، ولم أجده في «ابن ماجه»، ويشكل عليه أيضاً ما تقدم في كلام الحافظ أنه ليس في حديث المؤبر. لا معنى لإعادة لكونه نبح قبل الصلاة انتهى، وأخرج أحمد من طريقين عن يحيى بن سعيد، عن عباد، عن عوف، عن الحسن بن محمد، لا معنى لإعادة لكونه نبح قبل الصلاة.

(٦) ادخار معوم الصحاح

هكذا في النسخ الهلبيه وأكثر المصرية، وهي نسخة لحوم لأصاحي^(٢)، والموثق واحد، ولأخبار يشهد الدال اسميه، أحسن الادخار، حيث التزم دالاً ثم صلب ادب دالاً مهمل وأدغم، وقد يعكس وهو الأصل فيصير دالاً معجمه مشددة. كما في «المجمع» وكان سي ﷺ قد نهى عن ادخار لحوم الأصاحي بعد ثلاث في وقت تفرره، ثم رخص بعد. كما يأتي مبسوطاً

٦ - (ماثق) عن أبي الثوري اليماني) محمد بن مسلم بن بدر بن (عن جابر بن عبد الله) الصحاحي ابن الصحاحي شهر (اليماني) ينحسب مسويب إلى سنة من سنة هـ. ظهر من لأصاحي، كما في «الطبري» (أن رسول الله ﷺ نهى) تربطاً أو تحريفاً مختلفت بين المعنى، وكان ذلك سنة خمس من الهجرة كما جزم به صاحب «المحيط»^(٣) إلا أن في رواية هذه السنة دققت العرب،

(١) (٢) ٦٢/٢٦

(١) كما في «الاستدكار» ١٥١/١٦٦

(٣) «تاريخ طبرستان» ١١/٢٠٢ قوله دققت من نظر من المحتاجين

.....

أي احتشمت جميعاً لغير النبي ﷺ من إذبح لعموم الأدمية حتى هو؟ ثلاثاً -
كنا في «المؤلفات» له رحمه الله في الأذخار ما يدعى «م» منه

وذكر الحافظ في «المصحح»^(١) ما ورد أن النبي ﷺ دم في حجة ابوداع
فقال: «يأي كذا أم كنم أن لا تأكلوا الأضراسي يوم ثلاثة أيام تشكروا ربِّي
أحلته لكم، فكلماً منه ما شئنا، ثم قال: عيسى في هذه الحديث وعند الإحلال
وأما كان في حجة ابوداع، وخرج البخاري عن سبعة من الأكرام أن النبي ﷺ
من صحن منكم فلا يصح بعد نالته، وقد بقي في يده ما سقى» فقد كان
العدم المتفعل دأب رسول الله ﷺ كما فعل لعموم بني آدم؟ قال: «كلوا
-أطعموا» الحديث

قال الحديث: يسجد من أن النبي كان سب سبع لعمادته عليه قبله أن
الإدراك كان في سب عشره - يعني: توفي أن حياته بغير بدت في حجة ابوداع لا
يوجب أن تلك وقت السجود. فقد أعلن النبي ﷺ حينئذ حجة ابوداع، كثرة كتاب
مؤممة أو منبهه عبد كذا ذلك. كالمنع والحمد، الأمانة، وأبداً كان منع
المنع غير كان أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - في سجد كذا سيأتي في
روايته مفصلاً. وقد كان معه ﷺ في حجة ابوداع، كتب بدت عليه روايات
لمنح، فهو كأنه في سب سبع المنع قبل حجة ابوداع

وروي نحو هذه القصة مع علي - رضي الله عنه - أنه رآها أحمد من
عبد الله بن عبد الله - رضي الله عنه - من حديث عائشة - قدم علي من سفر، وأنه
حظته بدمع من صديقه - فقال: أو كم به عن رسول الله ﷺ؟ قال: إنه قال
وتخلف فيها، قال: «لعل علي - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ» قال: «لعله
عن ذلك، فقال له: «كأن من ذي الحجة إلى - الحجة» وهذا أيضاً يدل

(١) مصحح البخاري (١٥٦)

عَنِ أَكْلِ نَعُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

على أن يحرم كل من كان عبي - رضي الله عنه - من أكل نَعُومِ الضَّحَايَا، وقد كان مع ذلك في حصة الدواجن (من أكل نَعُومِ) جميع لحوم (الضحايا) جميع ضحية

قال الحافظ: حكى البيهقي، عن الشافعي أنه النهي عن أكل نَعُومِ الضَّحَايَا مَرَّةً ثَلَاثَ كَرَارٍ في الأصل للنسبية، وهو كالأمر في يومه تعالى: **فَتَقَرَّبَ إِلَيْهَا رَسُولُهَا فَذَبَحَ** وحكى الرافعي عن أبي عبد الله الطبري إسقاطاً، وقال الشافعي: إنه يصحيق لقول عائشة - رضي الله عنها - وليس يحرمه، سوى والم يقول عائشة ما أخرجه الطبراني^(١) عنها قالت: **فَلَفَضْتُ كَنَّا نَمْلُجَ** منه فنقلته به إثر النهي **لِلْيَوْمِ مَالِ الْمَيْمَنَةِ** فقال لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام، وليس يحرمه ولكن أراد أن تعلم به.

(بعد ثلاثة أيام) فإن لقرطبي اختلاف في أول الثلاث كان الإجماع فيها حائزاً فقبل أولها يوم النحر، فمن صحن فيه حرام أن يمسه يوم بعده، ومن صحن بعده أمسك ما بقي له من الثلاث، وقبل أولها يوم يصح، ولو صحن في آخر أيام النحر حرام، أنه يمسه ثلاثاً بعده، ويحتمل أن يزد من قوله **بَعْدَ ثَلَاثَةِ** أن لا يحسب اليوم الذي يقع فيه النحر من الثلاث، وتحرير اللفظ الذي عليه

قال، **حَافِظٌ فِي «الْمَصْنُوعِ»^(٢)** يؤيده ما في حديث جابر: **فَكَانَ لَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ بَيْنَ فَرْقِ ثَلَاثَةِ عَشْرَةٍ**، دون ثلاث من تناول يوماً بعد يوم النحر لأهل النضر الثاني، انتهى، وقد ذكر لهما في الاحتمالين المذكورين في مراد بثلاثة أيام، أي من يوم النحر، أو من يوم الفصح، وفي «المحلى» عن القاضي عياض الصادر هو الثاني

(١) ج (٥٥٧٠) مصحح القرطبي (١٠/٢١٠).

(٢) مصحح بدر (١٠/٢٨٨).

ثُمَّ قَالَ، بَعْدَ «كُنْزٍ»، وَتَصَدَّقُوا، وَتَزَوَّدُوا، وَتَخَبَّرُوا.

أخرجه مسلم في ٢٥ - كتاب الأضاحي، ٥ - باب ما كان من أخيه من
أقل لحرم الأضاحي بعد ثلاث، حديث ٢٩

(ثم قال) ﷺ (بعد ذلك) وفي السخ المصرية بعد باباء على الضم، أي بعد النهي، يعني في إمام القاسم، كما ورد في لرويات (كلوا) بصيغة الأمر من الأكل (وتصلوا) ليس هذا التمس في السخ الهندية (وتزودوا وتخبروا) بتشديد اثنان بصيغة الأمر من الاقارب والآوا من الإياحه عند الجمهور، قال محمد في صوغته: بعد حديث الباب. وهذا ما جد لا بأس أن يأنكى الترسل من أصحبه، وتذكر وتصدق، وما يجب به أن يتصدق بأهل من الطلث، وإن تصدق بأقل من ذلك جاز، انتهى

وقال ليس كثير في المسيرة حال بعض السخ فبه تعالى ﴿تَكْتَفُوا﴾^(٢١) أمر بإحدى، قال مالك يستحب ذلك، وقال غيره: يجب، وهو وجه لبعض السامية، انتهى.

وقال ليس حرم في المحرم^(٢٢) فرض على كل مصحح أن يأكل من أصحبه ولا بد وبه نعمة، وفرض عليه أن يتصدق أبداً منها بما شاء قل أو كثر، ولا بد وبه حله بيطعم منها الذي والكافر، وأن يهدي منها إن شاء ذلك، انتهى.

قال الخطابي استدل بإطلاق الأحاديث على أنه لا نفي في القدر الذي يجرى من الإطعام، يستحب للمضحي أن يأكل من لأهله شيئاً، ويطعم باقي صدقة وعده، وعن السامي يستحب قسمتها أثلاثاً، بقوله ﷺ: «كلوا

(٢١) موطأ أحمد مع الصحيح المصنف (٢٩٠/٢)

(٢٢) سورة الحج ٢٦: ٢٦

(٢٣) انظر للمصنف (٢٩٦/٦)

ومع ذلك، لم نتمكن من العثور على أي شيء من هذا النوع في كتبنا. ونحن نعتقد أن هذا النوع من الأدب قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام. ونحن نعتقد أن هذا النوع من الأدب قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام.

والآن، لننظر إلى بعض الأمثلة من الأدب الإسلامي. في كتابنا، نرى أن الأدب الإسلامي قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام. ونحن نعتقد أن هذا النوع من الأدب قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام.

والآن، لننظر إلى بعض الأمثلة من الأدب الإسلامي. في كتابنا، نرى أن الأدب الإسلامي قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام. ونحن نعتقد أن هذا النوع من الأدب قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام.

والآن، لننظر إلى بعض الأمثلة من الأدب الإسلامي. في كتابنا، نرى أن الأدب الإسلامي قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام. ونحن نعتقد أن هذا النوع من الأدب قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام.

والآن، لننظر إلى بعض الأمثلة من الأدب الإسلامي. في كتابنا، نرى أن الأدب الإسلامي قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام. ونحن نعتقد أن هذا النوع من الأدب قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام.

والآن، لننظر إلى بعض الأمثلة من الأدب الإسلامي. في كتابنا، نرى أن الأدب الإسلامي قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام. ونحن نعتقد أن هذا النوع من الأدب قد تم إيجاده في وقت لاحق من تاريخ الإسلام.

(١) صحيح البخاري، ١٢٧

(٢) ٢٨ ٢٣١

(٣) (الطبعة ١٩٨٤)

انصرت ثلث من من غيرك النصارى واجدك بثلث منك لا حلك،
وثالث الساكين، بعد قول سعدى - أحد هيلى - اذ يعي

وقد في ذكر بعضها بعضا يا غل مصداق، ويصدق نصفه بقوله
معالي ۳۰ مَكْرُوسٌ بِأَلْفٍ تَجِدُ تَقِيرُ^{۱۱} وقيل منسوب الى ابي بكر
من انصفه بعد الفار لار ۳۰ لَعْنُ مَانَدُودٍ وَهُوَ مَكْرُسٌ بِصَفْعَةٍ
هَجَعَتْ فِي فَرْجِهِ فَكَرَّ هُوَ وَخَلَّى مِنْ أَحْمِيهَا وَجَعَتْ لَهُ أَوْدَةٌ، وهو حمير
بشباب او من بلاد، وقال ابن شاذان لم تصح، وهو يأكل منها شيئا

وقد في روي عن ابن عباس رضي الله عنه - اذ في نصف اصبعه ياتو
عن بعضهم من سنة نبي، ويصنع قضاء ميراث الميت، ويصدق على النزال
بالثمن، وقد حدثت بومدسي لأصحابي في بوطانها، وفي حديث
حسن ولاه قول من معهود، وأبي حمير - رضي الله عنهما - ولم يعرف لهما
مخالفا عن النصارى في جماعة - ولاه يعاقب دار ۳۰ مَكْرُوسٌ بِمَا تَأْمُرُ قَتْلُ
وَشَعْرُ^{۱۲} وسامع ناسل بدل جمع هو ع ي . . . ومع ذلك إذا رضي

والله هو - في بعضه اي يعرض لك مطعنه ولا يبار، وذكر ثلث
انصاف، فيحيي كل قسم بينهم والامر في ما رجع، وهو يصدق في خلافه
أكثره جاز و ۹۱ ي عنها لا أوقفه مصر و ۹۲ وقال أصحاب
مشافعي بعد ۹۱، ۹۲، ۹۳ وفي قوله عسى ۳۰ أَلْعَنُوا لَعْنَةً وَكُفِّرُوا
وَوَدَّ ۳۰ وَطَمَنُوا الْكُفْرَ الْبُشْرَ، الأمر بمنهي بوجوب، وقال بعض أهل
العلم منبأ، قل منها ولا يجوز انصفه بحميتها بالأمر بأكفها، انتهى
محصر

(۹) سورة الفتح الآية ۲۱

(۱۰) سورة الفتح الآية ۳۶

وَأَمَّا حَيْثُ تَقَطَّعَ الْكُلُّ، رُوِيَ عَنْ مَعْصُومٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ وَرَوَى
أَبُو الْمَرْثُ عَنْ مَرْثٍ لَا مَأْسَ عَلَى مَنْ أَتَى ثُمَّ بَاكَلَ مِنْ بَيْتِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ
فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي بَيْتِهِ تَقَطَّعَ بِطَعْمِ اسْتِحْبَابِ كَلِّهِ أَوْ بِطَعْمِ الْأَخِي وَرَوَى
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ رَوَى عَنْ سَالِكٍ عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ
يَعْقُوبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

وَعَنْ رُوِيَ عَنْ سَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا يَهُودِيًّا مَاضِيَةً كَتَبَ لِأَخِيهِ عَمْرٍو
وَبِهِ بِأَكْلِهِ سِتْرًا فِي مَحْضِهِ كَلِّهِ أَوْ أَكْلَهَا وَلَمْ يَطْعَمْ مِنْهَا وَرَوَى
عَنْ الْمَوَازِي عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى
عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى

وَعَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ
وَالْأَكْلُ مِنَ الْمَخِيرِ مَنْ يَنْعَلُ أَحَدُ الْأَمْرِ؟ فَتَقَطَّعَ بَطْنُ سَالِكٍ لَدُنَّ
يَعْلَى أَحَدٍ لَا يَنْعَلُ أَحَدٌ يَأْكُلُ لَكَ أَوْ يَتَصَدَّقُ بِالْأَكْلِ رَأَى فِي الْمَوَازِي
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

وَعَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ
فَظَنَّا أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ أَنَّكَ لَمْ تَقْرَأْ فِي الْحَقِّ أَنَّ الْحَقَّ نَسْرَ ثَلَاثًا فَصَلِّ مَنْ
يَتَصَدَّقُ بِكَ؟ وَإِنْ كَانَ أَشَقُّ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَحَدِيثُ الْأَفْضَلِ

(١) نسخة (١٩٠١)

(٢) حديث المجلد (١٤٣٤)

(٣) (٢٩/٢٦)

باسم من اهل البصرة حصروا الاصحاب، يي ما، سوري الله يرحم
فكانت رموز من ١٩٩٩ احقر، لثلاث، وحصار بها يي، كانت
عدد ذاك هو ما

الطائر، اذا ترك صاحبه - سلا في الأرض، ثم في محله، اصل
لذلك من سبع مئة ٨٠ بقا في بي بي حفظ

اناس من أهل المدينة في من الحمص في نجران وادريه نجران
 و مرزا (محمداً لأحمد) صاحب النور والفضل ما أشبه بها قلباً وحقاً فنيا
 وهو حبيبنا برضا الله ورسوله وجميع أهلها وفضلها بحسن وجمالها وادريه
 مشهور على يد ربه في هي وادريه نجران وادريه نجران (في زمان
 رسول الله ﷺ وادريه نجران وادريه نجران)

أقبل رسول الله ﷺ فغروا بسدد الدال، حمدة ثلاث وصلوا بها
 في الأعمار ثلاث، في يوم من أيام بني رستم بعد يوم الأصحى
 ما يكنى لثوب من بطن ما هم بعد ذلك وهو الذي يقع في الأصحى
 لثوبه يوم الأصحى، وما دونه (قلت فلما كبر بعد من في الثوب
 الذي كان في ربه رواية) وهذا المخرج الصحيح في قوله من الأصحى
 قال في يوم من أيام بني رستم بعد ذلك وهو الذي يقع في الأصحى
 في يوم من أيام بني رستم بعد ذلك وهو الذي يقع في الأصحى
 في يوم من أيام بني رستم بعد ذلك وهو الذي يقع في الأصحى
 في يوم من أيام بني رستم بعد ذلك وهو الذي يقع في الأصحى

فقر، اسرار، رموز، حقه و باطل، حقیقت و کذب، درمیان و بیرون، و آنچه مفصلی

(۱) له ادھيا سمع (۲) د پلورونو په مټ

(46) $\frac{1}{2} \frac{1}{2} \frac{1}{2}$

(17-72) 3. 2. 1. (2074) 1. 2. 3.

فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَحَدٍ لِيَدَافِهِ أَنْتِي دَفَعْتَ عَنْكُمْ، فَكُتِرَ، وَنَصَدُّوا، وَادَّجَرُوا»

يعني بالدافعة، يؤم مساكين فطُفُوا (١)، بنة

أخرجه مسلم في ٢٥ - كتاب الأحاديث، ٥ - باب ما كان من النبي من أكل لحوم الأصغر بعد ثلاث، حديث ٢٨.

٨/١٠٥٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَدٍ الرَّحْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ،

(فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَحَدٍ لِيَدَافِهِ أَنْتُمُ هُمْ وَبَعْدَ الْأَكْلِ هَاءُ نَفِيدٌ، جَمَاعَةٌ يَسِيرُ سَيْراً لَيْتاً، قَالَ الْبُورِيُّ: «لَمَّا أَهْلُ الدَّفْعَةِ الدَّجَرُ يَوْمَ يَسِيرُونَ جَمِيعاً سَيْراً حَقِيقاً، وَجَاءَهُ الْأَعْرَابُ مِنْ رَدِّ مَنَهِ الْمَصْرَ، وَاتَّحَدَّ هُنَا مِنْ صَعْدِ الْأَعْرَابِ لِلْمُؤَاوَاةِ (قُلِي نَحْنُ عَلَيْكُمْ) فِي قَلْبِ رَادٍ فِي النَّحْلِ الْهَدِيدِ يَدُ دَنُ حَصْرَةِ الْأَصْحَى) وَكَذَلِكَ فِي الْمَصْرِفَةِ

(فكُلُوا وَنَصَدُّوا) سَدِيدُ الْعَالِ، وَتَقَدَّمَ حُكْمُ نَصَدِّ الْأَكْلِ (وَدَّجَرُوا) بِتَشْدِيدِ الْعَالِ وَكُسْرِ لَحْدِ الْمُعْجَمَةِ، وَسَيَتِي الْكَلَامِ عَلَى حِوَارِ الْأَعْرَابِ قَرِيباً (يَعْنِي) الْأَنْبِيَاءَ (بِالدَّافَةِ) فِي دَوْلَةٍ «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَحَدٍ الدَّفْعَةُ» (فَوَجَّاهُ) مَسَاكِينًا مِنَ الْأَعْرَابِ (لِلْمُدَّةِ الْمُطْبِقَةِ) نَسْبُورٍ مِنْ مَعْرِزِ الْبُرُوقِ، وَالطَّاهِرُ مِنْ بَحِيرٍ رَوَّيَ مِنَ الْإِمَامِ خَالِكَ، وَلَيْسَ هَذَا التَّسْمِيرُ فِي «يَوْمَئِذٍ مُحَمَّدٌ» وَلَا فِي «مُسَامٍ»

٨/١٠٥٨ - (خَالِكَ، عَنْ رِبِيعَةَ) الرَّأْيِ (بِأَبِي هَبْدٍ الرَّحْمَنِ) مَوْجِزِ النَّبِيِّ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَسْمَعْ رِبِيعَةَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَالحديث صحيح صحيحه، رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مِنْهُمْ: الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُطْلُوعٌ مَلَامَةٌ، يَبْعَثُهُ الْقَاسِمُ حَتَّى كَانَ يَطْلُوعُ عَلَى مَجْسَدٍ، وَجَاءَهُ مِنْ

(١) شرح صحيح مسلم للبُورِيُّ ١٣/١٣٠

أَنَّهُ قَامَ مِنْ سِرٍّ فَذَمَّ إِلَيْهِ أَهْلَهُ سَخِمًا، فَقَالَ انْظُرُوا يَا بَكْرِيُّ هَذَا
 بَيْنَ لَحْمٍ وَالْأَصْحَى فَعَالُوا هَرَبْتَهَا، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَمِ يَكُنْ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهَيَّ عَتَاهَا؟ فَقَالُوا بَلَى قَدْ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 يَفْتَنُكَ، أَمَرَ

حديث علي (مريضة، وجاري، وأسر، يهجرهم، قاله الرواقسي^(١))
 ولقد أخرج البخاري من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم أن بر غيلاب
 أخبره، أنه سمع أبا سعيد يحدث أنه كان غائباً فقدم، الحديث (أله)
 قدم) جنح ليل وفكر الدال المحممة (هي سمر تقدم) بفتح الدال انقضى بهيمة
 المعلوم (إله أله لحمًا) أي عبيد كما في رواية أحمد، وبعد العدواني في
 هذه القصة عن أبي سعيد أنه أرى أمة مرسدة معهم فصارت شرباً وسجماً من
 لحم الأصاحي فأمر أن يأكله. الحديث.

(يقال) أبو سعيد (انظروا) أن يكون هذا من لحوم الأصاحي^(٢) لال قباضي
 قول أبي سعيد هذا على وجه التحرر ولا احتياط لدينه، وقد روي عن بر غيلاب
 رضي الله عنه . به كان لا يأكل في انصرافه من منى إلا الزيت فوق من لحوم
 الأصاحي التي كان يجمع استلذه سمع فيها، وكذلك يجب بمحضه بدينه أن
 يسأل ويبيد. كان للمحظوظ، فإذا كان ساراً حاراً أن يحمل على لأعب، انتهى

(يقالو) هو أي أمة (أصحا) أي من الأصاحي وسط البحاري
 قالوا هذا من لحم ضحايانا (يقال أبو سعيد) ألم يكن رسول الله ﷺ يهَيَّ
 عَتَاهَا؟ أي من لحوم الأصاحي. انكار من أبي سعيد لظنهم إله بعد علمهم
 بأنه مناهي عنه النبي ﷺ (قالوا) أي روجته وأهله (إله قد كان) أي وره
 (س رسول الله ﷺ فيها) أي في لحوم الأصاحي (مفتنك) أي بعد دعائك في
 السفر (أمر) أمر، وهو الإنذار بالآثار

(١) المخرج درقاني (١/٣٦٦)

(٢) المصنف (١/٣٦٦)

فَقُلُوا، وَبَصُدُوا، وَحَرُّوا، وَهَلَاكُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ قَاتِلًا، وَكُلُّ
مُسْكِرٍ حَرٌّ.

أَيْم (فَقُلُوا) مَرِيدٌ مَا يَدُلُّكُمْ عَمَّا أَحْمَدُ فِي مَسَدٍّ وَهَذَا مِنْ حَسَنَةِ
مُتَّصِلَةٍ - رَوَى عَنْهُ عَنْهُ - قَوْلُهُ بِإِسْنَادٍ لَعَنِي أَقْبَلَهَا مِنْ عَمْرِو بْنِ لَحْمَةَ أَيْ فِي
مَسَدٍّ

(وَبَصُدُوا) قَالَ الْهَوَاشِيُّ فِيهِ دَسٌّ عَنِ وَحَرِّهِ الْفَسَدُ مِنَ الْأَضْعَافِ،
وَبِهِ قَالَتْ - لَعَنِي - أَيْ كَاتِبُ تَصْحِيفِ طَرَفٍ، دُونَهُ وَتَوَاجِبُ مَا يَمُتُّ عَلَيْهِ أَسْمَاءُ
الْإِحْمَامِ وَالْعَدَّةِ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ هَلَاكُهُ وَوَلَدِي يَكُونُ بِمَا يَأْكُلُ
الْمَلِكُ وَيَصُدُّ، أَيْ يَنْتَبِهُ، وَهِيَ قَوْلُ تَهْمٍ يَنْتَبِهُ وَمَعْنَاهُ وَبَصُدٌ، وَهُوَ
وَبِهِ أَيْ لَا يَجِبُ بَصُدٌ مَرِيدٌ. + ثُمَّ أَكَلَامُ عَلُو الْأَكْبَرِ وَبَصُدٌ
فِي الْقَوْلِ الْبَابِ

(وَلَا عَمْرًا) يَنْتَبِهُ الْمَدَامُ، وَمَعْنَاهُ رَكْلَامٌ عَلَى جَوَارٍ لَا يُخَارُ فِي أَحَدٍ
الْبَابِ ٥٥٥ - حَدِيثٌ فِي ذَلِكَ سَجَّحَ لَدُنَّ بَعْضِ الْهَوَاشِيِّ فِي سَجَّحِهِ
أَذْهَبَ عَنْ سَجَّحٍ دَسٌّ، أَيْ (فَقُلُوا) كَيْفَ عَنِ الْأَسْبَابِ فِي الْأَرْبَعِ الْمَحْصُومَةِ،
وَهِيَ 'عَبْدٌ'، 'حَرٌّ'، 'بَالِدِيَّةٌ'، وَهِيَ 'تَسْلُوكٌ' فِي 'أَيٍّ'، وَهِيَ 'سَجَّحٌ'، لَمْ
يَكُنْ مَسْكُورٌ وَكُنْ مَكْسُورٌ خَرَأَهُ، وَهَذَا مَعْنَاهُ فِي سَجَّحِ الْأَسْبَابِ فِي الْأَرْبَعِ
الْمَحْصُومَةِ، وَهِيَ 'عَبْدٌ'، 'حَرٌّ'، 'بَالِدِيَّةٌ'، وَهِيَ 'تَسْلُوكٌ'، وَهِيَ 'سَجَّحٌ'، لَمْ
يَكُنْ مَسْكُورٌ، وَهِيَ 'عَبْدٌ'، وَهِيَ 'بَالِدِيَّةٌ'، وَهِيَ 'تَسْلُوكٌ'، وَهِيَ 'سَجَّحٌ'، لَمْ
يَكُنْ مَسْكُورٌ، وَهِيَ 'عَبْدٌ'، وَهِيَ 'بَالِدِيَّةٌ'، وَهِيَ 'تَسْلُوكٌ'، وَهِيَ 'سَجَّحٌ'، لَمْ
يَكُنْ مَسْكُورٌ.

وَهِيَ 'مَسْمُومٌ' عَنِ مَرِيدَةٍ مَرِيدَةٍ، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'،
نَحْنُ سَجَّحٌ وَهِيَ 'مَسْمُومٌ' وَكُلُّ مَسْكِرٍ حَرٌّ، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'،
أَيْ عَرَسًا بَصَرٍ مَسْكِرًا، وَكَانَ حَرٌّ، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'، وَهِيَ 'مَسْمُومٌ'.

(١) (شرح صحيح مسلم) ٢/١٤٠ (١٣٠)

(٢) (شرح صحيح مسلم) ٢/١٤٠ (١٣٠)

وہی کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥

ما میں سے ہے۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 احکم ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 ہا کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 کما فی ١٥ و ١٥

وہی کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 و کما یگوید فیہ، یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 (تو روئے) یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥

یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥
 یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥

یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥۔ یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥

یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥

یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥

یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥

یہ کہ جس سے ہوا، پھر ١٥ و ١٥

عمر - رضي الله عنهم - وعالمهم في ذلك جواهر العلماء من اتصافه
والشهير فمن مذهب من علمه - لأصابعه - ورأوا حوار فلا - مسكوا هي
ذلك بأحد عشر قدر على نسخ الحكد لأول ثم ذكر ما يدل على نسخ من
حدث جابر ربه وعائلة - رضي الله عنهم -

وقال حنوف^(١) يجوز لأحد في قول عامة أهل العلم - رحمه الله -
ولا - رضي الله عنهم - منهي عن ذلك، له - فله عليه السلام
كتب بيهنكم من أذكار 'لحوم' لأصابعه ثلث، فأصابعه ما بها لكم،
رواه مسلم، وقال أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - فأما علي بن عمر - رضي الله
عنهم - لم يبلغهما من حنبل بن علي بن عمر - رضي الله عنه - وقد كانوا سمعوا أبيهم - قرووا
علي ما سمعوا، أبيهم محضر.

قال الحنفية في 'الفتح'^(٢) بطل عليا - رضي الله عنه - بهيمة الحج،
وقال غيره - يحتمل أن يكون الحديث يدل على علي - رضي الله عنه - ثلث
كأن الناس حله، كما وقع في عهد أبي بكر، وبذلك جزم من حرم، وقال
إمام أحمد بن حنبل في المدينة في الوثبة الذي كان عثمان - رضي الله عنه - هو
فيه، وكان أهل الرازي قد أجازهم بعتة إلى المدينة، فأصابعهم الجهد، فلذلك
قال علي - رضي الله عنه - ما قال، وبسر ذلك جمع الطحاوي.

وذلك بعد عما أخرج أحمد بن حنبل من طريق أبي مالك - دخلت على
عائشة - رضي الله عنها - فسألتها عن لحوم الأصابع، فقلت كان النبي - ﷺ
منهي عنها، ثم رخص فيها، فقلت مني السمر فأنه فافهم بخدم من
صحابه، فقال، أو لم تبه عنه، قالت أنه قد رخص فيها، بعد عن قد

(١) الحنفية (٢ / ٣٨١)

(٢) فتح الباري (١ / ٢٨٠)

اطمئني على تركه، ومع ذلك عطف بالجمع، فطريق الجمع ما ذكره

وقد حرمه الشافعي في الرسالة في آخر باب التعلل في التحديد، فقال ما به، فإذا نكح ثلاثة بسبب الهي عن إساءة لحوم الأصحاب بعد ثلاث، وإن لم تكن ذاة فأنكره لأنه لا أكل، والسرور، والأذى، والصدقة، قال الشافعي ويحتمل أن يكون سبب إساءة لحوم الأصحاب بعد ثلاث منسوخ في كل حال

قال حافظ: وهذا الذي أخذ المتأخرون من الشافعية، ظاهر لرفع الظاهر به لا يحرم اليوم بعد، وسبح النوري، فقال في شرح السبب: انصرف المعروف أنه لا يحرم الأذى به، وحكي في شرح مسند في جمهور الجهاد أنه من سبب بسبب بالنية، قال: ولا يصح سبب الهي مطلقاً، وأنه - ببر عريم ولا كراهة فيباح اليوم لا يدخل إلى من شاء، وإنما رجع ذلك لأنه لا يرد القوم بالتحريم إذا ذكبت أنه قد أوجب الإطعام، وقد كانت الأداة عند الشافعية أنه لا يوجب في المال حتى سوى المرأة

ومثل أبي عبد الله بمره في النوري، قال: لا خلاص من فطنته، الصبر في إجازة أكل لحوم الأصحاب بعد ثلاث، وأن النهي منسوخ، كما أطلق، وليس بعيد، فقد كان بطريق حديث سببه وعاقبته عن أبي الصبح كان عنه، فلما ارتفعت ربيع، وبعد الحكم بمره العك، أم مختصراً.

وقال من حرم في المنحلى^{٢٦} نكح علي كل مصحح أن يأكل من أخيه، ولا يمس، ولو لقمه فصاعداً، وعرض عليه أن يتصدق بألف منها بما شاء من ركنه، ولا بد، فإن لم يأكل بلف حصصه جهداً، أو ركنه طاعة

(٤٤) ٢/٢٦ ١١٩

(٢٦) المنحلى (١/٢٨)

(٤) باب الشركة في الصعاب، وهو كم تقيح القرا والبدنه

من المستحسن في هذه حاد يستحق أن يأكل من أصله د حبر يضحى
بها إلى غيره ثلاث ليال كدلة مضاعفة، يذللها بعدد من عد عدم النصيحة
ثم لا يحسن به أن يبيع في غيره منها بعد تمام الثلاث ليال شي، أصلاً لا
قال ولا ما كثر، فإن يضحى ليلاً ثم بعد ذلك أنيلك في أسلاف، فإن لم يكن
شي من هذا، فليحذر منه ما شاء. هـ

(٥) الشركة في الصعاب

و د في اسح المصيرة بعد ذلك (ومن كم تقيح العرة والبدنه) ولكن
هذه البركة في مسيح "الهدية" لا "الحري" اختصت لناس في ذلك.
ومذهب مايت أنه لا يجوز في الهدية بوجه، ولا في بضعة أو بشرية
جماعة في نفس الأصحية، أو البدنه، فيشترطها بنسب المستند، ثم يذهبونها
فما حاد في نظون عالمهم فيه ن لا يبرك في غير جبر، وحكي القاصي
أو الحسن أنه يرى أنه أن ثلث بحر ويجوز عند ذلك أن يكون الأصحية
أو من حد مدنها عنه، وعلى هذا من في عمله. ون كثر أكثر من
سبعة

هـ قال أبو حنيفة يجوز أن يشرط سعة في نفس الهدية، الأصحية ث
يذهبونها د كل واحد واحد، وفيه تفرقة في شدة، وإن كانت وجدها
مختلفة، مثل أن يلزم أحدهم جرة مائة، ويترك الآخر مائة أخرى، فإن كان
سهم من لا يبعد لقرينة، وسبب يبعد، نعلم ثم يجره ذلك، وقد روي لا
يجوز حتى يكون وجوه التفرقة واحدة، وإن اشترط، إن ذلك يجره على كل
وجه، واعتقد على أنه لا يجوز عن كثر من سبعة، فاجتلاب بين سبعة في
تصليح أحدهم أنه لا يجوز لأشراك في تفرقة عند جبر، عندكم

والثاني: يجوز حملها من سعد السعدي، وأما عن أكثر من سبعة، فممنوع لا يجوز ذلك، اهـ.

وقال أيضاً: "قال مالك: لم يثبت قول ابن عمر - رضي الله عنهما - أن يفتي من كثر الناس بسبعة لمن ابتدأ حديثاً، ووجه ذلك أنه كثر لهؤلاء وأبعد من الأئمة، فبقي هذا" في المصنف، اهـ.

وقال حريز^(١) تحرى إسناده عن سبعة وكذلك الجاهل، قد قول أكثر أهل العلم، وفي ذلك عن علي بن عمر - وابن مسعود - ابن عباس، وعائشة -، ثم لا عهد به قال عطاء، وطائوس، وسفيان، يحيى، وعمر بن دينار، والبرقي، والبيهقي، ولشافعي، وأبو ثور، وأصحابه الثماني، ومن غيرهم رضي الله عنه، أنه لا يجوز نفس واحدة عن سبعة، ويحرم من ذلك، قال أحمد: ما عساه إلا أن يخص في ذلك ما من عمر - رضي الله عنهما - وعمر سعيد بن المسيب - ابن عمرو بن عبد الله، والقرء عن سبعة، وفيه إسناد لرواية رافع^(٢) أو أبي بصير^(٣) فمفعول عشرة من الختم بغيره من سبعة.

وهذا ما روي به - حرماً - في صحيح البخاري، وأما حديث رافع فيه في نسخة، ولا ثبت هذا، فلو كان المبتدئون من أهل بيت، أو - يكتفوا - بصحبه (أو منظمين)، أو كانت بعضهم يريد الترخي، وبعضهم يريد التحريم؛ لأن أقل إسناده منهم، لا يجوز عنه نصيب، أو نصيب به غيره في عشرة.

(١) زاد غيره، ٩٧، ٨٣.

(٢) قال في الأصل: والظاهر الذي ينبغي احتياطاً به، وفيه.

(٣) في المتن (١٣) ٢٦٤.

بلا بأس^١، يبيع الخمر من هر سنة واحدة، أو ثلثه، أو نصفه
 من صفة احسنه، قاله مالك، قاله وأبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 وهي مودة الخمر، قاله مالك، قاله وأبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله

وقال الخمر^٢، قاله مالك، قاله وأبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله

والقنن^٣، قاله مالك، قاله وأبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله

والثالث^٤، قاله مالك، قاله وأبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله
 قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله

والقنن^٥، قاله مالك، قاله وأبو هريرة، قاله أبو هريرة، قاله

(١) (٢) (٣)

١. (٢) (٣) (٤) (٥)

١٠٥٩ - ٩٠ - هُنَاقِي نَحْبِرُ، هُنَاقِي مَالِيَت، عَنْ أَبِي أَرْسِيَرِ
 أَمَكِّيٍّ، عَنْ سَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَرْدَا، عَنْ رَسُوْلِهِ ﷺ
 عَامَ الْحَدِيثِ، بِسَمْعِهِ عَنْ سَبْعَةٍ، وَبَعَثَهُ عَنْ مَسْعُو
 أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي ٥٠ - كِتَابِ الصَّحِيحِ ٦٢ - كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ فِي يَهُدِيٍّ
 حَدِيث ٣٥٠

الْكُفْرِ، وَالْأَمْرُ أَنْ يُرِكَ الْمَلْعُوقُ، وَبَعَثَهُ فِي كَلَامِ «الْمَلُوكِ»، وَبَعَثَهُ
 «النَّحْبِي»، وَبَعَثَهُ فِي كَلَامِ «نَحْبِرُ» مَعْنَاهُ، أَمَّا هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ بَعْدَ مَرَدِّ
 وَوَجُوعًا، وَخَالَفَ فِي شَيْءٍ جَعَلَ بِسَمْعِهِ مَوَاءً، أَمَّا هُنَاقِي

فَالَّذِي جَاءَ فِيهِ بِسَمْعِهِ بِسَمْعِ بَدَلًا، عَنْهُ حُكْمُ الْأَصْحَابِ، لَكِنْ لَمْ يَحْمَدِ
 الشَّاعِرُ بَابَ عَلَى مَعْنَاهُ، حَتَّى يَعْطَى مِنْ مَعْنَاهُ مَا يَرِيدُ، وَلَوْ رَدَّ نَ بَعْدَ
 بِحَمِيَّةٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَعْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ

١٠٥٩ - ٩١ - (مَالِيَت، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْعَمِّيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَنَا) وَقَدْ كُنَّا (مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِ) بِمَسْمُومِ الْحَيَاةِ
 وَفَتَحَ الْبَلَدَ الْأَمْنِيَّ، كَمَا تَقَعَمُ حَبِيبَتُهُ فِي مَوَاءِ الْأَسْبَةِ (الْبَدَنَةِ) فِي
 الْخَمِيرِ (عَنِ سَبْعَةٍ وَالْمَعْنَى عَنْ سَبْعَةٍ) جَعَلَ تَحْتَهُ أَشْرَكَهَا فِيهَا، عَمْدُ حَمِيَّةٍ
 مَعْنَاهُ الْأَنْفَاءُ بِثَلَاثَةِ، غَلَاةً بِإِلْحَامٍ مَعْنَاهُ دُونَهُ خَالِئَةٌ بِمَعْنَاهُ

مَعْنَاهُ الْإِلْحَامُ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ شَرِكُوهُمْ فِي الْإِلْحَامِ وَوَجْهَهُ
 أَنَّ الْمَصْحُوبَ يُعَدُّ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَا فِي مَالِيَت، خِلَافًا لِأَشْبَهَ، وَأَمَّا حَمِيَّةُ
 وَبَعَثَهُ، فَكَانَ يَهُدِيٌّ أَمَّا هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ
 الْفَرَجِ، وَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي
 هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ
 هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ
 هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ، فَالَّذِي هُنَاقِي، فَهِيَ مَوَاءُ

ابن القاسم عنه لا يشرط في هدي واجب، ولا بطرح، وهو أشهره انتهى

ومنها قال صاحب^(١) الجواب أن القاضي أي حسن قد أجاب عن هذا، ما نحدث أبي الرمر ومثله ذكره القرا عن سعة، وهو أنه هو الشيخ أبو بكر سبواب ثان، أنه يستعمل أن يكون النبي ﷺ هو الذي تهرعهم، وكان لهدي جميعه له، وإنما نحن ممنع الأشرار في رقبه الهدي والأصحية، قال وهذا كما روي أن النبي ﷺ صحر، وكان هذا صحر وعصر ثم وضع من مبي، قال القاضي أبو إسحاق بخار هذا - والله أعلم - كما يدعي الرجل عنه ومن أمته، لأن المسلمين كلهم أهل النبي ﷺ، هو أمث لهم وأرواحه أمهاتهم، قال وأحب أن يشرى من أشرارهم يوم الحديسه في البدين من هذا حسن، ولعل النبي ﷺ سائها، وأشرارهم منها، ولم يطرح كل واحد جزء من نسها، وعلى هذا التأويل يجرى للإمام أن يدخل غيره من رقبته في أصحبه

وأجاب عن الحديث بجواب آخر، أنه إن كان صحيح هذا الحديث، فلا يمنع أن يكونوا قد ساءر ذلك، وعلقوه بطوحاً، والذي أدى بسس واحد، وقد أشرى معه قوماً، ولم يأخذ منهم شيئاً، وجواب ابن سبواب أيضاً، أنه كان من النبي ﷺ قال فليشارك الله منكم في الهدي، يوشك أن ذلك كله كان من النبي ﷺ لأمته، لأنهم كلهم عباله، فيخرج عنهم، أو يدفع من كل رقبه منهم ما لو فعل ذلك رجل من ملزمه بفقته، فإن قيل فأنتم لا تجبروا أن تدفع لأصحية والهدي عن عدد من الناس إلا أن يكون أحدهم واحد، ربي يدفع يوم الحديسه سبعون بدنة، ولا يمنع أن يكون كل سبعة منهم أهل بيت

(١) «الطبري» (١٩٦/٢)

(٢) كتابي الأصل، اهـ (ن)

۱۱۱۱۱۱ **وَحَنَنْسِي** عَرَبِيٌّ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
عَقْدَ نِيَّةٍ خَيْرَةٍ لَمْ يَكُنْ يَرْوِ عَنْ طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
تَبَايِعِي بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ

وَحَنَنْسِي عَرَبِيٌّ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
عَقْدَ نِيَّةٍ خَيْرَةٍ لَمْ يَكُنْ يَرْوِ عَنْ طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
تَبَايِعِي بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ

وَحَنَنْسِي عَرَبِيٌّ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
عَقْدَ نِيَّةٍ خَيْرَةٍ لَمْ يَكُنْ يَرْوِ عَنْ طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
تَبَايِعِي بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ

وَحَنَنْسِي عَرَبِيٌّ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
عَقْدَ نِيَّةٍ خَيْرَةٍ لَمْ يَكُنْ يَرْوِ عَنْ طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
تَبَايِعِي بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ
بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ

وَحَنَنْسِي عَرَبِيٌّ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَبَايِعِ بَسْمِ الْإِسْلَامِ

أما ما رواه الشيخان في مسندهما وأبو داود في سننه وابن ماجه في سننه ومسلم في مسندهما
 وابن جرير في مسندهما وأبو يعقوب في مسندهما وابن أبي شيبة في مسندهما وابن خزيمة في مسندهما
 وابن حبان في مسندهما وابن أبي عمير في مسندهما وابن فضال في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما
 وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما
 ابن عسكرون في مسندهما

أما ما رواه الشيخان في مسندهما وأبو داود في مسندهما وابن ماجه في مسندهما ومسلم في مسندهما
 وابن جرير في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما
 ابن عسكرون في مسندهما

أما ما رواه الشيخان في مسندهما وأبو داود في مسندهما وابن ماجه في مسندهما ومسلم في مسندهما
 وابن جرير في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما
 ابن عسكرون في مسندهما

أما ما رواه الشيخان في مسندهما وأبو داود في مسندهما وابن ماجه في مسندهما ومسلم في مسندهما
 وابن جرير في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما وابن عسكرون في مسندهما
 ابن عسكرون في مسندهما

أما ما رواه الشيخان في مسندهما وأبو داود في مسندهما وابن ماجه في مسندهما ومسلم في مسندهما

يكون عن أهل البيت الواحد قوله ﷺ يوم عرفة: «عن كل حي سألني كل عام أضحية وضئاً» (١) أحمد (٢).

والظاهر عدي بن الأبراء بالحنث في كلام الإمام عده. رحمه الله ما سمعه في عهد يحيى حاضره يعني أنه رحمه الله - سمع الحديث آنذاً على عهد الأشتر بن يحيى أنه يصلي الرجل عن سائر أهل البيت، وقد أخرج ابن ماجه (٣) عن عده بن يسار قال: سألت أبا أيوب الأصبهاني كيف كان الضحايا فيكم عن عهد رسول الله ﷺ؟ قال: كان رجل في عهد النبي ﷺ يصلي بالذئب عنه وعن أهل بيته، فيكون ويضعونه، ثم يهضي الدرس أضار كما يرى. وعن أبي سريجة قال: خطبني أنس بن مالك بعد ما علمت من الله قال أهل البيت بضمون بالشاة والثانية: لأن بيته حيراناً.

وفي تجميع برويد (٤) عن عبد الله بن عظام، وقد أدرك النبي ﷺ أن له أتت به النبي ﷺ مسجحاً برأيه ودعا له، وذكر بضحي بالشاة الواحدة عن جمع أهلهم. ورواه الطبري في «التكملة» ورواه ابن الصبح.

قال: وأخرجه أحمد في مسنده (٥).

وعن أبي رافع قال: سئل رسول الله ﷺ بكسر سحج، فقال: «أضحية عن شهد بالوحيد، وبني البلاء»، ولآخر عنه: «عن أهل بيته». رواه أحمد وإسناده حسن، وعنه بلعق: «هذا مني وعنه»، أي بأحدهما وهو في مصلاه بدمه، ثم قال: «هأنهم هم من أمي حميم»، من شهد لك بالوحيد، وشهد بي بالبلاء، ثم يؤتى بالأضحية فيذبحه، ثم يهوي.

(١) أخرجه ابن ماجه (٧) - ٣.

(٢) (١٦٤-١٦٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٤).

الحديث، أخرجه أبو داود^(١)، وصححه ابن حبان

والجملة أن في تعيين أيام الأصحية سبب مذهب الأول: يوم النحر
مذهب وهو مذهب رواد بن سبيح،^(٢) الثاني ثلاثة أيام، وهو مذهب الأئمة
الثلاثة وغيرهم، ثالث أربعة أيام، وهو مذهب الشعبي وغيره، الرابع يوم
النحر، ومنه أيام بعده، وهو قول ثالثة، الخامس عشرة أيام، حكاه
ابن أبي شيبة، السادس إلى آخر ذي الحجة، وهو مذهب بن حرم، السابع يوم
في الأمصار، وثلاثة في مصر، وهو قول محمد بن جبير، وجدير بن زيد، كفا
في المصنعي^(٣)

قال الموفى، ولما دل النبي ﷺ على من أفعال بحرم الأصاحي فوق
ثلاث، ولا يجوز نديج في وقت لا يجوز الأضفار إليه، ولأنه قول من سبنا
من الصلابة، ولا مذهب لهم إلا رواية عن علي - رضي الله عنه - وقد روي
حتى مثل مذهبنا، انتهى

وقد دل الجي^(٤) قد سئل القاضي أبو الحسن في ذلك بقوله تعالى
﴿يَذْكُرُوا نَسَمَ آتَوْا عَلَى مَا رَفَعْتُمْ يَدَ تَهَيَّئُوا لَآسَفُ﴾ قال ولأهم المعلومات،
يوم النحر ويومان بعده، والأيام المعلومات ثلاثة بعد يوم النحر، ولدينا من
جهة السنة الحديث يستفهم أنه ﷺ على من أكل بحرم الأصاحي بعد ثلاث،
ومعلوم أنه أباح الأكل منها في أيام النسيج، فلو كان اليوم الرابع منها لكأن قد
حرم على من دبح في ذلك اليوم أن يأكل منها، انتهى

(١) سنن أبي داود (٢٧٨٩)

(٢) انظر محمد الفاري (١) / ٥٥٥

(٣) الطبري (١٩/٣)

(٤) سورة النحل 'الآية ٣٤

وفي «المبسوط» هي إسماعيل بن أبي أوسى ، إن المسافر لا ضحية عليه .
 لأنه ليس عليه صلاة عيد . والمشهور من مذهب مالك ما تقدم . للأصحية على
 أهل الأندلس وجنوب الأندلس ، قال من حبيب صبيحهم ، كسرهم ، ذكوتهم
 ولقائهم ، لأن ابن الموار الأحمري مر أهل مني وغيرهم والتعليق والمسافر في
 ذلك سواء . لا الحاج حاصه في ذلك نفس ، فإنهم لا أصحية عليهم ، قال
 من حبيب . ويصح الحاج هدي وبسبب بأصحية . ونس وجوبه كوجوب
 الضحايا ، ووجه ذلك إن التحليل له كان سكة سماراً ، وهو الله كان سكة
 بالذبح شراً . وهو التعليق والإسعاد . والأصل في ذلك أن سي ﷺ قلنا
 وأسفر ما سافر في حجة بعمرته . وحمله هدياً . ولم يصح شيء ، سواء انتهى

(ثم) بصيغة الماضي من النداء (كتاب الضحايا والحمد لله رب العالمين) على
 سماعه (حق حمداً) أي الحمد الذي يوق بشيء ، مع خبرنا عن أدلة (وهي أن)
 يارك ونداس (على خبره) مصدر بمعنى «المفعول» والتضمير إلى الله عز اسمه ،
 أي الفصل عن من احتاره الله (من خلقه وصغره) مصدر أيضاً كجبر (من يركه)
 سيدنا وسيدنا محمد عليه ورسوله ، بحر منها معه محمد ﷺ (الذي جميع خلقه)
 يعني وماله همه لكافة الناس (ونصاحه) أي تمام كتاب الضحايا

(ثم الجزء الأول من) الكتاب (الموطأ من بحر جرمين) فكل في موطأ
 اتسح الهندية ، ولست في هذا الخبر في الشروح الهندية ، ولا في نسخ
 المصرية ، ولظاهر أنه إتفاق من بعض نسخ النسخة بينها على عدم حذف
 الأول من «الموطأ» .

وقد رفع الصراع عن سيد هذا الجزء في السابع والعشرين من آخر
 الربيعين سنة إحدى وستين بعد المائة وأربع ، فالجهد قد ولا وأخيراً ،
 والفصل . وسد عن سيدنا محمد أنه وصحه دائماً وسدماً^(١)

(١) هذا كلام شيخنا لأخوه رحمه الله تعالى

لم يحسن ذلك لأن يؤدي إلى حرم بيعهم - وغير الموعود به - إلى قطع
منقوب كرهه ، ذابح ، إلا أن يرجو سلاً أو حيراً من بقعة نحو الفيرة فتب
ما لم يلا إلى حرام ولا حُرْم ، والأصل في النكاح بعد فصر عليه
المصنف ، فهو أي فصاحب محصر لحليلة ، فإن لدومهي فوته
والأصل فيه النكاح أي عنة لأحكام فهي عارية به انتهى

قال المدقق " قسم من النكاح على ثلاثة أقسام منهم من ينفذ
على نفسه أو يزوج في المحصور إن برئ نكاح ، هذا بيع ، عنه نكاح في قول
عامة العلماء ، لأنه يهونه إختاف نفسه ، وهو يوجب من الحرام ، وعنده النكاح ،
الثاني ، من يزوج به - وهو من به يهونه باسمها أو وقع في محظورة ، وهذا
الاستعانة به ، وأول من التحلي لوائس يبيده ، وهو قول أصحاب الرأي ، وهو
ظاهر قول القسمة به ، قال ابن مسعود : من يبيع من أحلى إلا مملوكه ليام ،
وأعلم أي أمرك في آخرها يوماً ، وفي ميزان النكاح فهو لنزاحت مخالفة
الوجه

يقال من عدى من نفسه من حب - بزوج ، فإن غير هذه لأنه أكثرها
سواء ، وإن يرفعه من ميرة ، فإن في عدي من شكني و لأقول لك ها
قال عمر لابن مروان : من نكح إلا عيرا أو عيرا

وقال الشافعي الظاهري لعدة له الفصل لأن الله تعالى مدح بحبي
عليه السلام قوله «وَسَيِّدًا وَحْشًا» وبحضور النبي لا يبي منه ، ولو كان
النكاح أفضل بعد مدح بركه ، وقال تعالى «وَيُؤْتِي مَن يَشَاءُ مَن لَّيْسَ بِهِ
أَرْحَمَ مِنِّي» وبه ومذاحي مفرص بـ م ، ولأن عقد معاومة نكح إلا قال
دليلاً أفضل منه كاشح

وأما ما تقدم من أمر الله تعالى به وزوجه وحبيب الله، وقال ﷺ
 «ولكني أصوم وأحرم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن شي مني فليس بي»، وقال
 سعد لقد رد النبي ﷺ عن عثمان بن مظعون النكاح، ولو أن له لاحتصاصاً
 بحق منهما^(١٦)

ومن أسهل قال كان النبي ﷺ بأمرنا بالنساء، وبهي عن النبي بها شيئاً
 ويقول «تزوجوا الودود الولود»، الحديث، رواه سعيد^(١٧) وهذا حق على
 النكاح شبيهة، ووعيداً على تركه بقرنه إلى الوجوب، وسحباً من إني أختصم
 ولو كان انتحبي أهمل لانتكس الأسرة، ولأن النبي ﷺ تزوج أربع في العدد،
 ولأن مصالح نكاح أكثر، لأنه يستل على محبين بدر واحترام، ومحسن
 المرأة وحفظها، والخدم بها، واتحاد النسل، وتكثير الأمة، وتحسين مآله
 للنبي ﷺ، وهو ذلك من المصالح، الراجح حذف عن نقل العبادة،
 وبمجموعها أولى

وأما ما ذكر عن حبس، عليه السلام، فهو سرعه، وسرعاً وأرد سلاله
 فهو أولى، وأنجح لا يشتر على مصالح النكاح، ولا يضره
 والقسم الثالث من لا شهوة له، إما أنه لم يخل له شهوة كالعقري، أو
 كانت له شهوة فذهب بغيره أو مرض أو غيره فله وجهان^(١٨)

أحدهما يستحب له نكاح لعموم ما ذكرنا، والثاني استحلي في أفضل
 لأنه لا يحصل مصالح النكاح، ويمنع زوجته من تخصيص مغيرة، ويغير بها
 بحسبها على نفسه، والأخبار تحصل على من له شهوة لها غيرها من الثمرات
 الدالة عليها، وهذا كلام أحمد أنه لا يرى بين الفادر على إباحة زناها
 ع

(١٦) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (٦٤٠٢)

(١٧) ابن أبي عمير، (١١٢٩)

١٠٦٤/١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُعْتَمِدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَبَّانٍ، عَنْ الْأَمْصَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُفِّهِ»

أخرجه البيهقي في ٩٧ - كتاب النكاح، ٤٥ - باب لا يخطب على خف

قلت: الاستدلال به مشكل، فإن فيه استدعاء الرجل للنكاح، مهم - لو استدلل به على ترك الخطبة بالضم يصح الاستدلال، ونظائر عندي أن الخطبة بالضم هي التي ذهب الظاهرية إلى فرضيتها، والجمهور على سبيلها، وأما الخطبة بالكسر فمجرد فرضيتها عند طود في كلام عامة علماء المصنف، فنظائر عندي أن وقع لاحتياط في كلام العلامة النجاشي

١٠٦٤/١ - (مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان) يصح المهمة وثقة الموصوفة ابن سعد السافري والقال المصنف، الأصمري (هو الأصمري) عبد الرحمن بن عمر (هو أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يخطب أحدكم) بالرفع خبر معنى (هو) وهو أبلغ من صريح النهي، وهو نظم الخطاء، كان صاحب «مختار الصحاح» خطب على المبر خطبة بضم الغاء، وخطب المراء خطبة بكسر الهمزة يخطب بضم انطاء، فوهما (على خطبة لغية).

قال الصوفي^(١): قبل هذا النهي مسوخ، بخطبة لشارع لأسامة فاصفة يست قيس، على خطبة مدوية، وأبي جهنم، ومعهذا لأمصاف على عدم النسخ، وأنه باقي.

قال الموقل^(٢): لا يخلو حال الخطبة من ثلاثة أقسام أحدها - أن تسكن إلى الخطب لها فجيبة، أو تأذن لزوجها في رجائه، فهذا يحرم على غير

(١) «مقدمة البيهقي» ١/٩٥

(٢) «البحر» ٩/٥٦٧

حاطتها حطبها، رواية الباب، ولا في ذلك، جداً على حاطب لاء،
وإجماع المدا، من الناس، ولا يعلم في هذه خلاف بين أهل السنة، لا في قولاً
حطبها انتهى من ذكرها، والمظاهر إلى

القسم الثاني أن يرد أو لا يركب إليه، هذه مجوز حطبها مع روث
عظمه بنت ليس أنها أنت التي في ذكرت أن معارفة وثما جهنم عظمها، طافاً
رسول الله ﷺ قال معارفة تصعدك، وأما أبو جهنم فلا يصح عصاه غير
هاتقه، ذكره اسمه في رده، مني عبد حطبها التي في بعد خبرها إلى
بخطبة معارفة وفي جهنم لها

القسم الثالث أن يوجد من يراء به يدل على الرضا وليسكون، مريضاً
لا تصريح، لهذه في حكم القسم الأول، لا يحل لغيره خطبها، هذا ظاهر
كلام الحرابي وظاهر كلام أحمد، وقد اختلف في ظاهر كلام أحمد إباحة
خطبها وهو مدد انشائي في أن حاطبها طافها، وردها أن الظاهر
من كلامها ركوبها إلى أحمد، من الحاضري حطبها لها من سألها هل
وجدتها في دل على الرضا أو لا؟

والظاهر من قوله ﷺ لا يخطب أحدكم على خطبة غيره، وأما حديث
طافها فلا حجة لهم فيه، فإن فيه به يدل على أنها لم تكن إلى واحد منهما
من وجهين أحدهما أنه عامه الصلاة والسلام قد كان لها به إلا تسبيح
بنته به يكن لفاتح بالإجابة قبل أن يرد رسول الله ﷺ

والثاني أنها ذكرت ذلك رسول الله ﷺ كأنه مستبهر له فيها، أو هي
المذكور عنها إلى غيرهما، ثم خصه بوجه على خصه في موضع الثبوت

(١) هذا في الأصل والأوجه معطه والظاهر الأول وفيه تشرح الكبيراً معطه والأول
أولى لها، انتهى

.....

محرمة، ١٥ - و حجب العكس في نكاحه غير محرمة، وإن طهر فالحجب
في مفسده، بحرمه، في فعله نكاح صحيح، حتى غلب عليه الفسق لا
عقد به، وهو مدعى بالشك، وروي عن مالك «قد لا يفسد»

و في خطبي هذا النوع للدار، ١٦ - في حجب نص العقد عند
كبر الملقب، و في حجب ذلك في ال، ١٧ - ملازمة من كرهت سماعه و من
يستلزم عند الجمهور من ذلك فساد العقد، ١٨ - بطلان العقد من حجب
المواري في نكاحه، ١٩ - في نكاحه بالاسماع، ٢٠ - في نكاحه من شرطه، ٢١ -
في نكاحه من شرطه، ٢٢ - في نكاحه من شرطه، ٢٣ - في نكاحه من شرطه، ٢٤ -
في نكاحه من شرطه، ٢٥ - في نكاحه من شرطه، ٢٦ - في نكاحه من شرطه، ٢٧ -
في نكاحه من شرطه، ٢٨ - في نكاحه من شرطه، ٢٩ - في نكاحه من شرطه، ٣٠ -

و في نكاحه من شرطه، ٣١ - في نكاحه من شرطه، ٣٢ - في نكاحه من شرطه، ٣٣ -
في نكاحه من شرطه، ٣٤ - في نكاحه من شرطه، ٣٥ - في نكاحه من شرطه، ٣٦ -
في نكاحه من شرطه، ٣٧ - في نكاحه من شرطه، ٣٨ - في نكاحه من شرطه، ٣٩ -
في نكاحه من شرطه، ٤٠ - في نكاحه من شرطه، ٤١ - في نكاحه من شرطه، ٤٢ -
في نكاحه من شرطه، ٤٣ - في نكاحه من شرطه، ٤٤ - في نكاحه من شرطه، ٤٥ -
في نكاحه من شرطه، ٤٦ - في نكاحه من شرطه، ٤٧ - في نكاحه من شرطه، ٤٨ -
في نكاحه من شرطه، ٤٩ - في نكاحه من شرطه، ٥٠ - في نكاحه من شرطه، ٥١ -
في نكاحه من شرطه، ٥٢ - في نكاحه من شرطه، ٥٣ - في نكاحه من شرطه، ٥٤ -
في نكاحه من شرطه، ٥٥ - في نكاحه من شرطه، ٥٦ - في نكاحه من شرطه، ٥٧ -
في نكاحه من شرطه، ٥٨ - في نكاحه من شرطه، ٥٩ - في نكاحه من شرطه، ٦٠ -

في نكاحه من شرطه، ٦١ - في نكاحه من شرطه، ٦٢ - في نكاحه من شرطه، ٦٣ -
في نكاحه من شرطه، ٦٤ - في نكاحه من شرطه، ٦٥ - في نكاحه من شرطه، ٦٦ -
في نكاحه من شرطه، ٦٧ - في نكاحه من شرطه، ٦٨ - في نكاحه من شرطه، ٦٩ -
في نكاحه من شرطه، ٧٠ - في نكاحه من شرطه، ٧١ - في نكاحه من شرطه، ٧٢ -

٢٠٦٥/٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أُخِيهِ»

أخرج البخاري في ٦٧ - كتاب النكاح. ١٥ - باب لا يخطب على خطب أخيه

يصح. وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يسخ، وعن مالك القولان جميعاً، وقال يسخ قبل الدخول لا بعد.

وقال ابن سيرين^(١) حرم خطبة امرأة رآته لغير فاسق من صديق أو مجهول أما لراكته لنفسه فلا تحرم خطبتها، إن كان لثاني صديق أو مجهولاً، وإذا حرم، فأنصور سبع، والحرمة في سبع منها أي والحرار في اثنين منها، وهذا خطبة صالح أو مجهول يحل على فاسق، وسخ عند الثاني وجوباً بخلاف إن لم يكن ثاني بها وإلا مضى. اهـ

٢٠٦٥/٢ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه») زاد البخاري برواية ابن جريج عن نافع أحس يترك الحافظ فيه رياً فمنه المصنف، قال الحافظ^(٢) سند يثق على خطبة أخيه إن محل التحريم إذا كان المخطب مسلماً، فهو خطب النبي صلى الله عليه وآله أو أراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقاً وهو قول الأوزاعي، ووافقه من الشافعي ابن السكيت، وسنن جويرية، والخطابي، ويؤيده قوله ﷺ في قول حديث عليه بن عامر عند مسلم، «المؤمن أخ المؤمن، فلا يحل للمؤمن أن يسخ على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة من يدر»

قد انحصاري^(٣) قطع له الأخوة بين الكافر والمسلم، فبعض سبي

(١) فالشرح الكبير (٢١٧/٢)

(٢) طبع ادري (٩/ ٦٠)

(٣) انظر معالم السنن (١١٦/٢)

قَالَ مَالِكٌ وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَبْ سَرِيءَ وَاللَّهِ
أَعْلَمُ، لَا يَحْطِفُ أَحَدُكُمْ عَلَى خَطْبَةِ أَحِبِّهِ أَنْ يَحْطِفَ اثْرَجُلُ
الْمَرْأَةِ، تَتَرَكَّى إِلَيْهِ، وَيُعْمَلُ عَلَى ضِدَائِهِ وَحَدِّ مَقْرُومٍ، وَهَذَا بِرَضَا
هَبِي بِشَرْطٍ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ، ذَلِكَ الَّتِي

المعنى، ونحو الجمهور إلى إلحاق الذي باسمه في ذلك، وأن التفسير
بأحبه يخرج عن لطلب فلا مهموم له

وفيه من ما نقل من القاسم صاحب ذلك أن الخطيب لأول إذا
كان حاشياً جاز لمعنى أن يحطب على خطبه، ويرجعه بر لغوي مهم، وهو
مصحح إن كتب المخطوبه عليه، فيكون القاسم غير كفايه، فتكون خطبه
كلا خطبه، ومن يغير الجمهور ذلك إذا حطبت بها علاماً لقول، وقد أطلق
بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول، انتهى

قال الموسس^١ فإن كان الخطيب الأول ريب سم تحرم الحطية على
خطبه، هي عليه أحبه، انتهى

قَالَ هَبِي قَالَ مَالِكٌ وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَبْ سَرِيءَ وَاللَّهِ
أَعْلَمُ، لَا يَحْطِفُ أَحَدُكُمْ عَلَى خَطْبَةِ أَحِبِّهِ أَنْ يَحْطِفَ اثْرَجُلُ
الْمَرْأَةِ تَتَرَكَّى إِلَيْهِ، وَيُعْمَلُ عَلَى ضِدَائِهِ وَحَدِّ مَقْرُومٍ، وَهَذَا بِرَضَا
هَبِي بِشَرْطٍ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ، ذَلِكَ الَّتِي

نهى أن يحط بها أنزل هل هي تحبته أجنبية ولم يكن يملكها إذا خطب
أنزلها بغيره فممن يوافقها غيره

التي (مهر) رسول الله ﷺ أن يحطها (الرجل) أن يحط أحد هذه المرأة
فكون هذه خطبة وعلى خطبة أخيه

قال صاحب^(١) نهى أن يحط امرأة قد خطبها أخوه المسلم، ورويت
به وروفته على صفات، وكذلك روي عن ابن ماجة أن له أن يحط ما لم
يتخط من صداق معلوم، عن رواية الترمذي، وروى ابن حبيب، عن
ابن عباس، وابن وهب، وسعد بن أبي شحبة، ومطرف، وابن ثعلبة، أن
المرأة لا تظهر الرضا بالرجل فقد نهى عنه عن أن يحط بها غيرها،
وإن لم يخطبها على صفات، وإن لم يخطبها إلا بموافقة لم يكسرها
وإنما تكسرها بغير موافقة أو عرض الصداق، وقيل أن كثرة الصداق قد تذهب من
من يخطبها، كما أن طلقه قد تزهدا فيمن يخطبها، وهو عرض بغيرها
ومطعم ما يخطبها.

روى ابن أبي القاسم ما احتج به ابن حبيب من أن ذكر الصداق ليس
شروط في صحة النكاح، ولا ينعقد من غير سبب في ذلك، عن
الشافعي

قال النووي^(٢) حرم خطب امرأة وأخيه، إن قد صدق، بل إنه لم يشر
صدق، خلافاً لما في نافع، قال أبو يوسف، قوله خلافاً لابن ماجة، أبو القفال
لا حرمة إلا إن صدق الصداق، وهو ظاهر المرأة كما في التوضيح، وفي
التمهيد، انتهى عن ابن عمر أن كلا من الزوجين مسهر، انتهى

روى عن ابن عباس، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ويحتل به سبحانه
ذلك النهي (إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها) في المرأة (أمرها) في

(١) ٨٤٤/٣١

(٢) اشرح كبيره (٧١٦/٢)

وَلَمْ تَرْكَنْ إِلَيْهِ، نَ لَا يَخْطُبُهَا أَحَدٌ، فَعَدَّ تَابَ سَابِ بِذَخْلٍ عَلَى
النَّاسِ

١٠٦٦/٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ بِدَرْكٍ وَمَعَالِي: ﴿وَلَا
جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا عَزَمْتُ بِهِمْ وَيَوْمَ تَطْلَعُ النُّجُومُ أَرَأَيْتُمْ فِي أَصْحَابِكُمْ

حَالًا هَذَا الرَّجُلُ يَخْطُبُ (وَلَمْ تَرْكَنْ إِلَيْهِ، أَوْ لَا يَخْطُبُهَا أَحَدٌ) عَدَّ التَّابَ
الْأَوَّلَ (فَهَذَا) أَيَّ مَعْرُومٍ سَهْوٍ مُطْلَقًا عَدَّ خَطْبَةَ أَحَدٍ سَوْءَ رَكْبٍ أَوْ لَا (بَابُ
قَسَاةٍ) بِالْإِصْبَاعِ (يَدْخُلُ عَلَى النَّاسِ) أَيَّ. يُرْمَى مُطْلَقًا مَتَّحٍ عَلَى النَّاسِ بَابُ
الْقَبْرِ

فَالنَّاسِيَّ يَرِيدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ مَضْرُوبٌ هَذَا كَمَا نَعَمْ وَتَشْتِغُ لَأَنَّهُ
كَانَ يَخْطُبُ الْمَرْأَةَ لَا تَرْضَاهُ بَلْ يَرْفَعُ ذَلِكَ - حَ عَلَى النَّاسِ خَطْبَتَهَا
وَالشَّرْعُ لَهَا مَدْنٌ، فَهَذَا قَصْرٌ عَلَى الْأَوَّلِ الَّذِي كَرِهْتَهُ، وَعَلَى الرَّجُلِ مَعَا
بَدَلَهُ لَهَا مَدْنٌ لَيْسَ بِسَهْوٍ لَهَا، وَهَذَا مَعَا يَعْطَمُ لِسَادَةٍ، انْتَهَى، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ
فَاطِمَةُ الْمَذْكُورَةُ لِرَبِّهَا فِي نِصْفِ الثَّانِي مِنْ كَلَامِ يَوْمَ تَطْلَعُ النُّجُومُ، وَشَيْءٌ مَا قَالَ الْإِمَامُ
مَالِكٌ، حَكَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ شَاهِدِي، وَحَتَّى أَهْبَأَ بَعْضَهُ دَعَاهُ

١٠٦٦/٣ - (مَالِكٌ)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ (الْقَاسِمِ) بْنِ
مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلَى الْبَحْرِيِّ أَنَّ الْقَاسِمَ سَمِعَهُ
(أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِي) بِمُسِيرِ (قَوْلِ اللَّهِ تَلَوَّكُ وَمَعَالِي: ﴿وَلَا جُنَاحَ﴾) لَا إِثْمَ
(﴿عَلَيْكُمْ إِنَّمَا عَزَمْتُ بِهِمْ﴾) أَيَّ قَوْلُهُمْ مِنَ التَّمْرِيطِ، وَهُوَ إِثْمُ الْكَلَامِ عَنْ
بَعْضِهِ إِلَى عَرَضٍ مِنْ بَعْضِ النِّعَمِ، أَيَّ جَانِبِ ﴿وَيَوْمَ تَطْلَعُ النُّجُومُ﴾ (الْمَشْرُوعِ
عَنِ الزَّوْجِجِ، وَمِنْ بَيَانِ لَمَّا، وَالْمُرَادُ أَنَّ مَا صَرَّحَ مِنَ الْخَطْبَةِ فِي الْبَعْدِ
فِيهِ جُنَاحٌ أَوْ إِثْمٌ ﴿أَوْ أَمْسَكْتُمْ﴾) أَيَّ أَصْمَرْتُمْ ﴿وَيَوْمَ تَطْلَعُ النُّجُومُ﴾ مِنْ مَعْدِ
تَكْذِبِهِ، أَصْمَرٌ فِي الْحَالِ الْوَلَدِيَّةِ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ مِنَ الْإِثْمِ

عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَنْ تَكُنَ لَكُمْ قُوَّةٌ وَحَدٌّ بِمَا قَالُوا أَنْ تَقُولُوا نَزَّلَ اللَّهُ حُكْمًا ذِكْرًا يَوْمَ الرَّاحِلِ أَلَمْ تَكُنْ فِي عِلْمِهَا مِنْ وَدَّ رُوحَهَا،
إِنَّكَ خَلَقْتَ بَشَرًا، وَاتَّيَّ بِكَ لِرَاعِبٍ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَدِيقٌ حَسْبُ خَيْرًا
وَبَرَاءً، وَخَوَّاهُ مِنَ الْقَوَى

ورد في النسخ المصرية بعد ذلك تمام الآية بلفظ (فَعَلَّمَ اللَّهُ) كالمكمل
لقول لا جناح، أي إنما أباح لكم التمتع بعلمه بأنكم لا تصبروا على
(فَعَلَّمَ اللَّهُ) بالخطبة، فأباح لكم التمتع، وقال بن كثير (علم الله
فَعَلَّمَ سَتَذْكُرُونَهُ) أي قد علمكم، وروى الخروج عنكم في ذلك (فَوَيْلٌ لَكَ
وَلَوْ شِئْتَ) سرًا على محدود در علمه ستذكرونها، في ذلك ومنه،
ولكن لا وبعده (فَوَيْلٌ لَكَ) أي النكاح والموت ملازم عدة مائة، أي
النكاح المصريح بالخطبة، وقيل عند النكاح مرأى في العدة، فلا حلف أظهر
ذلك، ومن المعدة بأن لا تتزوج غيره، وقيل المراد به لو (فَوَيْلٌ لَكَ
تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا) أي ما عرف شرعا، وهو التحريم فيجوز لكم ذلك،
فقال المفسر في تفسير القول المعروف، ثم أتى ما عاصم به في نسخ
المصرية واتممت النسخ بعد ذلك في نون (أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي
عِلْمِهَا مِنْ وَدَّ رُوحَهَا) قال الزرقاني وكذا من طلائع الناس لا يرجي، فيجزم
فيها التعريض جماعاً ناله الفرط، انتهى

(إِنَّكَ تَكْسِرُ نِكَاحَهُ) (عليه) بشدة الله، (لِكُرْبَةٍ) بكسر (وَأَمَّا لِيكَ
لِرَافِعٍ) وكان نكاحه ١ لأن الرتبة ٢ تنهى في النكاح، فلا يكون صريحا حتى
يصرح ببعض الرتبة، كذا يقول راعب في نكاحك (وَلَيْلَ اللَّهِ) سارك ومعالى
(لَسَقَى لِيكَ خَيْرًا) لسانك إليك (ورأى) وهو هذا من يقول

وهو سبوطي في (الدر) أخرجه مالك، والشافعي، وابن أبي شيبة.

(١) حذوا اليد ١٦٥

(٢) انظر الدر المنثور (١/٦٦٠).

(٢) باب استئذان البكر والأيم في أنفسهما

وتنهي، وفيه إن من وليك خيراً: أ: رفقاً أو موعداً من القوّة بلفظ أو
في المصعبين، وحكى عن كثير من أهل عاصم قال: لا تعرضن أبناً غولاً إلى
أريد الشروع، وبني أمّ امرأة من أمراء بني أمية، رافى يوانه وودعه،
لأن الله ورضي مرأى، ربحو هذا

(٢) استئذان البكر

بكر مودعة وصكون فكاف (المعزاة) بجمع، فكاف، قال
الراغب^(١) أصل بكلمة البكره التي هي قول لهار، فاسس من بقية لفظ
العمل، فعل بكر داراً ونقّو منها حتى سمج، فسدتها على سائر
الأوقات، فعل بكر سمح في أمر خجرو وسعد بني به نصي خرو عرواً
ماثيب لتقدمه عبه فيما يرده النساء (والأيم) بكمز لثقة بمه من لا زوج
له وحلاً كذا أو مرة بكر أو ثمة وإما هذه الأيم المعاملة، حال
أمرأة لا به مودع بني لا فعل إياه وإذا لم يزوج بني لا زوج به
ودعه على طريقه، فسدته باسماء، لا على الصحيح (في أنفسهما) يعني: جاز
طلب لادن عن بكر ونسب في نكاحهما، وتجب بهن لادن منهما

واعتدوا ماكن في جوار المرأة على نكاحه بلفظ غير اعتدوا
وبني أن سوط (الجوار) بكسر هاء أو الصغر، وحكى عنه أنه استأذنت
الإجماع على أن البكر غير الباق وعلى أن لا جوار على انتيب البالغ،
وقالوا إن الخلاف في موضعين فقط، البكر البالغ، وانتيب غير البالغ، بكي
في كلا الإجماعين نظر، له حجة الخلاف فيها، إلا أنهم لم يستفتوا في ذلك
شمعد الخلاف

(١) معجم اللغة العربية، ص ١٠١

في المومن فما استكر صمير، فلا خلاف فيها. ^(١) في الصمير
اجمع كذا. ^(٢) حفظ عنه من أهل العلم أن نكاح الأب ابنه نكاح المصاهرة
إذ روحه من كبد، ومجوز له تزويجها مع كراهيته وإبناؤها. ^(٣) فثبت ما قلناه.
وهي أنه يجب - بروحي نفس ^(٤) وإن كانت ميتة، ولي في ربا بنته يسجد
منه عيم.^(٥)

(معمود) هو لم يكن في بيت جدان نفس بميم (فيها) روي الأئمة أنه
قدامة من مظهرين بروج ابنه الرسر حين نصب عيلى له. ^(٦) جدان. ^(٧) روي ورشي
ولقد جئت كتاب الرائي.

وقد نهى أصحابنا به يجوز للأب تزويج ابنه الصمير. ^(٨) نكح
كذلك لا عرفاً منه، إلا أن بعض أهل حكي من ابن شريفة منه فيمن لا
موصفاً وحكي ابن حرم، من ابن شريفة يضاف أن الأب لا يزوج بنته فيكون
انصميره على بيع وإن كان، ورعيه بزوجته عامة. ^(٩) روي عنه أنها كذب
من خصائص ومعارف تجوز النكاح، ^(١٠) ليعلم للأب إجماع. ^(١١) كبره. ^(١٢) لو
صمير. ^(١٣) كتاب التوبة، كذا في الرائي.

قال المصنف: ^(١٤) وليس هذا بعمر الأب، يعني ليس له ربا. ^(١٥) كبره
ولا يزوج صمير. ^(١٦) مثلاً كان الرائي. ^(١٧) وهذا حال مالك. ^(١٨) يار عبد، ^(١٩) "توري
واله، أبي المار. ^(٢٠) به حال الشافعي، ^(٢١) في حديثه معه قال الأب له لانه
ولا. ^(٢٢) ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠،

وعطاء، وعطاء من زوجة من حرمه، والزوج من حرمه، ثم الأب
مروء الصدق، وبها الخبر ما يملك وقال هو لا غير من حرمه إذا زوج
الضمير من الأب، فبها الخيار إذا بلغا قال أبو حنيفة وعدهم
معدوم، هي أبيه كقول أبي حنيفة

وإذا ملك الحاربه سبع سنين، فبها رد حرمه، حرمه أمها فسر
الخ - بها، من حرمه في رواية الأثرم، وهو قول مالك والشافعي،
وأبي حنيفة، وسائر الفقهاء، فبها حكم بنت سبع سنين، لأنها غير
نافقة، والرواية ثابتة بحكم النكاح من سنين في رواية أبي حنيفة،
ثرواية الإمام أحمد، من غير حاكم، ثم في ثوبان، قال أبو حنيفة
الصدقية سبع سنين، يعني، إذا ورثه القاضي فاستدرك من عشرة، وصي الله
صلى الله عليه

قال الحافظ^(١) ما يعرفه النكاح من الأب، وقال أبو حنيفة
ولاوراعي مروءة كم وسر، وقال أحمد، إذا بلغت سبع سنين، لا ولاية، غير
الأب، كحكمه، وكذا، وم أحسنه أي مظهر البراءة، تقدم منه، ومن ماله
يلتزم طلاق في دنا، ومن الأب تولى فيه الأديان، ثم

قال، وهو حديث محمد بنك، كذا صححه الأثرم

وأما النكاح بيمينه، فقال المصنف^(٢) من الإمام أحمد فيه روايات،
أحمد بن له - به، ما على نكاح، وروايتها بشهر إتيانها، كذا، وهو، وهذا
مذهب مالك - بن أبي يمين، والشافعي، ومعدني، وثابت ليس له ذلك،
واستدلها أبو بكر، وهو مدعي الآثار، والشافعي، والشافعي، ثم في تود،

(١) مجمع الزوائد (١/٩١)

(٢) حصره (١/٣٩٩)

وأصحاب نرى، وابن الصيرفة يروي عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تنكح لاهة حتى يسأرك» ولا تنكح منكر حتى يسأرك» الحديث متفق عليه^(١)

وأما الثيب بصفة حال المهر^(٢) لا يجوز للأب، ولا غيره تزويجها إلا بإذنها في ثوب عامه أهل العلم، لا حسن قال أبو يوسف: «إن ثوبها، والمحمي قال: روح بنته إذا كانت في علة، فإن كانت في جها مع عيالها امتأمرها، قال إسماعيل بن إسحاق: لا أهلها أحداً قال بقول الحسن، وهو قول شاذ عداً أهل العلم والسنة» إن الثيباء ست ثياباً زوجها يوم وهي ثوب فخرها قالت رسول الله ﷺ: «فرد بكده، روى البصري»^(٣) «والأشبه كلهم» وقد ليس عبد يهر هذا الحديث مجمع على صحته، واللهون، ولا عدم محتاجاً له، لا لحسنه، لا

قال النعمان^(٤) رد النكاح إذا كانت ثيباً فزوجت بغير رضاها جماعاً إلا ما نقل عن الحسن أنه أجار إجماعاً له لثيبه وعن أنس حتى أن كسب في عياله جازراً إلا^(٥)

وأحمد بن إدريس بن أحمد بن محمد بن صالح بن مالك الحمصي إن أحاربه جازراً وعن الثماني بن حازمه عن عريب بن وائل فلا، ورده الباقون مطلقاً، اهـ قلت وسبأني الكلام على ذلك في حديث لحياء

وأما — الصيرفة فقال المروني^(٦) «فيها وجهان أحدهما ٧ يجوز

(١) أخرجه البخاري (٥٦٣٦)، ومسلم (١٠٩٠).

(٢) «المهر» (١٠٦/٩).

(٣) صحيح البصري (٦٩٤٤).

(٤) «ميم البصري» (٩٠/١٩٩).

(٥) «المعنى» (١٠٧/٩).

أَحَقُّ بِتَشْبِيهِهِ مِنْ وَلِيِّهَا

أهل اللغة على أنها تطلق على امرء لا روح لها صيغة كائن أو كبير، ذكر أو كانت أو ثياب، لأن علماء نحو وبنو كنه المراد بالثياب بما جاء في رواية أخرى بالثياب، وقال الكولوني ودور الأيم هنا كل امرء لا روح لها، بكرة كانت أو ثياب، كما هو معتقد في اللغة، فانوا فكل مرة بدت، فهي أحق بمسماها من ربها، ومعهذا على أنها لكاح صحيح، ومع فان التسمي، والترهوي، في النووي^(١).

وقال صاحب^(٢) الأسم هي نسي لا روح له، وقد روي في هذا الحديث الثياب، وهو قريب من الأول، ولا يلفظ الأيم لا بمسماها إلا في التي لا روح له، وقال القاضي أبو إسحاق بن الأيم التي لا روح لها، بكرة كلاب والاشاء كذا، أو بعد سبع، فيخص من ذلك لئلا كانت الأب، ويحتمل على الثياب، وعلم اليك الجيبه، اهـ

(أحق بمسماها من وبيها) قال النووي^(٣) اختلفوا في هل أحق الأب، والعتد على نفسها؟ لقد اشتهر بالذن غلط، بعد هؤلاء، أي الكولوني وغيرهم بها جميعاً، وقوله **بكرة** أحق بمسماها يحتمل من حيث المعتقد أن المراد أحق من وليها في كل شيء، من عتد، وغيره كما أن هو حقيقه وتودد، ويحتمل أنها أحق بالرحمة، أي لا تروح حتى سطر بالذن، لكن لما صح قول **بكرة** إلا تكلف إلا بولي مع غيره من الأحداث الثمانية على شرط الولي يحسن الاختصاص، فبالي، لكن للمخالف أنه بعدد قوله **بكرة** ليس لولي مع ثياب امرأ العتد، أخرجه أبو حنود^(٤) في أبي حنيس

(١) سطر من صحيح مسلم النووي (١٠٣٩)

(٢) المستدرج ٢٦٦

(٣) فشرح صحيح مسلم للنووي (٢٠٣٩/٥)

(٤) - في أبي حنيس (٢٠٣٩) ج (٢٦٠)، والسنائي (٨٥/١)

والصَّلَاةُ تَسْتَدِينُ إِلَى اللَّهِ وَدِينِهِ

[illegible]

قال الشيخ في «البدن»^(٢١) - منحب الحب في ذلك - بالتيمة لنا زوجها
الحد عند كناحه - لا حيا بها - فاعلم - وأما ان كنها غيره - يحقد الكناح -
ولها الحيار عند لبوع - انتهى

ول أهمها - ليسيم الصعيرة لتي مات أبوي - وير - هاهنا انالعه
سمها يتمة ناحب - كانت - كموله يعطي «والتو التو التو» - والتسبه بها
لمرسة حها - والشفقة عنها - فإن التسم مظنة الرأفة - ورحمة - فكانه ﷺ شرط
بدوعها - فدهناه - لا تنكح حمر بلع فستامر - انتهى

قال الشيخ^(٢٢) قوله ﷺ الكرك - بلذ في - - قال ابن انقسم
واسر وعس - وعليه - يد - عن مالك في «المفردة» - يريد الكرك التي لا تب
له - لأنها هي التي ستاد - ثم قال - عاتلي ستاد - هي الكرك الناح - لأن غير
البالغ لا يبد بها - فلا يكر على ثلاثة اشهر - بكر مانع نكح - وسأذن - وهي
التي ذكر أنه يزوجها وصيها أو ولها - ويكر لا نكح ولا ستاد - وهي التيمه
التي لم يبلع بسحر - فإن التيمه لا تزوج الا بدين - - لم يبلع لا يصح
بها فلا يصح انكحها - وهذا في ذات القدر - قال ابن حبيب - ليس نوصي -
ولا لولي الكناح صعيه - حتى يبلع - فإن فعل فص ذلك أبد - وإن ط - وكان
الولد - ووضعت بذلك - فانه ملك وأصطاده - وقاب من لدم في «الموارية»
بصح إلا أن يتقدم بعد ساء مسمى - وقال أصعب - حتى يتقدم وتلد الأولاد -
ولم ير التمادي بشره أشهر طولا مع الولد

وأما الممنوحة فهي «العنبيه» عن مالك - لا تزوج حتى يبلع لصحيه -
وروي عنه - في بنت عشر سبب تطوف وتسال لمن زوجت في صي برضاها -

(٢١) حقل الصعيرة (١٠٧٧)

(٢٢) «المطلى» (٢٦٦/٣٦)

قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ (١٦٠) الْحَدِيثُ جَمِلٌ مُعَيَّنٌ حَدَّثَنَا أَبُو لَا نَكُحُ نَفْسَهَا
وَأَمَّا ابْنُ لَا يَكُحُّهَا مِنْ أَمْسٍ مِنْ بَنِي تَيْمَاءَ بِكَلَامِهِ لَوْ جَعَلَ عَدُوُّ
مُسَوِّغٌ، قَالَ بَنِي حَبَّانٍ فِي الْمَصْنُوعَةِ لَا يَكُحُّ بِكَلَامِهِ لَوْ جَعَلَ عَدُوُّ
سَابِقًا كَلَامُهُ مَجْبُورًا عَلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ، شَرِيحُهُ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يَكُحُّ
بَعْدَ كَلَامِهِ أَنْتَهَى

وَقَالَ ابْنُ رِشْدٍ (١٦١) خُصِفَ الْعَمَاءُ هُنَّ لَوْلَا يَهْ شَرْعًا مِنْ شُرُوطِ صَحَابَةِ
النِّكَاحِ أَمْ لَا؟ فَجَاءَ مَاتَ ابْنُ لَا يَكُحُّ نَكاحًا إِلَّا بِوَلِيِّ، وَأَمَّا شَرْعًا مِنْ
النِّكَاحِ فِي رُويَةِ أَتَمَّ بِهِ، وَبِهِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ أَبُو حَبَّانٍ رَوَى وَالتَّحْقِيقُ
وَالرَّهْبِيُّ إِذَا عَمِدَتْ مَعْرُوبَةٌ، وَكَانَ كَتَمُ عَدُوٍّ، فَتَرَى دَاوُدَ بَيْنَ النِّكَاحِ
وَالنِّكَاحِ فَقَالَ عَمِلَ فِي النِّكَاحِ دَوْرٌ شَدِيدٌ، وَسَمِعْتُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَبِهِ بَنِي شُعْبَةَ،
عَنِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْوَلَايَةِ قَوْلُ ابْنِ رِشْدٍ ابْنُ شُرَاطِهَا بِهِ لَا مَرُوحَةٍ، خِلَافَ عَدُوٍّ
أَبْعَدَ بَيْنَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَرْزَةَ، أَنَّهَا مِنْ شُرُوطِ النِّكَاحِ،
أَنْتَهَى

قَالَ الْعَوْفِيُّ (١٦٢) لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَلَا يَكُحُّ النِّكَاحُ نَزْوِجِهَا
وَلَا عِيَرَةٍ، وَلَا تَوَكُّلٍ عَنِ رَجُلٍ فِي تَرْجِيحِهَا، فَوَدَّ مَعْلُومٌ بِمَصْحُوحِ النِّكَاحِ
وَوَيْ عَدُوٍّ عَنِ عَدُوٍّ، وَبِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَبِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَبِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَبِهِ
وَأَبُو حَبَّانٍ سَمِعْتُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ
وَالْعَوْفِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْثٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ
وَأَبُو حَبَّانٍ سَمِعْتُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ
وَأَبُو حَبَّانٍ سَمِعْتُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ

(١٦٠) الْحَدِيثُ جَمِلٌ مُعَيَّنٌ (٢٦٧)

(١٦١) كَلَامُهُ لَوْ جَعَلَ عَدُوُّ مَسَوِّغٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، شَرِيحُهُ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يَكُحُّ

(١٦٢) كَلَامُهُ لَوْ جَعَلَ عَدُوُّ مَسَوِّغٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، شَرِيحُهُ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يَكُحُّ

(١٦٣) كَلَامُهُ لَوْ جَعَلَ عَدُوُّ مَسَوِّغٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، شَرِيحُهُ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يَكُحُّ

زمین بوسه و بوسه به نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید

«قال بر سیده یا در مدح بستها و غیره» و در کتابی دیگر، لایق است
 قال: «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 علی بن ابی طالب، از آن است که در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 موسی بن جعفر، از آن است که در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 از آن است که در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 علی بن ابی طالب، از آن است که در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»

«قال من قال انی عرفت جاد و جاد» و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»
 و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»

و در کتابی دیگر، لایق است «بعضی از بچه‌ها که در نعل بچیرد و بی، در دلت کار نعل تو خونی نمی آید»

أُودِيَ الرَّأْيُ مِنْ أَهْلِهَا

.....

أسراط الولاية في السكاح مضافاً عن أبي يكون في تلك مصر. يل الآيات والمسر
التي جرت العادة بلا احتجاج بها عند من يشترطها هي كلها محتملة، وكذلك
لأشياء والسنن التي يحتج بها من يشترط سقاطها من أيضاً محتملة في ذلك،
والأحاديث مع كونها محتملة في أدلتها يختلف في صحتها إلا حديث ابن عباس

ومعنى مورد مشهور ما احتج به العريفا، فمن أشهر ما يحتج به من
لكنساب من اشتراط الولاية قوله تعالى ﴿لَمَّا تَخْلَوْا بَلَوَاتُكُمْ﴾ الآية
دلو، وهذا خطاب للأولياء، وهو لم يكن لهم حظ في الولاية لما فيها من
بعض، وقوله تعالى ﴿وَلَا تُكْفِرُوا الشَّرِيعَةَ حَتَّى يَرْزُقَ﴾ قالوا. وهذا خطاب
للأولياء أيضاً، ومن أشهر ما حجج به هؤلاء من الأحاديث حديث عائشة
مرفوعاً «أبداً امرأة مكحبة بعير ابن وبه سكتها باطل ثلاث مرات»
لعلت، أخرجه الترمذي، وفان حسن.

وأما ما حجج به من لم يشترط ولاية من الكتاب والسنن قوله تعالى
﴿فَلَا تَتَّبِعُوا فِيهَا طَرِيقاً﴾ قالوا. هذا طيل على جواب
نصرفها في العقد على نفسها، قالوا. وقد أضاف إليهم في غير ما فيه من
لكتاب، فقال «وَلَا تَتَّبِعُوا فِيهَا طَرِيقاً» وقال «حَتَّى تَكُونَ فِيهَا حُرّاً» وأما من
نسب فاحتجوا بحديث ابن عباس انتمن على صحتها، وهو قوله ﴿وَلَا يَمُوتُ﴾
أحق بمسما من وليها، ولغير مسما وبها حجج داود في الفرق عند من
التيب والكر في هذا المعنى، انتهى

(أو دي قراري من أئمتنا) قال مالك في «المدة»: هو الرجل من
القبيلة، أو ابن النعم، أو النعم، وروى بن ماجة، عن مالك أنه الأول من
عصتها، وروى ابن حبان، عن بن عباس أن العشرة قد تعظم، فلما

أبُو السُّلْطَانِ.

وهو رواية عن أبي حنيفة قال ابن الهمام قوله ﷺ «نكاح إني انصاف»
روى عن علي رضي الله عنه - موقوفاً ومروغاً، ذكره سقط ابن الجوزي
ملفظ الإنكاح، انتهى

(أبو السلطان) قال الموفق^(١) لا اختلاف من أهل العلم في أن السلطان
ولاية مروج امرأة عند عدم أوليائها أو عضائهم، وبه يدل ذلك، والشافعي،
واسحاق، وأبو حنيفة، وأصحاب الرأي، والأصل في قوله ﷺ «السلطان ولي
من لا ولي له»، لأن سلطان ولاية عامة، بدليل أنه يني أسال، ويحفظ
القضايا، فكانت له ولاية في النكاح كالأب

والسلطان منها، هو الإمام، أو الحاكم، ومن فرضاً إليه ذلك،
وافترضت الرواية عن أحمد في والي القلعة، حال في مروج مروج والي القلعة
وهو في المرتبة يكر، فيه الولي، وليس فيه قاضي يزوج إذ استأط في المعهر
والكف، أرحوا لا يكون له بأس، لأنه ذو سلطان مدخل في عموم
الصلوات.

وقال في مروج أمر في المرأة إنما لم يكن لها ولي سلطان المصلط
حتى انتهى، القاضي يعقبي في المروج، والحنود، والرحم، وصاحب الشريعة
إسما هو مسلط في لأب والجنابيه، وقال ابن تيمية ولاية إنما هو إلى
القاضي، ودون القاضي رواية الأولى على أن الولي أدن له في المروج،
ويحتمل أنه جعل به ذلك إذا لم يكن في مروج ولاية خاص، مكانة قد قوس
إله انظر فيما يحتاج به في ولاية، وهذا جهل، انتهى

قال الشافعي^(٢)، أبو السلطان، يريد - والله أعلم - من له حكم من

(١) الظاهر (٦) ٢٦٠.

(٢) النسخة (٣) ٢٦٩.

بإمام أو خاص، فإنه يزوجها مع عدم إرضائها، وأما مع التولي فقد روى ابن الأصم، عن ابن القاسم أنه قال: ليس للسلطان أن يزوج امرأة وجعت أمرها إليه، ومألت أن يزوجها حتى يسأل عنها وليها؟ لا؟ وإن ثبت عبده باهل الحديث من أهل المعرفة بها من خبرها، أو ضرهم أنه لا ولي لها، يزوجها، وإن كان لها ولي سم يزوجها حتى يدعو إليها، فإن أبت من إنكاحها سأله عن وجه الأصم، فإن استصوب ما تدبر ردّها إلى وأبى، وإن رأى غير ذلك أمره بإنكاحها لأن أبي زوجها انتهى.

ثم قال له حي أنصأ في المدونة، عن المرأة يزوجها مدعي من نفسه، ولها ولي، إنه ليس لتولي في ذلك رأي، ولم ير له صرح، وقد أن سألته الذي جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال لا ينكح المرأة إلا بإبى، أو ذو الرأي من أهلها، أو السلطان، فهذا سلطان، وليس معنى ذلك أنه إنما يزوجها السلطان إذا لم يكن لها ولي، وإنما جعل عمر - رضي الله عنه - ينكح بينهم في هذا الجهد، وفعل ابن الرجل من عشرة، أو تولي يزوج امرأة العرس، فإنه يجوز نكاحه، وإن كان تم من هو بعد منه.

وجه حكى بن حبيب، عن بن نعيم، أنه تأول قول عمر رضي الله عنه ذلك على مساواة، قال عبد الله بن عمرو بن العاص، لكانت تقول ما لك وأصحابه مردوداً، حين قدموا لأحمد على الأعمى، وإنما معنى ذلك إذا لم يكن لها ولي من ولاية القرابة والرحمة، فله الرأي من أهلها، أو سلطان عند ذلك بمسببه التولي، فإذا قلنا يقول ابن الماحشون، فإن السلطان يقدم على ذي الرأي من أهلها، فإن عقد النكاح ذو الرأي مسمى ولم يرد. رواه ابن حبيب، عن بن الماحشون، انتهى.

قد مرردته في ذكر النكاح أربعة وهي: وصلى، ومحل في زوج.

قَالَ مَالِكٌ وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَمَا فِي بَيْتِ الْبُكَرِ

رَمَى سَمْعِيًّا فَقَالَاتِ بَيْتُكَ الْبُكَرِ وَإِنْ بَعَثْتَ يَحْيَى بِهَا، وَإِنْ شَاءَ سَادَرَهُ، وَإِنَّمَا عِيرَ الْأَرْثَ لَا يَرُوحُهَا حَتَّى يَبِيعَ بِأَمْنَةٍ وَادَّعَا صَمْعِيًّا، وَلَا يُرَاجِ الثَّيِّبَ أَبَدًا وَلَا عِيرَهُ إِلَّا بِرِضَاهَا، وَأُذِرَ مَالِقُ بْنُ وَهْبٍ هَذَا تَفْصِيلًا مِمَّنْ هَالِكٌ، كَمَا حَرَّرَهُ فِي الرِّسَالَةِ أَنْتَهَى

(قَالَ مَالِكٌ وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ) أَيِ اسْمِ الْأَمْرِ (عِنْدَمَا) أَيِ سَجِّ اسْتِهْرَافِهِ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَمَا، أَيِ الْمَخْتَارِ (فِي بَيْتِ الْبُكَرِ) (الْبُكَرِ) لَأَنَّ الْبُكَرَ يُنْقَضُ أَوْ يُنْكَحُ بِمَا لَمْ يَلِدْ، وَهَذَا مَعْنَى إِجْبَارِهِ، وَالْبُكَرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: خَصِيرَةٌ، وَبَالِغٌ، وَمُغْتَسِيٌّ، أَمَّا الْخَصِيرَةُ فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْآبَ يَمْنَعُ إِجْبَارَهَا، وَمَا يُتَبَالَعُ فَلَا يَمْنَعُ أَصْحَابُهَا فِي ذَلِكَ بَيْتُكَ إِجْبَارَهَا خِلَافًا لِأَيِّ حَبِيذٍ، وَأَمَّا الْمُغْتَسِيٌّ، وَحَسْبُ قَوْلِ مَالِكٍ فِي إِجْبَارِهَا: عَرُوزٌ سَوْءٌ وَهَبَ عَنْهَا، دَا عَشْرَ^(١) ثُمَّ وَجْهٌ إِلَّا بِرِضَائِهَا. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ أَنَّ يَحْيَى إِذَا عَمِلَ وَسَمِعَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ مَرَّةً

وَجْهٌ يَقُولُ لِأَوَّلِهَا: لَيْسَ مَا لَا تَبْلُغُ عَدِيٍّ إِلَّا مِنْ عَرِيفٍ مُضَالِحِهَا مَعَ الْإِسْلَامِ، فَكَانَتْ كَالثَّيِّبِ، رَجَعُ الزَّوْجَةُ إِلَيْهِ، أَيْ بِكَرِّ عَرِيفِهَا إِحْسَارَ (أَبْ كَالثَّيِّبِ سَمِ الثَّيِّبِ، بِإِلْفٍ هَذَا يَعْنِي الثَّيِّبَ، هِيَ الْمَوَدَّةُ مِنْ زَوْجِهَا أَوْ وَهَبَ أَنْ حَبْلُ الثَّيِّبِ ثَلَاثُونَ سَنَةً، وَالْخَمْسَةُ وَالْثَلَاثُونَ، وَرَوَى عَنْ بَنِي لُحَاسٍ الْأَرْبَعُونَ، فَارِدٌ مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَعَلَّ لُحَاسٍ وَسَالِمٌ وَأَخَذَ بِهِ وَاجْتَنَحَ عَلَى دَمِهِ يَقُولُهُ سَمْعِيٌّ: **إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُكَلِّمَكَ بِحَدِّ تَقْوَى حَتَّى يَكُونَ رِسْمٌ بِكَرِّ الْأَسْمَارِ**

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لُحَاسٌ وَسَالِمٌ مَعَهُ، وَيَحْتَمِلُ جَاءَ لَهُ بِرَبِّهِ

(١) الْمُغْتَسِيٌّ (٢٧٢/٣)

(٢) هَذَا الْعَامِلُ مِنَ الْمَاءِ وَرَجَالٌ يَفْعَلُ مَا يَأْمُرُ أَنْ يُفْعَلَ لَا يَتَوَجَّعُ

٧٠٠/٧ - وَحَقَّقْنِي مِنْ مَا يَنْتَبِهُ عَلَيْهِ بَدْعُهُ لِي نَسْتَسْمِعَ بِهِ

مَحَقِّقًا، وَسَالِمًا بَيْنَ عِنْدِ اللَّهِ، وَسَيِّدًا بَيْنَ بَشَرِهِ، كَمَا يَسْتَوْفُونَ فِي الْأَشْكَرَةِ .

سَمِعُوا فَاعْلَمُوا لِحُكْمِهِ تَمَامًا «وَوَاقِلُ الشَّرِّ» لَكُمْ وَاحْتَصَرُوا فِي الْحَمْرِ عَلَى انْتِفَاءِ الْبَكَارِ إِذَا ضَعُرَ سَهْمُ شَعِيرٍ لِأَيِّوَالِهِمْ ثُمَّ دُخِرَ الْأَعْتَابُ لَهُ ذَلِكَ، مِمَّا قَالَ وَاحْتَصَرُوا فِي خُرُوجِ الصَّغَارِ مِنَ الْحَمْرِ، وَالصَّغِيرُ بِالْحَمِيمَةِ مَسْدُورٌ ذَكَرَ وَلِيَّاتُهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِمَّا ذُو ابْنٍ، وَإِمَّا ذُو وَصِيٍّ، وَإِمَّا مَهْمَلٌ، وَهُمْ أَيْضًا يَلْمَعُونَ، وَلَا وَصِيَّ لَهُمْ وَلَا ابْنٍ .

قَالَ : ذَكَرَ الصَّغَارَ ذَوِي الْآبَاءِ سَمِعُوا عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَحْجُوزُونَ فِي الْحَمْرِ إِلَّا مَطْلُوعٌ مِنَ الْكُفَّةِ، وَإِلَيْهِ الْأَسَدُ مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا قَدْ احْتَصَرُوا فِي الْإِثْمِ مَا هُوَ، وَاحْتَصَرُوا فِي الْأَعْتَابِ، فَهَذِهِ الْمَهْمَلَةُ هِيَ الَّتِي حَكَمَ فِي ذَلِكَ حُكْمَ الْإِثْمِ . هِيَ سِرْعُ السَّجِيرِ، وَإِنَّمَا الْأَسَدُ، وَقَالَ مَا لَكَ هِيَ فِي وَلَايَةِ ابْنِهَا هِيَ تَمُوتُ عَنْهُ حَتَّى تَخْرُجَ، وَيُدْخَلُ بِهَا وَوَجْهًا وَيُزْنُ رَشْدًا، وَوَجْهًا هِيَ مِثْلُ قُرْبٍ مَجْمُورٍ .

وَالصَّاحِبُ مَالِكٌ هِيَ خَدَاةُ امْرَأَةٍ سِرْمَةٍ قَبْلَ بِهَا فِي وَلَايَةِ سِتٍّ حَتَّى يَرْتَدَّ عَنْهَا سِتُّهُنَّ وَوَجْهًا هِيَ «فِي» حَتَّى يَرْتَدَّ عَنْهَا «فِي» حَتَّى يَمُوتَ مِنْهَا سِتُّهُنَّ أَمْوَالًا وَحِجَّةً مَالِكٌ هِيَ الْفَتَى عَنْهُ إِنْ أَسَامَ رِشْدًا لَا يَتَّكُونَ مِنَ الْمَوْتِ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِالْمَوْتِ الرَّحْبِ، وَإِنَّمَا الْقَوْلُ أَحْصَاهُ بَعْضُهُ مَحَلُّهُ لِنَفْسٍ وَالنَّيَّاسُ، وَهُوَ مَحَلُّهُ لِلنَّفْسِ، لِيُفْهَمَ بِهِ بِشَرِّهَا (أَشْرَدًا) وَمَا مَحَلُّهَا لِنَفْسٍ إِلَّا بِأَنَّهَا أَمْرٌ مِمَّا يُمْكِنُ تَصَوُّرُهُ بِهَا فَبَيْنَ هَذِهِ الْبَحْثِ وَالْمَوْتِ .

٧٠٠/٧ - (مَالِكٌ) - قَدْ بَلَغَهُ أَنْ الْقَاسِمَ مِنْ مُحَمَّدٍ) مِنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ

(وَسَمِعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ) مِنْ عَمْرِو بْنِ الدَّرَوِيٍّ وَجَبَّارٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ أَسْلَمِيٍّ تَلَاَهُمْ مِنْ بَعْثِ - السَّبِيحَةِ^(١) الْعَمْرُؤُ ، حَدِيثُهُ الْمُنَوَّرَةُ (كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْيَكْرِ)

(٣) باب ما جاء في الصلح والصلاء

المعقود عليه، فلم ينعكس نصحه كثيراً، لمعيب الذي لا يقدم عليه بل هو حرام
سنة

وفي «الترغيب والترهيب»^(١٦) لزم نكاح، ولو بشئ ما عجز، أو بعير كعب،
إن كان للمزوج أب أو جد، لم يعرف منهما سوء ولا عيباً، وإن كان للمزوج
غيرهما لا يصح نكاح من غير دفع، أو بعين ما عجز أصلاً، قوله لزم
النكاح قال ابن عسبر هذا عند الإدماء وقال لا يجوز أن يبرأ عنها غير
كعب، ولا يجوز دفعه ولا الزيادة إلا بما يعارض الناس، هـ

(٣) ما جاء في الصلح والصلاء

لما أوردني^(١٧) بفتح الصاد لغة لأكثر، والذاتية، كرمها، ويجمع على
هذبي بضمين، وإثابته به الصغار صدقه - بفتح الصاد وجه المال - ويجمع
على صدقات، قال تعالى ﴿وَكُنُوزًا بِسَاءِ مُضْتَرَّاتٍ﴾ والربح صدقه،
ويجمع صدقات كعرقه وغرفاته، وخمسة صدقه، والجمع ضيق على
فريه ودرى، وأصنعه بالالف أصنع صدقه، هـ

وقال الراغب، هذبي المرأة، أعطى من مهرها، وفي «المصلى» يسمى
اسمه صلحاً لإشعاره بصلح وعبه به في النكاح، وفي «تهذيب اللغة»
للسوي قيل يسمى من الصلح بفتح الصاد واسكان ابتداء - وهو الشيء
التيهيد الحلي، فكانه أشد الإعراض يوماً من حيث أنه لا يملكه من النكاح،
ولا يستباح يصح المسكوة إلا به، وبه مات، وله منه اسمه آخر اسمه
والفرضة، والنحلة، والأجر، والعطية، ويعرف بضم يعرب، اهـ

(١٦) ٢٧٦ - ٢٧٧

(١٧) شرح الزرقاني، (٣) ١٢٨

.

وراد صاحب «المختار» فيها الحياء ايضا فقال المهر سببه أسماء
جميعها الشعر في قوله

مداق ومهر سجدته وتربصه حياء واحمر سم عقر علاتي

وكذا في «السجري» قال زاد شعره في بي بيده فقال

وقول مكح ثم حرمي سامعه فعد وعسر عذ ذلك مواقف

ويراد عنى ذلك صدقه، فتقول اني عشره وهو المهر العظيم منها
منه الصلوة والحياء والكفح، والأحر، والمريضة والعروة، وورد اليه
بما في، اهـ

والحياء بك الحياء الميسرة الإعطاء بلا موصوف، والمراد بها في
الترجعة ما يشترط من العطاء بغير التصانيف، «تختصوا» في أنه يكون للأب، أو
الزوجة، أو غيرها، كما سيأتي في محله، ثم قال شارح «الإعطاء» إن مع
يسم صلاته صحيح بعد الإجماع، اهـ

وبين أنه إذا أصبح لمكاح بدون المهر، بن المسمى يصح بدون تسمية
عقد النكاح^(١) لا خلاف في لا يجوز مكاح بدون مهر لمير المسمى كذا
والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿وَكُلُّهُ نَوْمَةٌ إِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِهَا﴾ الآية،
ففسر الله تعالى أن ذلك حرام للشيء كذا سائر المومنين فلا يخل ذلك
لغيره

وقال ابن رشد في «اللمعة»^(٢) الظاهر هو لصداق في سنة مواضع.

(١) (٢٣٥: ٢٣٦)

(٢) «المختار» (٣: ٢٧٥)

■ سورة الأحر - الآية ٥

(٣) «المختار» (١٨١)

صَالَتْ يَدَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَفَّيْتُ نَفْسِي لَكَ

اسمها - وقول سر لفظاع إليها قوله أو أم سرهت فباسم - ما هي اسم
أشواهة، وهي غير مراد ههنا انتهى

(قالت يا رسول الله إني قد وفيت نفسي لك) ملام
الجلت، استعنت بها في سبيل الصانع، أو يحدث المصادف أي وحيث
أمر نفسي بك، إلا بالجمعة غير مرادة لأن رصه لحر لا سلك، فكانها
عامة أمر وحيث بغير حد بل قال البيهقي^(١) ولا خلاف أنه لا يجوز نكاح
غير مهر تعبر نبي ﷺ، ولا أصل في ذلك قوله تعالى ﴿وَرَبُّهُ لَمُنْهَةٌ لِّمَن وَفِيَ
نَفْسِهِ﴾ الآية، فخير تعالى أن ذلك محض للنبي ﷺ، دون سائر الأنبياء، فلا
يحل ذلك لغيره

ومن جهة سنة حديث آيات، فإن المرأة بما فابت ربهت نفسي لك،
لم يكر قالت عبيد، فهو كان مكرراً لأنكره عليها، ثم بعد ما انقضى نكاحها
لم يجعلها به التي دلت سهلاً، دون صلوات، مع حاجة النساء وبصره - معلوم ما
تصيرها إليه - حتى أنكره ما معه من القرائن، ولو كان أن يحلوا نكاح غير
النبي ﷺ من عوام من بعده النبي ﷺ ذلك، مع أنه لفق واجابته الله

واحتساب في هذا نكاح مطلق انتهى، قال مؤلف^(٢) سقط النكاح بل بعد
النكاح - الترتيب - لا يستفاد سرهما، وهذا هو من المذهب
وصطاء والرواية^(٣) ولشافعي، وقال الثوري، الحسب صحيح، وأبو حنيفة،
وأصحابه - وأبو ثور، وأبو عبد، وخاود محمد بنعنه، والشافعية،
والصليبية، وقال مالك - به - مدك إذا ذكر المهر، واحتجوا بحديث آيات
لما في رواية البخاري أنه منكحها بما منك من تفرق^(٤)

(١) المعنى (٣/٢٧٥)

(٢) المعنى (١/١١٠)

قال الحافظ: استدل حنفى على جواز انعقد بدون لفظ نكاح وتزويج، وحالفه من شافعى، ومن مالكية ابن بار وغيره والجمهور على ان النكاح جواره لكل بعد دل على معناه، إما قول ذكر القساق، أو بعد النكاح، كالتمليك، والهبة والصدقة، والبيع، ولا يصح عندهم لفظ اعادة، ولا اعادة، واوصية، وختلف عندهم في الاحلال، و (بأية، وأحد، لحنه بكل لفظ يقتضي التمسك مع القصد، ودل بآية في موضع آخر ذهب الجمهور إلى أنه بعد بكل لفظ يدل على، وهو قول الحنفية، والمالكية، وأحدى الرواسين عن أحمد، واحتجوا بشرح في معناه، فأكثر بصوحه يدل على موافقة الجمهور، اهـ

وبال المودى^١ في اعتماد مداح السبي بلفظ سبط الهبة وجهها، اصحها، مع بغير أية، والحقب الثاني لا بعد إلا بلفظ تزويج، أو النكاح كغيره من الألفاظ، فإنه لا بعد إلا بأحد مدرس المقطع عند ملا خلاف، اهـ كفا في «الموطأ»

وفي «المستدر»^٢ في حكم نكاح بلفظ الهبة مع ٥ اشعوى حكم القاصى أبو محمد في المشرقة، أو نكاح بعد نكاح بلفظ يقتضي التملك المؤبد كالهبة، والبيع، فهو لا يقتضي شريطة، وراه القاصى أبو الحسن ولفظ الصدقة، وكان سوء عتقى ذكر جهرا، أو لم يذكر

قال القدير^٣ أو كراهة النكاح أربعة، ولي، وملاذ، ومحل، ومه

(١) فتح الباري (٢/٣٩٦)

(٢) شرح صحيح مسلم بسوي (٢/٢٩٦)

(٣) (٢٧١/٣)

(٤) الفروع الكبر (١/٦٦٠)

فقال يا رسول الله وخصصه أن سُميَ بكرًا لث بها حاجة فقال رسول الله ﷺ: «لَمَنْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ نُضِيفُهَا إِلَيْهَا»

وأند، عقد، نكاح حل من الأصناف (فقال يا رسول الله وخصصه اسم غل جنبها في: أن ذلك من خصائصه ﷺ كما تقدم عربياً (إي لم يكن) معونه (لك بها حاجة) نوه بها وجه وجه حسن (لأنه) لا يعارض هذا ما تقدم من قوله «لا حاجة لي» يجوز أن نضيف الرخصة إليها بعد أن لم يكن

وال حاجي فيه دليل على حب وعطفه إلى أبنائه أي النكاح بالمستدرك يدي أبحاث، بأن أسمع من أن يعصب أحد على خطبه أخيه بما هو بحر النكاح، فإذا استؤذن في العصب، وعرف الأمر إليه في ذلك، فلا حرج، كما في «السنن»^١

وقال العلامة^٢ فيه جوار العطف على خطبة من خطبه إلا أنه يشع بهما ركوب، ولا سيما إذا أحب محبين أراد، قاله ابن أبي، ويعقبه عباس وغيره بأنه لم يتعمم عليه خطبه لأحد ولا مطلق، بل هي أردت أن يزوجها النبي ﷺ فعرس بها حجاباً ما عدا ما في تحصيل مقصود، قال الحافظ رحمه الله بكود اللحي أشار إلى أن الحكم يسطر من هذه النسخة، لأن الصحابي لو لم أن للنبي ﷺ بهما دعاء لم يثقلها، فكذلك من لهم أن له رغبة في ترويح امرأة لا يصلح غيره ما يرضيه فيها حتى يظهر هذه رغبته فيها انتهى

(فقال رسول الله ﷺ: «لَمَنْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ» مرادة من من حيثها) (نضيفها) بضم النون العربية (إليها) (١٠٧١) وجملته تصديق في موسم ربح صفه بشيء ويحوز جرمه على جواب الاستفهام، والصحيح: تكلفي لمعولس بهذا (١٠٧١)

(١) (٢٧٦/٢٧٦)

(٢) فتح الباري (٩/ ٢١٠)

قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا بِرِي هَذَا

وَهُوَ الْقَدِيدُ مِنَ الْمَاءِ، وَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِهِ فِي حَدِّ سَبْعِي فِي فَخْرٍ عَشْرَةٍ مِنْ
شَيْءٍ، قَالَ لَا أَسْأَلُكَ لِقَاءَ رَأْسِي وَلَا لِقَاءَ رَأْسِي وَلَا لِقَاءَ رَأْسِي وَلَا لِقَاءَ رَأْسِي
لَهَا مِنْ شَيْءٍ، وَمِنْ ذَلِكَ نَوَافِلُ هَذِهِ الْأَمَةِ عَنِ عَيْنِكَ شَيْءٌ، وَهُوَ
بِأَنَّ لَا يَصْبَحُ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ
حَاجَةٌ لِي، وَلَكِنْ تَمَكِّنْ بَرَكَةً، وَهِيَ نَحْمُ وَنَحْمُ لِي وَجَدَ الْقَوْمَ مَدَامَا
وَجَلَّ قَدْرُ أَبِي رَهْدٍ، وَوَجَلَّ قَدْرُ أَبِي رَهْدٍ، وَوَجَلَّ قَدْرُ أَبِي رَهْدٍ، وَوَجَلَّ قَدْرُ أَبِي رَهْدٍ
مَجْمُوعٌ

وَقَدْ، إِنْ، لَعَنَ سَعْدَةَ حَتْمًا أَنْ يَخْرُجَ رَجُلٌ يَفْرُقَ بَيْنَ وَجْهِ الْقَوْمِ بَعْدَ
أَنْ سَأَلَ تَمَكِّنَ بِرِي وَجْهَهَا، وَبَرَكَةً أَفْرَأَ، ثُمَّ رَسَمَ مَعَهَا فِي الصَّمَاةِ، وَبِأَنَّ
قَاتِلَ الْقَوْمِ عَصْرَهُ، وَكَانَ وَوَجَّعَ فِي حَدِّهِ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ
حَوَافُّ رَجُلٍ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ
مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ أَمِيرُكُمْ لِي أَسْأَلُكُمْ وَجْهَهُ الْأَفْرَأَ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ

قَالَ: مَنْ (مَا عِنْدِي إِلَّا بِرِي هَذَا) رَأْسُ سَبْعَةٍ، وَهُوَ غُلْمٌ مَعَهُ لَمْ
يَكُنْ لَهُ دَرَجَةٌ، لَا، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ
وَلَهَا عَصْفَةٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ
لَمَسَتْهُ دَرَجَةٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ
أَنْ رَجُلٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ

وَأَسْأَلُكُمْ بِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهِ حَوَافُّ سَبْعَةٍ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ
أَنَّهُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ مَا بَرَكَةً (نَحْمُ وَنَحْمُ) وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ
بِتَرْجُومَةٍ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ، وَهُوَ فِي حَالِهِ عِيَّ هَرَبٌ

(١) صحيح البخاري، (١٧١)

(٢) صحيح البخاري، (٢١١)

فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَخْطَبَ نِسَاءٍ أَهْلًا، جَلَسَتْ لَا رِيَاءَ لَكَ

كَأَن يَصْبَحَ...» ما معنى: «وَأَمَّا عَجْزٌ وَجْهٌ وَحَلَا نَسِ عَمَدٍ»؟ قال: «وَأَمَّا
بَكَ لَمْ يَر...» قال: «جَلَسَتْ فِي حُلٍّ مِثْلِ الْكِسْبِ، صَحَّفَتْ عَنْ الْعَدَاةِ أَمَّا
يُورِقُهُمْ، نَزَعَتْ أَحْقَصَ لَهُ، رَمَتْ بِرَحْمَةٍ رَهْمٌ لَا يَمْلُكُ ذَلِكَ

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَضْعَفَ نِسَاءٍ أَيْ السُّمَرَاءِ (الْبَاهِي) يَأْتِي
(جَلَسَتْ لَا رِيَاءَ لَكَ) جَوَابَ السُّمَرَاءِ، وَلَا نَابِيَةٍ، وَالْأَسْمُ ذِكْرُ أَيْ سَمِيٍّ لَا
وَعَلَّكَ، يَنْطَلِقُ بِهِ جَبْرٌ، أَيْ لَا يُوْرِي كَأَنَّكَ تَتَلَوَّنُ

قَالَ: «مَنْ جَلَسَ يَحْتَمِلُ نِسِيَّ عَقْدٍ لَهُ لَا يَنْجِي بِهِ بَعْضُهَا
بِنَاءً، وَمَنْ دَخَلَ لِمَا حُجَّ عَلَيْهِ بِغَيْرِ سَبَبٍ إِلَّا بِإِيجَابِ نِسِيٍّ أَيْ لَا
يَعْلَمُ أَنْ يُعْصَى، أَلَّا ذَلِكَ يُؤْخِذُ أَيْ يُلْطَفُ عَلَيْهِ حَالَهُ لَا يَحْزَنُ بِهِ الْبَاءُ عَجْزًا
مَنْ كَسَبَ أَعْيُورًا، أَيْ عَرِيًّا، عَنِ حَسْبِ سَبَبٍ، وَلِذَلِكَ لَا بِنَاءَ لَهُ، مَنْ نَسِبَ
فِي نِسِيٍّ وَلَا يَفْقَهُ بِهَا حَقَّ، لَيْسَ

قَالَ الْأَعْلَى: «لَيْسَ ذِكْرُ الْإِثْرِ فِي وَبِهِ مَالِكٌ، وَعَدَّةٌ مِنْهُمْ مَرْدُومٌ
ذِكْرُ مَا لَمْ تَنْصَحْ نِسِيٍّ أَوْ الْخَالِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخْرَجَهُ، وَكَوْنُهُ يُدْكَرُ وَيُؤْمَرُ
وَمِنْهُمْ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ أَلْيَسَ نِسَاءٍ» أَيْ حَبْرَهُ أَيْ أَنْ يَنْصَحَ نَسِيًّا، وَلَا
مَنْ أَعْيُورًا مَرْدُومٌ حَقِيقَتُهُمْ، وَهِيَ أَلْيَسُ عَدُوٌّ أَيْ لَمْ يَنْصَحْ نِسِيًّا، وَلَا
مَنْ يَنْصَحُ، بِمِثْلِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْدُ نِسِيٍّ أَيْ الْكَمَالُ؟ أَلَّا الْمَرْدُ عَنِ نِسِيٍّ
حَقِيقَتُهُ أَلْيَسُ، أَوْ يَنْصَحُ كَمَالَهُ، وَالْمَعْنَى: تَوْصِيَّتُهُمْ وَكَمَا يَعْلَمُونَ، مِمَّنْ يَحْصُلُ
كَفَالَتُهُمْ بِالْأَصْفِ، وَلَا هِيَ

«هِيَ وَبِهِ عَدُوٌّ الْفَطْرَانِ» أَوْ لَمْ يَأْخُذْ بِكَ غَيْرُ ثَوْبِي هَذَا فَدَعَا نِسِيٍّ
«أَيْهَا الْمَرْدُ» أَيْ فِي نَوْبِ تَقْصُلِ حَقِّكَ، وَفِي رَدِّهِ هَيْبَةً مِنْ سَعْدٍ أَيْ عَدُوٍّ وَلَا
نَوْبٍ وَاحِدٍ، مَعْنَى طَرِيقَهُ عَلَى حَقِّهِ، أَيْ نِسِيٍّ

(١) «الْمَعْنَى» ٢١٦

(٢) «صَحِّحَ بَاهِي» ٢١٧

قال «انفكس ولو خائفاً من حبيب»

قال سفيان^(١) واحتج أبو حنيفة بما روي عن النبي ﷺ «لا مهر أقل من عشرة دراهم»، وكذا حديث الباب، وأما أكثر الصدوق، فلا يثبت فيه بإجماع هل العدم، قاله أبو عبد الله، وهذا حال هر اسم^(٢) **«لَا يَزَالُ تَزُولُ تَحْتَ شَعْرَتَيْ رَجُلٍ وَتَمُوتُ بِمَدْرَتَيْهِمْ بِمَنْعَتِهِ»**^(٣) لا، وروى أبو حنيفة أن عمر - رضي الله عنه - أصدى ثم كاثوم أنه عني به من الماء وعن عمر رضي الله عنه أنه قال خرجت وأنا أريد أن أسهر عن كثرة الصدوق، وذكر هذه الآية

وقال أبو حنيفة «الفتان كان رسول»، وقال أبو عبد الله العسدي «من مكث ثوباً ذهباً، وعن جماعة: سيعر ألف مثقال

ويستحب أن لا يُقالي للمدني ما روي عنه ﷺ أنه قال «أعظم النساء مركبة أسهر من مؤنة»^(٤) وكل ما جاز ثوباً في البيع أو اجرة في الإجارة من الثمن، والدين، والخال، والمؤجر، والفيل، والكثير، وساقع النمل، والمعدة وغيرهما، حد أن يكون صداقاً، ويهدى، فإن ذلك، والشافعي، وقال أبو حنيفة - ساقع الحر لا يكون صداقاً لأنها ليست بملأ، انتهى مذهباً

قال الفسطلاني^(٥) ولو كان الذي نكحه خائفاً من حبيب، فصدقه الماء، فيه حذف كان واسمها وجواب لو، انتهى

(قال) **«الشمس»** أي «أطبب بصفة الأمر (ولو خائفاً من حبيب)» قال المحافظ أبو نعيم، قال عباسي رحمه من وهم خلاف ذلك، انتهى،

(١) الترمذي (١٠٩٠)

(٢) سورة النسا، الآية ٢٠.

(٣) أخرجه الحاكم (١/١٤٨)، والبيهقي (٧/٢٣٥)، وأحمد (٦/٨١) = (١١٥)

(٤) إرشاد السادة، ج ١ (١٩/٤١٣)

.....

وامسأز الساعفة عند الباب على حواء تس حريم لحبيب دار الحافظ
ولا حجة فيه لأن لا يسم من حواء الانحاء حواء المسمى، لمحتمل أنه قد
وجوده لتتبع امرأته، يهر وفي خروج الشاعبة لا يكره غائم الشاس
والخاص ولا الحديث من لأصح، واستقروا بحديث الباب

وفي «المعنى» فيه حوار التمتع بالحديد، وهو لأصح عند الشاعبة
«الحديث الذي لهي ضعيف، فذلك المروي أسهل، وفي أصل المارعة»
يكره بصحيف، في إرجاء المرأة بالحديد، وبمصاص والشاس، وهو
المسوق يكره بحسب بالحديد، «الشاس» ونحوه، سهل وفي هامش
«مكره» أخر مع أما التمتع بعد سورة الذهب والفضة من الحديد
«الحديث الأيسر، لمكره بلرجاء الله» حمله لأنه في أهل الشا
الهي.

فقد وثق حديث ر حديث أبي طيبة عن أبي .. أن رجلاً جاء
عند النبي ﷺ فغلبه فغلبه من حديد فقال «بني» حمله أهل
العلماء، قال المروي في الشرح «الشاس» لا يعني من درجه بصيف، وذلك
لنفي في شرح «في» روي روي في هذا معنى، قال الحافظ^(١) قال
في المتن في الحديث رأيت في من «عم أن كل المهر عشرة دراهم» وكذا
من قال ربح دينار، لأن حاشياً من حديد لا يساوي عبد من المروي مطلق
في من أخذوا الكناج بأمر من ربح فساد لأنه حرم مكره العسر

وقال أبو العزى روى نحاس من الحديد المروي ربح دينار وهو مما

(١) التذكرة المروي ٢٠٩/١

(٢) ١٣٩/٢١

(٣) فتح الباري ٩/٩

في حسن الله وجهه

لا حواء منه ولا عفة منه، لكن محقق من أمهات عفة و التي مؤنة
مدره ماوراء القمم كولا، له صبح الله القدر من ظهور من
نكاح الآء، للو كاد انظرون دوماً ما بعد على أحد، ثم بعثه رب العالمين
فيهم به كبد.

وانصف بعض النكاح من هذا لا و أحواء منها أن لا و
حاصل من جديدة طرح طرح نكاح في نصف أشبه عفة، و قد ورد في
حاشية الحديث، ولا قدر به حصة كثره (١) فصدقوه ولو بظن محرم و
عمره ما، مع أن خلفه والله لا يسع به، ولا يصح به

ومنها عفة، عفة من م يعجز عنه من الدخول، لا ما دلت
جميع النكاح، وقد جاز أن نكاح و قد ورد في (٢) فصدقوه ولو بظن محرم
نكاحه من ربع دية، ووجه على أن نكاح لا نكاح

ومنها دعوى الخصام (٣) على المذكور بهذا قدر من عفة، وقدما
حوادث الأهرار

ونقذ باب: الخصوصية تحتاج إلى دليل خاص

ومنها حسن أن يكون عفة أو ذلك ثلاثة مرات، أو به دهر، وقد
مع عند الحكم ونكاح من طرفي نكاح، لا نكاح من طرفي نكاح
ماز التي (٤) مع، نكاح من جديد، لغة عفة

دلت ووجه لأحوال عفة من نكاح، لا نكاح من طرفي نكاح، لا نكاح
من نكاح من نكاح، لا نكاح من نكاح، لا نكاح من نكاح، لا نكاح من نكاح
نكاح من نكاح، لا نكاح من نكاح، لا نكاح من نكاح، لا نكاح من نكاح

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَعَتْ مِنْ نَفَرٍ شَيْءٌ؟» فَقَالَ: «نَعَمْ
مَعِيَ سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، بِسُورَةِ كَذَا» . . .

وَدَلَّ الْحَدِيثُ^(١) رَوِّعَ فِي دِينِهِ عَدَدُ «مَجْلِسِ الرَّحْلِ» حَتَّى إِذَا طَالَ
مَجْلِسُهُ حَامٍ. وَهَذَا الْمَسْنُوعُ لَمَّا قُدِّمَ أَوْ ذُكِرَ^(٢) . وَهِيَ رَوَايَةُ لِثَوْرٍ عَنِ
الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَمَامٍ حَوْلَ مَا ذُكِرَ مِنْ فَقْدِ الْمَسْنُوعِ^(٣) . فَوَلَّى الرَّحْلُ^(٤) وَفِي رَوَايَةٍ
أُخْرَى^(٥) قَوْلُهُ: «يَنْتَهِى مَالِيًا، أَمْرُهُ لَا يَمُوتُ لَهُ» . فَهَذَا جَاءَ قَالَ: «إِذَا مَلَكَ
مِنَ الشَّرَاءِ»^(٦) . وَبِحَسْبِ مَا يَكُونُ هَذَا عِنْدَ عَرَبِهِ كَمَا فِي رِوَايَةِ صَالِكٍ . فَهَلْ مَلَكَ
مِنَ الشَّرَاءِ شَيْءٌ؟^(٧) فَاسْتَفْهَمَهُ حَسْبُ عَرَبِيٍّ . رَوِّعَ الْأَمْرُ كَمَا فِي رِوَايَةِ مُعَمَّرٍ
عَنِ مَهْلٍ خُصْرًا مِنَ الشَّرَاءِ كَمَا قَالَ: «مَنْ مَلَكَ» . قَالَ: «سُورَةُ كَذَا
وَمِنْهَا نِهَا الْمَرْدُ» . لَمْ يَلَمْسْهُ . أَلَمْ يَلَمْسْهُ^(٨) الْحَقُّ عَرَبِيٌّ شَرِيفٌ .

(قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَعَتْ مِنْ نَفَرٍ شَيْءٌ؟») فِي حَقِّهِ^(٩)
عَدَدٌ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ . وَلَمْ يَجْمَعْ سَحَابِي عَنِ ذَلِكَ حَتَّى الْقِرَاءَةِ عَنِ طَهْرِ
الْقَلْبِ^(١٠) . وَأَمَّا مَا عَمَّا الْحَدِيثَ^(١١) . فَهَذَا مَا جَاءَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ^(١٢) . وَدَلَّ
عَمَّا سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا عَدَدٌ . لَمْ يَلَمْسْهُ عَنِ طَهْرِ الْقَلْبِ^(١٣) . وَدَلَّ
بِحَسْبِ الْحَقِّيقَةِ . قَالَ: «مَنْ مَلَكَ» . فِي قَوْلِهِ: «أَمْرُهُ لَا يَمُوتُ لَهُ» . فَهَذَا
بِأَوَّلِهِ تَنَاقُضٌ فِي تَكْوِينِ الْأَمْرِ عَنِ نِهَا الْمَرْدِ . وَدَلَّ الْحَقُّ^(١٤)
لَا دَلَالَةَ لَهُ . فَتَمَّ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . وَدَلَّ بِحَسْبِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْرِءَ . عَرَبِيٌّ
الْقَلْبِ (قَالَ: «إِنْ جَلَّ لَعْنَةُ رَأْيِ السَّحَابِ الْمَعْرُوبَةِ هَذَا لَعْنَةُ» . عَمَّا سُورَةُ كَذَا
وَسُورَةُ كَذَا لِثَوْرٍ سَمَاعًا)

وَدَلَّ الرَّغَايَ^(١٥) شَيْءٌ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ . فِي مَعْنَى مَعْنَى أَمْرِي . أَمَّا سَبْعٌ

(١) صحيح البخاري: ٤١٥٠

(٢) صحيح البخاري: ١٧٨١/٢

(٣) صحيح البخاري: ١٧٨١/٣

قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْكَحْتُكِهَا»

المقصود من الحافظ^(١) ووقع في حديث أبي هريرة قال: «ما يحفظ من القرآن» قال: سورة النقرة أو سي نظيها، كذا في كتابي أبي ظفر والساني بإفظ «أب»، وسم بعض من لقاه أنه عند أبي ثاود بالهوى، وعند الساني ما، ووقع في حديث أبي مسعود نعم، سورة النقرة، وسورة السفل، وفي حديث ضميره أن النبي ﷺ روج رجلاً على سورة البقرة، لا يكر عنه شيء، وفي حديث أبي أمامة: «روج النبي ﷺ رجلاً من أصحابه امرأة على سورة من المعقل سمعتها مهرها، وأدخلها عليه» وقال السفي، وفي حديث أبي هريرة المذكور: «نكحتها عشرين آية، وهي امرأتك»

وفي حديث امر هسان: «زوجها منك على أن نكحها أربع وخمس سود من كتاب الله» وفي مرسل أبي النعمان: «روج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن» وفي حديث: «عيسى وجابر» «هل نكح من القرآن شيئاً؟» قال نعم: «إِنَّمَا نَكَّحْتُكَ الْكَوْثَرُ»^(٢) قال: «أصدقها إياه» ويجمع بين هذه الأحاديث بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض، أو أن القصص متعددة، أم قالوا: «تعدد بعد جد»، ولا وجه عدي (تعدد) بل هو المتعين

(قال رسول الله ﷺ: «لَا أَنْكَحُكِهَا») وفي هذه روايات بينها «نكحتك»، و«نكحتك» من أجاز النكاح، بغير نطق النكاح، وترويح كما تقدم مراراً، ويكلم على حد نفسه الملقط^(٣) وقال ابن وهب: «واحد» و«نكحتك»، وقال ابن دقيق العيد: «هذه معطلة» و«حد» في قصة واحدة، واحتمل فيها مع اتحاد مخرج الحديث، فالظاهر أن (الواقع من النبي ﷺ) أحد الألفاظ المذكورة، فالصواب في مثل هذا نظر إلى شريح، وقال النووي: «يتمثل صحة اللفظ»

(١) محمد بن أبي (٢٠٨/٩)

(٢) نظم الشرح الزرقاني (١٧٩/٢) وكتاب الملقط (١٩١/٦)

سما مَعَكَ مِنْ نَفْسِ أُنْثَى

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٦٧ - كِتَابِ النِّكَاحِ ، ٥٠ - بَابِ لِسْتِظَا ، وَفِي

وَمُسْلِمٍ فِي ١٦ - كِتَابِ النِّكَاحِ ، ١٩ - بَابِ الصَّدَاقِ ، حَوْرٌ كَوْنٌ عَظِيمٌ حَرْنٌ
وَتَأْتِيهِمْ حَبْلٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، حَدِيثٌ ٧٦ ،

وَمُسْتَظَنٌّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ فِي بَابِ هَذَا
أَنَّكَ حَكَمْتَ بِرُوحَانِهَا وَنَفْسَانِهَا ، وَقَدْ لَعَنَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ
بِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ فِي هَذِهِ لَمَعَةِ أَمْنَةٍ طَوَّلَ أَنْ يَهْدِيَ الْأَلْفَاظَ عَنْهُمْ مُتَوَاتِرَةً مَا
عُثِرَ بِهَا ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ لَمَعَةٍ مِنْهَا يَوْمٌ عَظِيمٌ وَالْآخِرُ عِنْدَ ذَلِكَ الْإِمَامِ ، وَهَذَا
لَا يَكْفِي فِي إَحْصَائِهِ بِحَوْرٍ لِمَعَادِ النِّكَاحِ بِكُلِّ لَمَعَةٍ مِنْهَا ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا
يُدْعَى مَعَالِيهِمْ بَدِيلُ الْحَصْرِ فِي التَّمَكُّنِ ، مَعَ لَا يَدْعَى عَنْ إِنْقِطَاعِ الطَّلَاقِ
بِالْكَتَائِبِ شَرْعِيًّا ، وَلَا حَصْرٍ فِي الصَّرِيحِ

وَفِي الْحَبِيبِ حَوْرٌ بِكُلِّ الْمَرَّةِ دُونَ أَنْ يُسْأَلَ هِيَ لَهَا وَلِيٌّ حَاضِرٌ أَوْ
لَا ؟ وَدُونَ أَنْ يُسْأَلَ هِيَ هِيَ فِي عَصَمَةِ رَحْلِ أَوْ فِي عَدْنَةٍ دُونَهَا أَيْضًا أَنَّهُ لَا
يَشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ بَعْدَ تَلَمُّسِ بَعْضِيَّةٍ ؛ إِذْ لَمْ يَخُصَّ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِ هَذِهِ الْحَدِيثِ
حَصْرٌ وَلَا تَشْبِيهُ ، وَلَا شَرَهْدٌ مِنْ أَرْكَانِ الْمَطْفِ

وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالنَّسَبِ ، لَا تَمَالُ

وَفِيهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ نِكَاحٌ مِنْ عِلْمٍ بِحَالِهِ ، وَرَبِّتَتْ بِهِ ، إِذَا كَانَ
وَاحِدًا تَلَمُّسُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ مِنْ هَذِهِ مِنَ الْحَقِيقِ

وَأَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ مِنْ أَعْرَافٍ دُونَ هَذِهِ
الْحَدِيثِ ، سَبَّابِي سَبَّابِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ بَعْضِ أَهْلِ بَابِ هَذَا
الْقُرْآنِ ، أَيْ بِحَسْبِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَرْءِ كَيْفِيَّةٌ يَوْمَ يَدْبَارُ ، وَعَلَى هَذَا يَحْتَاجُ
إِلَى تَوْجِيهِ ؛ لَا أَنْ يَمُرَّ الْإِنْسَانُ بِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَبْذُورٌ بِعِلْمِهِ ،
وَالثَّانِي أَنَّ يَكُونَ حَسْبُ ، أَيْ إِكْرَامًا لِمَقَرَّتِهِ مِنْ مَعْنَى ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ
النِّكَاحُ بِسَوْنٍ مِنْ طَرَفٍ

والوجه الثاني من هذا الوجه الشيخ في حرر وسمح أبو محمد، أن
معناه يؤجبه في معك من التفرقة، أن هذا هو ذلك بمرجل دون غيره
من الأما

وقوله من الذين ساءت صحبته من محبي هذا النكاح به، حرره، ثم بقده
غيره، فذكر بفتح لهما، ساء، حيث بعده، في هذا من معناه، وأما على
الوجه الأول من جعل لمناقع هذا، فقال القاضي أبو محمد، وأما على
أبو الحسن مكرره، قال القاضي أبو محمد، لا خلاف له، وقال القاضي
أبو الحسن، به بخره مع القدرة على غيره، وما مع به لا انتهى

وقال الدرر، "خلف في مع النكاح مناع، به، وحيث، وتعيها
موتاً، وكراهته، من استوفى، والحاصل في منع من مات، وهو
المعتمد، وحيث، فقال محمد، يباح النكاح من به، ولا شيء له، وبه
منه، صفاء، مثل، يرجع الزوج عليه، عنه، ولا من الحجج به
على القول، أنه نكاح صحيح، قبل إتمامه، يعطي بما وقع به في
أمناع له خلاف به، أنه هو المشهور، ويكون بعد من مناع كطهته هذه
مبينة أنه بغيره، فما معه، ذلك وكراهه من القاسم، وأما من أعينه، وإن
وقع من على المشهور، وقد على ما، من النكاح، وأما على
الحوار، وكراهته، فلا يختلف في الإجماع، وإنما يفسر على السهو
للاختلاف، به

قال ليس رضاء، ما حسن النكاح، كل من جاز به، بتلك وأما يكون
عوضاً، وحيث في ذلك في مكاتب في النكاح، لا جاره، وفي جعل عن آت

٩/١٠٧٢ - وَحَقَّقْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «يَا رَجُلُ
تُزَوِّجُ امْرَأَةً بِهَا جُثُونَ»

المعرج عنده، وفيه أيضاً أنه لا يشطط في صحة الحديث تقدم الخطبة إلا لم
يقع فوراً ثم، من طرق هذا الحديث، وقوع حشد ولا تشهد ولا غيرها من
الركن الخطبة، وعالم في ذلك الظاهرة، فجمعوها وجن، ووعظهم من
الشامية أبو حواء، وفيه أيضاً أن لكاه في النكاح والغير بسبب لا المال،
لأن المرء من كان لا شيء به وقد روي به، قد قال ابن بطار

قال يحدث وما ائتمى من أين به أن الثمر كانت داره به، وفيه أيضاً
أن القدر حذر من النكاح من علة، حذر من رعيته به إذا كان، حد للمهر،
وكان ما حدا من غيره من الحقوق، لأن للمراحمه وقعت في وحدان المهر،
وهذه لا في قدر ذلك، قاله القاضي، وعطف باحتمال أن يكون النبي ﷺ
أطلق من حال رجل عسى أنه يغير على كتاب حرمه، وقوله امر به مع ما كان
عليه أهل بيت العصر من القصة بيسير

واسئل به أيضاً على صحة النكاح بغير شهود، ورأى ذلك وقع
بخطبة جمعة من الصحابة، في ذلك ابن حبان هو مسوح بحديث إلا
نكاح إلا وفي ذلك علة رطبة، انتهى، وذكر ابن أبي حنيفة
يحدث وعشرين دله، وفي الحديث بل أكثر من ذلك أكثر من ثلاثين
قوله

٩/١٠٧٢ - وَتَالَعْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، عَمَّا فِي ذِكْرِ الْحَمْدِ، «إِلَى حَالَتِ
الْإِسْلَامِ وَبَعْدَ بَرِّقِ وَابْنِ أَبِي سَيِّدٍ وَبَعْدَ مِنْ مَعْرُورٍ وَلَمْ يَنْسَى وَابْنُ يَحْيَى
(أَيُّمَا رَجُلٍ رُوحَ امْرَأَةٍ وَبِهَا) أَيُّ بِلْمِهِ (حُونَ) وَهُوَ رِوَالُ الْعَنْزِ

ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما من رجل منكم إلا وله عظماء، وفان الزرع من بعد يجمع القراء شجرة، فو فرج المرأة بشبه لرب، فشاكة تكون من لحم هذا فيمكن علاجه، وإذا لم يكون عظماء فلا يمكن علاجه، انتهى»

فإن سمعنا أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال: «ما من رجل منكم إلا وله عظماء، وفان الزرع من بعد يجمع القراء شجرة، فو فرج المرأة بشبه لرب، فشاكة تكون من لحم هذا فيمكن علاجه، وإذا لم يكون عظماء فلا يمكن علاجه، انتهى»

وإنما قيل في الحديث: «ما من رجل منكم إلا وله عظماء، وفان الزرع من بعد يجمع القراء شجرة، فو فرج المرأة بشبه لرب، فشاكة تكون من لحم هذا فيمكن علاجه، وإذا لم يكون عظماء فلا يمكن علاجه، انتهى»

وإنما قيل في الحديث: «ما من رجل منكم إلا وله عظماء، وفان الزرع من بعد يجمع القراء شجرة، فو فرج المرأة بشبه لرب، فشاكة تكون من لحم هذا فيمكن علاجه، وإذا لم يكون عظماء فلا يمكن علاجه، انتهى»

وإنما قيل في الحديث: «ما من رجل منكم إلا وله عظماء، وفان الزرع من بعد يجمع القراء شجرة، فو فرج المرأة بشبه لرب، فشاكة تكون من لحم هذا فيمكن علاجه، وإذا لم يكون عظماء فلا يمكن علاجه، انتهى»

(١) الفقه، ٢/٢٧٨

(٢) الفقه، ٢/٢٧٨ - هذا صرح في فرج المرأة

يرثها، لأنه إن بُرّحي روي في الأغلب، إلا يدح بمقصود من الاستصحاب،
ولا يؤثر فيه كالتحريم المحض.

وإنما ما سار من المصوب فإنه لا يرد له إلا أن يشترط التحريم
كالعمى، العور، الجرح، وهو ذلك من الأدلة من شرطه المصلحة، وله الرد
ولا لم يرد - فثبت أن أحد ما لم يكن له زنى إلا أن يبره حياً على
سبب، ووجه ذلك ما قد يسمى لا يؤثر في الاستصحاب، فلا يوجب جواز الرد
بأنه يبره كما لو كسبه، فله رد، وهو قد ارجح - فلا أن يبره رد، إلا أن يبره
لشبهه في ذلك فيكون له رد، فثبت أنه يكون ذلك له، وإن لم يبره رد، إذا لم
يكن في أمها سوء، لأن ذلك كالشرط ويجب على من يبره أن يبره ذلك
ويزوج على أمها لا أبه، فهذا انتهى.

وقال حريز^(١)، يجب التصريح بطلب أحد من الزوجين لغير
يطلبه في صحته في الجملة، روي ذلك عن عبد الله بن عمر، وابن عباس،
وه قال حار وشارع، وهو مدون، وروي عن علي بن أبي حمزة، وهو قال
الذهبي والثوري ومحمد بن الربيع.

وهو ابن مسعود لا يصح النكاح بمسأ، وهو دار له حنفه وأصحابه إلا
أن يكون الرعي مسبوياً، رُجبتاً، فثبت أن شرطه الجبر، يبرق الحاكم بهما
بطلانه، ولا يكون مسأ، وثبات أن المختلف فيه بضع الزوجه، فثبت أن الجبر
كجبت وأنشأه، وإن يبره منه المصوب فلا يبره بمقصود بستانح وهو الزوط
مختلف المصوب المدحش.

وهو قبل المدحش والجراح والبرحي لا يصح سوءاً، لأن ما معه ذلك
ذلك يوجب - بمره بمره فثبت أنه - والمحمول بحاف من العجوبة - قصور

فَسُبِّهَا، مِمَّا عِدَّتْهَا كَذِبًا. وَذِكْرُ مَا فِيهَا يَمُنُّ الَّذِينَ وَعَدُوا اللَّهَ وَلَهُمْ أُولَئِكَ
فِي مَا كُنْتُمْ لَكُمْ وَاعِدًا. وَإِن مِّن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانٌ لَّهُ يَوْمَ يُؤْتَى
الَّذِينَ كَفَرُوا أَجْرُهُمْ وَهُمْ فِيهَا مُرْتَدِدُونَ. وَلِلَّهِ الْغَنِيُّ وَالْكَافِرُ
الَّذِينَ كَفَرُوا. وَكَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ.

الأول لم يفتح لأنه من رتبة جميل من رتبة وهو عروث، على رتبة من كعب من
عمره، رتبة مجهول لا يعلم نكته، رتبة اسمه ولد، ولد من سلم حازر ان يكون
طلاوة، فإن لفظ الحلي معلقته من تباين الطلاق، أما الثاني ففعله من
منه لا يلائق على إباحة الفرب منه، رتبة خدمته وسيرته وعسى لجام
بمصلحته انتهى

(قصيده) الترواج (عليه) أي التمره (صدائها كلفلا) غم بروج، صبي أن ما
 به من نجوم وغيره لا يجب استباحتها بشعها دون صدائها بل لا بد لها من
 صدائها، وإذ كان الترواج رها سنده محبوب (وولدت) لصدائها القدي أدنى بروج
 (الروحها غرم) ضد معجب، وسكون، مصر غرم (على رسلها) أي وي حرمه
 الذي يحسنها

وخط الفرجسي مستند إلى دور الخطوط عن يحيى بن سعيد بهذا
السند "يها امرأة تترك رجل بها حب أو جنام أو مرض عنها مهر ما
أراد، ويها، وهذا" حلى على قوله لا يترك، ماء إلى شدة من
يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قصص عمة أبيه عنه في
انصرافه والجفاء وسجوده إذ دخل بها فزق بينهما، ولصدق لها بمسحبه
لباها، وهو له على زوجها مال فت كُتبت سمعته؟ قال نعم.

(حال مثلك وإنما يكون ذلك) بعد ذلك المذكور في آخر عمر - رضي الله عنه - حرماً على زوجها إذا كان زوجها الذي أنكحها) أي المرأة اسميه (هو أبوه أو أخوها أو من يرى) - رضي الله عنه - من لا يربطه - رضي الله عنه -

أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا لَأَمَّا إِذَا كَانَ أُنْذِيَ أُنْكِحَهَا، أَيْ عَمَّ، أَوْ
مَوَلًى، أَوْ مِنْ أُنْصَبَرَةٍ، بِمَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ ذِكْرُهَا، فَلْيَسَّرْ
عَلَيْهِ عَزْمٌ، وَتَرُدُّ ذَلِكَ لَمَرَأَةٍ مَا أَخَذَتْهُ مِنْ صَدَقَتِهَا، وَبِتَرْكِهَا قَدَرِ
مَا تَسْتَحِلُّ بِهِ.

معها في اليك بحث لا يحصى عليهما عينا كذا في (الردية) (١)

(أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ) يعيب (منها) أي من المرأة، ولا يَحْبَرُ، (قَلْبًا إِنْ كَانَ
وَلَيْهَا الْمَرْءُ أُنْكِحَهَا أَيْ عَمَّ) بها الذي لا يكون معها في اليك (أو مَوَلًى) لها
(أو) رجل (من العشيرة ممن يُرَى) بينا المجهول أي بظن به (أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ)
اليعيب (منها) فليسر عليه أي على هذا النوع من الوصي (هرم) للزوج

(وَتَرُدُّ ذَلِكَ الْمَرَأَةَ) ما أخذت من صداقتها أي ترد إلى الزوج المصدق الزائد
على أقل مقدار المهر (وَبِتَرْكِهَا) بينا المجهول (لَهَا لَمَرَأَةٍ) أي مقدار (ما يستحل
به) يتحتويه في أوله في نسخ الهندية، فيكون محبب للمعامل، والقصير إلى
الزوج، ويعقوبه في نسخ المصرية، فيكون مسبباً للمعصوم، والقصير إلى
الزوجة، والمرأة أو في مقدار المهر، وهو ربع الذهب عند المالكية، وذلك
لأنه مطلق البضاع عن صداق

قال ابن جني (٢) "نوب مالك هذا يعني التعريف بين الوصيين بعد قول عمر -
وصي الله عنه - بحسن أن يكون خلافاً لقول عمر - وصي الله عنه -، وأن يكون
مالك أورد قول عمر - وصي الله عنه - على ما رواه، وذكر رأيه على ما رواه،
ويحتمل أن يكون مالك تلقى قول عمر - وصي الله عنه - أنه موافق لرأيه،
ولكنه حاس في الولي الذي يظن به أنه يعلم ذلك، وبين ذلك مالك بتفصيله
الذي فصله، فإن كان كذلك، وكان ما رجع من العيب بأسرة موجوداً بها

(١) اقتصر الكبير (٢٨٦/٢)

(٢) القشيري (٢٧٩/٣)

حين العقد . يظهر على الزوج عند ان يس من ماله مقدر أن يكون نولي عقد مكاها
مع طاهره المهره محلها ، والأضلاع على ماله أو يكون مهر طاهره أنه لا
يعلم بحالها ، والأول لا يخلو أن يكون حاصراً معها قبل العقد حاكم أو عاباً
عنها ، فإن كان حاصراً معها ، فإن يجب موقوف طاهره ، أنه لا يضمن على مثله
ولا خلاف في المذهب أن جميع عداها لها ، ويرجع به نزوج على نولي خلافاً
للشافعي في ثوبه . لا يرجع على نولي ولا على المرأة بوجده ، ولو كان النولي
غائباً عنها يجب يعلم أنه يضمن عند حرمها ، فقد روى ابن القاسم عن ابن القاسم
واس وحب ، برضا الحكم عن ذلك أنه لا شرم عليه . وإنه انقضى على المرأة
رأى أن حسب عن ابن القاسم بعد . يضمن له ما ضمن

وروي عن الشهاب أن طلق على نولي وإن كان عائناً . وإن كان النولي
مع طاهره أنه لا يضمن ما بها كائن معم والدخل من المشيرة فلا شرم عليه ولا
يضمن ، قاله ابن القاسم . وقال ابن حبيب . إن اتهم أنه منه حلف ولا فلا شيء
عليه . وروى المرأة من الصداق ما حلفه فيه أنه يترك لها من ذلك ربع دينار
لأنه لا يجوز سبحة مخرج غير حرمها ، فحلف بخلاف ذلك لها ، فإن يضمن
وإنما يرجع عليه ما ضمن التي دفعها بها دون الجهاره غير

وقال أبو حنيفة ^(١) . إن اتضح . وجد من الميسر فلا مهر بها عليه
سواء كان من زوج أو المرأة ، وقد فو الشافعي . لأن الفسخ إذا كان منها
فانقضى من حيثها ، وإذا كان منه ، فإنه فسخ فبطل بها المهر (عده) ، فصار
الفسخ كانه منها . فإن كان الفسخ بعد دخولها معها المهر ، لأن المهر يجب
بأنه قد يسفر بدخولها . والواجب مهر المسمى . وذكر القاضي أنه روي
إجماع . على . والأخرى مهر على . لأن الفسخ ما من العقد
مبارك كما عده أنه قد

فَقَضَى أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا . وَلَهَا نَسِيرَاتٌ

الْأَيُّهَا ، قَالَهُ قَبِيلُ مَوْدٍ بِنُ عَمْرِو - رَحِمِي اللَّهُ عَنْهُ - وَحَدَّثَهُ ، وَحَكَمَهُ رَهْدًا لِقَدَمِهِ فِي الْعِلْمِ ، أَوْ يَكُونُ بِدَارِ مَرْجِعِ الْعَتَاوَةِ

(نَقَضَى) رَهْدَ وَفَادَ لَا بِنُ عَمْرِو - رَحِمِي اللَّهُ عَنْهَا - (أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا ، وَلَهَا النَسِيرَاتُ) وَاجِبٌ لِي مَا لِلْمَرْأَةِ ، وَهُوَ الْمَرْجِعُ عَدَمُ الْمَالِكِ ، وَلَهُمْ قَوْلُ أَمْرِ بَنِي يَجِبُ الصَّدَقُ ، لِمَوْدٍ مَالِي الرُّوْقَانِي^(١) وَهُوَ قَوْلُ شَدِّ صَدَقَ وَرَجَعَهُ ابْنُ الْمَرْيَمِ ، وَغَيْدَهُ وَلَدَ السَّحَوِي^(٢) مَرَّ مَرْجُوحٌ عَمْرٍو تَقَدُّمُهُ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الرُّوْحِيِّ قَبْلَ النِّسَاءِ وَالْمَرْيَمِ ، فَاتَّخَذَتْ بَيْنَهُمَا ثَابِتًا ، وَلَا مَهْرَ لِلْمَرْأَةِ ، رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ، وَغَيْرُهُ مِنْ بَابِ ثَابِتٍ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي السَّحَوِي ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ لَهَا الصَّدَاقُ ، وَهُوَ قَوْلُ بَابِ ثَابِتٍ ، أَمْ

وَقَالَ السَّرْدِيرُ^(٣) 'أَمَّا مَوْتُ وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَلَا شَيْءَ بِهِ ، قَالَ السَّحَوِي يَحْيَى إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ بَعْدَ الْفَرَسِ فَهُوَ نِكَاحُ النِّسَاءِ ، أَمْ

قَالَ السَّرْمَسِيُّ^(٤) 'مَرَّتْ بَاتِ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الْإِصَابَةِ ، وَبَيْنَ الرِّجَالِ وَرَتَهُ صَاحِبِهِ ، وَكَانَ يَدُ مَهْرٍ سَائِلَهَا ، أَمَّا النِّسِيرَاتُ فَلَا حِلَّالَ بِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبَارِكُ وَبِشَائِئِهِ عَرَضَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوْحِيِّ عَرَضًا - وَعَقْدَ لِرُجُلٍ يَدُهَا صَحِيحٌ ثَابِتٌ ، فَمَوْتُهُ تَنْخَوِّلُهُ فِي عَمُومِ نَحْوِ

وَأَمَّا أَحَدُهُمَا وَدَمَهُ يَكْمُلُ يَدُ مَهْرٍ سَائِلَهَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ الْمَطْلُوعِ ، وَإِلَيْهِ دَعْبُ ابْنِ مَحْمُودٍ ، أَسْ ثَمَرُهُ وَأَسْ أَبِي لَيْسَى وَالثَّوَيِّ وَاسْمُهُ ، وَدَوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمْرٍو ، وَابْنُ مَرْيَمَةَ وَمَالِكٌ وَلَا عَمْرٍو لَا مَهْرَ لَهَا ، وَقَالَ

(١) مَرْجِعُ الرُّوْقَانِي (٣/ ١٠٢)

(٢) السَّحَوِي (٣/ ١٢٨)

(٣) السَّرْدِيرُ الْكَبِيرُ (٣/ ١٠٢)

(٤) السَّرْمَسِيُّ (١١/ ١١١)

أبو حنيفة كقول أبي المصنف، وهو فهم أبي الفرة، وعن حماد، أخرجه
لا يكمل ويصعد، ولشاذان، قولاً كان، وبني، أم

حدثت عامه ليلة المذهب، وهو، أبو، الثاني، لشاذان، مذهباً، سائله، لا
التهذيب، روى، الترمذي، عن بعض أهل العلم أنه لها، الميراث، ولا حداد
لها، ثم قال، هو قول الشاذان، وقال، أبو، حديث، مذهب، وبني، الكتاب
الحديث، روى، عن أبي، روى، عن الشاذان، أنه رجع، بعض، عن هذا
القول، وأبو، حديث، يروي، - ولين، -

وفي ١٥٠ من المسحود، حب قوم أبي، لها، الميراث، وأبو، بما
روى، عن أبي، مسعود، وعسى، أنه، - أما، شاذان، عن، مذهب، امرأة، وثم
يقول، لها، مسعود، وثم، ينقل، لها، حتى، مات، فقام، ابن، مسعود، بها، حداد
سألها، لا، ركن، لا، سقط، فقام، يمثل، بين، أبي، الشاذان، فقال، فقصي
رسول، الله، في، يروي، عن، وأبو، مثل، - نصبت، قال، مسعود، فإن، ثبت
سقط، يروي، هذا، حجة، في، قول، أبي، - أبي، - وإن، لم، يست، فلا، مهر، لها

قال، الشاذان، في، شرح، مسعود، بن، حنيفة، قال، روى، عن، مسعود، بن، السج
عقبة، المسلمي، المكي، فقصي، هذا، في، حديثها، أخرجه، بر، داود، والترمذي
وصححه، راجع، وأبو، وصححه، وأبو، أبي، شيء، وعبد، الراي، ولم، يعود
به، محفل، من، من، بل، قال، هو، وحده، في، - أجمع، لأن، مسعود، مشيد، أنك
نصيب، بها، فقصي، به، رسول، الله، - وهو، أحد، مؤلفي، الشاذان، ورجعه، يروي،
وقول، الثاني، روجه، الشاذان، أم

وحدثت، عن، مسعود، هذا، أخرجه، الترمذي، وقال، وفي، باب، عن
الميراث، وحدثت، عن، مسعود، حديث، حسن، صحيح، قد، روى، عن، غير، وجه

١٦٧٤، ١١ - وحديثي من فائدت ١ به بلغة أن عصر من

سند الترمذي كتب في حلالته إلى بعض عماله ١

وقال أبو حنيفة ١ ر صحيح الحديث فلا يسر ١ بعداً عن قول
 فقد قال الرولي وقع في حديث المديونة فلم يعرفه أحد ، وكان الرقاعي
 اختلف فيه ، فروي عن بسار ، وروى مفضل بن سنان ، وروى عاصم بن أشجع ،
 وروى أن علي قال لا يدل مفضل بن سنان ، ولا أبي موسى ، على عقبه ، وروى
 عن ابن عباس وابن عمر حلالته بعد ما سمعوه ، بالحبوب ، و جهل أهل المدينة
 به لا يفهمون ، ثم قال بعده روى عن أصحاب النبي ﷺ ، وقد علقه به عاصم
 أنها ، حدثت عنه ، روى بها أهل المدينة ، جاء به في أهل الصورة

وأما لا حلاله ، في روى به لا يفهم ، وقد علقه به ، وأن أصحابه
 الأحياء ، التكميل ، قد حذف في مسانئهم ، كما في روى به ، وعينه ، ثم قدح
 ثبوت في روايتهم ، أنه لم يروى ، عن علي بن مفضل ، وهو صحيح ما أثر فيه ، لأن
 الرواية قد ذكرها عن عمر ، هي الله عنه ، أنه روى حديثه ، فطه به ، في وهو
 مشهور . هـ

والحديث المذكور في المسند ، في حقه ، بسط في فائدت حديثه ، وقال
 روى عنه ، ثم روى عنه ، صحيحه ، على شرطه ، وهو ، روى عنه ، على شرط
 الشيخين ، ورواه ابن حبان في صحيحه ، أنه ، وحكى الترمذي عن الأعمام
 ما لم يرد ذكر هذا الحديث ، قال ما ثبت ليس عليه ، بمن

١٦٧٤، ١١ - (ما لم يرد ، أنه طه) قال الرقاعي ما جاء من وجوه ، بها .
 ما روى عنه ، ثم روى عن معمر ، عن أبيوب وغيره ، هـ (أن ، الصحيحة الثابتة
 (عن ابن عبد البر) - روى عنه ، (كتب في) روى ، حلالته إلى بعض عماله

(١) مشروحة ، الأعمام (٢) ٤٥١، ٢١

(٢) كتابي الأصل ، المذكور في اثره ، في سنة ١٢١٠ هـ

فإن كان ي^١ ي^٢ من العداى وهو مدخلان من الحيوان،
وقال الباجي رحمه الله تعالى في النكاح الذي وقع به النكاح، ووجه ذلك أنه
من جهة المهر المدعى بعد هذه النكاح، وليس كذلك بدو النكاح الذي هو المدعى
بعد أن يخلو قبله، فالنكاح، أنه وقد يسمى في المدعى في عقد
النكاح نكاحاً بعد المدعى

والأدنى^٣ أن ما شرط في عقد نكاح من عقد يشترطه أولى
نفس أو غيره، فإن ذلك منه بدو وجه لا عقد مدعى، بوجه أن يكون
جميع موصوفه نفس موصوفه من جهة كتابة الأجزاء وقد قال مالك بن
اليماني أن مراح هي رجل حمله على النكاح، فإنه هو مراح جعله
على أن يقوم به في النكاح من جهة المدعى على من أسسه

وما كان من ذلك بعد عقد النكاح فهو من مراح دون المرأة،
ولا شيء من وجه منه أن طائر في النكاح من جهة ما في النكاح في
محدث من الحكم فأنما كان له من النكاح أو واثق، ووجه ذلك أنه معنى يبرح به الزوج
بعد ما يخلو، فكان ذلك من جهة المدعى في النكاح

وأخرج به أبو سعيد إلى غيره من شعب عن أبيه عن حماد قال مد
رسول الله ﷺ وأما النكاح غير مدعى أو غيره أو غيره قبل عقده
ونكاح فهو بها، وما كان مدعى النكاح فهو من عقده النكاح، قال
صاحب التمهيد: حرجه النكاح إلا البرقي

قال الشيخ في البدل^٤ عن السوفاي: ذهب إلى هذا عمر بن

(١) شرح أبو قاتر (٢) (٣)

(٤) طبع في (٢/٢٨٣)

(٥) بدل (١٠٣٤) (١١)

عنه الثمري، والثوري، أبو عبيد ومالك، وقائ، أبو يوسف، إن ذكر قبل عقد
تغيره سقط، وقال ثمامي إن سمي فتيه كس اسميه فاسده وسحق
مهر المثل، انتهى.

وال حافظ في "المصباح" وما يشترطه بناءً عليه ويصهم بسببه
"الحبان، فصل" هو سمرأه مطلقاً، وهو قول عطية وجساعة عن الثمري، و
قال الثوري وأبو حنيفة وابن هو من شرطه، فانه مبرور وعلي من حسي،
وقيل يختص بنت مالك بن عبد من الأوباء، وذلك السامعي إن وقع في
عس لعمه وجب للمرأة مهر منها، وفي وجع خارج عنه لم يجب، انتهى.

والأبي رشيد^(١) استمرأه في ذلك على ثلاثة أقوال: فقد أبو حنيفة
وأصحابه، بشرط الأرم، وأصحاب الثمري، ودون السامعي: فهو فاسد ولها
مصادق له، وقال مالك إذا شرط عند النكاح فهو لائب، وإذا كان
بعد النكاح فهو له، وسب اختلافهم تشبه النكاح في ملك بالبيع، فمن سبه
بالوكيل بعد لستة، وبشرط نفسه حياة، قال لا يعود النكاح كما لا يعود
البيع ومن جعل النكاح مبداءً للبيع، قال: يجوز.

والثمري ومالك فلا إسهام إذا كان في عقد النكاح أن يكون
تقصاًاً لعمه، ولم منه إذا كان بعد النكاح، وحديث حماد بن شعيب
مختلف به من عمل أنه صحيح، وبه عن أبي قول مالك، وقال أبو عبد
إذا دونه ثلثت وجب المثل به، انتهى.

والأبي سمرق^(٢) يجوز لأبي امرأة أن يشترط شيئاً من صدق بينه

(١) صحيح ٣٠٦، (٢١٨/٢)

(٢) ١٨٤، لصحيفة (٢٨/٢)

(٣) السمعاني (١١٨/٦)

قال مالك، في الرجل يبرئ نفسه صغيراً لا مال له، إن
الصدائق على نفيه، إذا كان لغيره يوم تزوج لا مال له، وإن كان
لغيره مال، يصدق في مال لغيره، إلا أن يستني الأب أن
الصدائق عليه، ويثبت لنكاح ثابت على الأب، إذا كان صغيراً، وكان
في ولاية نفيه.

نفسه، ويثبت قال إسحاق، وقد روي في مسروق أنه بعد زواج ابنه اشهره
نفسه عشرة آلاف، فجعلها من المهر والسكنى، وروي نحو ذلك عن علي بن
الحسين، وفي موطأ وطائفة وعكرمة وغيرهم كل ذلك للسرقة. وقال
الشافعي لها مهر بمثل، ومساكنة.

ولنا مذهبنا في نفيه شريطة ﴿إِنْ أُرِيدُ أَنْ أَمْكِنَكَ﴾ الآية: فجعل
الصدائق الإحصاء على رعية غنمه، وهو شرط نفسه، ولأن نواله الأخذ من
ماله، وثبت له عليه السلام ثبوت ومالك لا يثبت، إذ شرط نفسه شيء من
المال، يكون أخذاً من مال له، فإن شرط ذلك غير الأب من الأولاد كالأخ
والأخت والشرط، على من عليه حمد وجميع المسمى له، انتهى.

(قال مالك في الرجل يبرئ نفسه) حال كونه صغيراً لا مال له، إن الصدائق على
نفيه سواء نص بدنه، أو لم ينص، بل ولو نص بكونه على الأب على ما سبأه
في كلام اللودير، وحكي لنا في النص الخلاف بينهم وسطاً في موطأ.

(إذا كان لغيره) لم يذكر (يوم يبرئ) بينا المحذور من التبرؤج (لا مال
له) ذكره مكرراً تأكيداً وتوضيحاً (فثبت كل للصلوة) استظهر (مالك) يوم النكاح
(قال الصدائق في مال لغيره، لا أن يسمى) أي يصرح (الأب أن الصدائق عليه) أي
على الأب، يكون عليه لاسرته ذلك نفسه.

(وذلك النكاح) هكذا في جميع النسخ المصرية و... غير نسخة
«المسكن» نصها مرة، لفظ آخر، ومع ذلك أن نسخهم في لأن النكاح
(ثبت على الأب إذا كان صغيراً، وكان في ولاية أبيه) وذلك، جماع، فإن الأب
إحيا، الصغير.

قَالَ مَاتَتْ، فِي طَلَاكِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَهِيَ
مَحْرَمَةٌ، فَيَقْعُوْهُنَّ عَنْ بَعْضِ الصَّدَاقِ، وَبِأَنَّ دَيْبَ جَابِرٍ لَمْ يُزَوِّجْهَا مِنْ
أَيِّهَا، فِيمَا رُصِعَ عَنْهُ

قَالَ مَاتَتْ وَهِيَ أَنْ تَلَهُ سَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي بَيِّنَاتِهِ ﴿يَا
أَنْ يَتَوَكَّلْ﴾ هُنَّ نِسَاءٌ لِّلَّذِينَ قَدْ دَخَلَ بِهِنَّ ﴿أَوْ يَتَوَكَّلْ﴾ أَلَيْسَ بِكَوْنِهِ
عَقْدُهُ نِكَاحًا هُنَّ

قَالَ الْقَاضِي هَذَا أَصَحُّ، وَلَهُنَّ إِنَّمَا لِلرَّوَاتِبِ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا، لَمَّا الْمَوْسُورُ فَلَا
يُضْمَنُ الْآبَ عَنْ رِوَايَةِ وَاحِدَةٍ، انْتَهَى.

وَفِي «الْمَرْحُومَةِ» لَا يَطْلُبُ الْآبَ بِمَعْرِفَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ الْمَقْبُورِ، أَمَّا
الْمَعْرِفَةُ فَيَطْلُبُ أَبُوهُ، فَدَعِيَ مَنْ كَانَ ابْنُهُ لَا مَنْ كَانَ ابْنُهُ، لِأَنَّ دَيْبَ جَابِرٍ
الْمَعْرُوفَ، قَالَ مَنْ عَدِيْلٍ قَوْلُهُ عَلَى الْمَعْرُوفِ وَكَانَ فِي مَسْرُوحِ الطَّحَاوِيِّ
وَالْمَعْرُوفُ أَنْ يَكُنْ مَطْلُوبًا أَوْ الصَّغِيرَ خَمْسًا أَوْ لَمْ يَخْمَسْ، لَأَنَّ فِي الْمَشْهُورِ
وَالْمَذْكُورِ فِي الْمَقْرُومَةِ أَنَّ هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ - وَبِهِ يَخَالَفُهُ - نَهَى

(قَالَ مَالِكٌ فِي طَلَاكِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا) يَعْنِي إِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ
امْرَأَتَهُ قَبْلَ الْبَيِّنَاتِ (وَهِيَ بِكَوْنِهَا) جَمْلُهُ حَالِيَّةٌ ذَكَرَهَا، لِأَنَّ مَالِكًا (فَيُجَابِرُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ)
عِنْدَ الْمُنَاكِحَةِ، بِحَالِ ابْنِهِ كَمَا يَقْلِبُ فِي مَحَلِّهِ (لَمْ يَزَوِّجْهَا) لَا عِيْرَهُ (هِيَ)
بَعْضُ الصَّدَاقِ، أَلَوْ حَبْلُ لَدَارٍ عِنْدَ الطَّلَاقِ، مِلَّ نِسَاءً (إِنْ ذَلِكَ) أَيَّ عَمَلٍ الْمَهْرِ
(يُجَابِرُ لَزَوِّجَهَا) وَبِأَنَّ هَذَا (مِنْ أَيْهَا فِيمَا رُصِعَ عَنْهُ) وَنَهَى (عَنْهُ) أَيَّ عَنْ الزَّوْجِ

(قَالَ مَالِكٌ وَدَعِيَ) أَيَّ دَلِيلَ ذَلِكَ (أَنَّ اللَّهَ يُبَارِكُ وَتَعَالَى) قَالَ فِي كِتَابِهِ
﴿وَكَيْفَ يَتَوَكَّلُ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَوَكَّلَ وَكَانَ قَرِينًا لَهُمْ﴾ وَكَانَ قَرِينًا لَهُمْ مَا قَرِينًا،
﴿يَا أَنْ يَتَوَكَّلْ﴾ هُنَّ فِي لِمَرَادٍ بِصَغِيرٍ لِيَجْمَعَ فِي الْآيَةِ (نِسَاءً لِّلَّذِينَ)
قَدْ دَخَلَ بِهِنَّ ثُمَّ دَانَ مَعَهُنَّ (أَوْ يَتَوَكَّلْ) أَيَّ هُنَّ عَقْدُهُ نِكَاحًا هُنَّ (فَهُوَ) أَيَّ

أحسب أن عامة الظاهر مقام ابصر على غير الأصل، غير ذلك المراء
أرواح تعين لأن يعقوب أو معقود، فقد خلف عن الظاهر ذلك عن أن المراء
غيرهم، ١٤٥ - أن لأصل في العطف، والـ في معنى هذا، (إلا أن
يتقوسك) معناه (يسقط)، ١٤٦ - (أو ضئف أقوى) على أن لا يسلط،
فيحصل الشك، وعلى وليهم ليس كذبت ليكون قولك أرجح، ١٤٧ -

١٤٨ - دار السوء، ١٤٩ - انصب على النصب في الذي بيده عقده سكاخ، ١٥٠ -
مذهب أحمد، ١٥١ - الروح، ١٥٢ - ذلك عن علي بن عيسى وحسين بن سعيد، ١٥٣ -
قدل صعب، ١٥٤ - السب، ١٥٥ - سراج وسعد وسامح، ١٥٦ - حير وسامح، ١٥٧ - ابن عمر
ومجاهد، ١٥٨ - من معالونه، ١٥٩ - من يد وابن سبرو، ١٦٠ - راعي، ١٦١ - لرووي
ويشمار، ١٦٢ - صاحب الرأي، ١٦٣ - في الجديد، وعن أحمد أنه، ١٦٤ - من كان
١٦٥ - لصيرة، ١٦٦ - أن ثقيفي الجديد، ١٦٧ - كان، ١٦٨ - أو خلا

ولما روي في نظري، ١٦٩ - (أو غيره) أو غيره، ١٧٠ - من شجب عن يده هو جده
عن أبيه، ١٧١ - قد، ١٧٢ - حقه، ١٧٣ - ولا في بيده عقده سكاخ، ١٧٤ -
أبعد هو روح يمتلئ من صفه ودمه، ١٧٥ - (ليس من يروي عنه شيء)،
ولأنه محسوس، ١٧٦ - (أو أن نقرأ أقرب) يتقوسك، ١٧٧ - (أو أن يروي عنه شيء)،
انفرد هو عن روح عن حقه، ١٧٨ - عن يروي عن عدل المراء، ١٧٩ - من أقرب
أبي النفوذ، ١٨٠ - لأن المراء عن الروح، ١٨١ - فلا يمتلئ الولي منه، ١٨٢ - صفه، ١٨٣ - من
أموالها وكسائر الأرواء،

لا يمتلئ منه، ١٨٤ - من خطاط الحاضر، ١٨٥ - خطاط الدائن، ١٨٦ - من
(أو أن يروي عنه شيء)، ١٨٧ - (أو أن يروي عنه شيء)، ١٨٨ - (أو أن يروي عنه شيء)،

١ - (المعروف، ١٦٦)

٢ - (من الذي نظري، ١٧٤)

٣ - (من الذي نظري، ١٧٤)

قالا صبيته، هي شهودية أو النصرانية تحت اليهودي و
النصراني، فتسبه قبل أن يدخل بها، فإنه لا صدي بها

ذاتة. معنى هذا من طهر الزوج قبل الدخول بنصف المهر بينهما، فإن عدا
الزوج لها سر أصاب له كمل ثلثا الصدي حسبه، وإن عدا المرأة عن
نصف لذي بها، تركت صحيح الصدي جار، إذا كان تعاني منها رثسا

ولا يصح عموما ربي عن صدي الزوجة التأكد أو غيره، صبيته كانت
أو كيدته، هي منه أحمدي رواية الجماعة، ورأى عنه ابن منصور حواشي عن
الأب، ذاب أو حقت ما ربي عدا إلا قولاً لأبي عبد الله فديهاً وقاضاً قول
ابي حقت أن الله روية واحدة، وإن أن عدا به رجوع عن قوله بجواز عتو
الأب وحر الصحيح

وإن قلنا بربوبية ابن منصور لم يصح عدا، لا محذور شرطاً، أن يكون
مأثراً، وإن يكون صدي، كقولنا عدا على مالها، فإن صبيته هي مال مصفاة وإن
تكون مكرمة، وإن تكون مصفاة، وإن تكون على ابن حواشي لا، لا تعدد عد ألق
الصحيح، ولا يفرق بين مال مصفاة ومصحف الشافعي عن مكر من عدا إلا أنه
يجعل الهمد كالأب، هـ

ومن الصدي في "المدرا" يخرج ابن حنبل وروى في حاتم والطبراني
في "الأوسط" وسبقتي من حسن في ابن عمر عن النبي ﷺ قال: "الذي
يبدء عقد النكاح الزوج"، هـ

قال مالك في كتابه تحت النكاح: أي في (اليهودية أو النصرانية
تحت اليهودي أو النصراني، شر على ربيب الثلث أنفسهم، هي (قبل أن يدخل
بها، إنه لا حلال بها) قال النجاشي^١ وهو كذا، فإن سبب بعد إنشاء وصل

١١١ ألفه المشرقي (١١٦٠/١١٦٠)

(١١) ألفه (٣/١١٨٨)

بعضی از این شهر به بحر منتهی می شود و این را بندیر و غلبا می نامند و واحد
مردم آن را که از ساحل به سوی دریا می رود و آنجا می رسد و آنجا را
بندر می نامند و آن را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را

بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را

بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را

بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را
بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را

و این را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را بندر می نامند و آنجا را

قال مالك لا يرى أنه نكح المرأة بقدر من وثق دنسها
وذنت أذن من يجب فيه علق

أصله أحلها فيها سحره، أحمره يعني إذا كانا عاينها والإسلام قبل
أعمره، وإن كان بعد أحمره، فله في أحمر القيس، وهي الأحمر من مهر
أشبه بهذا عند أبو حنيفة، وقال أبو يوسف أحمر من الثمر في الموضع،
وقال محمد له ثلثة في الموضع

وجه قولهما أن القصد موكده للمالك في التمتع، فيكون به ثمة بعد
مبضع سبب الإسلام، ومعار كما إذا كانا بعين عاينها، وإن لم يلقها
أقصر بحال العقد، أبو يوسف يقول إن كانا بمسمن وقت العقد يجب مهر
أعتل فكذا مهر، ومحمد يقول صحب بمسمن بعد الحسنة، مائة حلهم
إلا أنه لا يحل للمهر، فيجب المهر، ولا يحد له، بعدد في
المصدق، لم يصر لعقد، وثنا ملك المهر، في رد القصر من
مسماك أو ج إلى عاينها، وذلك لا يشع (بالسلام كستره، سحر المحنة،
في سحر البحر، بعض مذهب طائفة، فيشع بالإسلام، د

قال مالك لا يرى منع امرأة التي نكح بها المصاهرة (المهرنة ما قبل) في
مهر أقل من ربع دينار) وثلاثة درهم نصفه أو ربعه، ذلك من مبرور (وذلك)
أحد، أي ربع الدينار، في دية (أي) أن أهل (ما بعد، بعد الفسخ) أي دفع
أحد في الكسرة، فذلك عليها بما مع كل عصر، محرم مسباح، قال أبو يوسف^(١)
وإن ما نكح على قوله جميع نكحها إلا أن يجب د

نكح وسعد لم يرد، وفي قول، الباب أن دية كذا، حكاه
أبو أحمد، وقال يابني^(٢) اجتاز أبو رجب من رواية عن حبيب النكاح

(١) شرح الموطأ، ١٣٣

(٢) المجموع، ٢٨٩

١٠٧٦/١٣ - وحَدَّثَنِي عَنْ مُبَارَكٍ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ، أَنَّ أَبَا بَرٍّ
نَافِعًا كَانَ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ لِرَجُلٍ بِمَرْبُوعٍ، فَأَرْحَبَ عَلَيْهَا السُّودَ،
فَعَدَّ رَجَبُ الْقَيْدَانِ.

الصدى على الزوج. فظاهر اننى بمضى ار الحياه يجب على الزوج ان يصدق. وان لم يكن الحب، غير ان بعد ان ملك فيه ووق محمد من. و هو انه يريد بالحدث. به ارحم لنور الحياه. وارسل طوله. فله. وحب الصداق اذا لمحب عمار المنسى بمضى ان الحياه ساهله بها. ثم

قلت وسيدنا ما في عن ثمالك في أنه شيخ مشايخنا انشاء الله
 قدسوا في ذلك انشاء الله لا ذلك بعد ثم عمر . رضي الله عنه . المذكور
 كتاب الشافعي في المقدم بقوله . يقول . عمر . رضي الله عنه . ويقول . عمر .
 رضي الله عنه . فعمد في ذلك . وقد يقول . لا يكون انما الله جاني ظلم
 فيا . ان شمس التي في محل سنة ودرست . ثم جاء في الحديث إلى أن المود
 بما يجب كمالا بالمسير ، واعتمد على ظاهر الكتاب

وَمِنْكَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَرْيَمَ - وَحَسْبِيَ اللَّهُ هـ - وَيَقِظُ الْكُتَابُ بِأَنَّهُ
مُصَادَقٌ حَتَّى أَنَّهُ يَدُ بَمَنْتِهِ، فَيَقُوبُ بَصَرَهُ بَكْتَابٍ، وَهَذَا هَلْ مَسْنِيٌّ وَقَالَ
بِمُاسِيهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ بَمَنْتِهِ، وَإِنْ يَمْ تَرَجُّحُ الْفَتْوَى حَقِيقُ
بِمَنْتِهِ. لَآ أَظْهَرَ مَعَ هَذِهِ فِي إِسْمَائِيلَ الْإِسْمَاءِ، رَجَعَ هَذَا فِي إِسْمَائِيلَ، فَظَنَّ هَذَا
بِمَنْتِهِ تَوَلَّى عَمْرٍ - رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُ - ١٥

فمن يكته بهخالف لجمهور، زعموم لفقہ و فلول عمر - رضی اللہ عنہ -
 "ما جمهور از جاء "عمر عکب"

١٣٩١-٧ (ملف)، هي اس شهادة أن ولد من تسمية الانساب
هي قد عه - أيضا (كان يقول) به دخل الرجل مرفقة في ملحوظة لورثت
عليها كنوز فقد وجه الصداق) بعد سقلا، عه الجمهور وشعاع البر
عند المالكية كما قلده في أثر غير - رضي له عه - وهذا الأثر أخرجه محمد

قال الرازي " ثم سجد بين المصيب هـ خلاف لما أولته اصحاب
مولد عمر - رضي الله عنه ، تلك أنهم حملوا قول عبد الله رضي الله عنه على
أن ياتخلوه حياء كما في يكون لغيره فوق الروضة في الذي الله من وبنه أنكره
الزوج . وحملوا قول سعيد هـ على التخلوه على سبيل الاستعداد بالرجعة دون
الرجعة . فقال إن كانت هذه التخلوه في قول سعيد هـ ، فليكون قول الزوج في
إفكاح الحبيبي وإن كان في قول الزوج فيقول قوله ، وذلك لاستطاع الزوج
دفعه عنه في بيته . ما حل عليه الناس من الاستباحة والسجدة في البيت الذي
يرود فيه

فأما قوله سجد ، فمما في كتاب الزوج ١٠ هـ في قوله وإن كان يكره
المعولين . وقد روي عن رجل عن مالك أنه قال حسب عند الناس الزوجين في حقه
أو في أهله . قالوا : من المراد به الدعاء المسنون ، وبه الله أن ذهب . أم

وعرف الرازي " من لا ترضى سجد الزوج ، وخبره الاحتداء ، فقال
حاصله أنه يصدق بربريهما بمجرد قيامهما بخلاف جنوه . وهذا يقتضي العروة
مسن ، لأن هذه الآية لا تسلط التمسك فيها بخلاف الاحتداء انتهى

ودون الدردير " . سجد في دعوى الزوج في جنوه (هـ) . يعني إذا
انفصلا على التخلوه . وسجد براتبهما في غير ثياب أو ثياب في داره
صعب في وطنه ولا غير ، يستأجره ، وإن داره سجد في ثيابه ولا غيره
سجدوا ، إذا لم يكن له زوج لقط بعد يلقاه في استحيائه أهله وبنوه
انتهى

(١) مسند (٢٩٤)

(٢) شرح البرهان (٣١) (١٣١)

(٣) التلخيص الكبير (١) (٣٠)

وقال بن زياد^(١) أنعم الله علينا بهنهم علي أن أبعدهن في ٤٠ سنة
بالأخوة وسموت واختلوا بها من سرهم وجوبه بالقدحور بمسبي أم قيس
ذلك بشرط ١ - يجب بالحلوق، ٢ - دون يدرجها السور ٣ - على ما نك
والشاعري و٤ - ولا يجب لإرجاء الشر إلا نصف نصف ما سم يكر
المنجس، ٥ - ومن هو حبيبه. يجب لغيره بالخلوة معها إلا أن يكون محرماً أو
مربطاً و٦ - صلت في رمضان أو كانت لمرأة حائضاً، وقال ابن أبي جلي
يجب لغيره ٧ - بالحوال، ٨ - ولم بشرط في ذلك سنة

وسبب اختلافهم عن هذه حكم تصحبه بغير الكتاب، وقد هو
تعالى: ﴿لَا تَزِنُ مَقَاصِدَهُمْ فِي حَيْثُ أَنْ تُسَوِّغَ﴾^(٢)، وأما الأحكام الواردة من
التصحية، فهو ١ - من تعلل بآب ر أو من سرراً فقد وجب عليه تصديق،
و٢ - يحصل من بينهم في ذلك حسب حكمه، ٣ - والحكموا من فيه كتاب في
فروع، ٤ - وهو إذا حلف في المنجس شيء المتحليل ما سواه منجس
فالمشهور من حيث أن القول لغيره وليس أن قاله محرم به، ٥ - صحت
وإن كان دعوى راء أنه تصديق، ٦ - من أن كانت ذكر طهر بهنهم
ينحصل بهن من بعد ثلاثه أقواله وقال الشافعي وأهل بغير القول
بوتة، ٧ - أنه مدبر عنه، ٨ - أنه

و٩ - بوجه آخر ثلاثين بأن العزل بهنهما مبيح عموماً، ١٠ - أي من
الأنام ما نك، ومن به أيضاً أن هذا كله في ملك المالك ما سواه المنجس.
والذي لم يلقوه به يكفي خدشهم إرجاء سور سواء كان رائد أو غيره، ١١ - إذا
قال محمد بعد أن سجد بهنهم يأخذ

(١) نسخة المنجس ١٠٢/٢

(٢) من ٣ بغير ١٧٧

(٥) باب المقام عند البكر والأنثى

(٥) المقام عند الأنثى والبكر^(١)

هكذا في نسخ الهدية وأكثر تعصيره روي بعض نسخ المصنوعة التي
 عن الأئمة، وإن كان واحداً، والمقام يفتح التميم ويصحب وهو في معنى
 الإضافة، كذا أجروني قد يكون كل منهما بمعنى لأفعله، قد يكون بمعنى
 موضع الصام، قد يعني كنه يفتح ههنا وفلانة من القسم

قد الحزني: أمر من عند بكر أو أنثى مبدئ ثم ولا يحجب
 عنها بما أقام عندها، وإن كانت نسأ أقام عندها ثلاثاً، قد لا يحجب
 عليها أيضاً بما أقام عندها

قال لموسى^(٢) مني نزول صاحب السوء مرأ حبيبه نطق المودع، إلا أن
 عندها سما، إن كانت بكراً، ولا يصحب بها ثلاثاً، وإن كانت نسأ أقام عندها
 ثلاثاً، ولا يصحب إلا ثلاثاً، هي أن يصحب عندها سبعة، فإن يصحبها عندها
 ويصحب الجميع بها ثلاث روي ذلك عن أبيه، روي عن الشعبي والشافعي
 ومالك والشافعي وسعد بن عبد الله وابن المنذر

رووي عن سعيد بن مسهر وعن الحسن وحلاس بن عمرو ومافع مولى
 بن عمر البكر ثلاثاً، ولثلاث ليثان، وسبعة ذن لأوراني، وحمل الحكم
 وحده، وأصحاب الرواي لا يفضل الجنبه في نسأ، وإن أقام عندها نسأ
 فصاح لحائض، قد

وحكم الرواي^(٣) عن ابن المسيب والحسن، لأوراني فهم عند الأئمة
 نسأ والبكر نسأ، قد، نزول بكراً على لب مكث ثلاثاً، وإذا تزوج نسأ على

^(١) عن الترمذي في المعجم، في نسخة الشافعي^(٢) طائفة، (١٥٦/١٥٠)^(٣) المطبوع لرواية، (٢١/٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حينئذ يروى أن ... من مدس عليه، فإراد ... بغير ... حديث شريف، فقال
رسول الله ﷺ ... وحديث ... ثلاثه.
ويحتمل أن يكون ... أول يوم ... ثلاثه ... ذلك
بعض ... ثلاثه أيام ... ثلاثه ...

فقال ... من مدس عليه ... ثلاثه ...
عندها ... ثلاثه ...
هو ... من ...
والأسماء ...

عنه السبع في ...
للمصيبة ...
عن ...
عني، ولا لعدم ...

قال ...
فإنه ...
مسيح ...
عندها ...
مؤلف ...

فقد اعتصم أصحاب ...
أما ...
حار ...

(١) قول ...

(٢) ...

١٥/١٧٨١ - وحديثي عن مالك، عن حميد الطويل، عن

أنس بن مالك،

قال الروي^{١٦} في تفسير التيمم في اثنتي بلا غصاء، وتسع وانقضاء،
وأيضا ذهب الجمهور إجماع واحد، وقال مالك رحمه الله لا يغسل،
وروي عن حميد بن عديث عن أبي بكر بن عبد الله بن عمار، قال ابن
عبد البر، أنه يغسل، بل الطوري عن مالك موقوف الجمهور، ومن المروي
يمكن حمدي أن يذكر في ذلك عن خصيصه^{١٧}، لأن حصن في النكاح
سحب شخص، يعني يغسل من الإحصاء لا شيء، إلا بعد أن يغسل

وقال أبي حنيفة^{١٨} قوله: إن شئت إلى حميد بن عديث، قال القاضي
أبو الحسن، لا يختار من يبيع حتى يبرأ منه بعد سعة، وقال من المروء
عن مالك لا ينجس في ذلك، وقد مضت المسألة، يعني بعد ذلك بلا شيء
القول الأول، حسب ظاهر النص، ووجه الفرق، حاشي ما يست من العمل
عند ذلك حكمها على جميع الزوجات انتهى

وقال الطبري^{١٩} في بكر القسم وأجبا عليه^{٢٠} حاشي في العالي، عوفي في
شأنه^{٢١} فلا يه، وهذا على معنى مالك، ونعت، الأكثر إلى رجوعه عليه^{٢٢}
قال أبو حنيفة

١٥/١٧٨١ - مالك عن حميد، مرفوعاً عن أنس بن حنبل (الطويل) البصري
(عن أنس بن مالك) مرفوعاً: قد ورد مرفوعاً كما سبقه حميد في الفصح^{٢٣}
ولم يسمع في غيره من فلاه من المرس، فهو ليس في قول مالك المسمى^{٢٤}
وتكرر فإن المسألة، روج، كذا تقدم عليها بعد، وإذا لم يوج التيمم قدم

١٦ شرح الطبري، (٢٥٣)

٢١ المسمى (٢٩٥)

٢٢ صحيح الطبري (١٦٤) ٢

ثُمَّ كَانَ يُنَوِّسُ بِنِكَاحِ مَيْمَنٍ وَثَلَاثَ ثَلَاثَ

أَحْرَجَ السَّحَابُ فِي ٦٧ - لَقَابَ سَكَاخَ، ١٠ - بَابُ ١٥ - وَجَّهَ النِّكَاحَ عَلَى كَيْفٍ

وَأَ - إِذَا رُوحَ الثَّيْبِ عَلَى بَحْرِ

وَمِنْهُمْ فِي ١٧ - ثَابِتُ أَرْحَمَانَ، ١٢ - بَابُ ١٥ - وَجَّهَ النِّكَاحَ بِكَوْنِهِ مَرَّةً
بِقَامَةِ أَرْحَمَانَ عَمَّا مَرَّ بِهِ حَدِيثُ ٢١، ٢٢

عنده ثلاثاً، أنه كان يقرن النكاح بين وثيب ثلاث

في لاجي^١ يقتضي ظاهره، به عن النكاح، ولو كان هذا بروح قد
لروح في نكاح ميم، وفي الثيب ثاب^٢ يقتضي أن الثيب لا ينجسها من
الاستنجاش والانتباه في يحتاج به من الثيب وثبت لا يكون لا يظن
القيام هناك وما كذب النكاح^٣ حب^٤، انما صاحب من ثاب^٥ أكثر
مما يحتاجه لثيب، وهذا اعلي من أصل من جعل خطاً لروحاً، وأمر على
أصل من جعل خطاً لروح، فقد دار أبو محمد ثاباً كان اسد لروح بالظاهرة
أكثر من ثابته بالمدية جعل له من الدماء عداً^٦ يحصل له^٧

وقال في حديث أصحابنا في ذلك من هو جود لروح راجحة^٨ في
القاضي بن محمد في ذلك، ويذكر، وهذه الخلاف أنه إذا كان خطاً له حار
له عمله، يركب، وإذا كان حاراً لروحاً لم يكن له مركب إلا أذهب^٩ به العيون
الأول حديث أنه عليه السلام بك على أمك ثم قال بن شيبه سمعت عبدالله بن
عمر بن الخطاب يقول في حديثه أنكرت ما كان من حديثها، لا إلا كرام
لا - من أبي يعقوب الحميري، وروى أن من حمومها لدار ليس به صحيح
حققت روحه القوي الذي حديث^{١٠} ب، انتهى

وقال ابن أبي عمير^{١١} لا تجلب الثيب بين إن طليته به، تجلب ثيبك

(١) جاسر (٣١/٧٩٥)

(٢) طاهر النكاح (٢١/٣٣٩)

قال مالك رديك ، لا أمر جنتا

قال مالك : من كانت له امرأة غير التي تزوج فإنه يقسم بينهما نصفاً ثم ينسحب أيام التي تزوج بالزوج ولا ينسحب على التي تزوج . ما أقام عنده

لاكثر منها . قال نيسابري : قوله إن قسمها أي على مشهور بخلاف ما قال بها أصحابنا انتهى

وهنا بحث آخر وهو ما في الطهارة (١) ، قال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب أن الزوج هو الذي كان عليه راحة أم لا ، وحكم الزوجي أنه يستحب إذا لم يكن عليه غيرها ولا فيجب وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب ، وحكم الزوجي أن لا فرق ، وإطلاق المأضي بعضهم ، ويشهد لذلك ما في رواية للبخاري : فإذا تزوج البكر على سبعة سبعاة ولنشأ ما في رواية : أخرت بلعظ : فإذا تزوج البكر أقام عشرة سبعاة الحديث انتهى

(قال مالك : وذلك) عندي إشارة إلى حديث أبي (الأمر) المرحوم (عنه) بالمذهب المسود من التمسح والتثليث ، ولا حجة للمرأة في اختيار التمسح بدون القضاء كما دل به الشافعي وأحمد من أنها إن أحارت السج لها ذلك القضاء كما تقدم في

(قال مالك : إن كان له امرأة غير الجديدة (التي تزوج) بها (فله) يقسم بينهما) الأيام بالسوية (بعد أن تمضي الأيام التي تزوج) أي بعد ما مضى أيامها المخصوصة ، وهي الثلاث إن كانت ثيباً ، وأربع إن كانت بكراً (بالسواء) متعلق يقسم (ولا يحسب) به المعلوم أي الزوج (على) الجديدة (التي تزوج) بها (بما في) اسمه التي أقام عندها ولا يقسم هذه الأيام ثلاث أو السبعة لنفسه بل ينتسب القسم بينهما

(١) فتح الباري (٩/٢١٤)

قال النجاشي^(١) وذلك كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا تزوج امرأة وكذب عنه عهرها، ما قام عند الحديث ما قدماه من حجاج لها، فإني قسم سبحانه بعد ذلك على السوء» (أي بينهما) بعداً. قال ابن عمر عن مالك: يريد ما بينهما أحسن، وأحسن لي أن يينا ما بينهما كأده يخرج من عند الأخرى.

وصفه نفسه أن يكون عند كل واحدة يوماً ونظراً. قال ابن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا تزوج رجل امرأة، فإني قسم بينهما بعد ذلك ما قدماه من حجاج لها، فإني قسم سبحانه بعد ذلك على السوء» (أي بينهما) بعداً. قال ابن عمر عن مالك: يريد ما بينهما أحسن، وأحسن لي أن يينا ما بينهما كأده يخرج من عند الأخرى.

وقال النجاشي^(٢) يقسم بين سنة ليلة، وإن أحب نكاحاً على ذلك لم يجر، لا يرضع، وإن انقضى الأولى ليلة، لأنه أقرب بينهما بهن، وتصور إلا أن في حد المنة فهي، وهذا حق. النجاشي

والنكاح هو الذي قسم الله بينه وبين المرأة، وإن كان من غير واحد ليلة، فبالبعد الثاني حراً بلاخرى، فلم يجر جعله للأولى غير رضاء.

وفي الدار المختار^(٣) يقسم عند كل واحدة منهن يوماً وليلة، وإن شاء ثلاثاً، ولا يقسم عند إحدهما أكثر من واحد لأخرى، وفي النكاح^(٤) الإحصاء في مقدار الدور، لأن المصالح من النسوة دوراً عليه، تنهى

عن م نهام^(٥) هذا الإطلاق لا يمكن اعتباره على مرانه فإنه لو

(١) عاصم، (٢٩٥/٣)

(٢) النجاشي، (٢٤٨)

(٣) ٢٢٧

(٤) النكاح الصغير، (٣٠٢/٣)

أخذ أن يقول ما به ما بعض إطلاق ذلك به بل يسمى ، لا بظهوره مقدار
منه الإيلاء ورد كـ ، وحسنه باليسر ودفع الوحشة حب ، لا بصير احمد
الغريبة ، وأطلق أكثر من خمسة مضمونه إلا ، لا يوجب له ، لا غير

ويعتبه في البحر ، لا انظار لإطلاقات لأوله لا نص ، لا حيث كـ على
وجه النسبة لأبها مطلقه بمجيء ثوبها ، انتهى

بعبارة ، لا يبدى في معارضة وفي ، لا حـ رة ما هي «المهر»
حيث قد في معنى المص ، مطلقاً ، نظر لا محض ، لا حـ كـ من فهماني به أن
معرفة امرأته ، لا أو مبيعة وعمه آخرين كذلك كـ في «الوصي حانه»
و«المجاهد» وغيرهما ، وبما في «شرح نو» سـ ا من يتصور الألف
انتهى

والمراد من «مادة» ، لا ذلك ، لا له محب ، لا بعضه أكثر ، لا ثب
ومعناه ولقد يسهل سراء لإطلاقات الآية ، قال أبو عبد الله أي قوله حمير
«وَأَنْتَ فَتَلَيِّظُنَّ أَنْ يَكُونُوا» أي في المحبة «فلا يهينوا» أي التمسح ، قاله
أبو عبد الله

وقوله تعالى «وَعَابَهُ بِالنَّصْرَيْنِ» وعابه بنسب وهو تعالى «فَإِنْ يَدْرُ
أَلَّا يَنْتَهِزَا» وإطلاق حديث انتهى

وأما ما ذكر من نحو «ليسك» صحيح وللتب ثلاث محتمل أو المراد
التعجيل غير فبديه دون مرادها ، فوجب تقديمه ، لا من المعظمي كما في «التحري»
وفي «شرح درر المحرور» لا الحديث لا يثبت على معنى محبته ، بل على خبر
الدور بالسبح ، لا ثلاث جمعاً به وبين ، لا رويها ، انتهى

(٩) باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

١٠٧٩ ١٦ - حدثني يحيى عن شريك؛ أنه سمع أن سعيد بن
أنس بن مالك عن امرأة كثر ط عسى زوجها أنه لا يخرج بها من
بلدها فدان سعيد بن أنس بن مالك يخرج بها إذا شاء،

وهذا الحديث من روضة النكاح، وهو حديث بريء الأثر، وقد أوردته
في بعض منعه، لأن الحديث في حكمها مستحقة وفي الجنبه
متوجهه، وهي النكاح المأثورة، لا شيء من الأحداث مستحقة، فمكر فطمة
الذلاله، نوح بن نعيم الدليل القوي

٦ ما لا يجوز من ب. ما الشروط في النكاح

قال سعيد بن أنس: الشروط في النكاح مستحقة، فعنها ما يجب نكاحه
أما ما لا يجوز - ١ - أنه به من إسناده صحيح، أو صحيح ما حسن، ومنها ما لا
يؤثر به، كقول طلاق أختها، ومنها ما احتج به كالمكر ط لا يخرج
عليها، أو لا يضر أو لا يخلها من مكانها

١٠٧٩ ١٦ - (سلفك أنه ملحق ذلك من عند "س") روى أبو بكر بن
أبي شيبة عن ابن عمر عن ابن عباس - ر عمنه - عن عيسى بن مسلم بن مسعود عن
سعيد بن مسعود بن، أنه (أن سعيد بن مسعود بن) بساء لمحمد بن (عن
المرأة لشرط) في النكاح (على زوجها أنه لا يخرج بها من بلدها) فقال سعيد بن
مسعود: في جواب هذا السؤال إنه يجوز به أن يخرج بها إن شاء

قال يحيى: ومعنى ذلك أنه لا يهرمه بالحكم، وما على الولاء لها

(١) نظر صحيح الدريه (٢٧٩/٢٧٨)

(٢) نظر ١٧٩ - كثره (١٧٩/١٧٩)

(٣) المصنف (٢٩٦/٢٩٦)

أَنْ لَا تُنْكَحَ عَلَيْهِ، وَلَا تُسْرَدُ؛ إِنْ دُكَّ نَسْرٌ مَشِيءٌ، لَا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ بَيِّنٌ بَعْلًا، أَوْ عَدُوًّا، فَجَبَتْ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَيُسْرَفُ

ثم بيّن السرط وهو (أن لا تُنْكَحَ عَلَيْهِ) متلاً (ولو لا أنسر) عليك (إن ذلك) الشرط (ليس بشيء) أي لا نسب إليه (إلا أن يكون في ذلك الشرط (بَيِّنٌ بَعْلًا) أي عَمَلٌ أَطْلَقَ بِهِ الشرط (أو عَدُوًّا) يمنع العبر مصدر عَثَقَ أي يكون في ذلك سبب مختلف من عَمَلٍ لمتاف بذلك (الشرط) (فجبت ذلك) الشرط (عليه) حجه وتعليقه (ويُسْرَفُ) اضلّاه والتمتاع.

وقال برحق^(١) لا مجرد الشرط لا يفرقه، وله أن يجعل ذلك كله ولا شيء عليه فيه، ولا يمنع من فعله إلا أن يقيدته بزوج يسبي، فبذلك تلك اليسر سواء عثر بمعه بطلاني أو عثاق وغيره من الأيمان التي نكرم، لا أن انبذ بحكم به عليه من ذلك اطلاق أو العاق، وأما ما يختلف به من بيمين بالله أو المشي أو غير ذلك، فبأنه إن خالف ما حلف بها عليه حيث ذكره لا يحكم عليه بالانكحاره.

وقال ابن مولي^(٢) "أشروط في نكاح نسيم أقساماً ثلاثة، أحدها ما يلزم الوفاء به، وهو ما يحد أنبها معه من لا يشترط أن لا يخرجه من دواها أو يملكها أو لا يبيعها أو لا يزوج عليها ولا يتسرى عليها، فهذا يلزمه الوفاء لها، فإذ سمع فعلها صح نكاح، يورى هذا عن عمر وسعد بن أبي ذؤانف ومعاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وبه فإن شريعة وعمر بن عبد العزيز وجعفر بن عبد الله ورواس وأبو ذؤانف وإسحاق، وأفضل هذه الشروط لفرعي رشادة وحشام بن عمرو ومالك وملقط والمزني والشافعي وابن المنذر وصاحب الرقي

(١) "السنن" (٢١/٢٩٧)

(٢) "المعجم" (٩/١٨٣)

قال أبو حنيفة والشافعي ويصدق المهر دون العقد ولها مهر العشرة واحتجوا بقول النبي ﷺ أن شرط نسائي كذب لله فهو باطل، وإن كان مائة شرط^(١) قد ليس في كذب الله، وقال سفيان ﷺ المسلمون على شروطهم إلا شرعاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، وهذا يحرم المحلل، وهو التزوج بالشرعي

ولما هو سفيان ﷺ فإن أحق الشروط أن يوفى بها ما استحل من الفروج، معنى غيره، ولأنه قول من سمعها من الصحابة، ولا يعلم لهم مخالفاً في عصرهم فتأكد بجسماً

فإن شرطت عنه أن يطلق حرمها لم يصح شرطه ﷺ أن شرط المرأة طلاق نفسها، وإن أبو الخطاب هو شرط لازم، لأنه لا يأتي العقد ولها فيه فائدة، فإنه ما لو شرطت عليه أن لا يزوجها

والنوع الثاني ما يبطل الشرط، ويصح العقد مثل ما يشترط أن لا مهر لها، أو أن لا يمس عيباً، أو أن لا يطأها، أو يمس عيباً، أو ينكحها أقل من خمس صاحبته، أو كسر، ولا يكون عنده في الجسم إلا ليلة، أو شرط لها الشهاد دون الدين، أو سورة على المرأة أن تسمى عباً أو معطية شيئاً، فهذه الشروط كلها باطلة، ولقد صحیح

وهذا يدل على أحد كلام في بعض هذه الشروط بحسب إبطال العقد، مثل عنه المؤيد في المهاديات والصلب ليس عدد من نكاح أهل الإسلام، ومعه كره نكاح اليهوديات حماد بن أبي سليمان، من شريعة، وقد اشوري الشرط باطل. وكان الحسن وهذا لا يريان نكاح المهاديات، وهذا وإن شرط عليه برك الوجه، اسمع أن يصدق العقد، لأنه شرط يدني مقصود النكاح. وهذا معجب الشافعي

(١) أخرجه البخاري (٢٥٦١)، ومسلم (١٥٠٢).

ونقسم الثالث ما يطل نكاح بأصله من يسطر موقفاً صحيحاً، وهو
 محتمل ثلاثاً: الأولى: في طلق، وهو حكمي لأنه لا يملكه إلا القاضي بعد حديث
 صحيح، وهو الذي يرد عليه ما استدلوا به من أن الزوج هو المطلق، وفي هذه
 يحفظ له الأصل، الثاني: في طلاق، وهو في هذا من إمامي حديث
 عنهم، الجمهور على الشرع، في لا يملكه إلا القاضي، في يكون من مقتضاه
 كاشراً له بغيره بالمعروف (فيما ذكره ويسكن)، اهـ

وما حكمي أسود من اتفق المصنفين مشكراً، فقد روي عن علي بن
 رضي الله عنه - خلاف ذلك - عرجة من أبي عبد الله عن عبد الله بن
 عبد الله بن - فتح بن علي - رضي الله عنه - رجل يزوج امرأة ويرد لها
 نكاحاً فقال علي رضي الله عنه شرط من - ردها أو قبل سره - مع
 بر لها ذلك، وشرط الله تعالى هو من أسسه في النكاح من حيث لا يملك
 بعد حسب نواياهم من عمر - رضي الله عنه - وأخرج البخاري في هذا
 مقاطع أخرى عند الشروط

في الحفاظ "وهو صحيح بر منصور بن سفيان الرضا بن الحسن بن علي
 قال كتب له عبد رضي الله عنه - عرجة من أبي عبد الله بن الحسن
 بن روجت منه، وشروط هو درهم، وأني أجمع لأبوي - أو لأبي - أن ينفق
 لي نصف كذا وكذا، فقال له يرضى، فقال بن جرجر قلت الرجاء إن
 شاء الله - بن علي بن روجي - خبيب، فقال عمر - رضي الله عنه - الموسوي
 على يرضى من مقاطع حديثهم

وروي بن وهب بإسناد جيد عن عبد الله بن - أن رجلاً يزوج امرأة

(١) مصدق (١) (٢١٩/٩)

(٢) فتح ابن أبي (١) (٢١٧/٩)

(٧) باب نكاح المحلل وما أشبهه

فسرط لها أن لا يهرجها من خواها، فارتفعوا إلى عمر - رضي الله عنه -
فوضع الشرط: هذا - المرأة مع زوجها

قال أبو عبد - مصادق الروايات عن عمر - رضي الله عنه - في هذا، وقد
قال ياقوت الأول عمر - بن الخطاب ومن المسلمين هذه من وأبو الشعثاء وهو
قول الأوزاعي، وقال يثيب والثوري والجمهور يقول عمر - رضي الله عنه -
حتى لو كان صدي مثلها مائة مثلاً، فخرى به خمس على أن لا يهرجها، وله
إخراجها، ولا يهرجها، ولا يهرجها

وقالت الصبي - بن - من رجوع عليه مما بقصته له من كصدان، وقال
الشافعي بفتح لنكاح، ويقف الشرط، ويهرجه مهر المثل، وهذا بفتح،
ومسمى الكل وإخراج إيطرائي في «الصغير» إسداد حسن عن جابر «أن
النبي ﷺ خطب أم - بن النخعة، فقال: أي شرط زوجي أن لا أتزوج
بعده، فقال النبي ﷺ: إن هذا لا يصلح»^(١) اهـ

(٧) نكاح المحلل وما أشبهه

والمحلل بكسر الهمزة من التعليل، من تزوج بطلقة مهر مائة ليعطها له.
قال سالي: «لو أني عتقتك فمؤم من مؤم حتى يكره زوجك عتقك فمؤم من مؤم»^(٢)
اعتقوا على أن العلق موعود - بن - ويرجعني - وأب - رجعي هو الذي يعطك فيه
الزوج رجعتها من غير اختارده، وأن من شرطه أن يكون في مدخول بها ولا
حلاف في هذا، وأما لطلاق الناس - عليهم اتفقوا على أن البينة إنما توجد
لطلاق من قبل عدم الدخول، ومن قبل عدم التظلمات، ومن قبل الخوض في
الطلاق على اختلاف بينهم من الخلق طلاق أو نسخ

(١) أورده الطبري في المصنف إرواه (٤/٢٦٨) ج (٧٢٢)

(٢) إسناده الصحيح (٦٠/٢)

أَنَّ رِقَاعَهُ بَنِي سَفَرِيٍّ

الأول، وردي عنه فتح فيهما كسر راء، عن مالك، وهو الصحيح فيهما
قائه ابن عبد سر، بقوله الصحيح فيهما أي عن مالك، اهـ

وما أُوْذِيَ " رفاعي كلام من عبد سر " يأتي عنه ما في هامش "سجوية"
من "السجعة" حصرية، ولعلها هكذا في رسم بالصح فيهما، ابن مكير يرفع
المواحد منهما، نحو "أول وثمن شرا"، اهـ ربيون يفتح فيهما قرطوبون من
بني قرطبة، ولربير بن يحيى جدهم رعة من رجوع بني قرطبة، هـ

لهذا لسباق بدل على أن التصواب عبد، بين عبد أكبر فيهما بفتح وقل
المحافظ في (المبة) الربيع حد هـ بفتح فرائي، وأما هذا فبضمها على
التجدة، وفي كجده اهـ وقال ابن جني " راء يحيى بن يحيى وجماعة من
رواه الموضأ نسخ الفرائي فيهما وقال ابن مكير "الأول ما بضم، وقل
المدقشي، أبو يحيى وغيرهما سر بعدد هو التصواب، بني ومع في
روايتي من طريق يحيى بن يحيى بضم راء، اهـ

(في رفاعه بن سحوا) اختلف في ضبطه، فقد السوي في مهديته^(١)
بضم مهمة تفتح وتكسر ثم ميم ساكنة، وهكذا في "لرقاني" تكسر نون
واسكنا لميم، وضبطه المحافظ في (دج) سمرأ بفتح بضممة والسبع
وسكون نون وبعدها حمزة ثو لام هـ فان السوي رفاعه بضم
الصحابي، هو رفاعه بن سحوا، وبن رفاعه بن رفاعه بضم
بني قرطبة، ابن يحيى أم المؤمنين، لأن أمها مرة بنت سحوا، هـ

وقال ابن عبد سر في الاختصاص رفاعه بن سحوا، وقل " رفاعه بن

(١) نظـر الاستاذ (١٩٢٤)، والمهدي ٣ / ٢٧٦

(٢) الفصحى (١٩٨/٣)

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (١٩٠/١)

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، تَحْبِثُهُ بِتِ وَهَبٌ .

ورفعه المقرضي، والنصر المحاذي في «الإصابة» عن دأبه من سؤال ولم يذكر غيره.

ثم قال بن عبد البر: وكذا لأكثر الرواة مرسلاً، ورواه ابن وهب عن مالك فقال: عن أبيه، ومن وهب من أجل من روى عن مالك هذا الشأن وأثبتهم غيره، ورواه أيضاً بن الماسم وعلي بن رباح وإبراهيم بن طهمان وعبد الله بن عبد المجيد الحملي، كلهم عن مالك، وقالوا له: عن أبيه كذا في «التنوير» يحيى بن زهير بن عبد الرحمن عن أبيه أن رفعه طلق امرأته.

وفي «التجريد»^١، هكذا رواه يحيى مرسلاً، ورواه أكثر رواة «الموطأ»، وقال المحاذي في «الفتح»^٢ أخرجه ابن وهب ويطر بن خالد وقطلي في «المراش» موصولاً، وهو في «الموطأ» مرسلاً.

(طلق امرأته بحبثه بت وهب) قال المحاذي في «الفتح» هي يمتناع، واختلف هل هي تنسجها أو بالتصغير؟ «الثاني أوجب، روي مجزئاً بها في النكاح لحيد بن أبي عروة من روايته عن عائدة، دليل اسمها سبعة بين مهلة مصرأ، أخرجه أبو يعين وكانه تصغير، وعند ابن مده لم يسه بالائتاف، وسمى أباه الحارث، وهي واحدة اختلف في اللفظ باسمها، والواحد الأول، أحد، وقال في «الإصابة»: بحبثه بت وهب لا أعلم له غير ههنا مع رفاعة بن سمون من روى مالك في «الموطأ»، كذا قال ابن عبد البر.

وقال بن سنه: تحبثه بت أي عبدة امرأة رفعه المقرضي، وروى

(١) تنوير المحرك، (مر ٣٠)

(٢) (مر ١٦٩)

(٣) فتح الباري، (١/٢٨٨)

فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا. فَتَكَفَّتْ عَنْهُ الرَّحْمَنِي بْنُ الزَّيْبِرِ ...

ابن شاهر من مفسر معاني من حديث في قوله تعالى ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكَ﴾ الآية، برأت في حاشية بحث عهد الرحمي من هناك للنسري كانت لحق رفاعه بن عهد من عهد، وهو ابن عهد، لطيفها طلاقاً يائناً. مشروجه بعد عهد الرحمي بن الزبير، فذكر القصة مطرقة، قال أبو موسى الطاهر أن القصة واحدة، فإن الحافظ وظاهر المباحين أنها لسان، لكن المشكل اتحاد اسم الزوج الثاني عهد «الرحمي بن الزبير»

قلت: ورجع في «الفتح» أيضاً الشيء كما سيأتي، وحكي خمسة أحوال في اسم رفاعه، ورجع كونهما جميعاً مصعراً، وميائتي أو لا مثلاً، بين بنت وهب وبنت أبي عبيد، وفي «العمدة» قال الطبراني في «معجم الكبير» لها ذكر في قصة رفاعه، ولا حديث لها، اهـ

(في عهد) أي زمن (رسول الله ﷺ ثلاثاً) وفي رواية بسبحاري في كتاب الطلاق أنها قالت يا رسول الله إن رفاعه ملقني بنت طلامي، ذب بحافظ^(١). ظاهره أنه قال لها أنت طالق البتة، ويحمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقاً حمله - قطع عصمتها منه، وهو علم من أن يكون طلقها ثلاثاً مجموعة أو مفرقة، ويؤيد الثاني ما في كتاب الأدب من البحاري أنها قال طلقي آخر ثلاث تطيلات، اهـ

وقد لاحظ^(٢). قوله ثلاثاً بحسن من جهة اللفظ أن يوقعها في مرة واحدة ويحمل أن يوقعها في ثلاث مرات يطلق، ثم يرتجع ثم يطلق، خير أن يوقعها عند مالك في مرة غير طلاق كما سيأتي في محله (فتكفّت عهد الرحمي بن الزبير) بفتح الراء لا غيره، وشذ من ضمنه ابن باط أو بطيا كما تقدم في ترجمته أنه الروي لقصة.

(١) فتح الباري (٩/٤٦٨)

(٢) المستدرج (٣/٢٩٨)

قَالَ ابْنُ بَرَكَةَ: فِي أُصُولِهِ وَتُفَسِّرُ بِمَعْنَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ
الزَّوْجَةَ وَكَرَّ إِلَيْهَا بِلَا عِلَافٍ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: هَذَا رَوَى
أَمْرًا وَقَدْ جَاءَ هُوَ عَنِ الرَّجُلِ فِي الزَّوْجَةِ بِمَا ظَلَمَ لِيَهْدِي. وَكَأَنَّكَ تَذَكَّرْتَ بِمَا تَرَى
وَالْمُحْتَفَظُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: أَنَّهُ بِمَعْنَى الْأَصْلِيِّ فِي كِتَابَيْهِمَا تَرَى مَعْنَى الْفَصْلَانِ
هُوَ عَمَلُ الرَّجُلِ فِي تَزْوِجِ ابْنِهِ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ
عَمَلٌ مِنْ عَمَلِهِ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ
الْبَيْتِ فِي يَوْمِهِ تَزْوِجُهُ كَمَا فِي تَزْوِجِهِ فِي يَوْمِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْأَصْلَةِ: عَمَلُ الرَّجُلِ فِي تَزْوِجِ ابْنِهِ بِمَا تَرَى
فِي يَوْمِهِ. هَذَا هُوَ مَعْنَى تَزْوِجِهِ فِي يَوْمِهِ. وَكَأَنَّكَ تَذَكَّرْتَ بِمَا تَرَى
أَنَّكَ تَرَى ابْنَهُ فِي يَوْمِهِ تَزْوِجُهُ كَمَا فِي تَزْوِجِهِ فِي يَوْمِهِ.
فِي يَوْمِهِ.

وَعَمَلُ ابْنِ بَرَكَةَ فِي تَزْوِجِهِ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ
تَزْوِجُهُ وَكَأَنَّكَ تَذَكَّرْتَ بِمَا تَرَى. وَكَأَنَّكَ تَذَكَّرْتَ بِمَا تَرَى.
عَمَلُ ابْنِ بَرَكَةَ فِي تَزْوِجِهِ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ
تَزْوِجُهُ كَمَا فِي تَزْوِجِهِ فِي يَوْمِهِ.

وَقَالَ ابْنُ بَرَكَةَ: فِي أُصُولِهِ وَتُفَسِّرُ بِمَعْنَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ
الزَّوْجَةَ وَكَرَّ إِلَيْهَا بِلَا عِلَافٍ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: هَذَا رَوَى
أَمْرًا وَقَدْ جَاءَ هُوَ عَنِ الرَّجُلِ فِي الزَّوْجَةِ بِمَا ظَلَمَ لِيَهْدِي. وَكَأَنَّكَ تَذَكَّرْتَ بِمَا تَرَى
وَالْمُحْتَفَظُ.

(١) تَزْوِجُهُ كَمَا فِي تَزْوِجِهِ فِي يَوْمِهِ.

(٢) تَزْوِجُهُ كَمَا فِي تَزْوِجِهِ فِي يَوْمِهِ.

واعترض عنها

عليه وهو رد من عني فمما عني به فان كانت امرأة من فريضة يذلل لها
نصفه بعد د خسر في ابرهه تصفو في راحة سم فريضة فاذن
من حم الي عند حسن من امور من موع رماله موقوف مخصوصا
انفق له العباد من ههنا

وقا رجع لامراء اخرى فرب من نسيها فاصح الله في عن من عن
أو انفصله ا الزملاء ألب التي يظل شك من راحة لا عن ايها
الحيث ، سم راج انفصله عدم دم وأر لحد اسم واحد من
، حيث نكحت عقب اخرى مع دعه وحل هو من الأول وروح لثاني
عند انحرار من لغير ايها

أخرى في ههنا في ههنا (و طريده ان شاء ، تصفو هي
فوكه تعاس ١٥٤ على لم من قد حق سيكف راحة من من ههنا
عند الرخص من حيث النظرية كتب بعد راحة من وهب من ههنا ، وهو
ابن عبد فطنته ههنا فانه قد رحت بعد عبد امر حسن من ابره سم طنته
فالب التي يظل نكحت ان طنته من ، ههنا فاصح ولي من عني وحي
انقول ؟ الحديث

وهو بحسب ان كان محتوطا فلو اصح من عباد بها بعد حري
وأر ١٥٤ د راحة فطره ، راحة فطره ، مع د مع راحة من د راحة
١٥٤ ههنا د ا حسن من الرضا ههنا من ان يثبت ، فالحكم من ههنا
معتمد مع د راحة لاسما من ههنا ر خط من ههنا ههنا ذلك مع د
راحة من سواء من فطره وههنا ، وذلك لأي راحة ههنا أخرى

(فانرض عنها) مع المشاة من ههنا معجزة في حصل له عارض حال
به راحة ان ههنا ، من من لرجل و ١٥٤ د راحة من ههنا ههنا خط مع

عَلِمَ يَسْتَطِيعُ أَنْ نَسْتَهْ

فِي مَوْقَعَةٍ^١ وَغَرَضُ عَهْدٍ وَجِيءَ "الجميع" دَعِيَ عَنْ عَهْدٍ فِي أَصَابِهِ عَرَضِي
مِنْ مَعْرِضٍ مَعْدٍ مِنْ بَعْضِهَا (عَلِمَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْهَأَ) أَيْ حَادِثُهَا نَظْمُ السَّهَائِي
"فَأَنْتَ أَسِي بِكَ وَذَكَرْتُ بِهِ لَا يَأْتِيهِ وَأَنْهُ لَيْسَ مَعَهُ لَا مَثَلُ لَهُ"

قَالَ السَّامِعُ^٢ وَوَجَّعَ فِي رِوَايَةِ "عَلِمَ يَسْتَطِيعُ" لَا حَتَّى رَحَلَهُ، وَلَمْ يَحُلْ
مِنْ إِيَّاسٍ سِيءٍ، وَانْهَى بَنِيهِ نَهَاءً وَتَحْيِيْفً لِكُلِّ أَحَدٍ بِوَسْطَةِ السَّهَائِي، وَالتَّحْيِيْفُ
شَدْمُ الْهَاءِ وَاسْكُونُ سَهْمُهُ - طَرَفُ الثَّوْبِ لَدَى مَنْ يَنْسُجُ، أَرَادَتْ أَنْ ذَكَرَهُ
مِثْلَ مَهْدِيَةِ لَيْلِ الْأَسْرَعَاءِ، وَغَدَمِ الْأَسْتَدْرِ، وَاسْتَدْرَ بِهِ عَمِي أَنْ يَخْلُصَ الْفُرُوجُ
الْثَّانِي لَا يَكُونُ مَحْدَلًا إِنْجَاعِ الْفُرُوجِ الْأَوَّلِ إِلَّا إِنْ كَانَ حَذَى وَطَنَهُ سَتْرًا، فَبِو
كَانَ ذَكَرَهُ أَسِي وَذَكَرَهُ "أَوْ مَلَأَ لَمْ يَكُنْ عَمِي أَصْبَحَ عَوَالِ الْعِلْمَاءِ،
وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ بَعْضِ نَحْوَةِ أَهْلِهِ"

وَقِي تَبَاسُ مَحْذَرِي^٣ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ رَدْعَهُ صَبِي مَرَأَتِهِ فَتَرَوَّجَهَا
عَبْدُ الْوَحْمِ بِسَ بَرِيرٍ تَغْلِيظِي، ذَلِكَ عَاتَشَهُ عَلَيْهِ عَمَرُ خَصْرِهِ فَشَكَّتْ
إِلَيْهَا وَأَرْغَمَتْ لِحْضَةً بَعْدَ بَعْدٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنِّسَاءُ يَنْصُرُ مَعْضُهُنَّ
بَعْضًا - قَالَ عَاتَشَهُ بِمَا رَأَتْ مِنْ مَا يَفْعَلُ الْفُجَرَاءُ، بِتَلْذُّذِ أَشَدِّ خَصْرَةٍ مِنْ
تَرِيهِهِ، قَالَ، وَاسْمِعْ بِمَنْ رَوَّجَهَا إِيَّاهُ قَدْ آتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ وَمَعَهُ نِسَاءٌ
لَهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَتَبَسَّ وَرَدَّ مَا لَيْلِي إِلَيْهِ مِنْ خَبَرٍ، لَا يَأْتِي بِهِ لَيْسَ بِأَعْيَ عَمِي
مِنْ هَلَاكِهِ وَفَدَّ بِمَنْ مَنَّتْ مِنْ تَوْبَتِهَا، فَعَالَ كَتَبَتْ رَدَّ بِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِي
لِأَعْضَاهَا بَعْضُ الْأَدِيمِ، وَكُنْهَا بِأَشْرَ تَرِيدَ وَفَاعَهُ دَارَ عَمْرِوهِ أَسِي لَهُ،
فَقَالَ فَبِوَكْ هَذَا^٤ دَارَ نَعْمٍ، قَالَ (عَلَى لَدَى بَعْضِ عَمْرِوهِ) عَوَالِ
نَهْمُ لَشِيَّةٍ بِهِ مِنْ بَلَرَبِ الْفَرَاغَةِ

(١) تَوْجَعًا بِمَعْدَمٍ مَعَ تَعْلِيمِ الْمَسْجِدِ ٥٥٤/٢٠٠

(٢) تَخَرُّجُ السَّهَائِي ٩٠/٢٠٥

(٣) مُصْحَفُ السَّهَائِي ٥١٢/٥

نكاحها إذا أراد إرفاقه أو ينكحها

قال ابن جرير: «سفره جلد» يعني أن يكون له ثياب ومن حرم
 روجه له. و«سافر» (١) وسافر معه يرجع الثاني. وقوله «سافر» هو
 فيه إصلاق لجمع على الاثنين، لكم في ربه وغيب هومعه هو ٩٠٠ ولم
 أفك على بعضهم. قال الدودي: «سافر» يعني سفره وأنه لا
 يتحرك وأن سفره لا يشق، ويحصل بها كسب تلك على نفسه، و«سافر»
 مثل ما نسبته إلى لأول. قال: «وإذا يسحب نكاح ثبته» لأنها من حال
 سر. بخلاف سببه اه مختصراً

والجميع بين هذه «الموطأ» ثم يستطع - يسها - ولقد البحاري: «ولا
 هنا واحدة» أي ثم يبرسي بإزاده المضاف، لا مرة واحدة، و«سافر» به يستطع
 أن يجمع

(نكاحها) قال ابن جرير (٢) يريد به ما تعرض عنها ربيع وعذراء فارها،
 ويحصل أن يكون نكاحها حين لم يرد لبعدها على ذلك، ولكن إصاف
 الطلاق إليه لم كان هو القابل له، وبذلك لا علم بنكاحها عند ذلك امرئ
 من غير أن أحد من ذلك أحد، أو يبالغ محاولة، هـ قال ما هي هذا
 ينصير عن «مق» (٣) ذلك، وإلا «مق» (٤) ومناكرة عند الرخص به، اه
 وبكونه ما تقدم من قوله «أكدت» والله يا رسول الله التي لأعضها بعض
 الأديم

(فإذا ردة أن ينكحها) قال ابن جرير: يحصل أن يكون عند أن الثلاث
 لم يبرمها، و«سافر» يعني يرفق بعد قوله «سافر» هذا فلا يجل له أن لا
 يحصل أنه علم أن ثلاث يبرمها، وفيه من عقد الزوج عليها حلها، هـ

(١) صحيح ل. ي. (٢٨٢، ١)

(٢) الطبراني، (٢٩٣)

وَقَدْ رَوَاهُ لِأَوَّلِ تَدْوِي دُرِّ طَبَقِهِ فَذِي دَلِيلٍ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ بِإِثْبَاتِهِ
مِنْ مَرْجَبٍ وَأَنَّ الْأَمْرَ نَبِيٌّ حَتَّى يُرَوِّعَ لِعَسْفَةِ

أَخْرَجَهُ بِحَارِي فِي ٨٧ - كِتَابِ الْإِسْلَامِ ٦ - بِابِ الْإِسْلَامِ

و ٢٣ - نَابِ نَابِ

١ - سَلِمَ فِي ٦ - دَابِ النِّكَاحِ ٦٦ - دَابِ ٧ - سَلِمَ ثَلَاثًا مُطْلَقَةً

حَتَّى يَكُونَ رَوْحًا مَبْرُورًا وَمَبْرُورًا ثُمَّ يَكُونُ رَوْحًا مَبْرُورًا حَتَّى يَكُونَ رَوْحًا مَبْرُورًا ١٦٦

لَوْ هُوَ رَوْحُهُ الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ حَالَتُهَا وَلَا يَكُونُ فِي دَابِ الْإِسْلَامِ
وَأَرَادَ هُوَ الرُّوحُ الَّذِي فِي النِّكَاحِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِثْبَاتِهِ الْعَلَمِ (مُتَكَرِّرًا) -
الْمَصْرُوحُ فِي الدَّرَجِ وَبِإِثْبَاتِهِ الْمَحْذُورُ وَالْأَمْرُ بِإِثْبَاتِهِ الْمَرْكُوبُ فِي
الْمَرْكُوبِ وَبِإِثْبَاتِهِ الْمَرْكُوبُ فِي الْمَرْكُوبِ وَبِإِثْبَاتِهِ الْمَرْكُوبُ فِي الْمَرْكُوبِ
هَذَا مِنْ تَرْوِيحَتِهَا

وَقَدْ بَحَا فِي ١ - دَابِ مِنْ دَابِ الْأَمْرَ الَّذِي عَلَى حَرَامٍ - نَابِ حَالِهِ
- ضَمِي أَنَّهُ عَمَلًا - دَابِ طَلَبِ رَوْحِ الْمَرْكُوبِ لِمَرْجَبِ رَوْحِ عِبَادَةٍ فَطَبَقَ
وَكُنْ لَهُ مَعَهُ مَبْلُغُهُ بِمَنْ تَحْتَ مِنْ شَيْءٍ بِرِيدٍ فِيهِ يَكُونُ أَنْ طَلَعَهَا -
فَأَنَّ الْأَمْرَ بِإِثْبَاتِهِ ١ - دَابِ الْأَمْرَ الَّذِي رَوْحِي طَبَقِي وَبِإِثْبَاتِهِ رَوْحِي
عَمَلٍ طَبَقِي وَبِإِثْبَاتِهِ الْأَمْرَ الَّذِي تَحْتَ مِنْ شَيْءٍ بِرِيدٍ فِيهِ يَكُونُ أَنْ طَلَعَهَا -
بِإِثْبَاتِهِ الْمَرْكُوبِ فِي الْمَرْكُوبِ الْأَوَّلِ فَدَابِ الْمَرْكُوبِ فِي الْمَرْكُوبِ
لِرَوْحِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَكُونَ رَوْحًا

أَوَّلًا (بِإِثْبَاتِهِ) لَا يَكُونُ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعَسْفَةَ بِمَنْ يَكُونُ وَفِيهِ السَّبِي
الْمَحْذُورُ وَقَدْ بَحَا فِي ١ - دَابِ طَلَبِ رَوْحِ الْمَرْكُوبِ لِمَرْجَبِ رَوْحِ عِبَادَةٍ فَطَبَقَ
الْمَحْذُورُ حَرَامٌ فِي الْمَرْكُوبِ وَالْمَرْكُوبُ فِي الْمَرْكُوبِ وَبِإِثْبَاتِهِ الْمَرْكُوبُ فِي الْمَرْكُوبِ

(١) - تَرْوِيحَتِهَا ١ - دَابِ ١٦٦ - دَابِ ٧ - سَلِمَ ثَلَاثًا مُطْلَقَةً (١٦٦)

(٢) - دَابِ طَلَبِ رَوْحِ الْمَرْكُوبِ لِمَرْجَبِ رَوْحِ عِبَادَةٍ فَطَبَقَ (١٦٦)

.....

وَيُثْبِتُهُ وَقِيلَ لَا، الثَّعْرِبِيُّ حَقَرْتُ لِسِي، اِدْحَلْتُ مَعَهُ هـ ثَنَاتِي كَمَا لَوْ هُمْ
دَرِيْعَمَاتٍ، وَقَسْرٍ لَتَأْتَتْ تَعْتَدُ اِبْرَاهِيْمًا، وَقِيلَ اَلْمَرَادُ بَعْدَهُ مَرُّ نَحْلٍ،
وَالصَّغِيرُ لِلْفُلْكِ، مُنَازَعَةً إِلَى أَنْ تَقْدَرَ اُنْظُرْ ثَمَّ اَلْمُتَحَدِّثُ

وَقَالَ الْأَعْرَبِيُّ وَالصَّغِيرَاتُ أَنْ مَعْنَى اَلْحَبِيْبَةِ حَلَاوَةُ اَلْجَمْعِ اَلَّذِي
يَحْتَمِلُ ثَمَّ مَحْتَمَلُهُ فِي اَلْفَرْجِ، وَأَرَادَ مُتَسَبِّحًا لِقِطْعَةٍ مِّنَ اَلْعَسَلِ وَقِيلَ
مَعْنَى اَلْعَبِيْبَةِ نَعْفُهُ، وَهَذَا بِوَأَفْزَ ثَوْبِ اَلْحَبَسِ اَلْبَصْرِيِّ، وَثَوْبٌ جَمْعُ
اَلْعَلِيَّةِ دَوْقٌ بِمِثْلَةِ كِتَابَةٍ مِّنَ اَلْجَمْعِ، وَهُوَ نَجَبٌ اَلْحَسَنَةُ فِي اَلْفَرْجِ،
وَزَادَ اَلْحَبَرُ اَلْبَصْرِيَّ (إِسْرَائِيلَ) وَهَذَا اَلْبَسْرُطُ اَلْمُرْدُودُ عَنِ اَلْجَمَاعَةِ، فَالْه
أَبْنُ اَلْمُنَادِرِ وَاجْتَرَبَ

وَقَالَ ابْنُ بَهْدَانَ تَبَدَّلَ اَلْحَبَسُ فِي هَذَا، وَخَالَفَهُ سَائِرُ اَلْعُقَبَاءِ، وَتَعَقَّبَهُ
أَبْنُ اَلْعَرَبِيِّ فَمَدَّ مَحَبَّ اَلْحَبَسَةِ فِي اَلْفَرْجِ فِي اَلْحَبِيْبَةِ، وَأَمَّا اَلْإِسْرَائِيلِيُّ فَهِيَ
اَلتَّحْقِيْلَةُ، فَإِنْ رَحِمَ لَا يَرَاهُ فِي ثَمَّةٍ مِّنَ اَلْعِلَاقَةِ حَتَّى إِذَا اُلْوُجُحُ فَقَدْ عَسَلَتْ ثُمَّ
يَتَقَدَّرُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا فِيهِ عَنْهُ مَعَهُ وَإِنَّمَا عَفَفَتْهُ هُوَ إِلَى اَلْحَقْلَةِ أَمْرًا مَعَهُ
فَقَرَأَ اَلْحَسَنَةَ، لِأَنَّهُ بَدَأَ بِثَمَّةٍ، وَخَشِيَ بِاَلْأَلَمِ، اِهـ

قَالَ الْأَبِيُّ هَذَا مَعَهُ ذَهَابٌ بِسَ أَنْ عَا فَعِيلَ اَلْإِسْرَائِيلُ أَمْعَ مِّنَ سَاعَةِ
اَلْإِسْرَائِيلِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَرْثَةَ مَرَّ لَهُ دَوْقٌ بِعَرَفِ ذَلِكَ، وَقَالَ بَغْرَايَ سَاعَةُ
اَلْإِسْرَائِيلِ أَلَدَ لِمَاثَ بَدِيَّةٍ، إِنْ دَامَتْ ثَلَاثُ، قَالَ اَلزُّرْقَانِيُّ^(٢١)

وَمَحَبَّبٌ مِّنَ مِّنَ اَلْعَمْرِ اَلْمَخْضَرِ^(٢٢) إِنْ اَلْمَشْرُوهُ ذَوِي (اَلْإِسْرَائِيلِ) شَبَعٍ،
وَيُقَالُ أَبُو عَمْرٍو اَلْعَبِيْبَةُ ثَمَّةُ اَلْجَمْعِ، وَاَلْعَرَبُ يَسْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ ثَمَّةً عِلَاقًا.

(٢١) إِسْرَائِيلُ كَذَا اَلْعَلَمُ (٢٨/٤)

(٢٢) فَتَرْجَمُ لِي ثَمَّ (٢٨/٢)

(٢٣) (١٥٦/٣)

وسبق سحير يعطي بأنها شكت ب علمه الأستار ولا يمنع من ذلك
 قوله **عنه** أحسن لتدقني لأنه عطفه على الإمكان وهو جائر وتزوج دكانه
 قال - أصري حرم بأنني صد ذلك

ومنها ما قال واستدل بإضلاي وجوده الكفوي منها لا بشرط علم
 الزوجين به متى تزوجها حاكمه أو منعه منها لم يكف ولو برى وبائع
 في المندر نفسه من جميع الفقهاء، ومنعها كان التزويج فيه حجة لأحد
 القولين في أنه تزوجها بامته أو معنى عدمه به تحلل، وجزم به النكاح بأن
 وطه المحرم بحد، وخالفه أنه -

وفى **الحد** - حازره على شرح مشاوره لابي السك لو بظنها دعة لا
 بعلمها للأول لعدم اللزوم، فيسب أن يكون بوطه في حالة الإغماء، كدلت
 قال ابن عدي **١١** وفي أن هذا نكاح ليس موضوعاً لفسخ المذهب،
 وإطلاق النكاح في شروح برقة وأندون بداسة موجوده حكمه ألا يرى أنه إذا
 وجد المثل بحسب علمه الصلح، وكذا المعنى عليه مع أن خروج المعنى لا يوجه
 إلا مع الفدة، محسوس يجهلها، ومن تزوج لإغماء أو نوم، وأبى في الصواع
 انفرادية **١٢**، هذا انكحة والمسمى عليه بحد عدا، وهي أحد قولي بشايعي حكما
 وأبى في سحا طيبة، فليزج مع سحا أخرى، اهـ

ومنها ما قال استدل به على حوز زوجتها لزوجها الأول إذا حصل
 الجمع من الثاني بكر شرط انما نكحه بطل على عثمان ورشد من ثابت أن لا
 يكون في ذلك مبدعة من الزوج بشي ولا زيادة تحليلها للأول وقان
 الأكثر إباحة شرط ملك في انعقد صد وإلا نه، اهـ

قال صوفي **١٣** نكاح المحلل حرم، باطن في قول عدا أهل النكاح

(١) اختالية د المختارة (٣٥٤/٣)

(٢) «المص» (١٠ - ١١)

منه نجس وحلي، فإداه، مالك، وأثلث، وثموري، وأبي إسحاق، وسواء كان
زوجكما إلى أن يظاه، أو شرط به، بما أحبه فلا نكاح بينهما، أو أنه إذا
أحبهن مائة صنف، وحكي عن أبي حنيفة أنه يصح النكاح، ويصح الطهر،
وقال شافعي في مهورهن الأوبس، لا يصح، وفي لقائه عن مؤيد.

وله ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: العبد المملوك والمملوك
منه، ورواه أبو داود^(١)، والترمذي، وقال: حسن صحيح، ويحمل عليه عند بعض
المفسرين من أصحاب النبي ﷺ مهور من لخطابه وعقدان، وهب الله بن عمر
وهو قول شافعي، من أنه يمين، وروى ذلك عن علي بن مسعود وابن عباس،
فقد شرط عليه المصداق من العقد، ولم يذكره في لعده، ويؤيد فيه أبو يونس
المصنف من غير شرط، فالنكاح ماضٍ أيقن، وهو عود نجس، والنجس، وأبليت
ومالك، وثموري، وسحق.

وقال أبو حنيفة، والشافعي، انعقد صحيح، وذكر الشافعي في صحبه وجب
مثل قولهما، لأن خلا من شرط بعينه، وأثلث ما به يرضى خلافاً لبعض
الإحلاف، وروى عن عمر - رضي الله عنه - ما أن عدي بن حارثة في هذه
حديث في التلغير، لأن شرطه قبل العقد أن يعطها، فبني بعقد غير ما
شرعه، وهذه النكاح، منه صحيح العقد، ويضمن هذا بمحل طاعت في ترجمتين،
ويؤيد حديث عمر، للمصنف، وتبينها قول الزوج، ما يرد ذلك في العقد.

وقال الحسن، وبراهيم، إذا هم أعتد الثلاثة عند النكاح، كان النكاح
تحليلت عن سبب غلظة، وترجمين أن ترجمين في رواه، ومنه مهور، ليس شرطه.
إحد قات عليه الصلاة والسلام، قال: الله المصداق، والمحل لـ، ولأن انعقد
أما يضمن بية الزواج، ومنه أنفي لية المعززة والأمساة، ولا فساد المعززة.

(١) أصح أبي داود، (٢٧٦)، حسن الترمذي، (١٢١٩).

شأنه إنما هو المفضل له إذا رجع إليها ذلك، فالحل، لأنها لم تكن له فكلت
وأنه هـ

وفي "أحي" ^(١) لا اعتبار في نكاح النكاحين بقاء الزوج، فالأصل في
الفسخ بقاء الزوج، لا بقاء الزوج، لأن الزوجية هي أو زوجها الأول أو ثم
يعلما، فإذا لم يبق الزوج الثاني لتحليل فهو جائز، وإن عدت إليه التحليل،
وسألته غلالي أو سألته بقاء، فسلك جازما هـ

وقال "ب" ^(٢) فإن برهان ذلك، أن نكاح المفضل، إنما هو
لا بقاء، لا نكاح رجعي، وإن كانت التحليل فيه بقاء، سواء عدم أو وجود ذلك
أو لم يبق، ويصح في ذلك، وهو قول، ابن مسعود، وأحمد، وقال
أبو حنيفة، وشافعي، النكاح جائز، وإن لم يبق، فإن نكاحه له، لا، وهو قول
عطاء، والحنك، وقال القاسم، إن لم يبق، وهو قول، وهو قول، ربيعة
لنكاحه، إن لم يعلم بذلك، وهو قول، وهو قول، ربيعة
ويحيى بن سعيد

وقد ذهب شافعي وهو يورد إلى أن النكاح يفسد من ثدي، يعتقد في النكاح أنه
إنما هو زوجها، لتحليلها تم يفسدها، ومن ثم يشترط ذلك فهو عقد صحيح، وروى
عن أبي حنيفة مثله، وروى عنه أنه إذا بوى - أي بطنها ثلاثا لم يحل له
ذلك، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وروى عن ابن عباس حنيفة أن بشرط
عليه في نفس العقد أنه يتزوجها ثلاثا، فإنه نكاح صحيح، وبما
الشرط، ورد أن يفسدها من ثدي، لا نكاح مطلقا، ثلاثا حتى يفسدها غيره، وهو

وفي القاسم لحنكارة ^(٣) لا نكاح مطلقا، ثلاثا حتى يفسدها غيره، وهو

(١) - حقه، (٢٤٩/٢)

(٢) - أحمد، (٢٤٩/٢)

(٣) - (٢٤٩/٢) ٢٤٩

مراجعة أو غصية، و مجبوراً بتكاح صحيح ماعد، ذكره الترمذ في الحديثين بحريماً
 بشرط التحليل كمرحلت على أن تحلل، وإن حلت للأول صحة النكاح
 وطلان الشرط لا يجبر على الطلاق، وإن أهم ذلك لا يكره، وكان الرجل
 مأجوراً بقصد الإصلاح وتأمين اللين إذا شرد الأجر.

قال ابن عديس قوله: كره الترمذ للثاني كذا في البحري، وفي
 الفقهستاني، يكره للأول والثاني، وينبغي أن يراد سراً، بل هي أولى من
 الأول في الكرامة، لأن أحد شرط التحليل جرى بينه وبين الثاني، والأول
 ساع في ذلك، ونظراً لحدث يشمل الكل، لأن المحدث له يصدق على امرأة
 أيضاً.

وقوله: وإن حلت للأول، هذا قول الإمام، وعن أبي يوسف يعقد
 النكاح لأنه في نفس الملائت ولا يحلها، وعن محمد، يصح، ولا يحلها،
 لأنه استعمل ما أخره لشرع كما في قتل المورث حرمه، وإن أصح ذلك لا
 يكره بل يحل في قوتهم جميعاً، قوله: وتأويل لعمري، قال في الفتح: وهذا
 قول أشهر، وهو أن مأجور، وإن شرط لقصد الإصلاح، وتأويل الثعلبي عند
 هؤلاء إذا شرط لأجر، قال ابن عديس واللمن على هذا الحمل أظهر، لأنه
 كأحد الأخرى على حسب النيس، وهو حرام، ويكره له عليه السلام سماء
 التي استملأه الله.

ومما ما قال الحفاظ في الفتح^١ اعتمدوا على أن النكاح المصالح كم
 يحلل، وشدة الحكم، فدل بكفي، الله، وتقدم مراراً شروط النكاح، انتهى في
 كلام صاحب^٢ بدر المحار قال: يخرج من النكاح بعدد والموقوف، فلو
 نكحها عياً بلا إذن سيده، وطبقها قبل الإجازة لا يجرها حتى يطلقها بعدد.

(١) فتح الباري (١/١٦٨)

وفان ثوروي ورويهما في كناح باب ١٨ محل تلاوة حتى أصبح، اهـ

فان سمعوا وبعدها قال الحسن وسمعتي وحمدت وندت يا ثوروي
والأربعي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
السمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي

وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
السمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي

وفان سمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
السمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي
وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي وسمعتي

١١٨١ - ١٨٠٠ . وحققني عن مسند، عن يحيى بن سعيد، عن
 القاسم بن محمد، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها سئلت عن رجل
 طلق امرأته لم يزوجها بعده رجلاً آخر فطلقها بين يديها
 هل يصح بزوجها الأول أن يزوجها؟ فقالت عائشة لا حتى
 يزوج عتيقاً

قلت: إنما أراد دود طاهر، يسد بهذا الحديث على من يفتي لا
 يزوج له نساً، ولا خيار لزوجته لأنه يملكه ثم يدخل لا يراد به، ورد بالإجماع
 على مسند من أصحابنا والأئمة الأربعة كما سباني بيته في جن من،
 وسباني هناك بجواب عن استدلاله

١١٨١ - ١٨٠٠ . (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن القاسم بن
 محمد) من أبي بكر الصديق (عن) عائشة زوج النبي ﷺ أنها سئلت
 المجهول عن رجل طلق امرأته طلق، صهره أنه قال لها أنه طلق نساً، فكنى
 أفرادها المطلقة فلا من البت، وهو قطع أي طلقها مطلقاً حصل له قطع
 عصمتها، في ذلك يوافق المئونة من لعل بها أن طلق نساً وتطلق على
 من أنشد ثلاثاً (فزوجها بعده) بعد ثلاث الأول، وليس بعدد في التمتع
 الهندية، ولا خبر في

(رجل آخر فطلقها) الزوج الثاني (قيل أن يمسها) أي من أن يجمعا
 (هل يصح بزوجها الأول) التي طلقها مطلقاً (أو بزوجها) حبيسة (فقلت)
 عائشة لا يصح في لا يجل لزوجها الأول نكاحها (حتى يزوج) الزوج الثاني
 (عتيقاً) دأب ما روي بزوجها في هذه المسألة، وثبتاً هي أنه عنها -
 رويت عنها مربعة بطرق هي قصة أم م. د. د. ورويت عنها في غيرها أيضاً

و (الحديث) روى حماد بن سنان عن هشام بن عروة عن أبيه عن

١٩/١٠٨٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَدَأَ أَنْ يَقْسِمَ بِنِ
مُحَمَّدٍ، مَثَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَبَتَةً ثُمَّ زَوَّجَهَا مَرَّةً رَجُلًا
آخَرَ فَمَاتَ عِنْدَ قَبْلِ أَنْ يَمُوتَهَا. هَلْ يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا
يُزَوِّجَهَا؟

قَالَ النَّبِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ: لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا

عَائِشَةُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَكَفَّهَا رَجُلٌ فَطَفَّهَا قَبْلَ أَنْ يَمُوتَهَا.
قَالَ النَّبِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ: لَا حَتَّى يَمُوتَ الْأَخَرُ عَمَلًا وَلِلَّذِي عَمِلَ بِهِ.
أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرَوَاهُ ثَلَاثًا. وَكَانَ حَمَادُ بْنُ سَدَةَ حَدَّثَ أَنَّهُ هُوَ حَدَّثَ
أَخَاهُ لَعَائِشَةَ فِي قَبْلِ قَبْلِ رَجُلٍ فَكَفَّهَا.

وَأَخْرَجَ بَعْدِي مِنْ طَرِيقِ الْمَرْثُومَةِ عَنْ عُمَرَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَائِشَةَ عَمِّهِ وَطَائِفَةٍ مِنْ
أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ حَمْرِي عَنْ لُقْمَانَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ
ثَلَاثًا فَزَوَّجَهَا طَلَّقَ مَثَلُ النَّبِيِّ ﷺ أَتَمَّهَا فَلَا رُفْعَ لِحَيْثٍ. قَالَ الْحَافِظُ:
هَذَا الْحَدِيثُ مُشْتَرِكٌ مِنْ قَبْلِ وَطَائِفَةٍ أَوْ كَانَ فِي آخَرٍ

٩/١٠٨٢ - (مَالِكٌ) أَنَّهُ بَدَأَ أَنْ يَقْسِمَ بِنِ مُحَمَّدٍ سَتَلْ بَيْنَهُ الْمَجْهُولُ
(عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَبَتَةً) أَيْ ثَلَاثًا (ثُمَّ زَوَّجَهَا مَرَّةً) أَيْ بَعْدَ طَلَاقِهِ (لَوْجَلِ
أَخَرِ فَطَلَّقَ) الرُّجْعَ الثَّانِي (عِنْدَهَا) أَيْ عَنِ الْمَرْأَةِ (قَبْلَ أَنْ يَمُوتَهَا) أَيْ قَبْلَ أَنْ
يَمُوتَهَا (هَلْ يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا الْأَوَّلَ أَنْ يَزَوِّجَهَا) أَيْ يَزَوِّجَهَا ثَانِيًا (لَقَالَ الْقَاسِمُ مِنْ
مُحَمَّدٍ) لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا الْأَوَّلَ أَنْ يَزَوِّجَهَا) أَيْ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا ثَانِيًا (لَقَالَ الْقَاسِمُ مِنْ
وَالْمَدَارِ عَلَيْهِ.

قَالَ النَّبِيُّ: لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا ثَانِيًا (وَأَمَّا يَكُونُ بِالْوَطْءِ) وَإِنْ
كَانَتْ وَفَاءً الرُّجْعَ يَمُوتُ بِهَا كَمَا أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ لَا يَمُوتُ بِهَا إِلَّا بِالسَّكْرِ وَلَا
إِلْحَاقًا. وَأَمَّا يَمُوتُ بِهَا كَمَا أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ لَا يَمُوتُ بِهَا إِلَّا بِالسَّكْرِ وَلَا

عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَخِمُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَتِهَا، وَلَا بَيْنَ أُمِّهَا وَخَالَهَا»

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٦٧ - كِتَابِ النِّكَاحِ، ٢٧ - بَابِ لَا يَنْكَحُ الْمَرْأَةَ عَمَّهَا

وَمُسْلِمٌ فِي ٦ - كِتَابِ النِّكَاحِ، ٣ - بَابِ يُحْرِمُ بِمَنْ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَتِهَا أَوْ خَالَهَا فِي النِّكَاحِ، حَدِيثًا ٢٣

ذَكَرُوا (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) - رَوَاهُ عَنْهُ - (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَخِمُ» بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْمَجْمُوعِ، وَأَنَّ الْمَجْمُوعَ لَا يَتَخِمُ وَلَا يَنْكَحُ كُلَّهُ فِي الْأَرْوَاحِ وَالْمَرْغُوعِ عَلَى الْفَحْرِ عَنْ لِمَشْرُوعِهِ، وَهُوَ يَتَخِمُ أَسْمَاءً، فَإِنَّهُ يُعْرَفُ بِهَا الْبَاحِيَّةُ وَلَا يَتَخِمُ، يَعْنِي أَنَّهَا مِنْ حَيْثُ انْطَلَقَ عَمَّا إِذَا تَحْرِيمَ إِذَا عَلَّقَ عَلَى الْأَمِّ، فَإِنَّ الْمَعْنَى مِنْهُ لَوْطًا، أَوْ

(بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَتِهَا) فِي نِكَاحٍ وَلَا لَوْطًا بِمَنْ بَيْنَ، ثُمَّ النِّكَاحُ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودَهُ الْوَلُوطُ مَعَ دَعْوَى مَهْ طَلْفًا، وَأَمَّا مَلَكَ يَمْسُ لِمَقْصُودِهِ أَنْتَهَى لَا حَلَّ الصَّحْبِ أَحَدًا حَرَّمَ اتِّخَامَ فِي الْوَلُوطِ لَا مَلَكَ اسْمُ

أَوَّلًا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَهَا) سَوَاءً كَانَتْ أُمُّهَا وَحَدَّةً حَفِيَّةً أَوْ مَجَانِيَّةً، وَهِيَ أُمُّهُ لِحَدِّهِ وَإِنْ عَلَا، أَوْ أَحَبَّ الْحَفِيَّةَ، وَإِنْ عَلَتْ، كَانَتْ حَرِّمًا إِجْمَاعًا، وَيُحْرِمُ الصَّحْبَ بَيْنَهُمَا بِكَافٍ وَوَلَدًا بِمَنْ بَيْنَ، فَلَوْ نَكَحَهُمَا مَعَ نَظَرٍ لِكَاثِمَتِهَا، إِذَا لَيْسَ تَحْصِيصُ أَحَدٍ مِمَّا يَنْطَلِقُ أَوَّلَى مِنَ الْأُخْرَى، وَإِنْ نَكَحَهُمَا مَرَّةً حَلَّ نِكَاحَ التَّمَةِ، وَإِنْ شَرَفَهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ يَجُوزُ

قَالَ السَّوْنِيُّ يَجُوزُ اتِّخَامُ بَيْنَ الْأَخْيَافِ فِي بَيْتٍ يَجُوزُ خِلَافُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ رُبِّ عَمَتِهَا وَخَالَهَا، وَلَوْ شَرَى جَارِيَةً وَطَافَهَا حَلَّ لَهُ

(١) فتح الباري (١/ ٦١)

(٢) التلخيص (١/ ٣٧)

شراء أجده بعدد وخاتنها لأن أحد مصادره القول هو الاستدعاء، ولا يجوز الجمع بينهما في القصة، غير أنه حدد في رواية الجماعة، عند من صححه بذلك والأور، أي وأبو حمزة وشافعي، وروى عن من عارض أنه قال أحلهما أية، وحرثهما أية ولم أكن لأحد.

وهو، ذلك من علي أنها جرد بالحرمة هو **فَإِنْ تَشْتَرُوا مِنْ الْأَنْثَرِ** وبالضاحلة قوله تعالى **﴿إِلَّا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَوْ مَا تَمَتَّكَ أَنْفُسُهُمْ﴾** وروى ابن منصور عن أحمد بن صالح عن مجمع بين الأختين بمسوكين أحرام هو أن لا يكون حراماً، وإن كان هو به، ويظهر هذا أن يكونوا غير حرام، وذلك هو وهل يظهر لا حرمه استدلالاً بالأدلة الضاحلة لأن حكم الحرث في الزمان به لا لحكم لإمام، **فَعَدَّ** بحريمه ثلاثة أحدهم به.

عند من في ملكه أختان، به به، عندلها في قول أنس أهل العلم، وقال للحكم وحده لا يعرف، حدد بهما، وروى ذلك عن الشعبي وذكره أبو الخطاب مدعي لأحمد.

وهنا أنه جرد مجمع بينهما في القرائل **فَلَا** حتى إحداهما قدس له وطء، أو أخرى لجل تحريم الموطوعة على نفسه استخراجاً عن ملكه أو تزويجهما انتهى.

وقال الحافظ^(١) بعد ما سطر الأدب في مسو حديث باب حد من استأجره لغيره الجمع بين من ذكر هو كون من لقيه من النفس، لا اختلاف بينهم في ذلك، وقال الترمذي بعد بحريجه العمل على حد حد عام أهل العلم، وجمع بينهم اختلافاً أنه لا يجوز من حل أو يجمع بين اثنين، وعندها توالتها.

(١) طبع الحديث، ٩٦/٩٦

١٠٨٤ / ٢ - وَحَفْشِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
سَعْدِ بْنِ أَلَيْسَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يُتَهَى أَنْ تَكُحَّ الْمَرْأَةُ عَنِ
عَمِّهَا أَنْزَلَ عَنِ حَبِيبٍ
وَأَنْ يَطَّأَ رَجُلٌ رِجْلَهُ وَرَجِي ظِلُّهَا جَيْسَ يَمِيرٍ.

قال عن سعد بن عبد الله - حب أخاه في منع ذلك استلزام اليوم، وبما قد
بالحيوان فيه من سوء الخوارج، وكذا مثل الإجماع - هذه الروايات حرم
والشروط، ولكن استثنى من حرم عثمان السبي، وهو أحد غلها، من المصرة،
واستثنى الروي طرده من المصروع والمتبعة، انتهى

١٠٨٤ / ٢١ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) أنصاري روى سعد بن
السبي أنه كان يقول: يتهى (أو تكتح المرأة) عن عمها أو عن
خالها) وخلافاً لهذا روى عنه عن بنت الأخ وسبب الاحتياط لروايته أبي ذر
والثوري، وقال حسن صحيح عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تكح المرأة على
عمتها ولا الحمة على أمها، ولا المرأة على خالها ولا الحالة على -
أختها لا تكح بعد ذي علم نكح - ولا تكح في غير المصروع ولمقدم قريباً
أن من كح بإحدى يدي يظن بكافح الأخرى، وكذلك من وطئ بإحدى يديه سلك
اليمين لا يجزئ له وطأ الأخرى

(ولأن بطأ الرجل) أي يتهى من وطأ الرجل (ويهدى) أي أمه (أو يظنها
جيس لغيره) قال محمد بن أبي عمير: «ويهدى بأحد، وهو ممن يبيعه وانفاه
من هباته، وفي القيس المصنف»^(١) مثلاً بقي بعده ربح غيره سواء كان من
حلال أو حرام، قاله في ج. انتهى

وقد أخرج أبو ذر عن ربيعة بن ثابت أنصاري قال: قام عبد الله

(١) (٢٤٦/٢)

(٢) (سنن أبي داود، ٢١٥٨)

وَأَيْضًا اشْتُرِ فِي الرِّبَا

أَيُّهَا الْعَرَانِي عَمُوا حِكْمَهَا فِي كُلِّ عَمَلٍ، وَلَا تَعْمَلُوا بَيْنَ يَدَيْ عَمَلٍ بِهَا وَبَيْنَ عَمَلٍ بِهَا

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: أَخْرَجَ بَنُو أَبِي سَبْعَةَ وَحَدَّثَ بَنُو حَمِيدٍ وَبَنُو الصَّبْرِ وَأَبُو أَبِي حَتْمٍ وَدِيهْقِي فِي أَنَّ عَمْرًا بْنَ عَبَّاسٍ: «وَأَيْضًا اشْتُرِ فِي الرِّبَا» قَالَ وَهِيَ سَبْعَةٌ بِأَنَّ طَلَبَ الرِّجْلِ امْرَأَتَهُ فِي أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يَنْتَبِذَ بِهَا بِحَدِّهَا أَمَّا وَهِيَ وَوَجْهٌ عَنْ حَلَالِهَا لَهَا سَدُّنِي

قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: «يُرِيدُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يَنْتَبِذَ بِهَا» وَهِيَ سَبْعَةٌ وَحَدَّثَ بَنُو حَمِيدٍ وَبَنُو الصَّبْرِ وَأَبُو أَبِي حَتْمٍ وَدِيهْقِي فِي أَنَّ عَمْرًا بْنَ عَبَّاسٍ: «وَأَيْضًا اشْتُرِ فِي الرِّبَا» كَمَا قَالَ عَمْرٌ: «وَأَيْضًا اشْتُرِ فِي الرِّبَا» وَهِيَ سَبْعَةٌ بِأَنَّ طَلَبَ الرِّجْلِ امْرَأَتَهُ فِي أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يَنْتَبِذَ بِهَا بِحَدِّهَا أَمَّا وَهِيَ وَوَجْهٌ عَنْ حَلَالِهَا لَهَا سَدُّنِي

قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: «يُرِيدُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يَنْتَبِذَ بِهَا» وَهِيَ سَبْعَةٌ وَحَدَّثَ بَنُو حَمِيدٍ وَبَنُو الصَّبْرِ وَأَبُو أَبِي حَتْمٍ وَدِيهْقِي فِي أَنَّ عَمْرًا بْنَ عَبَّاسٍ: «وَأَيْضًا اشْتُرِ فِي الرِّبَا» كَمَا قَالَ عَمْرٌ: «وَأَيْضًا اشْتُرِ فِي الرِّبَا» وَهِيَ سَبْعَةٌ بِأَنَّ طَلَبَ الرِّجْلِ امْرَأَتَهُ فِي أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يَنْتَبِذَ بِهَا بِحَدِّهَا أَمَّا وَهِيَ وَوَجْهٌ عَنْ حَلَالِهَا لَهَا سَدُّنِي

(١) «المرء الصبور» (١١٢/٢)

(٢) «المرء» (١١٢/٢)

(٣) سورة النساء، الآية ٢٣

(٤) فتح الباري، ١/٢٥٨

(٥) «المرء» (١١٢/٢)

الْمُسْنِ وَهُوَ الْكَوْفَةُ، حَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ يَدْرُسُ لَهُ الْقُرْآنَ وَالْإِسْلَامَ
فَيُحَدِّثُ فِيهِ وَيُحَدِّثُ فِيهِ وَيُحَدِّثُ فِيهِ وَيُحَدِّثُ فِيهِ وَيُحَدِّثُ فِيهِ وَيُحَدِّثُ فِيهِ
عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ وَائِلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ
دَحْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْكَوْفَةِ، أَنَّهُ بَقِيَ فِي دَرَسِهِ، حَتَّى مَاتَ فِي الْوَجْهِ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ ابْنِ سَعْدٍ أَنَّ ابْنَ مَرْزُوقٍ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَدْرُسُ
شَيْئًا مِنْ دَرَسِهِ إِلَّا وَأَبُو هُرَيْرَةَ فِيهِ وَكَانَ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ وَالْإِسْلَامَ
الْمُسْنِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ
الْمُسْنِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ

عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ وَائِلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ
دَحْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْكَوْفَةِ، أَنَّهُ بَقِيَ فِي دَرَسِهِ، حَتَّى مَاتَ فِي الْوَجْهِ
الْمُسْنِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ
الْمُسْنِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ
الْمُسْنِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ

عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ وَائِلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ
دَحْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْكَوْفَةِ، أَنَّهُ بَقِيَ فِي دَرَسِهِ، حَتَّى مَاتَ فِي الْوَجْهِ
الْمُسْنِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ
الْمُسْنِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ
الْمُسْنِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِسْلَامَ

عن أبي أمامة حدثت أميرة - عاترة أميرة -

قالت ما كنت في رجل يكون معه امرأة ثم يتركها
فليس بها إلا بغيره عليه امرأة ويتركها حبيبة ويتركها عليه
أما إذا كان مع صاحب لاء قال لا يصح لام . . .

(في) كان (أما، ملك) ولا فخره أن يجاري لمراته

عن أبي حنيفة روى عن رجل قال سمعت أبا حنيفة يقول
بينه وذلك بعضه وحسن سمعته أن يكون من مسعود قد طهر إليه وجه
الضوابط في خلافه را لم يه فحسب لشدرك الأمر في المستقبل - والسمعة
في عهد استدامة النكاح، وشأنه أن يكون من مسعود ما في مدعيه غير
أن أحسنه لنا يجري في رأي الأمام، فخره الرجوع إلى لاء له - رضي الله
عنه - والأشد به وحسنه ليس عليه، أم

ويؤيد الأول ما قال بعضه روى (أبو حنيفة عن شريك - أبي مسعود
كان يقول يقول - عن أبي - رضي الله عنه - في أمهات النساء، فحجج، ففتي أصحاب
سورة الله يفتي، ما كرهه ربه، فحكموا أن يزوجها، فلما رجع، من مسعود
نفي من كان أو، بعد - وكان الأخت من من في رد ما من بدلتها وقال أبي
سأنت أصحابي فكم هو ذلك، - ففهم من أن معه - رضي الله عنه - ثم يكن
لمجرد مع عمر - رضي الله عنه -

(قال مالك في الرض يكون تحته) أي في نكاحه (المرأة ثم يترك) بعد
(أنها فيصيبها) أي فيصاح مع لاء (إنها تحرم هذه امرأة) النكاح أيضاً، وهي
النكاح (وتشاورهما) أي ليس لاء (حبيبة) ويتركها عليه (أما) أي بغيره حرمه
عامة (إذا كان قد أصاب) أي جامع (الأم) قبل لم يصح (الأم) أي لم يجامعها

(١) المختصر (٤/٣٦)

(٢) مختصر (٤/٣٦)

تَوْنَحْرَمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ، وَلِذَلِكَ لَا

وَأَنَّ مَاتَ. فِي تَحْلِيلِ بَرِيٍّ خُرَاءَ، ثُمَّ يَكُونُ أَهْلُهَا لَهَا
(بِهَ لَا حِلَّ لَهُ أَهْلُهَا أَنْتَ)

مَعَهُ أَلَمْ يَحْرَمَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ سَابِقًا بِهِيَ النَّسَبُ (وَلِذَلِكَ الْأَمُّ) وَتَقَى عَلَى نَسَبِهِ
فَبِهِ يَحْرَمُ عَلَيْهِ أُمُّهُ أَنْ يَنْصَبَ. وَلَا يَحْرَمُ عِنْدَ ذَاتِهَا حَتَّى يَدْخُلَ مَالًا.
أَوْ يَنْتَهِي مِنْهَا نِكَاحٌ أَوْ مَلَكَ سَبِيًّا أَوْ شَيْئًا نِكَاحٌ أَوْ مَلَكَ، كَمَا فِي «الْبَرْسَاءِ»
مَحَلِّي

«وَأَنَّ سَابِقًا» وَذَلِكَ أَنَّ نِكَاحَ نَسَبٍ لَا يَحِلُّ لَهَا حَتَّى يَدْخُلَ مَالًا
يَحْرَمُ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ يُطَهَّرُ مِنْهَا، وَحُرْمَتُ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ يَنْقَضُ نِكَاحُ أَهْلِهَا قَبْلَهَا.
وَحَدَّثَ عَنْهُ حُرْمَةُ مَرْبُودَةٍ وَأَنَّ سَابِقًا يَحِلُّ لَهَا حَتَّى يَدْخُلَ مَالًا.
يَقْتَضِي نِكَاحَ أَهْلِهَا. وَبَقِيَ عَنْ نِكَاحِ أَهْلِهَا لَأَنَّهُ سَابِقًا يَحِلُّ لَهَا حَتَّى يَدْخُلَ مَالًا
يَحِلُّ لَهَا يَحْرَمُهَا لَهَا

لَا يَحِلُّ لَهَا نِكَاحٌ إِذَا كَانَ حَتَّى يَحْلُلَ بِهَا وَهِيَ أَمُّ لَهَا
وَالَّذِي لَا يَحِلُّ لَهَا عَلَى مَحَلِّهَا سَابِقًا مِنْ بَقِيَّةِ (مَالًا) كَمَا سَابِقًا.
لَا هَذَا نِكَاحٌ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا نِكَاحٌ حَتَّى يَحْلُلَ بِهَا وَهِيَ أَمُّ لَهَا
سَابِقًا

(وَلِذَا ذَلِكَ فِي تَحْلِيلِ بَرِيٍّ خُرَاءَ نِكَاحِ أَهْلِهَا) يَحِلُّ لَهَا
(أَهْلُهَا) أَنْ لَا تَحِلَّ لَهُ أَهْلُهَا أَنْتَ وَذَلِكَ بِهِيَ النَّسَبُ
أَهْلُهَا. وَبَقِيَ عَنْ نِكَاحِ أَهْلِهَا سَابِقًا يَحِلُّ لَهَا حَتَّى يَدْخُلَ مَالًا.
ذَلِكَ أَنَّ بَرِيٍّ خُرَاءَ وَصَالِبَ لَا حِلَّ لَهُ أَهْلُهَا وَهَذَا عِنْدَ قَدَمِ «مَوْ» فِيهِ.
لَا يَحِلُّ عَلَيْهِ سَابِقًا يَحِلُّ لَهَا حَتَّى يَحْلُلَ بِهَا وَهِيَ أَمُّ لَهَا
أَهْلُهَا عِنْدَ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْتَ وَذَلِكَ بِهِيَ النَّسَبُ

وَلَا تَحِلُّ لَأَبِيهِ، وَلَا لِأُمِّهِ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ ابْنَتُهَا، وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ
امْرَأَتُهُ

والوجه الثاني أن يكون الصغير في قوله «فأصابع» واجماً إلى الأم
المتروجة فحراً، ويكون لمراد بالأم في قوله «ولا تحل له أمها» جدة البنت
المتروجة أولاً، وهذا أيضاً قد ثبت لأم الأم بالعقد على أنه انتهاء فلا يرد
عقد على ابنتها وبذلك به لا تأكيد التحريم، اهـ

قلت: وإنما صحح الباجي إلى هذا التأويل لأن هذه المسئلة مكررة
تقدمت قبل هذا القول

(ولا تحل لأبيه ولا لابنه) لأنها في حق الأب من حلال الأسماء وفي
حق الأم من جهة الانتهاء في قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بِتِ
أَيْسَرَةٍ﴾ (ولا تحل له أيسره) لأنها داخله في (أرباب) (وتحرم عليه امرأته) لأنه
نكح الأم، فحاشاها، فصارت البنت بنت الموطوءة بالنكاح

قال الباجي: «العقد على ضربين، مباح ومحظور، أما المباح فلا
خلاف أن له دليل في تحريم المصاهرة، وولد الولد وإن سار وولد البنت وإن
سار في ذلك بمنزلة الأم، وأبو الأب وأبو الأم وإن سارا في ذلك بمنزلة
الأب، والرضاع في ذلك كنه بمنزلة النسب في تحريم حلال الأبناء، وما نكح
الأباء من النساء، وأم العقد المكره، وهو المختلف في جهته، فقد قال
ابن القاسم في «الطهارة» من عقد نكاحاً محتملاً به، ثم نسخ بطل البتة أنه لا
يجوز لأبيه أن يزوجه»

وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون عن عائشة: إن لنكاح العاصد على
ويجهين أحكاماً ما يصح قبل إتيانه، وحسب بعده نكاح اشعار الذي سمي
مهرراً، أو النكاح بالعقد المجهول أو إلى أجل غير مسمى، أو النكاح بالمهر

فمثل تزويج كان على وجه التحليل فيسبب صاحبه امرأته ، فمثل
بغيره ان يزوج تحلاً .

فهذا الذي سمعنا ، وتذكرني هذه من الناس عددا

مالك بن انس . عن داود بن أبي سليمان عن ابي جابر عن ابي
ابن بريده لم يسمعه ذلك ، فحرمه الله

فمثل تزويج كان على وجه التحليل ، في ١٠٨٩ فمثل تزويج على طريق
الكناج المباح ، وان لم يكن مباحاً في نفسه (بعضها صاحبه امرأته) ، بل يحددها
بها الكناج المحرم . (فهذا) اي الكناج بهذا كذا في حدود المحرمات
(مسألة تزويج التحلل ، قال مالك (فهذا) هو الذي سمعنا من اهل العلم
(و) هو الذي عليه امر الناس) وعملهم (هنا) بالنسبة لسوء من الكناج
يكون مباحاً للحريم دون امرأته

في «الباقي» . فمثل كذا في تزويج على وجه الكناج المباح ، وان لم
يكن مباحاً في نفسه ، لكنه يحد به التحريم ، فان صاحبه امرأته فيه فحرم من
احرمه ما ستر لأصاحبه من تزويج التحلل ، وقد قال بن حبيب قال وعنه
جاء في هذا شبهة أو غيره . كان كذا كذا شبهة وجهه فيه ساعد
والقول فيه لا حق ، وما كان يحد به وجه شبهة كذا ، فلا شك ، فالحمد لله
واقع ، والله اعلم .

وأما قوله علم ، وجه قوله فقد حملت له ، مالك فيه ، فقال في
«الموطأ» ان الرب لا يحرم شيئاً من ذلك ، وفيه دل الشافعي . وهو قول
ابي حسان ، وعنه ، وأبي ثور ، وروى امر القاسم عن مالك فيمنع من يأمر
امرأته او ناسها به بفراق امرأته ، ولا يقسم عليها ، فان من يقسم وتحدث
عنه إذا روي رجل بأمره لم يبلغ لأبيه ولا لأب له ، بل يزوجها إذا
أو حبه وعط ، ويسمي الثوري وحده ، الله

يزوي المحرم في نفسه من وجهين من وجهين المحرم من نظر إني
 فرح امرأة وأنها^(١) لم تكن من أحد من المصحب فأعجمه، ولأن ما نعلم من
 التحريم بالوطء، مباح لبعض المستفوز كوطء الحائض، وحديثهم لا يعرف
 صحته، وإنما هو من كلام أبي أسود بعض قصصه يروي، كذلك قال الإمام
 أحمد، وقيل هو من قول ابن عباس

ثم أوطء ثلاثة نوائح وطء مباح في نكاح صحيح، أو ملك يمين،
 فيلحق به تحريم النساء بالإجماع

والوطء بالنسيه، وهو في نكاح تامد أو ثراء تامد ووطء امرأة كنفه
 مرقته، أو زوجته لأنه مشركته وأشباهها، وقد يعمون به التحريم كنعقته
 بالنكاح إجماعاً فإن من المذنب أجمع كل من حفظ عنه من علماء الأمصار
 على أن الزوج إذا وطئ امرأة نكاح تامد أو ثراء، فامد إليها تحريم على
 يبه وأبيه وجداه، وهذا مذهب مالك والأوزاعي، والثوري، والشافعي،
 وأحمد، وإسحاق، وأبي يونس، وأصحاب الرأي، ولأنه وطء يعمون به النسب
 فأنت التحريم كنوطء مباح

والوطء المحرم المستصحب وهو الثراء، فببب به التحريم على الخلاه
 اثبت ذكرها، ولا تثبت به محرمية ولا إقامة النكاح، لأنه إذا لم يثبت وطء
 نسيه، فلا محرم المحرم أولى، ولا يثبت به نسب، ولا يثبت به المهر إذا
 طأه فيه

ولا فرق فيما ذكرنا بين الرأ في الثبيل وندبر، لأن لوطء بعلام، هذا
 بعض أصحاب يعمون به التحريم، فيحرم على الثلاث م علام، وأنه وعلى
 الإعلام قم الثلاث، وهو يعمون عليه أحمد، وهو يعمون الأوزاعي، وقال
 أبو الخطاب يكون ذلك كالمباشرة فما دون اسرج يكون فيه رواك.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح (١٠٨٦)

.....

و در حج می رود و حرمه را در آنسوی اقباط در آنجا
و حرمه را در آنجا است که خداوند آنجا را حرمه را

فصل در حرمه آن است که در حرمه آنجا است که
در کلام مصر در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا است که در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
بنگ آنجا و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا

فصل در حرمه آن است که در حرمه آنجا است که
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا
و آنجا در حرمه آنجا است که در حرمه آنجا

.....

۱) (در حدیث این روایت) (۲۰۱۵) در حدیث (۱۸۶) (در حدیث این روایت) (۲۰۱۵) (در حدیث این روایت) (۲۰۱۵)

.....

۲) (در حدیث این روایت) (۲۰۱۵) (در حدیث این روایت) (۲۰۱۵) (در حدیث این روایت) (۲۰۱۵)

.....

حَالُ مَا لَيْتَ مِنْهُ نَّ وَحَلًا نَكَحَ امْرَأَةً فِي عَدَّتِهَا نِكَاحًا

قال الد. مير: مره عن التمتع أصوله وقصوده، و هو خلفت المصنوع من مائه المحدث عن محمد وما يقوم مقامه، فمن أبي امرأة فحسب منه بشاء، فليتها تحرم عليه، عن أصوله وفروعه.

قال الموفق: يحرم على الرجل نكاح من من راء وأخته وبناته، وهو قول عامة الفقهاء، وإن مالك وإنشأ في العتبه من مفعله يجوز، قلت كله لأنها أحب منه، ولا نسب فيه شرعاً، لا يجري لتواتر بينهما، ولا يفتي عليه إذا ملكها، ولا يلزمه بقاءها، فم تحرم عليه كسائر الأصحاب.

ولما قدمه بحالو ﴿وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ الآية، وهذه منة فإنما أثنى مخلوقه من مائه، هذه حقيقة لا تختلف بالحق والحرمة، يدل على ذلك قول أبي بكر بن أبي عمير: لا ينفك عن أمه، لا ينفك عن أبي، فلو جاء به على صفة كذا فهو شريك في محبة أبي بكر بن أبي عمير، ولأنها مستوفى من مائه، وهذه حقيقة لا تختلف بالحق والحرمة، وسبب المحلقة بشهته، ولأنها مضاعفة منه، فلم يحر له كسبه من الكساء، ويختلف بل من الأحكام لا يبي كونه مناً كما لم يخلط لوق أو اختلاف مير.

قد ثبت هذا فلا فرق بين عليه نكاحها منه، مثل أن يأمراً فهو حرام، ينسبها فيه غيره، ثم يحفظها حتى مضى أو مثل أن يشترك في بيعها في وجه امرأة، فتأتي بولد لا ينسب من غير منة أو من غيره؟ فمحرم على جميعهم، لا.

قال مالك: ولو أن رجلاً نكح امرأة في عدتها من رجل آخر (تلكها)

(١) الفتح الكبير (١/٢٥٠).

(٢) المصنف ٩/٥٢٩.

(٣) سرمد الفقه ٧٣.

(٤) أخرجه البخاري (٣/٢٢٢) ح (١٧٤٧).

حلالاً فأصابتها حرمت على أبيه أن يشرعها وذلك أن أباها
 نكحها على وجه التحليل لا بعد عنه في الحد، ونسحق به الولد
 أن يزوجها منه، وأبوه حرمت على أبيه أن يزوجها، على
 نكاحها ثم في حديثه وأصابتها فحكمك يحرم على أبيها
 إذ هو أصابت أبي

حلالاً أي على طريق النكاح المذموم من الإجماع والقول والمهر وغير ذلك
 من شروط النكاح، وإن لم يكن سداً في نفسه من جهة اسمه (فأصابتها) أي
 جامعها به. نكاح (حرمت على أبيه أن يزوجها) أي حرمت الممكوحة
 الموطوءة على أبي النكاح الموطوء (أو ذلك) أي وجه الحرمة (أن أباها نكحها على
 وجه التحليل) أي يظهر المذموم (لا يلام عليه فيه الحد) شبه استباح

(ونسحق به) أي بسبب هذا النكاح (الولد الذي يولد فيه) أي في هذا
 النكاح (بابه) بمعنى يولد أي باستباح مواضع (وكما حرمت على أبيه) أي
 من الموطوء (أن يزوجها) حين يزوجها أبوه لم يزوجها وأصابتها) أي من الموطوءة
 المتكورة لعدم سطر

(عكست بحرم على الأب) أي استباح الموطوء المتكورة (أبها) أي أبيه
 الموطوء (إذا هو أصابت أمه) النكاح في النكاح قال الساجي^(١) يريد أن أحكام
 النكاح يصحح سنة في هذا النكاح وأصابتها، وقد كان لابد لمصادفه ومن
 أمه لم يحرم المصادفة من أحكام النكاح الصحيح، فوجب أن يثبت بالاصابة
 فيه، وإلا يرد أنه غير قائم بالعدة، أو غير ذلك بانقضائه، أما إذا كان عالماً
 بالتحريم، فإن حكمه حادي بمقتضى من يخالف ما ذكر في هذا

ولا يذهب عليك أن النكاح ليس بمسقط عند المالكية عند مطلقاً بل
 بمواضع خاصة

(١) قاله مني (٢٠٩/٣)

[illegible]

سبح لله الذي أنزل القرآن على ربه عيسى عبد الله محمد بن عبد الله
الذي بعثه في آخر الزمان نبيًا مكرمًا عليه، وأمر به ما لا اله الا هو

ويقدم في كلاله "سيفي" من اشرطة ثلاثة أشرطة. ولا يسي معها اشرطة
أشبهه وهو في النكاح ذات أو ثلاثة حبات يشترط أن يكون من الجاهل. وفي
المرحلتين أي حرة المصاهرة يجب عدم التحققة بالمرء البعد في يومه بالنكاح ولو
ماجداً أولى

وأما العهد، فقال المصنف لا حد في دفعه فكأنك المأخذ سواء أعزمت
 حقه أو حرمت، ومن أحمد ما يدل على أنه يجب لعهد، دفعه في الكفاح بلا
 ولي إذا اعتقد حرمة، وبه هذا جليل في إباحه، فلم يحتم به العهد
 فكأنك بعير سهو، وأما الأمانة فأنه ككفاح به أو مروه أو المعتد أو
 شيء، فلو عهد من الثمير، عهدا مطلقا، عليه الحد، ولا يلحق
 بحد.

في كتاب المختار^(٢٧) لا حَقَّ يشبه محمد عبد السلام كونه مغفراً
لجميعه، وقال: ان علم محمد عبد السلام منسحب في الامتداد، وصرح في
لا حَقَّ انما هو في المعتاد.

$$(-1)^{n-k} \sum_{j=0}^k (-1)^j \binom{k}{j} \binom{n-k}{n-k-j} = (-1)^k \sum_{j=0}^k (-1)^j \binom{k}{j} = 0$$

(٩) $\frac{1}{x} = x^{-1}$ (٩)

$$(\mathbb{R}^n, \mathcal{B}) \quad (\mathbb{R})$$

الأول في تفسير شعر هذا من كلام النبي ﷺ غير من قوله، قال صاحب المعنى أن الحطية وغيره قد عطف من قول مالك، بين ذلك المهدي رحمه الله لما أخرجه أحمد، قال يحفظ إلى من قول النعم، قوله ذلك وهو أن الله عز وجل قال في الشعر قد كرهه وقد راجي هو من جملة النكاح، ووسط الحطية الكلام فيه في المتن، وأما قوله ذلك لم يسوا النصير لأحد، وقد بين الشافعي فيما حكاه أبيه في الحطية لا أدري التفسير عن من يروي عن أبي عبد الله عن أبيه أو عن مالك، روى حماد بن عمار وغيره عن أبي حنيفة، وأخرج المصنف عنه عن مالك قال سمعت أبا عبد الله يقول وهذا قال علي بن أبي حمزة عن مالك، وفيه قوله، ورفع في حبل نحاري التفسير عن نافع

وقال الأباخي^(١) أن هذا من جملة الحديث عن أبيه أنه من قول الراوي (هو نافع) عن الحافظ^(٢) وجد بين ذلك قال برقي، ففي مسلم هذا والنحاري في ترك حبل عن عبيد الله عن نافع بن الشعمال؟ ذكره ولما قال الحافظ الذي ذكره أنه من قول نافع، هـ

الثاني في عنه النبي، قال الحافظ^(٣)، في حذف عنه، هل يصر في الشعر، مصحح صخر حديث في تفسيره، وذلك به وصي حذفا ترويح كل من يروي عنه لأخر شيء أو وجه رثه، ولكني حو كل منهما من الصدق، فمهم من غيره، معاً حتى لا يحس مثلاً إذا روي عن واحد منهما

(١) فتح الباري (١) ١٦٦

(٢) المغيرة (٤٣٧)

(٣) فتح الباري (١) ١٦٦

(٤) فتح الباري (١) ١٦٦

الأخر بعمر سبعين ، وإن لم يذكر القدر ، وأوقع كل منهما الآخر ، وذكر الصدوق : «ذهب أكثر الشافعية إلى أنه المهر الاسمائي في البيع ، لأن البيع كم واحد منهما يصير من المأكل ، وجعل فيه صدقاً مخالفاً لإيراد عقد النكاح ، وليس المصنفان يطلان ترك ذكر النصف ، لأن النكاح يصح بدون نسبة صداق

واختاره ، فلو إذا لم يصرها ذلك ، فبالأصح عندهم الصفة ، وذكر واحد من الشافعية في خلافه ، ولعله إذا أوقع النكاح ، لا غير على أن صداق كل واحد منهما يصح الآخر ، وفي أن يكتفى بالآخر ، ولم يسمي فواحدة منهما صديقا ، فهذا شعار أبي يحيى من رسول الله صلى الله عليه وسلم - حكاه عنه إمامهم بإسناده الصحيح عن أبي يحيى

واختلف بين الشافعية فيما إذا سمي مع ذلك مهرًا ، ففي الأئمة على التطلاق ، وظاهره في «المختصر» صحة ، وعلى ذلك كنعن في إسناده عنه من بسمل العلاء من أهل المداين ، وقال المصنف : «لغة في التطلاق التاميم ، فكانه يقول : لا دور نكاح بشي حتى سمع لي بك - بشي - وفي الحديث : «كأن بين أبي هريرة وبينه رجل مروج امرأة» ويستني عضواً من أعضائهما ، وهو من لا خلاف في صحته ، ويظهر أنه يزوج ربه ، ويستني بعضها حتى يحسنه مطلقاً للأخر

ومن لعربي راجع له عن أبي عبد الله الطيالسي ترك ذكر المهر ، ورجح أن يسميه في «مصر» أن النكاح الشريفي في البيع ، وقال أبو يحيى : «ما هو عليه» ، هو ظاهر المفسر ، وذكر في الحديث أن لا صداق بينهما ، فيه يشعر بأن جهة التمسك بذلك ، وإن كان يحتجب أن يكون ذلك ذكر لملازمة جهة المصاد ،

الثالث في حكمه عند الفقهاء ، قال أبو عبد الله : «أجمعوا على أن نكاح

اشهر لا يجوز ولكن حلتوا في صحته. فالمشهور على إطلاقه. وفي
 رواية من مذهب يمسح من - حرين لا حلة، وحكمه أن - مسح من الأول. وفي
 ومذهب المذهب من صحته (وخصوصاً مهر امثال) هو قول الشافعي والمشهور
 الشافعي والمذهب، ورواه عن حماد بن عمار في قوله: وهو قول علي بن ابي طالب
 شافعي لا خلاف به، ثم في المتن^(١)

يقال المأهي^(٢) حتى في نكاح النكاح بمضي المرأة قد دلت عليه
 في دفع ثل ماله، إذا لم يمسح إليها المهر لم يملك في اشعاره
 لا خلاف في ذلك، لأن المهر عليه من ماله مذهب الشافعي، وفي
 حديث يجهل به من مسح ماله، قال أبو عمر لا خلاف في مسح من ماله
 بما لا خلاف في صحته، لا خلاف في أن المهر بمضي ماله المسمى به
 ويقول ذلك من ماله وسماحي، والمأهي عليه من جهة ماله أو هذا ملك
 يمسح به المهر ماله، وذلك يوجد فساد لماله كما هو وجه آية من
 رحمته

وقال قتادة لا يمسح به دفع، وفي المأهي^(٣) من أبي القاسم - يمسح
 في المأهي ومعه، ذلك وسبب الأولاد، قاله وقد سئل يمسح على كل
 حلة وروى من يمسح من ماله في غير المأهي يمسح بل ماله لا ماله،
 وهذا كله إذا لم يكن في المأهي ذكر ماله، فإن كان فيها ذكر ماله مثل أن
 يقول: أؤميت سي بدانة غير أن تروحي تلك بدانة، لأنه مشهور في المذهب
 أنه لا يجوز وفي المأهي لا بأس بمثلته، ثم

(١) صحيح خارج (١/١٤٩)

(٢) مشهور (٢/٩٣)

(٣) (٢/٩٣)

٢٥/١٠٨٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَاتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

وَهُوَ عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمْرُؤٌ بِالْمَسْئِئَةِ إِلَّا بِشَرْطٍ أَنْ يَرُدَّجَ
وَأَنَّهُ صَاحِبُ بَيْتِ الْمَهْرِ لِيَدَّ اشْرَطَ . وَهُوَ بِاطْنٍ، فَإِذَا أَحْبَبْنَا إِلَى صَدْرٍ
فَالْحَمْدُ صَارَ الْمَسْئِئَةُ مَجْهُولًا، بَيْتُضْ، وَأَمَّا هَذَا الْمَسْئِئَةُ . يَحِبُّ الْمَسْئِئَةُ لِأَنَّهُ دَلَّ
عَلَى مَعْلُومَةٍ، يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ .

الرُّوَيْحُ حُلٌّ مَعْتَمَرٌ أَسْفَدَ دَسْدَسًا . يَمُومُ لِيَوْمِهِ أَيْضًا قَالَ 'الْحَافِظُ'
ذَكَرَ الْبَيْتَ فِي التَّحْقِيقِ مَعْدَنًا، وَوَضَعَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى ذَكَرَ الْآخِثَةَ، فَإِنَّ
الْمُؤَيَّيَّ^(١) أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عِبْرَةَ بَيْتٍ مِنْ لَاحِظَاتِ رِوَايَاتِ الْإِسْحَاقِ وَعَبْرَةَ
كَاتِبَاتِ قِيَمَتِكَ، أَمَّا رِوَايَةُ لَاحِظَةٍ^(٢)، مَعْدَنُ مَالِكٍ اسْتِصْاحَ ذَلِكَ
بِفَوَائِدِ التَّجَرُّبِ، وَهُوَ فِي عِبْرَةٍ مِنْ تَعْمَلُهُ مِنْ رِوَايَةِ عُلَى أَنْ لَا حَقْلًا، فَيُعْطَى
الْمُؤَيَّيَّ، قَالُوا: وَلَا حَقْلَهُ فَمَنْ رَامَ أَنْ يَكُونَ فِي حَقْلِهِ، أَبِي هُرَيْرَةَ (رَوَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشَّاهِدِ، وَأَمَّا رِوَايَةُ مَعْدَنٍ، وَالْمَعْدَنُ أَنْ يَقُولَ رِوَايَةُ الشَّاهِدِ
رِوَايَةُ بَيْتٍ حَسْبِي . وَرِوَايَةُ أَحَدِكَ وَرِوَايَةُ أُخْرَى لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ ﷺ، أَمَّا

وَيَقَالُ أَيْضًا^(٣) اسْتِصْاحَ لِي الْأَعْيُرِ كَانِطُورٍ فِي الْبَيْتِ، وَهُوَ طَائِفٌ
بِالْمَعْدَنَةِ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَنِ، إِنَّ ذَلِكَ يَحْتَضِرُ بِالْمَسْئِئَةِ تُكْرِمُ، وَعَمَّا مِنْ لَا
يَعْرِفُ مَعْنَاهُ فِي الْكِتَابِ، فَيَجْعَلُ عَلَيْهِ وَأَمَّا مِنْ يَحْمِلُ رِوَايَةَ فَلَا يَدْرِي السُّنَنَ،
وَأَمَّا فِي كَاتِبِي نَبِيٍّ يَحْمِلُ رِوَايَةَ مَعْدَنٍ أَمَّا

٢٥/١٠٨٨ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هَكَذَا فِي حَمِيعِ نَسَبِ حَضْرَتِهِ مِنْ
الْمَعْدَنِ وَتَشْرُوحُ، وَكَذَا فِي 'الْمَحْضِيِّ' وَبَعْضُ نَسَبِ الْمَعْدَنَةِ، وَهَكَذَا فِي عِبْرَةِ
'الْمَوْطَأِ' فِي الْبَحَارِ وَغَيْرِهِ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ . فَمَّا فِي بَعْضِ نَسَبِ الْمَعْدَنَةِ

(١) صحيح البخاري (١٦٦/٩)

(٢) شرح صحيح مسلم للبُخَارِيِّ (١٠/١٩)

(٣) إكمال إكمال المسلم (٢٥/٢١)

(٤) التلخيص (٢٨٠/٢١)

نبي يريدها جاربه لأصاري. عن خنساء بنت خديج الأنصارية
 رَأَاهَا

(ابن) يعقوب بن عيسى عبد الرحمن ومجمع كلاهما (أبو) بحية
 تولى ثقب جارية، ربحم وأبراء، ولحنه. (أبو) الحارثي وصحبه
 عنهم بالحداد الموهبة، و (أبو) الحارثي

(الأصاري) (أبو) سي، ذكره الحافظ في التلمذ (أبو) من (أبو) (أبو) (أبو)
 حكى عن عبد واحد به ذكره في الصنعاء، وكان قال امرئ من بني
 حاربه، وقيل ربه، جمعتهما واحدة، وأصوات بها أعوان، امر ربه
 "الحنيفة" يريدها جاربه، ويقال ربه، والصحيح أنها حور من جمع، سمى
 يريدها حور (أبو)

(أبو) حنيفة، يقع اسماء، سمعته وسكان النون وسين مهمله مشهور
 مملود (بنت حنيفة) سمعته أمكسرة و (أبو) سمعته كما في "الصح"
 "الفرقة" (أبو) حور، (أبو) وصح "أبو" حاربه، الدال المصححة كما
 في "الفرقة" وهو كل في الصح المصححة أو من "الشيكا"، وفي المصححة
 ذكره في "الإمامة"، أكد حكاه في "الصح" عن حاربه لأصاري، وبها ضبط
 السبي.

وحكى عن التصحيح أعلاه اسمها ربه، ربه، وفي رواية اسمها
 ربه بدل حنيفة، وأصاري، وفي أخرى م ربه، وبها كتبها (أبو)
 (الأصاري) (أبو) سمعته مملود

(أبو) حنيفة) حنيفة، حاربه الأول، اسم أبيه، ربه، وأصاري أو اسم
 أبيه حنيفة، ورهقه سم حنيفة، وكبه حنيفة، وكبه حنيفة، كاه

رُوحَهَا وَهِيَ ثِيَابٌ . . .

ثم يسميه ذلك روح ذلك عند سرق من حلت أس عيسر و حلتها
ثيابا ويحبه نكح بنت رجلا، الحديث كذا في «الفتح»^(١)

أروجهما وهي ثيابا قال الحافظ يوقع في رواية اشعري قالت
أنكحني بي وانا كاهنة وانا بكر وادو أرجح وهي رواية الاسماعيلي من
طريق فاس ذلك وانا فرقة روح عم وأخي، وكذا أخرجه عبد البر
— عن أبي بكر بن محمد أنه جلا من أنصار مروان بن الحنفية بنت حنظل
قتل عهد يوم حله، فأكحها يوم رجلا، قالت التي في ذلك قال
أي أنكحني، زاد عم ولذي أحب أبي.

فهذا يدل على أنها كتاب ردت من روحها الأول، واستعدا من هذه
الرواية بسبب روحها الأول، واسمه عيسر بن حنظل، سمى أبو ندي في روايته من
وجه آخر عن حماد، يوقع في «المعجم»؛ فلفظ الضملائي، سمى أسير،
وأما ابن جابر، وأم بكر ثم أ

وما يسمي القدي كرميه، فسمى لها على سمع، إلا أن يروي ذكر
بإسائه أنه من بني حرمه، ويوقع في روايته ابن اسحاق أنه من بني عمرو بن
عوف، وروى عبد البر في نسخة من كتابه عن عيسر ابن حنظل، ودعاه أنكح ابنته
رجلا، فعاد به النبي ﷺ لا نكحوه من فكحت حد ذلك أن ساء، كتاب
ثيابا وروى الطبري بسند آخر من بن عيسر، فذكر بحر القضاة، وقال فيه
أصروها من رجلا، وكتاب ثيابا، فكنت بعده في ثيابه

وروى عبد البر في أيضا بسند إلى تابع بن جبير قال: أنكح حنظلة،
فروحها يومها، الحديث بحره وفيه فمرد بكاحته، ويكحب ب بيته، وهذه
الاسم يروي عنها بعضه، وكله في عن أبيها كانت ثيابا، اهـ

(١) فتح ماري (١٩٦، ١٩٧)

١٠٨٩ / ٢٦ - وَهَذَا مِنْ عَنِ هَذَا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْقَسْبِيِّ، أَنَّ
قَسْرَ بْنَ شَقِيقٍ، قَالَ: كَانَ لِي شَيْدٌ عَيْنُهُ، لَا دَحْلَ وَاصْرَافَ ..

وقال: أي: .. شجاع الموقوف فقد حنى عاصي به فمسن ..
قول مالك أحسن فيه .. فيه الخا غير المخر .. في .. في .. في ..
وقال: إن مسند من سكر الموقوف يتعده ويقف على .. في .. في ..
الاحياء .. ولا يطرأ .. في .. في .. في ..
والموقوف على شجرة من جهة عيسى .. في .. في .. في ..
لا يقع صحنه .. في .. في .. في ..

مسند ساجو .. في .. في .. في ..
.. في .. في .. في ..
.. في .. في .. في ..
.. في .. في .. في ..
.. في .. في .. في ..
.. في .. في .. في ..
.. في .. في .. في ..

١٠٨٩ / ٢٧ - هَذَا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْقَسْبِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ (أَبُو عَمْرٍو
الْقَسْبِيُّ) وَصَرَّحَ بِهِ وَرَدَ .. (أَبُو ..) ..
في .. في .. في ..
والموقوف .. في .. في ..
الأنبياء .. في .. في ..
.. في .. في ..
.. في .. في ..
.. في .. في ..

من شاعدين، وإن كانا فقيرين، ويجوز رجل وامرأتان، وقال الشعبي من شرط الصلوة أن لا يشهد بعده، فإن عدا عن الشهادة حصر أحمد وحب فضله لئلا يشهد بعده، وإنما ذلك شاهد معه، وبه قال الأمامي وشريكه وابن حبان، وهو قول ابن عمر وسعيد بن المسيب والحماد البصري والبخاري.

والدليل على ما ينقله حديث أحمد في بي فقه نكاح فيه - رضي الله عنها - ورواه الذين منه أصحاب النبي ﷺ قالوا (إن صحبه في من مائة مؤمنة، وإن كان شهد على نكاحها بعد ذلك فلا يشهد، ولا يثبت ما فعل من شاهد من الزوج)، ولا يثبت شهادة رجل وامرأتين، بقوله تعالى في بطلاق، وقيل في الرجعة: «وَأَشْهَدُ ذَرْقًا تَدْنُو وَيُزَكِّي» ولأمر بصبي الزوجات. اهـ

وقد يرمى^١ لا يثبت إلا شاهد من هذا الجته من حماد وروى ذلك عن حماد وعنه، وهو قول ابن عباس ورواه من ربه، ورواه، وشريكه، والشافعي، وأصحاب الرأي، وغيرهم، وهو أحمد يصح بغير شهوة، وعنده ابن عمر، وسعيد بن علي، وإمام وخبره ابن عمر، وبه قال ابن تيمية وابن المنذر وغيرهم، وهو قول الرهري، وبذلك إذا علموه.

قال ابن المنذر لا يثبت على شاهد من نكاح حرة، بل يبر عبد المير قد روى عن النبي ﷺ إلا نكاح إلا بولي وشاهدين عدلين^٢ من حديث ابن عباس وفيه خبر ابن عمر إلا أن في قوله ثلث ضمها، قال ابن المنذر وقد اعتمد على صحة، فتروجه خبر سيوط - قالوا عن مروية بالحدوث ورواه الأوكلى ما روى به قال ﷺ إلا نكاح لا يبر مائة وشاهدين عدلين، رواه الحلال مؤلفه.

(١) التلمذي (٩٠/٢٧)

(٢) حديث ابن عمر من غير أخرجه، انظر في (٢٢٩/٢٢٩) وحديث ابن عمر - اسرعه انتهى (١٢٥/٧).

فَقَالَ هَذَا نِكَاحٌ سَرٌّ وَلَا أُجِزُّهُ
.....

وروى الثوري^(١) عن عائشة مرفوعاً «لا يد في النكاح من أربعة الولي، والزوج، وشاهدا» وإنما نكاحه ﷺ بغير ولي وبغير شهود، معر خصته في النكاح ولا . فقد إلا يشهد مسميين، وأما الماسكين، ففي الانحقاد منه لهما روايتان، إحداهما لا يشهد، وهو مذهب الشافعي، واثنان يشهد وهو قول أبي حنيفة، وعلى كذا أبو حنيفة لا يعتبر حقيقة المصلحة، بل بمجرد شهادة مستوري الحال، لأن النكاح يكون في الثمري وتياديه، وبني عامه بس من لا يعرف حقيقة العدة، واعتبار ذلك يشق فاكفي بظاهر الحال .

وقال الثوري^(٢) «يب إتهاد عليل بقده» وهذا هو مصب التبع، وأما الإتهاد عند سوء زوج شرط، وفسح النكاح إن دخل بلا إتهاد يطبقه لصحة العقد بانه، لأنه فسح حري من الحاكم قال نسومي حاصله أن الإتهاد على سكاك واجب، وكونه عند العقد مذكور، لأن سم يحصل عند العقد كان واجبا عند الهند، لأن الإتهاد ليس شرطاً في صحة العقد عتلت، بل واجب مستقر معاه إن كل اثنين اجتمعا في خدرا على فساد، بتدعيان سبق عقد إلا إتهاداً أم مبعهاً

(فقال) مير . رضي الله عنه . (هكذا) «اعل في (نكاح السر ولا أجيزه)

قال الباقى^(٣) بخصي أن هذا من جملة النكاح غير أن عليه لصحة بأنه من نكاح سر، فقد عتلت المقهدة في نكاح السر، فسح منه ما لك، وقال إنه يفسح إن وقع، وبه قال الرهري وحمي بن سعيد الأنصاري، وقال

(١) مير الثوري (٣/ ٢٢٥)

(٢) مشرح الكبير ٢/ ٢١٦

(٣) مير الثوري (٣/ ٣١٤)

أبو حنيفة، الشعبي لا يمسح، واستدلوا أنه باق في ذلك، روى
ابن وهب أنه قال إن بريرة مرفوعة، أعلوا النكاح، وإذا ثبت ذلك
براهن فيه ترك التواطؤ على النكاح، ومعنى ذلك عقد دونه كتمان ولا
إسقاط، يعني عقد على ما فهو عقد صحيح حتى يشترط به التواطؤ على
النكاح.

وقد بلغنا على ما لا، أن يقر بعد النكاح أحد الطرفين بالشهادتين
عند من بعده، أو ترك التواطؤ على النكاح عند، وفوق هذا، في الله
فيه، وما شاء من هذه الصحابة يهدي المسح من النكاح، وكل نكاح مسكته
شهود فهو من نكاح امرأ، وإن كثر الشهود، رواه ابن حبيب وعمر بن ماس،
قال عيسى بن مسكين أن القاسم بن الحجاج بن مضر يقول لو شهد عليه
من امرأه عيسى بن مسكين ثم استكموا في نكاح المرأة، فإن المسح وهو
الحق، وإذا كان من مريض عن محلي من محلي ذلك لا يكون نكاحاً، إنما لا في
مثل هذه وقع بعهد عمر، في الله عند، حر ومراء، فأما أن يشهد فيه
رجلان عدلان فصاحباً فهو نكاح حلال، وإن استكم ذلك الشهود، لأن إذا
عزم عدلان فصاحباً فليس سر، وبه قال الشافعي، اهـ.

روى أبو حنيفة^(١) قال أحمد بن حنبل، في شهر النكاح، يقرب به
بالدفع، حتى يشهد ويخبر، وذلك لا يأمن بالمرء، في الجور، وقيل به
العدول^(٢) قال يزنك ويحدث ويظهر، والأصل فيه ما روى محمد بن حبيب
مرفوعة، أقصر ما بين الحلال والحرام النكاح، وإذا في النكاح، روى
الشافعي، وقال^(٣) «أعسر النكاح»، وكان يجب أن يصحب عليه بالدفع،

(١) الترمذي (١١٧/٤)

(٢) حسن النسخة (١١٠٨٩)

عنه في حديث

والأرواح في «المحصى» إذ لا بد من حبسها ورجوعها بمره المتكلم المعلوم
فيها، يعني لو أعتقت الناس أنه لا يحل نكاح إلا بشاهد من بين
ثلاثة أو أربعة فيه بعد تعلمي من تعلمه كذا خبره الشافعي في «الأم» وقد
صيطروا بعضهم نصيبه لخطاب بمره المجهول انتهى وبسبب عن عمر -
رضي الله عنه - نحو هذا القول في نكاح المثمة أيضاً، ووجه هناك لباحي
معه ثم غلبت الدس برأيي في ذلك بحريمه وجوب الحد به لأهمل الحد
أن الأحكام في سيرة عند السلاطن إلا على أي الإمام انتهى

(فيه) أي في هذا الحكم (المحرم) لأن الآية لم تكس، وقد قال
الشيخ رحمه الله «اليعرب ثلاثي تكس منهن خبر بكونه» و«سرمدي عن
أبي عباس» وقال سم رجة غير عبد أعسى. وهذا وجه مرد. والوقف أصح،
قال ابن تيمية «هذا لا يفتح، لأن حد الأعلى ثمة فينبل له» و«بده كذا
في «المحصى»

قال «بجر» قال أبو حنيفة إنما هذا من عمر - رضي الله عنه - يعني
وجه التشديد في إخراج عنه والنكاح، ولا رجة ولا حد إذا وقع، ولكن العقوبة
قال لباحي ويحسن عدي في قول عمر - رضي الله عنه - أنه يوجب حد في
إذا لم يقع (الجهاد) و«ظهر بهما بعد التبع» وإعوار بالوطء من غير إعلان
ولا إتيان، وكذلك روي أن قول عمر - رضي الله عنه - إنه كان في امرأة
موتة تزوجها بعده من أمية الجمعي كرجع من، فحسنت منه، لولا عنهما الحد
عمر - رضي الله عنه - أنه لم يكن يخدم في ذلك، فيكون أول عمر - رضي الله عنه -
قتلته، بمعنى أنه لو قدم في ذلك، لكان يبيع عدي لباحي عنه، ولا
يكونان من بجهل حكمه فيه لرجعهما، ثم صرح، حمل امرءة في بيت
شاهد بعقد نكاح، انتهى

٢٧/١٠٩٠ - وحققني عن مالك، عن ثور شهاب، عن
 سعيد بن أبي السرح، وعن سليمان بن يسار

قال لكن ابتداء من «الإحصاء» ذكر في ترجمه بين هذه العينة الآية
 في «الموطأ» لا هذه الكناح، وأخرج البيهقي أيضاً عن مسنده حديث
 مالك، وسليمان بن يسار في المتن مثل «الموطأ»

وقال المصنف لا حد في وطء الكناح بعد سواء اعتقد حلقه أو
 خرمته، ومن أحمد ما يدل على أنه يجب الحد بالوطء في الكناح بلا ولي، إلا
 اعتقد خرمته، ولما أن هذا مختلف في إرجعه، فلهذا جاء به حد كالكناح بغير
 مهر انتهى

وقال أيضاً في الحدود لا يجب الحد بالوطء في كناح مختلف فيه
 كتنكاح أخته وشعوره، وتحليل الكناح بلا ولي ولا شهود، وكناح الأخت
 في عدة الأحب ابنته، وكناح النكاح في هذه الرابعة الباقية، وكناح
 المجوسية، وما هو أكثر أهل العلم، لأن اختلاف في نحوه انوطء به
 شيء، والحدود تبدأ بالنكاح، قال ابن المنذر جميع كل من يحفظ عنه من
 أهل العلم أن الحدود تبدأ بالنكاح، انتهى

وهي المذكورة «١٠» وطء في كناح بغير مهر لا حد لشبهه العدة،
 انتهى

٢٦/١٠٩٠ (مالك، عن ابن شهاب) حكى في جميع نسخ التهذيب
 وأصبحت، وكذا في «البيهقي» و«الموطأ» ومعه في نسخة «الرواقني» نسخة
 ابن هشام بخط من يد أبيه، وهو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (عن
 سعيد بن المسيب، عن سليمان بن يسار) عطف على سعيد، زاد في «الموطأ»

(١) نسخة ٩١/٣٥٣

(٢) في المتن ٢٨/١٦١

أَنَّ طَبِيعَهُ الْأَمْسِيَّةَ كَذِبٌ يُخْبِتُ خَشْيَةَ النَّفْثِيِّ

محدث: جئت حديثاً (أي طبعه) من عند الله كي في كل يوم راقباً به
والأسماء: حفظ على ما ذكره

في الحافظ من نفسه باب من الإصباح بها يورث (الأمسية) قال
ابو عمر: في وجع الأمسية في بعض نسخ السرخس من قوله يحيى وهو
خطأ ويحيى لا نعم أحسنه وإنما هي بعد حب طبعه من ف له أنه
الغنى النسبي يحيى طبعه لا فاني

في المعروف في قوله أكله أكله في الحديث من الله من أمه
هذه من عند الله، وضع في سورة مدنية من سورة طه من قوله
به طبعه ر عباد الله كانت بعد رعد، وفي السرخس المسجدة هكذا في
نسخ متعددة من النكاح، وهي

(كتاب نوح وشيد) بعد آراء، ففتح من سمعته (النفثي) ذكره في
حدود: ج ١، يورث، وكذا في نوياً مصدراً البيهقي، والأحسين، وغيرها
والله تعالى، قال الحافظ في نفسه لاوي من الأمسية^٢ رعد من
علاج السقي بأي في رويته، وقال فيه: رويته بسبعة مسموع سقي
صهر بي عدي حفظاً دار، يورثه في جملة من حفظ بها من بي عدي، وفيه
قصة من عدي من بي الله عدي في سورة الاحمر، يورثه في سعيد من بي عدي
من بي الله، أيدى عدي، يورثه في الفهر جو كانه جمره، وجمعه
وكان حديثاً يورثه في الجملة، في الأمسية من طريق ابن المنيب وغيره، أي
طبعه كذا، بعد رعد، ذكره

١١٢ - في نسخة ١٤٠١/١٤٠٢، مخرج: كونه ١٢ ١٣

١٢٢ ١٢٩ ٢

(١٢٩) (١٢٩) (١٢٩)

وإن كان دخل بها، فُرق بينهما، ثم عدت بمئة عذبتها من الأول
ثم اعتدت من الآخر

ذلك رواية أحمد بن حنبل، في قوله عمر رضي الله عنه، وثلاثه أن اشعري
يتألف من مجرد العدد

(وإن كان) الزوج الثاني من زوج في السنة (دخل بها فُرق) بين
المحرمين (بينهما) أي من الزوجين الأولين، ولا فرق بينهما في
تتبعين (ثم اعتدت) أي كعب (لمدة عتبتها من) الزوج (الأول ثم اعتدت)
مستقلة (من) الزوج (الآخر)

فإنه البهي وقد اعتدت من مالك في ذلك، مروى عن محمد بن
بن أبي حمزة وابن وهب عن مالك بن عديث عن أبي بكر بن عمار عن يوم قرأ بيته
وبهذه رواية أبو حنيفة، مروية عنه أنه إذا اعتدت عتبتها من الأول
استأنفت عنه من الثاني، وفي الصحيحين، رواه الأولى في الأظهر
عليه.

وقال القسري^(١)، السنة لا يجرم بها، كعب في عتبتها بحد واحد
على كعب، وإن تزوجت فأنكحها، لأن مبرورته من النكاح محدودة، وروح
الأول، فكان نكاحها بحد واحد، كعب واحد وهو في نكاحه، ويجب أن يدر في
سوءها، وإن لم يدخل بها فأنكحها بحد واحد، ولا ينقطع بعتدائها، لأنه
بحد واحد، وإن عتبتها بحد واحد، علم بتحريم أو حبه، وقال أبو حنيفة،
لا ينقطع لأن كونهما نكاحاً من بعد لا يفسد، وقال القاضي،
وطنها عتبتها بحد واحد، وإنها حرم من بعد، فلا ينقطع بعتدائها، وإن
كان حادلاً أنها مفسدة أو بتحريم بحد واحد.

ولما أن هذا وطء يشبه النكاح، فسمع به السنة كما توحي، وثالث

سُمْ لَا يَخْتُمَعَانِ بَأُ

يعني من آثار النكاح بعد قضاء وعده شاعبي هي سم بعمل الرخص، وعلى هذا يسي المحدث، أما وحاشا أنهما يتخاضلان، سواء كان من حشر واحد أو من حشري

والله ووالله عني ﴿وَلَا تُخَيَّرُونَ عَقْدُ النِّكَاحِ حَتَّى تَبْلُغَ لَكُمُتُ أَجَلُ﴾^(١) معنى الله تعالى الله أحلا، والأجل اسم لزمان مقدور مضروب لأعضاء أمر كآجال الدواب والحرف والأجانب إذا انصبت تنضم بعده وحده، كالأجالات في باب الكفون، ويذهب عنى بها اسم للأجل لا ينسب إليها نصبي من غير من الرخص بأن لم يجب عن محظورات العدة، حتى انصبت العدة، ولو كانت عدلاً لما تصور العدة مع صلتها وهو الترك. اهـ

وقال الرضوي عن الحسن قال الشافعي لا يتخاضلان، لأنهما حقن شخصين، فلا خلاف، كالحريين، ولأنهما عاهد كل في عده فلا يجتمع إكتمان في وقت واحد كأنه من في يوم واحد، ولا في موزة الرخص، وهو قبل منها، ليعمل الواحد لا تعد بعملين، والله أن تعد مجرد أجل والأجانب إذا حتمت تنضم بعدة واحدة، فخرجت عنها دون إلى أجل فيضي الأجل، حاشا كلها

والدليل عن أبي أحمد أجل يوله شعبي ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَلْزَمُونَ أَنْتَهُنَّ أَوْ يَسْتَنْ حَلُونِ﴾^(٢) ﴿بِأَنَّ لَيْسَ بَيْنَهُنَّ فَتَحْرُسُ﴾ ﴿حَتَّى يَبْلُغَ لَكُمُ أَجَلُ﴾، لأن المقصود فيها براءة الرخص، وهي يحصل بالواحدة قصار كذا، كذا، من شخص واحد، أو من شخصين وهي حامل حتى يحصى الكلى مانوع إجماعاً، اهـ

(ثم لا يجمعان أبداً) يعني لا يجوز لهذا ما كبح في العدة أن يزوجها

(١) سورة الطه - ١٥

(٢) سورة الطه - ١٥

أيضا، قال الساجي^(١) يريد أن يحريم بينهما بناء فلا يحل له أبداً ولا يحلوا نكاح في العدة إلا من بها أن سي بها في عدة أو بعده، لا كذا من بها في العدة، فالشهور من لمعت أن الحريم يبدل، وبه قال أبي حنبل

ور - لا يخفى أنه - في العدة، وفيه وبين إحصاءاً تحريمه ثابت من عدله، وأما أنه راي، وعده بعد ولا يلحق به بدله، وله أن تزوجه بعد، بقت عدها، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وجه الرواية لاوي، وهي المشهورة، ما ثبت من قصة عمر - رضي الله عنه - بقت وعده به في الناس، ومن يعلم له محقق، ثبت أنه إجماع، قال القاضي أبو محمد، وقد روي مثل ذلك عن علي - رضي الله عنه - ولا يخالف لهما مع شيء ذلك وشافعه، وهذا حكم الإجماع

قال شيخنا، رجل امرأة، بقت له تزوجه في - تقضي عتقها، وقد روي أن حب من ابن طلق له كالأخي، لا يفعل - بدله، وروي أن حب من ابن طلق - أصحاب عاتق أبداً حتى له بعد بقاء العدة وجه القول الأول أنه صراج في هذه صروج من التزوج فيها، فأشبه لأخي، ووجه القول الثاني وهو أنه ظهر به ليس بصروج لأجل العدة، وإنما عده أنه لا يجوز له نكاحها إلا بشرط أنه عزم، فأشبه بذي زوجها على نفسه، وهذا كله إذا - بناء في العدة

فإن نكح في عدة رسم يكن منه وطء فيها ويكن قبل أو باشر، قد روي أصح من أن أقام في تلك فواي - حصصاً بأن المحرم وشي غير مزاد

و - عده في العدة ومن بعد بقاء، فهي دس روايات، روي عن مائة

روحها ولأنه لو سبها لم يحرم على ابدها، لأن الله تعالى -
 رضي الله عنه- في تحريمها فقد خالفه علي - رضي الله عنه - فيه، وأبو عبد الله
 رضي الله عنه - أنه رجع عن قوله في تحريمه إلى قول علي - رضي الله عنه - منهي

[illegible]

ثالثاً : أخرج المسيحي في أسبوعه^١ بقول بطريرك القبطية وجوزع عمرو - رضي الله عنه - إلى قول علي - رضي الله عنه - فيها يسجد إني سميتي فان أبي جبريل الخضر بالمرأة تزوجت لي عذبتها ، فأخذ صديقا فحمله في بيت المال - وبرد سجد - وقال : لا حسد ، وعافاهما ، فقال علي رضي الله عنه : ليس هكذا ، وبكر هذه الحالة من الدنيا ، ولكن يقول بيهم - لا تسكنم يقية الدنيا من لا ، لا ، لا تسكنم هذه عرق ، وجعل بها علي - ليس له حصة - المنور ، استحل من فرجها ، فان فحشد له عمرو - رضي الله عنه - وأئسي عيه ، ثم قال : يا أيها الناس رثوا زيجات إلى الجنة ، فان رثا الشامي ويقول علي - رضي الله عنه - يقول : لا

(14F.2) (1)

(٢) «الحبر الحمر» (٢٢٧/٢)

قَالَ بَابُهُ - الْأَمْرُ بِطَلْقِ بَيْتِهَا بِمَنْعَةِ بَيْتِهَا . . .

قوله: وحمل النكاح في بيت المال، وفي حري - عمر - وصي له عنه -
 حلقها أسباطاً، وأحد مهر، وحمله صنعه في بيت الله، وقال لا خير
 مهر. لا أجر نكاحه، ثم أخرجه عن م - وو - أرعد - وصي الله عنه رجع
 حر قوله في تصدق رجعته له بما أسحل من فروعها - وره - يورث من
 أتتبع بإسائه أن عمر - رضي الله عنه - رجع عن ذلك، وجعل بها مهره،
 وجعلها، رجعته.

وقال لمؤلف^(١) - إذا تزوج معتقاً، وهما عالمان بأعلمه وتحريم النكاح
 فيه، ووطئ فيها راين، حبسها حد الرد، ولا مهر لها، ولا نكحة
 السب، وإن كانا جاهليين بائعاً أو بالتمهر، بيت النسب وأصلي السب،
 ووجبت المهر، وإن علم هو ذهابه، فعليه المهر والحد، ولا حد له، وإن
 علمت هي ذوبه، فعليه الحد، ولا مهر لها، ولا حد لها، وإن كان
 كذلك، لأن هذا نكاح سحر على أهله، فأشبهه بكم دوات محارب، اهـ

وقال المؤرخ^(٢) - ومهر حتى في النكاح ليعاقد يوم انوطه بخلاف
 الصحيح فيه العقد، وتحد له في ثلث نود - انحدت الشبهة كما مضى
 حر هلمه، أما لو علمت كذا ربه لا شيء لها وتحد، قال القسوقي، فوه في
 النكاح الفاسد أي سواء كان منك على فساد، أو مخالفاً، فالحكم من كلام
 المصنف أربعة أقسام، عنهما معاً ما هما جيبان، فلا شيء لها، وهو ما
 مضى عنه، فوه في ربه لا شيء لها، جهلها من فساد المهر، إن حدثت
 الشبهة، ولا بعد نكدها، علمه ذهابها فهو راين، ويعتد عليه العهد، اهـ

(قال مالك الأمر) بمحار (عقداً في المراء الحرة يتوفى) بيبه بمجهول

(١) طبع في (١٩٠٤/٢٤٤)

(٢) (الشرح الكبير) ٢١/٢٧٧

حَنِئَهَا رَوْحُهَا، فَفَعَلَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا إِنَّمَا لَا يَكْبَحُ إِنْ ارْتَابَتْ مِنْ حَنِئَتِهَا، حَتَّى تُسْتَبْرَأَ نَفْسُهَا مِنْ تِلْكَ الرَّبِيبَةِ، وَهَذِهِ الْحَمْلُ.

(عنها رَوْحُهَا نَفْسُهَا عَلَى مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْمَجْمُوعِ عَلَيْهِ (الرَّبِيبَةُ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا) وَفِيهِ بِالْحَرَمِ، وَذَلِكَ أَنَّ لَهَا أَيْضًا كَذَلِكَ قَوْلُهُ 'أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ'، فَإِنَّ عِدَّةَ الْأَمَةِ بِهَبِّ الْحَرَمِ أَشْهُرٌ وَخَمْسٌ، أَوْ ذَكَرَ الْحَرَمَ كَالْحَمَلِ (إِنَّمَا) أَيْ لَمَّا نَعِدَتْ (لَا تَكْبَحُ بِهَا) يَ بَعْدَ بَعْدِ هَذِهِ الْعِدَّةِ (إِنْ ارْتَابَتْ مِنْ) سَبَبِهَا (حَنِئَتِهَا حَتَّى) عَادِيَةً يَمْنَعُ النِّكَاحَ (تُسْتَبْرَأُ نَفْسُهَا مِنْ تِلْكَ الرَّبِيبَةِ) بِحَنِئَتِهَا (وَإِنْ) بِحَذَرِ الْحَمَلِ)

قَالَ ابْنُ رَشْدٍ^(١) إِنْ تَسَلَّمَ ابْنُ الْغَفْوَةِ عَلَى أُنْثَى الْحَرَمِ مِنْ رَوْحِهَا الْحَرَمِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْبَثْهُنَّ أَفْئِدَتُهُنَّ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا﴾ وَاسْتَلْصَقُوا فِي عِدَّةِ الْحَمَلِ، وَفِي عِدَّةِ الْأَمَةِ إِذَا تَمَّ بِهَا حَبْصَةٌ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَعَشْرَ، مَاذَا حَكَمْنَا؟ فَقَدْ مَثَلَتْ إِلَى أَنْ مِنْ سِرِّ تَمَامِ عِدَّةِ الْعِدَّةِ أَنْ تُحْبَسَ حَبْصَةً وَاحِدَةً فِي عِدَّةِ الْأَمَةِ، فَإِنَّ لَمْ تُحْبَسْ فِي عِدَّةِ الْحَرَمِ، فَتَمَّ عِدَّةُ الْحَمَلِ، وَبَعْدَ عِدَّةِ الْحَمَلِ، وَبَعْدَ عِدَّةِ الْحَمَلِ، بِهَا قَدْ لَا تُحْبَسُ، وَلَا تَكُونُ مُسْتَرَامَةً، وَفَلَاكَ إِذَا كَانَتْ عَادَتُهَا فِي الْحَبْصِ كَثْرًا مِنْ عِدَّةِ الْعِدَّةِ، وَهَذَا إِذَا عَمِيَ بِمَوْجُودٍ وَإِنَّمَا نَاهِي

وَإِخْتَلَفَ عِنْدَ فُقَهَائِهِ عِدَّةُهَا مِنَ الْمَاءِ، وَهَذَا عَمَلٌ يَنْطَرِقُ حَتَّى يُحْبَسَ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُنَاصِرِ تَرْجُحَ إِذَا انْطَهَتْ عِدَّةُ الْوَدَاعِ، وَلَمْ يَطْهَرْ بِهَا حَمْلًا، وَعَلَى هَذَا جَمْهُورُ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ أَوْ حَبِيبُهُ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ تَوْبَرُكٍ، وَهَذَا

وَقَالَ تَوْبَرُكِيُّ^(٢) أَمْرٌ يُعْلَمُ عَلَى أَنَّ عِدَّةَ الْحَمَلِ الْمُسَلَّمَةِ نَحْوُ دَافِ الْحَمَلِ مِنْ دَافِ رَوْحِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، مَدْخُولًا بِهَا وَفِيهِ مَدْخُولًا بِهَا سِوَاهُ كَمَا تَكُونُ كَبِيرًا بِهَا أَوْ صَغِيرًا لَمْ يَطْهَرْ، وَلَا يَحْتَسِبُ وَحِيدًا بِحَبْصَةٍ فِي عِدَّةِ الْوَدَاعِ فِي قَوْلِ عِدَّةِ الْحَمَلِ بِحَبْصَةٍ، وَحِكْمِيٌّ عَنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا

(١) مَدَائِدُ الْمُنْتَهَى، (٢) ٢٩١

(٢) الْمُنْتَهَى، (٣) ١٢٢٢

(١٢٢) باب نكاح أمه على الحرة

«جب أربعة شهر اعتسرا فيها حبسه وانما الكتاب والتمس ربي ولان له
اعتسرا الحرة في عدوى لا غير أمه فهو كالمطلقة. وبعد خلاف ينقض
نكاح الأم إذا كان له وأصغره إلا فساد فيه»

(١٢٢) نكاح أمه على الحرة

قال المحرقي نس نكاح أمه على أمه لا يبعد فولا
لحرة مسلمة ونحوها أمه على الحرة في النكاح في هذه المسألة في
شيبين أحدهما أنه يحل له نكاح أمه مسلمة إذا وسع فيه - وقد علم
انظروا ونحوه له وهذا هو عدم انعكاسه لا يعلم به خلاف فيه.
والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِيكُمْ فُلُوكَ مِثْلُ الْأَيْدِي وَالْأَيْدِي
مِثْلُ شجرٍ لَغَرَبْنَا لَكُمْ ثَمَرَهُمْ لَكِنِّي فُتِنْتُكُمْ فَلَا أَبْقَى﴾

«بأنه إذا عدم انظرطاد أو عدمه لا يحل نكاحها به، روي ذلك
غير حاكم وبين عباس بن محمد بن سعد، وعادوس بن الرحبري وعمر بن عبد
والمكحول ومحمد بن أبي حمزة»

وقد وجدنا ما سيع في هذه الأمه نكاح أمه ومن كان
موافقاً له فإن لم يثبت إلا في يكون حرمه لأن أمه على نكاح لا
يسع النكاح بها حرمه وجود النكاح أو قتله والتوبة. إن خلاف الثبوت
حل له نكاح أمه. إن وجد فلولاً لأمرها ضرورة عدم منع وفد
وحد، وثبت لونه يرضى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِيكُمْ فُلُوكَ مِثْلُ الْأَيْدِي وَالْأَيْدِي
مِثْلُ شجرٍ لَغَرَبْنَا لَكُمْ ثَمَرَهُمْ لَكِنِّي فُتِنْتُكُمْ فَلَا أَبْقَى﴾ ذلك
يكونه لا يبعد إلا صغره أو عدسه ومريضه لا يمكنه وهذا روي بمرج

مقصود منه نكاح الأمة، لأنه حُرِّجَ عن حرِّه، فبُنيَ له نكاح أمة، من
عنه أحد في العدة، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وإن ذهبوا لا يجوز
توحيدها الطول، وإن أمة غير مستعينة الطول، فأثبتوا له بعد شيئاً

وإن قدر من زوج كفاية تُعْفَدُ ثم حُرِّجَ له نكاح أمة، وهذا ظاهر
مذهب الشافعي، وذكره وهو "أمر به يجوز لقوله تعالى ﴿أَنَّهُ يَصْطَفِي الْفَقِيرَ﴾
التَّوْبَةِ

ولما قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ يَصْطَفِي الْفَقِيرَ﴾ رده، غير خائف به،
ولأنه قدر على حبه، وهدى عن القوي، فلم يجوز له زواجه، ومن كانت له حرة
يمكنه أن يستغنى به، لم يجوز له نكاح أمة، لا يعمم في هذا خلافاً، ولا فرق
بين الكفاية والهدى في ذلك، بل طلب وجه أيضاً خلاف معروف

قال ابن رشد: "اختلفوا في نكاح الحر لأمة، فقال قوم يجوز
بإطلاق، وهو المسموع من مذهب ابن القاسم، وابن قدام، لا يجوز إلا
بشرطين: عدم العتق، وحرث العقب، وهو المستفاد من مذهب مالك، وهو
مذهب أبي حنيفة والشافعي، ونسب في اختلافهم بما فيه دليل المطاب في
قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَمَا لَهُمْ فَايَةٌ﴾، لقوله تعالى: ﴿وَيُكْفَرُ
أَنَّهُ يَصْطَفِي الْفَقِيرَ﴾، لأنه لكن دليل المطاب هو القوي

واختلفوا في هذا الباب في حرث من مشهور من أصري الذين لم يجزوا
النكاح إلا بالشرطين، أحدهما إذا كان له حرة، هل هي طهر أو ليست
بطهر؟ فقال أبو حنيفة: هي طهر، وقال غيره: بسب بطهر، وهو ما ثبت في
ذلك لقولنا، والتمسك به، هل يجوز لمن رجع فيه هذان الشرطان نكاح
أكثر من أمة واحدة، أم لا؟ قلنا: نعم، وسيأتي الكلام على مذهب مالك قريباً

٢٨/١٠٩١ - حَقَّقْنِي بِشَيْءٍ مِنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَعَثَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَسَّيٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، سُبُلًا مِنْ رَجُلٍ كَانَتْ بَعَثُهُ، فَرَأَى حُرَّةً فَأَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ عَلَيْهَا أُمَّةً فَنَكَرَهَا نَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وهي «الر» مستارة^(١): يصح نكاح الأمة ولو كانت أمة، أو مع طول الحرية وإن ثبوتها، وحرمة على أمة لا عكسها

قال بن الهيثم^(٢): الجوار عبدًا مطلق في حالة الضرورة، وعندها هي السبلة والكسبة، وعند طول الحرية، وعدمه (طلاق المقصود من قوله سبلي «فَلْيَكُونَا» ظَلَمَ لَكُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ»، «وَالْبَيْتُ لَكُمْ» وَكَذَلِكَ^(٣)، ١٨

وأما الجوار^(٤) على جوار نكاح الأمة مع طول الحرية مقوفة عن اسم «وَلَا تَمْسُكُ تُؤْمِسُ حَتَّى يَنْتَزِعَ مِنْكُمْ»^(٥) فإن الشرع في نكاح الأمة المؤمنة وثبوت الحرية المشتركة لا يصح إلا وهو يلزم على نكاح الحرية، ٢٨

٢٨/١٠٩١ (ملك الله ملكه)، هكذا أخرجه الشيخان، إلى أن قال عن مالك، وأخرج سعيد بن جابر، نكاح الحرية على الأمة طلال الأمة (أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما (مثلاً) بناء المجهول (عن رجل كتب بعهده امرأة حرة، فأراد ذلك الرجل أن ينكح عليها أمة فنكرها) أي بن عباس وابن عمر (أن يجمع) بناء المجهول، والمجهول (بينهما) أي بين الحرية والأمة

(١) (١٣٤/٤)

(٢) فتح الباري (٣/١١٠).

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣، والآية ٢٤

(٤) أحكام القرآن (٢/١٥٨)

(٥) سورة البقرة الآية ٢٢١

قال البجلي^١ كان يسؤال ابنه ورد عني نكاح الأمة على الحر، فأجابني مع جميع سببه، وذلك أعم من القسوة، لأن الجمع بينهما يكون على ثلاثة أوجه، سواء الأمة على الحر، وهو المستنزل؛ فزوجهما معاً في عهد واحد، أو يتزوج احدهما على الأمة لكنه لم يسأله عندهما عهد الوجه في الجمع أحدهما عن جميعها، أما الوجه الأول، وهو أن يتزوج الأمة على الحر، فقد كان من هو مالك المنع من ذلك، ثم رجع عنه، فقال يجوز وبخير الحر، وهو ابن أبي العيص، وبه أخذ ابن القاسم، وقد قال مالك حر في كتاب الله تعالى.

وجه القول الأول في الجمع، أن القسوة هي بوصول إلى نكاح الحر بمنعه نكاح الأمة، كان يجب من ذلك كون الحر، رده به أولاً وأخيراً.

وجه القول الثاني في نكاح الأمة بطريق معاً وذا طريق، وسط البجلي في فروع هذا، إذ لو أنهم في ذلك وده ما هو مالك قوله في كتب الله حلال، فقد قال محمد بن مؤثر^٢ أين ذلك أي في الله تعالى، وقال أراء يريد قوله تعالى، ﴿وَلَكُمْ كُنُوزٌ لَّا يَمَسُّهَا الْيَدُ الْبَاسِطَةُ﴾، قال محمد بن قيس عند مالك ما سمعته لقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ كُنُوزٌ لَّا يَمَسُّهَا الْيَدُ الْبَاسِطَةُ﴾، لا، لا.

وروي عن حبيب بن أبي القاسم يذكر أنه سمع مالكا يقول نكاح الأمة في كتاب الله حلال، فاستوفناه عنه في أي كتاب الله تعالى هو حلال؟ وفي أي آيات؟ فقال لا أدري، وما كان محمد بن قيس، لأن النكاح لا يجب إلا بسبيل، ثم سئل ما هذه في معنى قول مالك

وقال القدر^٣ يجوز تزويجها أي الأمة، إن حلف على نفسه وما فيها

(١) نسخة (١٨٦) ٢٢

(٢) مخرج الكبير (٢/٢٩١)

قَالَ كَتَابُ لُحُرَّةٍ، لَهَا اثْنَانِ مِنَ الْقَسَمِ

لِلطُّولِ، وَتَعَوُّفِ الْمَسِّ، وَمِنْ مَتْنِ نِكَاحِ الْأَمَةِ عَنِ الْحُرَّةِ، فَلَا خِيَارَ وَلَا مَشِيئَةَ فِي ذَلِكَ لِلْحُرَّةِ

قَالَ أَصْبَحُ فِي «مُتَوَرِّثِهِ» وَالْمُتَوَصِّتَةِ إِنَّمَا وَجَّهَ الْحَدِيثَ عِنْدَنَا أَنْ تَخِيرَ الْمَرْأَةُ إِذَا نَكَحَ عَلَيْهَا الْأَمَةَ، إِنَّمَا ظَنَنْتُ أَنَّهَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ يَرْجِعَ الْأَمَةُ بِالنِّسَاءِ وَالشَّرْطِ، وَظَنَنْتُ أَنَّهَا لَا تَكْتَفِي بِالْحُرَّةِ، فَيَخَافُ الْمَسَّ، وَلَا يَحُدُّ طَوْلًا إِلَى الْحُرَّةِ أَوْ هَوَى أَمَةً مَعَهَا هَوَى غَائِبًا، فَيُضَاهِي عَلَى قَلْبِهِ لَهَا الْعَتَّ إِنَّ لَمْ يَتَرَوَّجْهَا، فَيُحْزَنُ لَهُ حَيْثُ أَنْ يَتَرَوَّجَهَا عَلَى الْحُرَّةِ، فَيَكُونُ نَحْرُهُ الْخِيَارَ، هـ.

وَفِي «الْهَدَايَةِ»^(١)؛ لَا يَتَزَوَّجُ أَمَةً عَلَى حُرَّةٍ، لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَنْكَحُ الْحُرَّةَ عَلَى الْأَمَةِ وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ سَبِيحَةٌ عَلَى انْتِفَاعِيٍّ فِي تَجَرُّدِهِ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ، وَعَلَى مَا لَكَ فِي تَجَرُّدِهِ دُونَ بَرَاءَةِ الْحُرَّةِ، قَالَ أَبُو دَهَبٍ^(٢)، مَا لَكَ يَقُولُ بِمَحَبَّةِ الرَّمْلِ إِذَا صَحَّ طَرِيقُهُ إِلَى التَّابِعِيِّ، لَكِنَّهُ عَطَلَهُ بِإِعْطَالِهِ الْحُرَّةَ بِإِلْسَالِ تَقْصِصَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، بَرَاءَةً لِنَفْسِهِ مَا لَا يَحِلُّهُ الْمَنْعُ، هـ.

قَالَ الْبَاجِي^(٣)، إِذَا فَتَا بِمَنْ يَنْكَحُ الْأَمَةَ عَنِ الْحُرَّةِ، فَإِنَّهُ لِلْحُرَّةِ الْخِيَارَ لِنَفْسِهَا الْبَاطِلِ عَلَيْهَا، بَلَّغَ نَكُوحَ حُرَّتِهَا أَمَةً، هـ. قَالَ صَدُوقُ الْعَلَمِ عَلَيْهِ وَظَنَنْتُ الْقَوْلَ لِمَزْدَنَ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ الْأَمَةُ، وَهَرَاءُ صَاحِبِ «الْهَدَايَةِ» إِلَى مَا لَكَ، وَلَمْ يَوْجِدْ فِي كِتَابِهِ، هـ.

وَجِئْنَا أَنْ مَا فِي «الدَّرَدِيرِ» بِوَالِقِ «الْهَدَايَةِ» إِذَا جَعَلَ لَهَا الْخِيَارَ بِدُونِ الرِّجَالِ، وَأَسْتَطَاعَ بِمَلْعَمَتِهَا، وَرَضَاهَا كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ كَلَامِهِ.

(فَإِنْ طَلَعَتِ الْحُرَّةُ) أَيِ رَضِيَتْ الْقِيَامَ مَعَهَا (فَلَهَا) أَيِ لِلْحُرَّةِ (الَّذَانِ مِنَ الْقَسَمِ)

(١) (٢١/٣)

(٢) مفتاح التنوير (١٤١/٣)

(٣) «المستقى» (٢٢١/٣)

.

وللامه الثمن، قال القاضي^(١) وقد ضعف في ذلك قول مالك، فقبل هذا
انقول زوائد من حديث علي بن مالك، قال: «سألت أبا عبد الله عن رجل من رعايه
اسم القاسم من ماله أنه رجع على ماله إلى أن يعمره الثالث من قسمه
وللامه الثلث

والمور الثاني بقسميهما من ماله، وهو أحسن من القسم، قال ابن
الكمون رحمه الله، وفيه ما فيه، وهذا إذا كان لزوج مراً، فإن كان
عبد، فلا خلاف في الثلثين يسرى بهما في القسم، إلا ما قاله
ابن الماجون، أنه من حصل العرة على لأمه، اهـ

وقال الدرر^(٢) والزوجه لأمه انصبه كالمرأ في وجوب القسم في
النصيب، وانصبه بهما في

وهو، لموقع^(٣) ويقسم لأمه، حقه الأما ليلها، وللحره ليلش، وإذا كانت
كتابية، وبهذا قال علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب ومروان
والشافعي، وسحاق، وأبو عبد، وذكر أبو عبيد الله مذهب أشوري
والأوراعي ومن أتاهما من روي عن علي بن أبي حمزة عن
ابن سريج الحره على الأمة منه للامه ليلها، وللحره ليلش، روى
وأخرج به أحمد

قلت من حكى من مذهب لأبى الشافعي، فقد كذب، لا ج به شارح
الاصلاح وأورد في كتابه الحديث في المال مراد من قوله^(٤) وأبو كاد

(١) البصري (٢/٢٢٠)

(٢) الشرح الكبير (٢/٢٢٠)

(٣) البصري (١٠/٢٢٤)

(٤) (١١/٢١٩)

قال مالك ولا يسمى نكحاً أن يزوج أمه، وهو بعد طولا
لغيره ولا يزوج أمه إذا لم يبعد طولا لغيره، لا أن يخطب
ألفته وذئب أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ
يَنْكُحْ طَوْلًا﴾

بعضه جزء، والآخر أمه، فالغيرة اثنتان من القسم، واحدة لثالث، ملك
ورد الأثر، لأن من الأم يخطب من قبل الجدة، فلا بد من ظهور النقصان
في الحقوق، وقد بين إمامنا في كتابه في أمه بكر وعليه رضي الله عنهما،
وبالنقصان عن أبيه منحه لإمام أحمد، وبالنقصان من حرم إمامنا بالنقصان من
عمدته، وبما بين أبي ليس بين شيء، لأنهما قباد، حافظان، ع

(قال مالك ولا يسمى أي لا يزوج، (الجرح أن يزوج أمه وهو بعد طولا)
أي حتى الجرح، وهذا أحد شرطين ليجوز نكاح جده، ومع ذلك له شرط
آخر، وما عدا (ولا يزوج أمه إذا لم يبعد طولا لغيره) أو (لا يزوجها مع
خدم بطول أمه) (لا أن يخطب ألفته)، أي بحد ثوب، وهذا شرط ثان

قال مالك في (ولا يزوج له أن يزوج لأمه إلا بشرطين عدم الطول،
وعرف الثابت وهذا هو المشهور من معنى مالك، راجع في التمهيد في
أبواب النكاح، وهو رضي الله عنه، وسواء في (أو) أمه، أو (أو) أمه،
من سماع ابن القاسم من مالك أنه أحار لم يجر نكاح لأمه مع، عود الطول
وأمر لعمرك، وعدم خلاف إيمالك في ذلك

(وذلك) أي دين الله على المسلمين (أن الله يبارك وتعالى قال في كتابه)
وهذا بيان النسخ الأول (فمن لم يستطع ينكح طولا) أي من

قال أبو ري (نكح، الفصل، وهو الطول، وهو النكاح، وأحسن هذه

(١) - (٢٢٢) (٣)

(٢) - (٢٢٣) (٤)

عَنْ زَيْدٍ بْنِ أَبِي نُبَيْسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْمَرْجُلِ يُطْلَقُ لَأَمَّةٌ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا، إِنَّهَا لَا يَحِلُّ لَهَا، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَ

وَحَوَاتِ الزَّهْرِيِّ لِلسَّائِلِ فِي مَجْلِسِ عَدَمٍ لَا يَسْتَرْجِعُ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ اسْمُهُ حَتَّى
لِلتَّحْدِيثِ، فَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ بِسَنَدِهِ إِلَى الزَّهْرِيِّ عَنْ طَاوُوسٍ أَنَّ قُلُوبَ
لَا يَمُنُّ هَبَسَ بِرَحْمَتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَاتَ تَمِيمٌ يَوْمَ الْحَمَةِ»
الْحَدِيثُ

وَرَجَعَ الْحَافِظُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي التَّحْقِيقِ^(١) وَرَوَاهُ عَنْهُ لِمَالِكٍ خَالَ:
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُغْنِي مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَوَى عَنْ
أَبِي شَهَابٍ حَدِيثًا فِي الْخُلَاقِ مَوْقُوفًا، وَلَعَلَّ فِي رِجَالِ السُّوْطِ، لِأَبْنِ الْحَسَنِ أَنَّ
اسْمَهُ سَطَّاسٌ، قَالَ: وَرَجَعَ يَحْيَى بْنُ يَكْبَرٍ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ يَزِيدُ كَذَا هَذَا
مَالِكٌ، قَالَ: وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ عِنْدَ هُنَّ لِمَعْرُوفَةٍ بَشِيَّةٍ، وَفَدَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي مَرْيَمَ
عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَلَّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا فَقَالَ: «هُوَ حَسْبُي بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ،
وَزَيْدٌ عَظِيمٌ يَمْسِي أَنَّهُ مِطْلُوبٌ» قَالَ: وَهَذَا يَنْفَعُ عَنِّي فَسَادُ مَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ. إِنَّهُ
أَبُو الرَّبَادِّ، قَالَ: وَقِيلَ: إِنَّهُ مَوْلَى كَثِيرٍ مِنَ الْخُلَطَاءِ وَقِيلَ مَوْلَى صَمُوعَانَ بْنِ
أُمَيَّةَ، أَوْ

(عَنْ زَيْدِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ) وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى يَكْبَرٍ عَنْ مَالِكٍ
هَكَذَا، وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُحَمَّدٌ فِي سُوْطِهِ^(٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُوعِ»^(٣).
(أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْمَرْجُلِ يُطْلَقُ) أَمْرَانِ (الْأَمَّةُ ثَلَاثًا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا) أَيُّ أَمْرَانِ
الْمُطْلَقَةِ (رَبَا، لَا يَحِلُّ لَهَا) أَيُّ لَا يَجُوزُ وَطَرُهَا بِالْمَلِكِ أَيْضًا (حَتَّى تَنْكِحَ) بَعْدَ
الطَّلَاقِ رُبْعًا (زَوْجًا غَيْرَهُ) لِمَعْمُومِ الْآيَةِ

(١) تمثيل اسمه (ص ١١٩)

(٢) ح (٥٧٤) (ص ١٩١)

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣/٣٣٥)

٣١/١٠٩٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّبِ، وَشُعْبَةَ بْنَ بَسَّارٍ، سَيَّلَا عَنْ رَجُلٍ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ جَارِيَةً، فَطَلَّقَهَا أَلَمِيَّةً أَيْتَهُ، ثُمَّ وَهَبَهَا سَيِّئَةً لَهُ هَلْ تَحِلُّ لَهُ.....

وأخرجه البيهقي برواية ابن بكير عن مالك ورواه بعد ذلك وسمعت مالكا يقول قال ذلك غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، وأخرجه محمد في امرطته ثم قال: ويهد ما بعد وهو لول أبي حنيفة ولعمارة من لقائنا

قال الترمذي وعلى هذا الجمهور والأئمة الأربعة بخلافه أقول بعض السلف نحل عموم ﴿لَوْ مَا تَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قال أبو عمر: هذا خطأ لأنها لا سبب للأمهات ولا عورات فكما سائر المحرمات، هـ

فإن أياجي^(١) يريد إذا طلقها ثلاثاً فقد حرم عليه الاستمتاع بها بكل صبي، وعلى كل وجه إلا بعد زوج، ويروي عن ابن عباس وطاووس وغيرهما أنه يحل له منك البكر، والدليل على ما يروونه وهو قول بقها، الأصابع أن عقد النكاح في إباحة نوحه، قوي من عقد الشراء بدليل أنه مضمون، فإذا لم يستبح وطأها بمقد نكاح، فإن لا سبب له وطأها منك البكر أولى وأحرى، له وهي المحلى، روى عن طاووس والحسن بن صالح منك اسمي، أخرجه عنهما ابن أبي شبة،

٣١/١٠٩٤ - (مالك) أنه طلق ابن سعد بن المسيب) أحد العلماء الكبار (لوسيط بن بشار) أحد الفقهاء السبعة (سلا) أبناء الجمهور (من رجل روى عن عبد الله) أي عبد (جارية له) وقوله هذا له بس احتراق، بل المراد أن رجلاً روى جاريته رجلاً (فطلقها أليمة أيتها) أي مطلقاً (لم وهب سبيها له) أي وهب جاريته بلسانك اسطس (هل تحل) حلف لجاريته (له) أي للموهوب

(١) شرح الزركلي (١٢٧/٣١)

(٢) المستطاب (٣٠١/٣٠)

بِذَلِكَ الْبَيْعِ، فَذَا لَا نَحْنُ (أَيْ حِينَ نَكِّحَ، وَحِينَ حَصَرَ

١٠٩٥ - ٣٢ - وَحَتَّى يَنْقَضَ مَا فِي بَيْعِهِ، أَوْ قَالَ أَيْ تَنْقِصَ حِينَ

رَجَعَهُ، فَإِنَّ بَيْعَهُ أَيْ مَطْلُوكُهُ حَصَرَ، وَكَانَ حَصْرُهُ رَجْعًا، فَهَذَا
يَحِلُّ لَهُ بَيْعُهُ بِمَنْ يَشَاءُ لَمْ يَبْتَ الْمَلَاحِظُ حِينَ رَجَعَهُ، وَهَذَا
لَهُ بِمَنْ يَشَاءُ حَتَّى يَنْقَضَ رُجْعُهُ غَيْرُهُ

فَمَطْلُوكُهُ (بِذَلِكَ الْبَيْعِ) فَذَا لَا يَحِلُّ لَهُ حِينَ يَنْقَضَ رُجْعُهُ غَيْرُهُ

حِينَ يَنْقَضُ (أَيْ حِينَ يَنْقَضُ) وَهَذَا أَوْ يَحِلُّ لَهُ أَوْ يَحِلُّ لَهُ

يَحِلُّ لَهُ وَهَذَا بِمَنْ يَشَاءُ حَتَّى يَنْقَضَ مَا فِي بَيْعِهِ، أَوْ قَالَ أَيْ تَنْقِصَ حِينَ

رَجَعَهُ، فَإِنَّ بَيْعَهُ أَيْ مَطْلُوكُهُ حَصَرَ، وَكَانَ حَصْرُهُ رَجْعًا، فَهَذَا

يَحِلُّ لَهُ بَيْعُهُ بِمَنْ يَشَاءُ لَمْ يَبْتَ الْمَلَاحِظُ حِينَ رَجَعَهُ، وَهَذَا
يَحِلُّ لَهُ بِمَنْ يَشَاءُ حَتَّى يَنْقَضَ رُجْعُهُ غَيْرُهُ

حِينَ يَنْقَضُ (أَيْ حِينَ يَنْقَضُ) وَهَذَا أَوْ يَحِلُّ لَهُ أَوْ يَحِلُّ لَهُ

يَحِلُّ لَهُ وَهَذَا بِمَنْ يَشَاءُ حَتَّى يَنْقَضَ مَا فِي بَيْعِهِ، أَوْ قَالَ أَيْ تَنْقِصَ حِينَ
رَجَعَهُ، فَإِنَّ بَيْعَهُ أَيْ مَطْلُوكُهُ حَصَرَ، وَكَانَ حَصْرُهُ رَجْعًا، فَهَذَا

١٠٩٥ - ٣٢ - وَهَذَا أَيْ مَطْلُوكُهُ حَصَرَ، وَكَانَ حَصْرُهُ رَجْعًا، فَهَذَا

يَحِلُّ لَهُ بَيْعُهُ بِمَنْ يَشَاءُ لَمْ يَبْتَ الْمَلَاحِظُ حِينَ رَجَعَهُ، وَهَذَا
يَحِلُّ لَهُ بِمَنْ يَشَاءُ حَتَّى يَنْقَضَ رُجْعُهُ غَيْرُهُ

حِينَ يَنْقَضُ (أَيْ حِينَ يَنْقَضُ) وَهَذَا أَوْ يَحِلُّ لَهُ أَوْ يَحِلُّ لَهُ
يَحِلُّ لَهُ وَهَذَا بِمَنْ يَشَاءُ حَتَّى يَنْقَضَ مَا فِي بَيْعِهِ، أَوْ قَالَ أَيْ تَنْقِصَ حِينَ

(١) (أَيْ حِينَ يَنْقَضُ) (٣٢)

(٢) (أَيْ حِينَ يَنْقَضُ) (٣٢)

(٣) (أَيْ حِينَ يَنْقَضُ) (٣٢)

قال مالك، في الرجل يبيع الأمة بعد ما له منها ثمنها، فيها
لا تكون أم ولد له، بذلك القول الذي ولدت منه، وهي لغيره،
حتى يلد منه، وهي في يمينه بعد اتباعه بها
قال مالك، وإن امرأة وهي حامل منه، ثم أصبحت عتقاً
كأنه من ولده يبيع لحمل، فيما يرى، فإنه حرم

وهو الأصح^(١) في الذي يبيع الأمة بعد أن طهرها، وعده أنها مملوكة له
ملك يمينه، وصحة أنه في كراهة لبيعها بالبيع وذلك حارثة لبيعها
ملك يمينه لأحبه، لأنه ملك المبيع بعد، يستباح به بوجه، فإذا لم يقدم
به من الطلاق لم يبيع، ويبيعها جارية فإن يبيعه بعدت يمينه، وإذا كان
الذي تقدم له يبيع من طلاق يبيع لربها، وإن يبيع مسخرة وطهرها يملك
اليمين كما لو اشترى، وصح بكافها، اهـ

(قال مالك، في الرجل يبيع الأمة ثلث منه، ما روى عنه يبيعها، ووجها
لأنها لا تكون أم ولد له، كالمشترى (بذلك القول الذي ولقت منه)
بأنه يحبه (وهي) أي ويعلن أنها بذلك مملوكة (لغيره) إذ أنه لو كان يملكها
لبيدها، ولم يولد تكون أم ولد من ماله، فمملوكة من السيد يكون حراً،
ثم يبيع ذلك في حرم كرهه، أم ولد (حتى يلد منه، وهي) جملة حائنه (وهي)
ملكه بعد اتباعه إيها، لا يولد إذ ذلك يكون مملوكة له، اهـ

(قال مالك، وإن امرأة) رجل (وهي حامل) من ذلك، حتى يتم من
منه (ثم يبيع عتقاً) أي ولدت بعد شرائه (كأنه أم ولد) أو حرة أم ولد
للمشترى (بذلك الحمل) الذي ولته في ملك الزوج المسمى الذي اشتراه (وإن
في يمينه) فيما يرى، والله تعالى أعلم، بالآراء

خالف الزرقلاني، وهو قال انشبه، وقال السدوسي، لا يكون أم ولد

(١) (ص ١٠٩٥) (٣١٤)

(٢) (ص ١٠٩٥) (٣١٨)

تواند مقبول باشد. در این محفل مناسبتی ندارد، بلکه آیه شریفه و محرمه است
مقتضی آنست که باید همه مساجد را و همه نه غصب و نه جلافتن
و نه محو و نه کفری که نامش در ۱۸۱۰ و ۱۸۱۱ و ۱۸۱۲ و

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ نَجَسَتْ فِيهِ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، لَمْ يَكُنْ مِنَ الْغَائِبِينَ».

[illegible][illegible][illegible]

1997 = 1997, 1998 = 1998, 1999 = 1999

* 2 (f)

7-11 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807

(١٤) باب ما جاء في كراهية إحصاء الأختين بملك لبيس، والمرأة ولتتها

(١٤) ما جاء في كراهية - بتجفيف اليد مصدر كره - من كراهه - إحصاء

الأختين أي جمعهما في النوط - بملك اللبيس و

الجمع في النوط - ب - امرأة وبسها - عطف على أختين في مابنيهما
حكما في لسيح مصرية واللمحني - وعامر السح الهندي بلفظ المرأة
وبنيها، وفي مورد السح الهندي مدنها، والجمع بينهما، والأخت الأولى
لأنه هل في هذه النسخة يكون في الداء سائلتان، وعلى نسخة الإجماع
بينهما، يكون مسأله واحدة، ومن بين لأخر الأولى محس في الداء، وذكر
المؤلف للكلام في ذلك في عدة فصول، فأذكر منه ومن غيره فصلاً في
الياء، وما كان من غيره أمروه إلى الله

الأول يجوز الجمع بين الأختين في الملك، مخر خلاف بين أهل
العلم، وتحدث بينهما وبين عمتها وحالتها، ولو اضرت جارية نوطها حتى أنه
شراء أسبها وعمها وحالتها، لأن يمت بقصد به اقتصود دون الاستعاضة
وكذلك حتى أنه شراء العجوسية، ولو ب - والمؤرخة، والعمرية عند الناصح
والنصارى

الثاني لا يجوز الجمع بين أختين من مائة في اليد - من عليه أحمد
في رواية حمدة، وكرهه حمزة، وعلمانه وعلي، وحف - رأس حمز
وأي مسعود، ومن ذلك بنحريه جاز بن زيد وهذوزي، عاتك و لأروهي
وأبو حبه والشافعي، وروي عن بن عباس أنه قال أحلتهما بئ، وحرمتيما
بئ، ولم أكن لأحله - قوله نحو ذلك من علي، وروي بن مسعود عن
أحمد، ورس عن الجمع بين الأختين اسملوكتي حرام هو، فإن لا أقول
حرام - لكن من عنه، وظاهره أنه منكره غير محرم.

وإذا ورد برجل النكاح، لا يحرم منه إلا ما لا يملكه، لا حكم
النكاح في لونه مخالف حكم النكاح، ولما يحرم الزيادة على أربع في
النكاح، وبما في الزنا، يغير حصره، ويذهب بحريمه للأية العشرة

والنكاح^{١٤} الجمع بين اثنين في الزنا، حرم بالإجماع، سواء
كانا شعبليين أم من أم، أو من سبب وانضمام، واختلفت في إذا
كانا منسبين، فأشاره بعض منسبين، وهو رواية عن أحمد بن حنبل
وقتها، لا مصدر على الجمع، وحكاها النووي عن الشيخ اهـ

الثالث إذا كان في ملكه اختان من وطء بينهما في وقت كثر أهل
العلم، وقال حنبل وحماد لا يرب واحد منهما، وزوي ذلك من صحيح،
وذكره ابن سبطين مدعي لأحمد، وبما ليس يجمع بينهما في عرائش من
يحرم

الرابع إذا وطئ أحدهما منسباً من وطء الآخر في منسب لموطوءه
على أنه لا يجوز عن ملكه أو زوج، وهو قول علي وابن عمر رضي الله
عنه، وأما في الأوراعي والحدائي،^{١٥} وقال قتادة، أن منسباً لها حلت
له النكاح، لأنه لا ربه ثم اشبه

الخامس إذا أخرجها من ملكه ثم نكحها، فإنه أختها حتى يسرى بمهرجه،
ويذهب برأيه من يحلل

السادس أن وصي أمه الأخت من موطوء، الذي لم ينكح، ولا حد فيه،
ولا يحل له وطء، وحداهما حتى يحرم لأخوته، ويسبونها، وهذا لماضي
واصحاب سماعي الأولى بأبيه على نكاح، لأن الموطوء يحرم لا يحرم
الخلل، إلا أنه من قال لا يوطئ حتى يسرى^{١٦} فإنه

[١] فتح باي (٩: ١٦٠)

حيصاً زُهن عُرْ ذلك

وعنه الموجه: أي أطأهما، يقال تحررت حبيرة، وما ألتحنته، هـ

وهذا الباجي^(١) صحبه، أعرف حال هذه وهذه بأسوطه، ما حود من
الأشجار هـ ولمعة محمد في أسوطه^(٢) لا أحب أن أحبرهما صحباً،
وهاء، وهو من الإجازة أي لا أحب أن أحبر الجمع سهماً واحداً، وهكذا يلاحظ
أجروهما، حكى الأثر المذكور ابن كثير عن مالك (جسماً ونهواً عن ذلك) هي
محرّم مانع، لا ما روي عن ابن عباس، أحلتها أية وحرّمها أية
ولم تكن لأحد، ولم يواطئه أحد، لأن الله حرم ذلك في النكاح، ومالك الثمين
بيع له إلا في بعد، قال الزرقاني^(٣)

قال الباجي^(٤) يريد لا أحب أن أكون واحدةً لهما جميعاً، وذلك يقتضي
أنه متى دعي واحد منهما كانت ممتنع من وطء الأخرى، قال ابن وهب،
وقد نكحني عن عمر بن عبد العزيز به د، هـ برأ في القرآن النبي عن ذلك،
يؤيد رواه أحمد - «وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ أَنْتَهُنَّ» الآية، ومريب «وَأَنْتَهُنَّ
بِأَنَّهُنَّ» الآية

وهذا على أن يحمل الماء على مضمي النجاسة دون عرقها، وكذلك
أرْبَعُ فَيَكُونُ الْحَرَمُ علماً في الوطء، بالنكاح بمالك الثمين، قد، مالك ولا
يأمن أن يجمع سهماً بمالك الثمين، لم يوطئ منهما الأم أو بنت فله حرمت
عليه بذلك الأخرى ابتداءً هـ

وقال ابن كثير في تفسير هذه الآية بعد ما حكى الأثر المذكور قال

(١) «المبني» (٣/٣٢٥)

(٢) (مصر ٨ ج ٥٣٧)

(٣) «شرح برذائي» (٣/١٤٨)

(٤) «المبني» (٣/٣٢٥)

مَاذَا أَنَا إِلَّا أَحَدٌ أَنْ أَصْنَعَ ذَلِكَ

مَلَكَتْ أَيْضًا وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ عَم، وَنَحْوُ يَحْضُ أَحْسَنُ مِنْ عِبْرَتِهِمَا
وَيُرِيدُ أَيْضًا الْحَرِيمَ ﴿وَلَوْ تَصَدَّقُوا بِذَلِكَ الْكُفْرَانِ﴾ وَهُوَ عَمُّهُ فِي
تَحْرِيمِ الْجَمْعِ وَنَحْوِ يَحْضُ مَلَكَتْ يَحْضِي وَلَا تَحْضِي، فَافْتَقَرَتْ فِيهِمَا إِنْ أَمَّارًا عَلَى
الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ سَعْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَعْمَدُ، كَذَا فِي
الْبُخَارِيِّ

وَعَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْأَوَّلَى فِي
عَبْرَةٍ، وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بِرَبِّدٍ يَحْضِي سَوَاءً يَمْلِكُ أَيْضًا مَطْلَقًا فِي عِبْرَةٍ
مَا يُدْعَى فَكُلُّهُ جَمْعٌ لِأَنَّهُ عَلَى التَّجْزِئَةِ

قَالَ سَاحِبُ "وَجْهٌ لِلْقِيلِ" أَيْضًا الْحَرِيمَ عَمُّهُ فِي الْمَطْلَقِ - حَاضِي فِي
الْأَحْسَنِ، وَهُوَ عَمُّهُ فِي "لَوْ تَصَدَّقُوا بِذَلِكَ الْكُفْرَانِ" عَمُّهُ فِي الْإِحْسَنِ وَبَعْدَهُمَا،
حَاضِي فِي مَعْنَى يَحْضِي، فَكُلُّهُمَا أَيْضًا حَاضِي مِنْ وَجْهِ عَمُّهُ مِنْ وَجْهِ تَحْضِي، أَلَا
أَنْ يَكُنْ مَعْنَى يَحْضِي عَمُّهُ التَّخْصِصُ بِجَمَاعٍ، وَهِيَ فِي أَحَدٍ وَالْأُخَرِ وَالْأَمُّ
مِنْ الرِّجَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَحْضِي وَهَذَا هُوَ مَعْنَى يَحْضِي، وَأَيْضًا الْحَرِيمَ نَحْوُ يَحْضِي
تَخْصِصًا هُوَ جَمْعٌ عَلَى عَمُّهَا، وَتَخْصِصًا لِأَحَدٍ يَحْضِي بِهَا أَوَّلَى
وَأُخَرَى، أَمْ

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ يَسْتَلِهُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ إِنَّهُ
شَبِلَ عَنْ ابْنِ أَبِي جَمْعٍ يَحْضِي، وَكَتَبَهُ، هَذَا لَهُ يَحْضِي الْإِحْسَنِ وَالْأَمُّ
﴿لَوْ تَصَدَّقُوا بِذَلِكَ الْكُفْرَانِ﴾ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ مَعْرُوفًا مَعْنَاهُ يَمْلِكُ، أَمْ
﴿مَاذَا أَنَا إِلَّا أَحَدٌ أَنْ أَصْنَعَ ذَلِكَ﴾ أَيْ الْجَمْعُ يَحْضِي الْإِحْسَنِ مَعْنَى يَحْضِي فِي
الْقَوَاعِدِ، مَا حَبَّهَا لَهَا، وَهِيَ أَيْضًا يَحْضِي، وَمَا عَلَى التَّوْحُوتِ، تَقْدِيمًا يَحْضِي عَلَى
الْإِبَاحَةِ

(٩٦) سورة البقرة الآية ٢٢

(٩٧) التفسير (٣/٢٢٢)

فَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ خَلْقٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ مَذْهَبُ الْوُثَّاقِ فِي الْأَمْرِ شَرْعِيٍّ بِهِ وَجَدْتُ
أَحَدَ فَعَلَ ذَلِكَ، نَحْنُهُ يَكُونُ

قَوْلُ أَثَرِ مَذْهَبٍ رَأَى خَلْقَ مِنْ أَيْ عَائِدٍ

قَالَ صَيْفٌ مَرْجَحُ السُّنَنِ (مِنْ عِنْدِهِ) فِي عَمَلِهِ وَصِيٍّ لَهُ عَمَلُهُ
(أَعْقَبِي وَجَلَّ) مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكُلُّهُ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ عَمَلَهُ
بِأَيْ عَمَلِهِ، أَمْ بِأَيْ عَمَلِهِ بِالنَّحْوِ وَنَسَمِيٍّ مِنْ وَجْهِ صَبِيحِي عَرَبِيًّا أَوْ
أَعْرَبِيًّا مَذْهُوبًا مِنْهُ بِأَيْ عَمَلِهِ (أَعْقَبِي) مَذْهُوبٌ مِنْهُ كَقَوْلِي مِنْ
الْأَمْرِ شَرْعِيٍّ بِأَيْ بِأَيْ عَمَلِهِ، بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَلَى الْأَمْرِ
بِأَيْ عَمَلِهِ قَدْ جَدْتُ عَمَلَهُ فَعَلَ ذَلِكَ، فِي حَيْثُ كَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ يَكُونُ
بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلٌ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلَهُ رَاجِعًا عَنْ بَيْتِ بَيْتِهِ فَإِنَّ لَأَعْرَبِيٍّ
أَيْ عَمَلَهُ بِأَيْ عَمَلِهِ مِنْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ

عَمَلُهُ بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ
عَمَلُهُ بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ
عَمَلُهُ بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ
عَمَلُهُ بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ

(عَمَلُهُ بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ
(عَمَلُهُ بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ
عَمَلُهُ بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ
عَمَلُهُ بِأَيْ عَمَلِهِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ

فَمِنْ مَرْجَحِ مَرْجَحِ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْأَمْرِ بِأَيْ عَمَلِهِ عَمَلُهُ عَمَلُهُ

.....

.

.....

.....

رضي الله عنه ١. أي احبب الله سبحانه وتعالى حبسه. انما حبس الله عليه سيرة. فوكلت في بلاد. ثم وعس في الأخرى. فما حبس؟ فقال علي - رضي الله عنه - سلبوا من كتبه مخطوطاته ثم سلبوا لأخره قلبه. فإن من يقول بل سردها. ثم سلبوا لآخره. فقال عمر - رضي الله عنه - أريد أن طلقها زوجها أو مات عنها بمسألة جمع يده ٢ لأن تمتعها أسلم إليك

ثم خذ مني - رضي الله عنه - بيدي فقال لي إنه يحرم عبيت من مملوك بعدد ما يحرم عليك من كتاب الله عز وجل من الحران لا تعدد. أو قال لا يجمع. ثم عبيت من الرضاع ما يحرم عليك من كتاب الله من

أحد

قال ابن كثير من نفسه ٣ وهذا رد من علي رضي الله عنه نحو ما روي من عثمان قال أبو بكر بن عروبة بسنده إلى ابن عباس قال قال علي - رضي الله عنه - حرمتها أمة وحرمها أمة. الحديث

وقال البيهقي في التاريخ ٤ خرج ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق أبي صالح عن عيسى - رضي الله عنه - قال في الأخيين المسمومين أحلتهما أمة وحرمهما ٥. لا ابن ولا ابن ولا أحل ولا أحرم ٦. معناه أن ولا أهل بي

وراء الحديث هو من طريق الشامي عن علي بن أبي حمزة أنه وحرمهما أمة فألحزم أبو الوفاء وأخرج البيهقي بطريق عن ابن عباس أنه أحلتهما أمة وحرمهما ٧. وفي طريق عن ابن عباس قال سمعت عمر لا أحسنه قال ذلك من حرامه فأما التمسك فلا بأس به في حري من أبي حمزة. أنه قال لا يربي بمسألة يجمع بين أحبه. مملوكين

(١) (١٦٩-١٧٥)

(٢) (تفسير المصنف ١١/٢٠١)

فإنما لا ينبغي أن يكون هذا هو المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى

وحيثما ينبغي أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى

فإنما لا ينبغي أن يكون هذا هو المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى

من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى
من حيث هو، بل يجب أن يكون المقام الذي عليه ينبغي أن يبنى

١٩٧١ • ١٩٧٢

١٩٧١ • ١٩٧٢

١٩٧١ • ١٩٧٢

أَوْ غَيْرِ عِيْدِهِ

المصرية - وهو لأرجو ، أنه بيان لمعناه أولاً "نكاح" وفي نسخ التهذيب بحرف
انقطع ، "نكاح" أو بروحها (أو غير عيدها) هكذا في جميع النسخ التهذيبية
والمصرية إلا أنه في نسخة في نسخة "أو غير عيدها" روي في المخرج أو حراً
سرطه ، اهـ

وأما غير النسخ الأولى ، فلا حاجة إلى هذه المراجعة ، فإن غير عيده
بمثل عند الغير وحر ، قال النووي " ، هكذا كتب في الإله لا يعلق النكاح
بينهما في الميسر بملك الميسر ولا غيره ، ولا بأس بجمع عيدهما في ملك
بنيهما ، فإن جمع في ملك قبل النكاح فإنه لا بأس به ، سواء كانا وطن
إحداهما أو في غير ، لا يرى حتى يحرم على غيره " وفي لا بأس
الجمع بعد في أو ، "نكاح" وعما في ملكه ، لا بأس به ، عداً حراً
عنه بل الأخوة ، اهـ

واختص هذا مذهب في أسباب التعرّف ، ففي المحرر بعد قوله و
يرؤبها عند غيره ، وفيه في المتن وفيه ، وقال أبو حنيفة لا بأس بالنكاح
والنكاح ، وبنيها ، لم يرد ما رواه ابن أبي شيبة عن عمر - رضي الله عنه - إلا
بطأ الآخر حتى يخرجها عن ملكه ، وله عن ابن عمر - رضي الله عنهما - الآخر ،
ما ذاب الآخر في ملكه ، وروي محمد بن قيس - لا أثر - عن ابن عمر ، أنه
قال في الآخر لا بأس به ، بل إن عبد الرجل بطأ حرمته ، به لا بأس الآخر
حتى يملك فرج أمه " وفي غيره قال محمد - رحمه الله - وهو قول
أبي حنيفة ، اهـ

(٩) نسخة ٣٢٠/٣٢٠

(١٠) كما في الأصل من

(١١) (مر ٩٧)

(١٢) كما في نسخة "و" (أو غير عيدها) في المتن وفي نسخة "أو غير عيدها" اهـ

قد ما حکمی عن علی صی الله عنه فبطر ان یضع رصی ایه
 و ۱۰ و ۱۱ و ۱۲ و ۱۳ و ۱۴ و ۱۵ و ۱۶ و ۱۷ و ۱۸ و ۱۹ و ۲۰ و ۲۱ و ۲۲ و ۲۳ و ۲۴ و ۲۵ و ۲۶ و ۲۷ و ۲۸ و ۲۹ و ۳۰ و ۳۱ و ۳۲ و ۳۳ و ۳۴ و ۳۵ و ۳۶ و ۳۷ و ۳۸ و ۳۹ و ۴۰ و ۴۱ و ۴۲ و ۴۳ و ۴۴ و ۴۵ و ۴۶ و ۴۷ و ۴۸ و ۴۹ و ۵۰ و ۵۱ و ۵۲ و ۵۳ و ۵۴ و ۵۵ و ۵۶ و ۵۷ و ۵۸ و ۵۹ و ۶۰ و ۶۱ و ۶۲ و ۶۳ و ۶۴ و ۶۵ و ۶۶ و ۶۷ و ۶۸ و ۶۹ و ۷۰ و ۷۱ و ۷۲ و ۷۳ و ۷۴ و ۷۵ و ۷۶ و ۷۷ و ۷۸ و ۷۹ و ۸۰ و ۸۱ و ۸۲ و ۸۳ و ۸۴ و ۸۵ و ۸۶ و ۸۷ و ۸۸ و ۸۹ و ۹۰ و ۹۱ و ۹۲ و ۹۳ و ۹۴ و ۹۵ و ۹۶ و ۹۷ و ۹۸ و ۹۹ و ۱۰۰ و ۱۰۱ و ۱۰۲ و ۱۰۳ و ۱۰۴ و ۱۰۵ و ۱۰۶ و ۱۰۷ و ۱۰۸ و ۱۰۹ و ۱۱۰ و ۱۱۱ و ۱۱۲ و ۱۱۳ و ۱۱۴ و ۱۱۵ و ۱۱۶ و ۱۱۷ و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۱۲۰ و ۱۲۱ و ۱۲۲ و ۱۲۳ و ۱۲۴ و ۱۲۵ و ۱۲۶ و ۱۲۷ و ۱۲۸ و ۱۲۹ و ۱۳۰ و ۱۳۱ و ۱۳۲ و ۱۳۳ و ۱۳۴ و ۱۳۵ و ۱۳۶ و ۱۳۷ و ۱۳۸ و ۱۳۹ و ۱۴۰ و ۱۴۱ و ۱۴۲ و ۱۴۳ و ۱۴۴ و ۱۴۵ و ۱۴۶ و ۱۴۷ و ۱۴۸ و ۱۴۹ و ۱۵۰ و ۱۵۱ و ۱۵۲ و ۱۵۳ و ۱۵۴ و ۱۵۵ و ۱۵۶ و ۱۵۷ و ۱۵۸ و ۱۵۹ و ۱۶۰ و ۱۶۱ و ۱۶۲ و ۱۶۳ و ۱۶۴ و ۱۶۵ و ۱۶۶ و ۱۶۷ و ۱۶۸ و ۱۶۹ و ۱۷۰ و ۱۷۱ و ۱۷۲ و ۱۷۳ و ۱۷۴ و ۱۷۵ و ۱۷۶ و ۱۷۷ و ۱۷۸ و ۱۷۹ و ۱۸۰ و ۱۸۱ و ۱۸۲ و ۱۸۳ و ۱۸۴ و ۱۸۵ و ۱۸۶ و ۱۸۷ و ۱۸۸ و ۱۸۹ و ۱۹۰ و ۱۹۱ و ۱۹۲ و ۱۹۳ و ۱۹۴ و ۱۹۵ و ۱۹۶ و ۱۹۷ و ۱۹۸ و ۱۹۹ و ۲۰۰ و ۲۰۱ و ۲۰۲ و ۲۰۳ و ۲۰۴ و ۲۰۵ و ۲۰۶ و ۲۰۷ و ۲۰۸ و ۲۰۹ و ۲۱۰ و ۲۱۱ و ۲۱۲ و ۲۱۳ و ۲۱۴ و ۲۱۵ و ۲۱۶ و ۲۱۷ و ۲۱۸ و ۲۱۹ و ۲۲۰ و ۲۲۱ و ۲۲۲ و ۲۲۳ و ۲۲۴ و ۲۲۵ و ۲۲۶ و ۲۲۷ و ۲۲۸ و ۲۲۹ و ۲۳۰ و ۲۳۱ و ۲۳۲ و ۲۳۳ و ۲۳۴ و ۲۳۵ و ۲۳۶ و ۲۳۷ و ۲۳۸ و ۲۳۹ و ۲۴۰ و ۲۴۱ و ۲۴۲ و ۲۴۳ و ۲۴۴ و ۲۴۵ و ۲۴۶ و ۲۴۷ و ۲۴۸ و ۲۴۹ و ۲۵۰ و ۲۵۱ و ۲۵۲ و ۲۵۳ و ۲۵۴ و ۲۵۵ و ۲۵۶ و ۲۵۷ و ۲۵۸ و ۲۵۹ و ۲۶۰ و ۲۶۱ و ۲۶۲ و ۲۶۳ و ۲۶۴ و ۲۶۵ و ۲۶۶ و ۲۶۷ و ۲۶۸ و ۲۶۹ و ۲۷۰ و ۲۷۱ و ۲۷۲ و ۲۷۳ و ۲۷۴ و ۲۷۵ و ۲۷۶ و ۲۷۷ و ۲۷۸ و ۲۷۹ و ۲۸۰ و ۲۸۱ و ۲۸۲ و ۲۸۳ و ۲۸۴ و ۲۸۵ و ۲۸۶ و ۲۸۷ و ۲۸۸ و ۲۸۹ و ۲۹۰ و ۲۹۱ و ۲۹۲ و ۲۹۳ و ۲۹۴ و ۲۹۵ و ۲۹۶ و ۲۹۷ و ۲۹۸ و ۲۹۹ و ۳۰۰ و ۳۰۱ و ۳۰۲ و ۳۰۳ و ۳۰۴ و ۳۰۵ و ۳۰۶ و ۳۰۷ و ۳۰۸ و ۳۰۹ و ۳۱۰ و ۳۱۱ و ۳۱۲ و ۳۱۳ و ۳۱۴ و ۳۱۵ و ۳۱۶ و ۳۱۷ و ۳۱۸ و ۳۱۹ و ۳۲۰ و ۳۲۱ و ۳۲۲ و ۳۲۳ و ۳۲۴ و ۳۲۵ و ۳۲۶ و ۳۲۷ و ۳۲۸ و ۳۲۹ و ۳۳۰ و ۳۳۱ و ۳۳۲ و ۳۳۳ و ۳۳۴ و ۳۳۵ و ۳۳۶ و ۳۳۷ و ۳۳۸ و ۳۳۹ و ۳۴۰ و ۳۴۱ و ۳۴۲ و ۳۴۳ و ۳۴۴ و ۳۴۵ و ۳۴۶ و ۳۴۷ و ۳۴۸ و ۳۴۹ و ۳۵۰ و ۳۵۱ و ۳۵۲ و ۳۵۳ و ۳۵۴ و ۳۵۵ و ۳۵۶ و ۳۵۷ و ۳۵۸ و ۳۵۹ و ۳۶۰ و ۳۶۱ و ۳۶۲ و ۳۶۳ و ۳۶۴ و ۳۶۵ و ۳۶۶ و ۳۶۷ و ۳۶۸ و ۳۶۹ و ۳۷۰ و ۳۷۱ و ۳۷۲ و ۳۷۳ و ۳۷۴ و ۳۷۵ و ۳۷۶ و ۳۷۷ و ۳۷۸ و ۳۷۹ و ۳۸۰ و ۳۸۱ و ۳۸۲ و ۳۸۳ و ۳۸۴ و ۳۸۵ و ۳۸۶ و ۳۸۷ و ۳۸۸ و ۳۸۹ و ۳۹۰ و ۳۹۱ و ۳۹۲ و ۳۹۳ و ۳۹۴ و ۳۹۵ و ۳۹۶ و ۳۹۷ و ۳۹۸ و ۳۹۹ و ۴۰۰ و ۴۰۱ و ۴۰۲ و ۴۰۳ و ۴۰۴ و ۴۰۵ و ۴۰۶ و ۴۰۷ و ۴۰۸ و ۴۰۹ و ۴۱۰ و ۴۱۱ و ۴۱۲ و ۴۱۳ و ۴۱۴ و ۴۱۵ و ۴۱۶ و ۴۱۷ و ۴۱۸ و ۴۱۹ و ۴۲۰ و ۴۲۱ و ۴۲۲ و ۴۲۳ و ۴۲۴ و ۴۲۵ و ۴۲۶ و ۴۲۷ و ۴۲۸ و ۴۲۹ و ۴۳۰ و ۴۳۱ و ۴۳۲ و ۴۳۳ و ۴۳۴ و ۴۳۵ و ۴۳۶ و ۴۳۷ و ۴۳۸ و ۴۳۹ و ۴۴۰ و ۴۴۱ و ۴۴۲ و ۴۴۳ و ۴۴۴ و ۴۴۵ و ۴۴۶ و ۴۴۷ و ۴۴۸ و ۴۴۹ و ۴۵۰ و ۴۵۱ و ۴۵۲ و ۴۵۳ و ۴۵۴ و ۴۵۵ و ۴۵۶ و ۴۵۷ و ۴۵۸ و ۴۵۹ و ۴۶۰ و ۴۶۱ و ۴۶۲ و ۴۶۳ و ۴۶۴ و ۴۶۵ و ۴۶۶ و ۴۶۷ و ۴۶۸ و ۴۶۹ و ۴۷۰ و ۴۷۱ و ۴۷۲ و ۴۷۳ و ۴۷۴ و ۴۷۵ و ۴۷۶ و ۴۷۷ و ۴۷۸ و ۴۷۹ و ۴۸۰ و ۴۸۱ و ۴۸۲ و ۴۸۳ و ۴۸۴ و ۴۸۵ و ۴۸۶ و ۴۸۷ و ۴۸۸ و ۴۸۹ و ۴۹۰ و ۴۹۱ و ۴۹۲ و ۴۹۳ و ۴۹۴ و ۴۹۵ و ۴۹۶ و ۴۹۷ و ۴۹۸ و ۴۹۹ و ۵۰۰ و ۵۰۱ و ۵۰۲ و ۵۰۳ و ۵۰۴ و ۵۰۵ و ۵۰۶ و ۵۰۷ و ۵۰۸ و ۵۰۹ و ۵۱۰ و ۵۱۱ و ۵۱۲ و ۵۱۳ و ۵۱۴ و ۵۱۵ و ۵۱۶ و ۵۱۷ و ۵۱۸ و ۵۱۹ و ۵۲۰ و ۵۲۱ و ۵۲۲ و ۵۲۳ و ۵۲۴ و ۵۲۵ و ۵۲۶ و ۵۲۷ و ۵۲۸ و ۵۲۹ و ۵۳۰ و ۵۳۱ و ۵۳۲ و ۵۳۳ و ۵۳۴ و ۵۳۵ و ۵۳۶ و ۵۳۷ و ۵۳۸ و ۵۳۹ و ۵۴۰ و

ومن الموصوفين "....." هذا، جلاله "....." وله الأجران في يوم
الموصوفين: على نفسه ما يخرج عن فمكه أو يروى عن هذا قول علي بن عبد
والنعم والأدعي وصح في هذا، فيلزمه في محل له أخيه لا
منه من هذا الحق المبرهن لا يتصوره، وهذا محل له بيده المبرهن في
يظن، ومن هذا في اسمها على له أخيه، لأنه قد قال في هذه ما
في راجع

وَأَمَّا حَرْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى نِسْبَةٍ مِمَّنْ نَحْنُ الْأَخَرُونَ، لَأَنَّهُمَا لَا يَحْرُمُهُمَا أَحَدٌ
هُوَ يَحْسِبُ بَعْضُهُمْ، وَلَكِنْ كُنِيَ بِحَرْفِهِمَا لَا قِيَمَةَ لِهَاتَيْنِ، مِمَّنْ أَمَّا أَقْبَرُهُمَا، يَكُونُ
كَأَنَّهُمَا فِي أَحَدٍ مِنْهُمَا، وَأَمَّا الْآخَرُ، فَإِنَّهُمَا يَحْرُمُهُمَا كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا، وَكَأَنَّهُمَا
أَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ الْآخَرُ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِحَدِّهِ، فَحَلُّهُ الْآخَرُ لِحَدِّهِ
خُرُوفُهُ عَرَبِيًّا، سَبَبٌ لَا يَنْقُضُ هُنَا قِيَمَةَ قَائِمِهِ، وَفِيهِ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ
الْمُتَعَدِّ، هـ

وہیں پر الھام“۔ ہمہ رواجِ اُحبہ سے منطبق نہ ہو، لا غطاء، حدیثِ صحیحہ بعد ازاں، جس پر حرمِ اُمّیٰ سے یہ کہہ نکلے تو، انھیں وہاں سے علیحدہ کر دیا گیا۔ اور ان کی یہ ساری چیزیں، وہیں پر، یوسف لا بھیجی۔ ان کی یہ ساری چیزیں، وہیں پر، یوسف لا بھیجی۔ ان کی یہ ساری چیزیں، وہیں پر، یوسف لا بھیجی۔

173 4, 2, 10 (3)

(1) $T^{\alpha}(\mathbb{R}^n) \rightarrow \mathbb{R}^n$ is a linear map

(١٥) باب لهي عن أن يصيب الرجل أمة كانت لأبيه

وأعاضها كذا، ومنه مع سلم، وكملها، ومروى عن كذا صحيح، بخلاف
العمد إلا أن كذا في الروي، فأنها لو حوت بعدة عليها منه تحرم على
المالك.

ولا يؤخذ إلا من وجهين والآخر والأول لا يؤخذ لوجهين لا
يحرّم هذه لأسباب، فإن عادت السوطاً إلى مكانه بعد إخراج سواء كان
صحيحاً أو شراً، فحينئذ لم يجر وطء واحد منهما حتى يحرّم على نفسه حسب
كما كان أولاً، اهـ.

وقال القردري: حب الأخت الثانية من كل محرّمين جميع، إذا أراد
وطء الثانية بعدت أو نكح سبويه أسامه أو زوج من غيرها يعني، وإن لأجل
أو كسبه أو نكح بغير صحيحاً ذماً أو فاسداً بمضي ما حل أو أسير أو
بأن أمه ليس أو بيع، ولا سبويه ووثق من أمه راحم ولا بيع حياض إلى آخر ما
قال، قال النيسابوري: فنصار، عن الحسن، وبكناية ينفسي عدم حلّة للأخت
بشهر الساقطة، اهـ.

لهي عن أن يصيب أي يجمع الرجل أمة كانت لأبيه

قد عرفت ما سبق من النوط ثلاثة أنواع: واحد حلّ، وهو وطء في
نكاح صحيح أو محدث بغير فيشعلو به يحرم بمصداق إجماعه، والثاني
لهوط المشبه، وهو النوط في نكاح فاسد أو شراً فاسداً، وطء المرأة طهراً
مرأة أو أمه وشبهه، فيلحق به التحريم إجماعه، كعقده بالنوط الصحيح إلا
أنه لا يصير به أرحم محرماً من حرمت طهراً، ولا يباح به لغير إليها، وطء
محرّم حرماً محضاً، وهو ما عدا ما عدا التحريم عند أحمد في زواجه جماعه
وكذا عند الشافعي خلاف مالك والشافعي.

[illegible]

وقد أحببت انفقني في السفر، فرب يرحم ام لا" فانه مستلذاً حقيقاً
اذا نظر في فرجه سهر في ذلك يمزله النفس في بجات المحزنين ولا
يحرم السفر قد يهوى من غير عرج، وفيه ثوب من الله تعالى وحياه بعد
حرب على أمه و بها ذلك بعد الهوى، وفيه إذا نظر في حرم
حايبه مستداً أو بعد في الحايه أو في حرم في بعد في حرم هذه الحايه
منه، وظل من من يلى ويسلمى النظر لا يحرم ما به نفس، ام

وفي قوله "فله" معجزة كونه نورا عند من حقه قال
ابن عباس "أخبرني" معجزة "اللسان" معجزة "كسوط" معجزة
معجزة "أخصاصه" معجزة "موسى" معجزة "أخصاصه" معجزة
معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة
معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة
معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة
معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة
معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة "أخصاصه" معجزة

هم قال من بعد من وجره لطف بالبر فرد مني ما ربه فبوه
 وبعده علي لسانه وعل ما به - لاضة الي ديرة ليطو الي دجها

١٠٩٩/٢٦ - هجرتي سالی در مائت و شصت و شش سالگی در افسس مر

أَنْصَحُكَ بِرَهْطٍ لَا تَكُنْ فِيهَا

الذبح والذبح في المعبر الى حيث من يريد و من بالانكس هو ذبح
مطبوخ و من عاتق قوته عاتقا اي سوا كذا مضبو أو لعل و ذبحه في
عده ايحاب و ذل انصر انصره خسر خسر كونا لوطه هي المبرج و ذبح هو
مطلو بحرث

وورد عليه أن المتن مشهور بوجوب اجزائه ، وهو فيه أقوى ، وحسب ما
 عليه من إبطال التمسك بغيره ، وبوجوب اجزائه بأشياء ليس لها اجزاء ، وهذا
 الوجه ، ثم خص فيه قيد راجح لأنهم اتفقوا على ما انفطر مشهور في ما
 انفطر لا غير ، ما عدا ما انفطر له في نفسه .

١. "الفرق" : عدم الاعتداد بالتمسك بالحق والواجب والاعتداد
بمروءته، أي : قد اعتدوا بما كان يجب بحكم الاعتدال والقصور : ما كان
مستحقاً له، فكانت هذه الممارسات منافية (مخالفة) لمبدأ التمسك بالحق
والواجب : بالتفصيل

[illegible]

(73) 711, 1 (11)

11 SEP 8 - " F DTB

(K₁ q₁¹)(K₂ q₂¹) = 1, 2, ..., q^m

فَلْيُيْ قَدْ كَسَمْتُهَا .

وَحَقَّقْتُ مَرُّ نَائِبِهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُصْبِرِ أَنَّهُ قَالَ
وَوَهَبَ سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

إِنِّي لَمَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ وَلَوْهَا، وَيَتِمَّ نَهَاءُ عَنْ كَيْفَرِهِ أَنَّهُ قَدْ جَرَى لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَى
إِنِّي وَلَوْهَا

(في قَدْ كَسَمْتُهَا) هذا بيان لعلة مع ابنه عن منها، ومراعاة على ممتلك
المالكية ما قال الباجي يريد أنه قد كُتِبَ عنها، ونظر إلى بعض ما كُتِبَ من
جسدنا على وجه طلب النكاح، قال ابن حبيب: من ملك أمة نتلذذ منها بتقبل
أو بجرعة، أو مباشرة، أو ملاحبة، أو سمسرة، أو نظر إلى شيء من محاسنها
نظر شهوة، عكس ذلك يحرم على ابنه وعلى أبيه نتلذذ بشيء منها إن ملكها
بصلة، ورواه ابن المنذر عن مالك ورواه وكذلك إن نظر إلى سدها أو شخصها
قلداً، فلا تحل لانه ولا لأبيه

وقال الفاضل أبو الحسن إن نظره إلى لرجها أو غيره من جسدنا لا
يحرمها، قال الباجي، فأما إن نظر إليها عند اشتراكه أو مرض فقامت عليه،
واطلعت على عورته، ومقتب ذلك منه، في كتاب ابن المنذر عن مالك لا
يحرمها ذلك على أبيه ولا على ابنه، قال أصبح بذلك عدي إنا سمعنا
ولم يكن شيء من النكاح بطلب ولا بصبي ولا ببدن ولا فعل، أم

ومع انه جمهور إذا كسبها عمر رضي الله عنه نفسه، فوجد التمسر
بالشهوة بدائمة، وقال الشافعي رضي الله عنه في إزالة الخدعة بعد هذا الأثر - قال
أبو حنيفة: النظر إلى الفرج يحرم، وقال الشافعي لا، قال ليوهني يشبه أن
يكون الجماع هو يرمد بالكنف، فإن أهل المروءات يكتلون عن الجماع بقتل
مقا، أم

(ملك من عبد للرحمن بن المصبر) على رتبة للمعمر، من التجييز، اسمه
أيضاً عبد الرحمن كنية رابيه، فهو عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن
عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب (أنه قال' وهب) عنه (سالم بن عبد الله) من

١١٠٠ / ٣٧ . وَحَدَّثَنِي عَنْ هَابِثَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ

أَبَا هُرَيْرَةَ نَزَلَ الْأَسْوَدَ ، قَالَ لِقَتَسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : أَبِي رَأَيْتُ جَارِيَةً تُرَى
تُكْتَبُ عَنْهَا ، وَهِيَ فِي الْقَمَرِ

قَالَ الْحَافِي : لَمْ يَحْدِثْهُ بِالْمَعَاوِلَةِ مِنْ عَصِي الْأَحْمَرِ بِرَأْيِهِ أَنْ يَحْمِلَ
عَيْنَ وَهْيَةِ إِذَا مَا بَعَثَهُ مِنَ الْأَسْمَاحِ بِهَا ، وَأَحَدُهُ نَوَاحِ اسْمُهَا ، وَهَذَا
يَعْنِي كُلَّ مَنْ وَهَبَ لَهُ حُرِّيَّةً حَتَّى يَهْبِطَ مَا حَرَمَهَا عَلَيْهِ أَنْ يُقْلِبَهُ بِذَلِكَ
لِنَوَاقِهَا

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ جَرَى مِنْهُ مَا يَحْرِمُهَا عَلَيْهِ أَنْ يَبِينَ بِهِ ذَنْبٌ ، فَيُعْطَى بِذَلِكَ أَنَّهَا
صَاحِبَةٌ بِهِ ، فَإِنْ نَزَلَ بِسَبَبٍ مِنْ حَيْثُ الْأَحْمَرِ ، فَعَدَّ هَذَا مِنْ حَيْثُ لَا يَحْمِلُ إِلَّا
مَسَبُّنَ عَارِيَةٍ بِكَفِّهِ أَوْهُ ، وَلَا تِلْكَ مَسَبُّنَ جَارِيَةٍ بِلِكْفِهَا وَبِهِ إِذَا طَلَعَ مَلْعٌ مِنْ
يَلْتَقِ بِالْحُرِيِّ حَتَّى أَنْ يَكُونَ عَدَّ مَتْنًا أَوْ تَلَفُظَ شَيْءٍ عَنِّي مِنَ الْوَلَدِ تَبْلُغُ ،
وَالْوَلَدُ لِلْوَلَدِ بِهِ لَمْ يَنْسَبْهُ ، وَلَا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْهَا . اهـ

١١٠٠ / ٣٧ . (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) لَا يَصَارِي (أَنْ أَبَا هَبْشَلٍ) يَفْتَحُ
الْأَسْوَدَ وَيَكُونُ بِهَا ، وَبِحَيْثُ الْمَحْصَنَةِ أَحْمَرُ (بِ) (الْأَسْوَدَ) ، هَكَذَا فِي
جَمِيعِ سَبْعِ «الْمَوَلَدِ» السُّبُورِيَّةِ وَالْهَنْبَلِيَّةِ بِحِثِّهِمْ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا بِذِكْرِ الْأَسْوَدَ فِي
السَّحَابِ الْهَنْدِيَّةِ وَبِعَرَفٍ فِي مَصْرِفِهِ ، وَفِي سَبْعِ «السُّبُورِيَّةِ» ، (أَبَا هَبْشَلٍ) عَنْ
مَالِكٍ بِلَفْظِ «نَزَلَ» بِهَذَا الْأَسْوَدَ بِذَلِكَ لَفْظِ الْأَسْوَدَ ، وَبِهِ الْكُفْرُ الْإِسْلَامِي فِي
«الْكُفْرِ» ، وَذَكَرَ الْحَافِي فِي أَسْمَاءِ «التَّحْقِيقِ» ، هُمْ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ عَدَّ ، هَذَا
الْأَسْوَدَ بِوَيْهَشِ الْأَسْمَارِيَّةِ ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ فِي أَرْحَابِ الْمَوَاقِفِ الْهَدَى
الْحَابِثَ ، قَالَ : وَلَا أَعْرِضُ عَنْهُ ذَكَرَ غَيْرَ هَذَا . اهـ

(قَالَ لِقَتَسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) مِنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَحَدِ الصَّحَابَةِ الْأَسْبَغَةِ (قَبْلِي)
وَلَيْتَ جَارِيَةً فِي مَكْتَبَةِ عَدَدٍ تُهْبِطُ (وَهِيَ فِي) عَيْنِ (الْقَمَرِ) ذَلِكَ الْفَاحِشِي يَرَى
أَنَّهُ رَأَى جَارِيَةً عَدَدَ مَسَبِّ بِرَأْيِهِ عَلَيْهَا وَأَنَّ الْمَوْجِبَ بِذَلِكَ ، سَبَبٌ عَلَيْهِ كُتِبَ
فِي الْقَمَرِ ، لَمْ ، (أَبَا هَبْشَلٍ) أَنَّ الْإِسْلَامَ طَعَنَ بِسَبَبٍ فِي الْقَمَرِ لَا سَبَبًا
مَكْتَبَتِ الْكُتُبِ فَصَارَ سَبَبًا لِلْقَمَرِ

وهو لإبائه حارباً ثم قال لا تضرها فربني لئن رأيت متاعها
مكتومة

(١٦) باب النهي عن نكاح إماء أهل الكتاب

قال تميمي قوله قد هممت إلخ لم يذكر به قد جرى له فيها ما
يصح ذلك، وهو كلام محدث، وذلك أنه دُعي أن لا بد من إباحة ما
صها، كذلك رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك أنه قال أرثتها فلم
أعطها، وقد هممت أن أمها لأمي، ولذا قال له عبد الملك عمروان كان
أرجع منك، ثم

ثم بين عبد لمالك وجه أورعي مروان، فقال (وهو) مروان (لأبائه)
يحمل أنه أراد نفسه أو غيره من أصوله (جارية، ثم قال) به بعد الإعطاء (لا
تقربها) صححه أي لا يحتملها (فإنه قد وليت سائها مكتومة) ومجرد النظر
بالتنزه يكفي لتحریم عنه المأثية، كما سبق في أول باب، وعند الجمهور
يحمل هذه الآثار على لئلا بالنهية

قال أبي حنيفة يريد أنه رآها مكشوفة، ولعله قصد لئلا ولا استئذان بالنظر
إلى ذلك صها، لم يمتع من أمه بذلك أو لم يمتع ذلك، وراى انتباهي في
الزور والتوفع مما فيه بعض أشبهه غيره

(١٦٦) النهي عن نكاح إماء جميع أمه أهل الكتاب

اعلم أولاً أن هذا عند صاحب مسند صاحب

الأول أنه لا خلاف بين أهل العلم في حرمة هذا من أهل الكتاب^١

(١) المستطرف (٣/٢٧٨)

(٢) نظره - المعنى (٩/٥١٥ - ٥٤٦).

قال ابن حجر لا يصح عن أحد من الأئمة أنه حرم ذلك، وبه قال سائر أهل العدد، وحرمه الإمامية لعونه بعدى ﴿وَلَا تَكُونُوا تَشْرِكُمْ﴾^(١) ولا تُشْكُوا بَيْنَهُمُ الْفَوَارِ^(٢)، ولا، هوه تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ أَشَدُّ حَرًّا﴾^(٣) وأما قوله عن اسمه ﴿وَلَا تَكُونُوا تَشْرِكُمْ﴾ فردى عن ابن عباس أنه سبعت الآية التي في سورة المائدة، وكذلك ينبغي أن يكون ذلك في الآية الأخرى لأنها متعدية عن به الماتفة

وقال آخرون ليس هذا سباً، فإن لفظ الشركين بخلافه لا يشك أنه في الكتاب، لقوله تعالى ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كُفْرًا مِنْ أَقْبَلِ تَكْتُمُونَ وَالشُّرَكَاءُ مَتَكِينُونَ﴾^(٤) ولغير ذلك من الآيات التي نصت بهما، إلا أن الأئمة لا يزوج كتابيه، لأن عمر - رضي الله عنه - قد لم يدين تروجوا من حل الكتاب متفقين، بطريق لا حقيقه فقال عمر طلقها، قال سب أنها حرام؟ قال هي حرام، إلى آخر ما قاله المؤلف

وجاء ابن عباس^(٥) لا خلاف بين لسبب وقبائح الأصنام في مكاح الحرائر مهر إذا كن ذكيات، إلا أن يردى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كرهه، اهـ

قلت ومكة حكى خلاف ابن عمر - رضي الله عنه - في ذلك خبر واحد منهمو البخاري فقال يعلو ابن عمر - رضي الله عنه - بمهره أنه طزلاً ككفو الشتر ككفو في البيع من نكاح الحر لئلا يكتسبه، وقال لا أعلم شدياً أحق

(١) سورة بقره الآية ٢٢١

(٢) سورة المائدة الآية ٦٠

(٣) سورة البقرة الآية ٢٤

(٤) طحاكم للول (٢) (٢٣١)

ممن جعله صديقه روميا، وقد أخرج البحاري في «صحيحه» عن ابن عمر
 قال إذا مثل من كبح اليهودية والصرخة. قال: لا بد منه. ثم مضى
 المؤمنين، ولا أعلم من (شركا) كبر من أن يقول دعاء روميا عسى

وقال الحنفية: ' وقد اختلف في كناج كتاب من وجه آخر، فقال
 أبو عيسى: لا يجوز. أما أهل الكتاب إذا صاروا من بلاد موته معاني
 (فأنتوا فليكونوا) لا يؤمنون بالكتاب الذي، قال الحكم حدثنا يونس بن أبي
 فاعجب، ومن يرى فيه من ذكرها من الصحابة بين العربيات والقيصيات، أم

وهي من أحد رده^(١) صحيح كناج كتاب روميا: لا بد منه. أم
 اندر^(٢) محرم للكفرة إلا الحرة الكتابية، فيجوز كناجها لمسلم بك، عند
 الإسلام ذلك، وأجازه أبو القاسم ملا كراهة، وهو ظاهر الأيد، وتأكد الكفر
 بدلالة الحرب، هذا من أجماع^(٣) كره الكتابية بحرية أجماعا لا اعتبار
 باب التفتة من كتاب السعي مستعني للمعام معها في دار الحرب، وبغير
 التفتة على الحسب بأخلاق أهل الكفر، قد

للقني أن سراد بهل الكتاب، كما تقدم في أبواب التجريب من أهل
 التزوا والإيجيل، أهل يور، اليهود والسامرة، وأهل الإيجيل التزواي ومن
 واضعه في أصل دينهم من الأبرج والأمر وغيرهم روميا يفتنون، فاحتمل
 منهم السلف كبر، بروي عمر أحمد أنهم جسر من السامرة، وبصر عليه
 الشافعي، وغلبوا بكونهم في مذهب آخر، وعن أحمد بن حنبل لم يسمي أنهم

(١) «حكم القرآن» (٢٣١/)

(٢) «نظر أبو إسحاق» ٣٦١

(٣) «شرح الكبير» (٢١٧/٢٢٧)

(٤) «فتح المظهر» (٣٥/٣٥)

أوتى من روى عنه أنه روى محمداً، وقام ابن سيرين كتاب امرأة حبيبه صراخيه ومع هارن الروايات لا يشك حكمه من لا - حبي، على أنه لو ثبت ذلك من حديثه، فلا يعود الاحتجاج به مع مخالفته للكتاب، وقول من أثر السماء^(١)، اهـ.

وقال الزرقاني^(٢) - رحمه الله - الروايات الواردة في لا المحسوس وإن كان لهم شبهة كتاب إلا لا كتاب بأيديهم، وكذا من ثبت مصحف سبث وإبراهيم وإبراهيم وروود داود^(٣) لأنها لم تنزل منظم يلزم ونحوه، وقد أرحى إلهام مدانيها فأولها لم تنصص حكماً ومروا، بل كانت حكماً ومواظط، اهـ.

وهي والله المحتار^(٤) صحح كتابه كتابه مرمونه بنى برس، مقرر بكتابته منقول، ولا اعتقد المصحح لها، وكذا حل دجلتهم على لمذهب، لا كناح عابدة كوكب لا كذب لها، ولا وطولها بملك يمين، والمجرب والموتيه، قال ابن عدي بن حنبل - مبرو بكتاب أن من اعتقد ديباً سادهاً ربه كتاب منقول، كصحت إبراهيم وسبث وروود داود فهو من أهل نكاح فيجوز ما كتبهم وأكل مناهجهم، قول من اعتقد أي حلاً ما في المستصحب من نكاح الرجل بأن لا يعتد به، وقوله لا عابدة كوكب لا كذب لها، هذا معنى أصاته المذكورة في المتن على أحد تفسيريه فيها

قال في الله يدا^(٥) يجوز تزوج الصابنات، كانو بلا صوت يلين من وطروء بكتاب، لا لهم من أهل الكتاب، وإن كانو بصدود لكر ك ولا كتاب

(١) نظر (شمس) ١/٢٤٦ - ٢٤٧

(٢) شرح الزرقاني ١/ ٥٣

(٣) طر ترو لست ١/ ١٣٢

(٤) (١/ ١٦٨٨)

لهم، ثم سحر متاكتهم، لأنهم مشركون، والعلامة المقتولة بين الإمام لتفاني
بالحل بدء على أن لهم كساً، ولكنهم يعطون الكواكب كشمس المثل
الكعبة، وبين صاحبيه الفضلين بعدم الحل بدء على أنهم يعيدون الكواكب
محمولاً على الشيء مدحهم، لكل أجاب على ما وقع عنده، وعلى هذا حال
ديكتهم

قوله، ونظمية، عدم جواز كناحهم ولو بسك يسين مجمع عليه عند
الأئمة الأربعة خلافاً لداود، بدء على أنه كان لهم كتاب وربع، وثمانيه في
«فتح بقدر»، اهـ.

ولعل ابن الجهم^(١)، «كتابي من يؤمن بني ويقر بكتاب، والسامرة من
اليهود، ومن آمن يزور دود وصحف إبراهيم ونبيث، فهم أهل كتاب تحل
متاكتهم صباء اهـ.

والثالث ما عي «سر السحارة»^(٢) - المجوسي ومثله كوشتي وصائر أهل
الشر من الكناشي، واحصائي شر من اليهودي في الفلطين، لأنه لا بيعة
له، بل بخس كمجوسي، وفي «آخر أشد عذاباً» قال ابن عابد بن فوله
النصراني شر من اليهودي، كما يلقه في «النير» من «الراوية» و«العابرة» ونقل
عن «الملاحية» حكمه، وفي «المحبة» «الولتراجية» ينكر الأكل من طعام
المجوسي والنصراني لأن مجوسي يطبخ المسحفة والموجود، ومرتدة،
والنصراني لا يبيعه له، وإنما يأكل بيعة النمس أو يخنق، ولا بأس بطعام
اليهودي، لأنه لا يأكل إلا من ديبعة اليهودي أو النمس

فمن أن النصراني شر من اليهودي في أحكام الدنيا، قوله أشد عذابة

(١) فتح القدير (١٣٥/٣)

(٢) نظر فردوس السحارة (١/٣٦٩)

لأن مراح ٦٠ رى في لانباب، ومراح اليهودي في السور وحوله عائل
 ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ لَهُ﴾ كذا طاعوا منهم ودلائل الله تعالى ﴿تَتَجَنَّدُ
 أَكْثَرُ أَتْلَافِ عَذَابٍ﴾ لانه لا مرد، لأن ليحت في هذه الكفر وسخطه، لا في
 هذه العصاة وضعتها، اهـ

قال ابن ربي ١١ في تفسير قوله تعالى ﴿تَتَجَنَّدُ أَكْثَرُ الْأُولَى عَذَابٍ﴾
 الآية إنه تعالى لما ذكر من حوائج أهل الكتاب يهود والنصارى ما ذكره
 ذكر في هذه الآية أن اليهود في غاية العداوة مع المسلمين، ولذلك جعلهم
 وراء المشركين في سائر العداوة

وجعل به عنى هم أعداء في العداوة من المشركين من جهة أنه قدّم
 ذكرهم على ذكر المشركين، ولعمري إنهم كذا، وعن أبي بكر رضي الله عنه
 يهود ينادي بمسلم لا همة قتله، وبكر الله تعالى أن يباري أنس عريكته من
 اليهود، وأقرب إلى المسلمين منهم

وهذا ما سار الأديب قال في عيسى عليه السلام أن الله لا يعطي
 وقومه لا جميع لعدو، وقال آخرون: لم يبع إليهم البصائر والشر لم من
 يخالعهم في الدين ناي هربل ثاب، فلا تمرو عن ذلك فدا، وإلا فخصم
 اسأل أو نوع من المنكر، وما استلزم فليس عليهم ذلك، بل الإلزام في
 جميعهم حرام، فهذا هو وجه التناوب

والمسألة الثانية المستفاد من كلام هذا المتألف بحديث عن اليهود في
 أن قول أن أسعد وأسمع هذه قديمة لهم، فمن عداوتهم، ولا نال
 بمكرهم وكبتهم، بل بين - عن اسمه - سبب هذا تناوب، قال ﴿وَلَا يَكُنْ لَكَ

وقال النجاشي^(١) لا خلاف بين الفقهاء في إباحة هذه الأمة التكميلية
مهلك البعير، أ. في التهذيب^(٢) لمصر أن يروح أبعاً من الحرائر
والإماء، وليس له أن يروح أكثر من ذلك. قال ابن لهيعة^(٣) وأما للجواري
فله ما شاء منهن، وفي القتل^(٤) وجل به أربع نسوة وألف حارية أولاد آل
بشرى حارية أخرى، فله رجل آخر يضاف إليه، الكفر، أ.

التخصيص ما في المعصي^(٥) أن من «رمى بكاح» وأزعم هو
التجديسات وسائر النكاح سوى أهل الكتاب لا يباح وهذه إماء منهن
أنيس في قول أكثر أهل العلم، منه الأوراعي؛ الشوزي وبر حبيبة وصلت
والشامي، قال ابن عبد البر على هذا جده معهما لأصهاره وجمهور
المعلماء، وما خالفه فلهذا لم يعمد خلافاً ولم يثبت إباحة ذلك إلا عن
هاووس، ووجه قوله ممنوع قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ وروى
أبو سعيد أن رسول الله ﷺ مات يوم حنين بهت قبل أوصس، فأصابوا منهم
سبابة الخليل، وفيه قول قوله تعالى ﴿مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ الآية

وعنه أن رسول الله ﷺ قال في سبأ أو طاس لا يوطأ من غير نكاح
التجديسات، رواه أبو داود، وهو حديث صحيح وهم عبدة أولاد وهذا ظاهر في
إباحته، ولأن نكاحه في عصر النبي ﷺ كان أكثر سبباً من نكاح العرب، وهم
عبدة أولاد، فلم يكونوا يروى بحرمته، ولا يدل عن النبي ﷺ بحرمته، ولا
أمر الصلح به سبباً، وهذا أحد أصحاحات سبابة من عهد محسن، وبه يلبس
أنهم احتجوا، وهذا ظاهر في إباحته لولا اتفاق عمر النعم على خلافه

(١) (أحكام القرآن) ١٦٠/٢

(٢) (١٨٩/١٦)

(٣) فتح الباري ١١٢/٣

(٤) (١٥٥٢/٩)

للمصلحة لولا كان غداً أو في رجوع به كناية لقوله تعالى **فَإِنْ كُنْتُمْ**
أَتُوبِينَ في هذا شاهد ملحق أحمد، رواه عنه جماعة، وهو قول الحسن
 والزهري ومالك ولا يفي والثوري والأوزاعي والليث والشافعي وزكريا
 بن عمار وابن مسعود ومجاهد، وقال أبو مسعود وأبو حنيفة بجواز نسبه
 نكاحها، لأنهما من نكاح البهي، بحيث بالنكاح، **فَإِنْ كُنْتُمْ** من أحمد
 قال أبو بكر بن عروبة إلا أنه لحال رد هذه الرواية، وقال إسحاق بن
 أحمد عنها، **فَإِنْ كُنْتُمْ** مؤنث، ومذهب أبي لا يفتي، ولا يفتي من النكاح والتباعد
 في نكاحها.

وقد اختلفوا في الآية النكاحية يجوز وطؤها لمذنبها نسبه ما حلت
 محله نكاحها فلا يجوز نسبه في غير النكاح لا رواه كتاب
 مشرقة لـ

وهي النكاحية^(١) يجوز - ويصح - لأمه مسلمة كتاب أو شبيهه، وقد
 انصحن لا يجوز، للحر أن يزوج به كذا.

قال ابن تيمية^(٢) فيبد الأمر غير مفيد لأن النكاحية - رحمه الله - لا
 يجوز لنفسه نسبه الأمة النكاحية وعن مالك - أحمد بن حنبل - وعنه كقول
 عبد الله بن عمر بن الخطاب في حاله الحر، وعندهما في النسب، وكذا، وعند
 قول الحر، وعنده لإطلاق المصير من قوله تعالى **فَإِنْ كُنْتُمْ**
أَتُوبِينَ **فَإِنْ كُنْتُمْ** فلا يفرج عنه شيء إلا - ويصح -
 انحصار، ولم ينص في ذكرها حجة مخرجة

(١) ح - خبر (٢٧/٢٧)

(٢) (٢٧/٢٧)

(٣) فتح الباري (٢٧/٢٧)

وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْلُطْ عَلَيْكُمْ قَوْلًا مِنْ حُكْمٍ
الْمُحْصَنَاتِ لَمْ يَكُنْ فِي قُلُوبِكُمْ غِلٌّ لِمَنْ ظَلَمَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ لغير الإمام
المحرمات.

باب ما إذا كان الزوج جاهلاً بالحرمة، قال في المحرمات، قال في الإجماع،
المحرمات، وهو يحل النكاح بها، هي نكاح اليهودية والنصرانية.

كسائر الآلهة المشركة، وقال حنفية في الحرمة بالتحصنات في قوله
محلي ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مَرْءٌ يُفِي أَوْثَرًا لِكَلْبٍ﴾ يروي عن أحمد، طبعي، إبراهيم
والسدي أنهم العتبات، وروي عن عمر - رضي الله عنه - ما يدل على أنه
طبعي عنه ذلك، وقال مطوف عن الشعبي قال، إحصان يهودية ونصرانية
بما حصل من لغيره، ومن محسن درجه، يروي عن أبي جريح عن معاذ
قال الحرث.

ثم قال إحصان من ما، قوله ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ هي الحرار من
الحرمة منحر، على نكاح الحرار من نكاحات، وما يؤيد على هذا ما
كلام الإمام النكاحات، اهـ.

(وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْلُطْ عَلَيْكُمْ قَوْلًا مِنْ حُكْمٍ
الْمُحْصَنَاتِ﴾ أي حكمها المحصنات من أهل الكتاب الآية لعنفه) ﴿فَمِنْ قَدِ
يَكُنْ أَنْتُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ هذا في النيات (الإمام المؤمنات) لقيد مؤمنات
في الآية.

(قال مالك) هكذا في أكثر النسخ، وليس من بعضها حد اللفظ، والأوجه
حلفه، لأن كلام الآية عزاب - ١٠، في ١٢، من الكلام - ي (فمن)
وهي النسخ يهودية ولوا، والأوجه هذا (أهل الله يجب يرى نكاح الإمام
للمؤمنات) شرط كما في الآية الثانية وهو يحل بالهت، ومن سجد فيحل
للإمام (نكاح) هذا أهل الكتاب اليهودية والنصرانية لم يقدحها، فالمحصنات
محررات، كما في الآية الأولى، فسلم أن نكاح لأم، معيد

فإن كنت الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم

أما إذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس

عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم
 إذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم
 إذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم
 إذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم

وإذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم
 إذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم
 إذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم

فإن كنت الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم
 إذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم

فإن كنت الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم
 إذا كنت من الأمة اليهودية و أنت قد فعلت سيئاً فليس
 عليك أن تدينهم ولا تدينهم ولا تدينهم

(١٩) سبط (١٩٩١) ٢٣٣

(٢٠) سبط (١٩٩١) ٢٣٣

(٢١) سبط (١٩٩١) ٢٣٣

(١٧) باب ما جاء في الإحصان

ويصح في نكاح أنثى في ملاءة في ثوب دلوذ وإن لم يمسها به عطفه
بطاؤوس وعمره من ديسره في النعلين كرهه بن النسيب وكان عطفه
وطاؤوس وعمره من ديسره لا يرون نساء وروى ابن أبي شيبة عن حليمة أنه
نكحها مجوسية، وبه قال ابن نوري، هـ

وإن الإحصان^(١) جُلُ النصف وأكثر الفقهاء على أن المحروس يسمى
أهل كتاب وإن كان عروقه هم من الكتاب والعائون بذلك شواهد وروى
سفيان عن عيسى بن مسلم عن حماد بن محمد قال كتب النبي ﷺ إلى
مجنوس فخر به عروقه إلى (سلام) بن داود أنسنتم فلكنم ما لنا، وعليكُم ما
علينا، وإن أتت ففقه التجريه غير أن نكاحهم ولا نكاح نساءهم، هـ

(١٧) ما جاء في الإحصان

فإن براري الإحصان في النكاح، وكذلك الإحصان، بغير مدة
حصية، ودفع حصية، أي دفعه صاحبها من النكاح، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ
صَدَّقْنَا يُوسُفَ إِذْ قَالَ لِرَبِّهِمْ ائْتِنِي خَاتَمًا﴾ وبعث الموضع الحصين جده من يديه
يألو، والحصان بالفتح ثمرقة تعقبه عنها فوجها من يد، قال تعالى
﴿وَيَوْمَ يُدْعَىٰ إِلَىٰ جَنَّةٍ الْيُفُفَّتْ رُجُلُهَا﴾، بعد الإحصان جاء في نكاح على
وجوه.

أحداهما الحرية قال تعالى ﴿وَأَمَّا لِمَ تَتَخَفُونَ خِفَافًا﴾ في الحران

(١) استخدام العرب، ٢١/٢٢٧

(٢) سورة الأعراف، الآية ٥٠

(٣) سورة النحل، الآية ١٢

(٤) سورة النساء، الآية ٢٥

يكن محصناً، قد يدل أكثر أهل عصر ومذهب اشاعني ومن صحبه من قال يصير محصناً

السابع، أن يرحل الكحل، وهذا يدل لأوطاه وهذا هو رأي حنابلة وأصحابه، ويحويه قول عطاء والحسن وابن سيرين وانصبي وقادة والنوري وإمامهم، قالوا هي الزانية، وقال مالك: إذا كان أحدكما كمالاً صار محصناً، لا انصبي، وهذا معنى لكثرة ثم يحصنها، ويحويه عن الأورني

واختلف عن الشافعي - فقل به قولان أحدهما كقولنا، وأبى أن يكامل بصير محصناً، وهذا قول ابن سيرين وعالم حنابلة من انصبي دون العهد لأنه يصير محصناً، ثم لا يرحل، ولا يشترط لإسلام في إحصان، وبهذا قال الأوزاعي والشافعي، فمن هنا يكون إحصان محصنين، وإن أزوج بمسلم دونه موطنها صار محصين، وعن أحمد رواية أخرى أن عليه لا محصن مسلم، وقال عطاء وسحنون والشاذلي ومعاوية والنوري هو شرط الإحصان، فلا يكون الكافر محصناً، ولا يحصى الذممة مسماً، و

وهي إحصان^(١١) إحصان الرجم أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً، قد تزوج امرأةً مكناً صحيحاً ودخل بها، وهذا على صحة الإحصان، والشافعي يحلها في شرائط الإسلام، وكذا أبو يوسف في روايته لهذا، ويروي أن النبي ﷺ رجم يهودي قد وثب، فلما كان ذلك بحكم اليهود، ثم نسخ، يؤيده قوله ﷺ: من شرك قليس بمحصن

قال ابن القيم^(١٢) قوله إحصان الرجم، فبذلك لأن إحصان الرجم غير هذا، كما ذكر في محله، وعوله شافعي بإحصان في شرائط لإسلام، وبه قال أحمد، وهو من ذلك في كفوك

(١١) (٣٤٢، ١)

(١٢) فتح الباري ١٠/ ٢٧٠، ٢٢٣.

وهي «المسوط» المتفقون يجوز شرائط الإحصاء سبعة وعظما
 ذكرها، رخصت في الأثني من هذه الإسلام، وكون كل واحد من زوجين
 مساوياً الآخر في شرائط الإحصاء. وقت لاهانة بحكم النكاح، فهو شرط
 هنا خلافاً لما في، حتى لو تزوج الحر المسلم التيغ اتعامل أمه أو صبية أو
 «مجنون» رخصته، ودخل بها لا يصير الزوج محصناً بهذا «مجنون»، حتى لو
 ربي بعده لا يرجع هنا

وكذا لو تزوج بالحررة البالغة العالقة المسلمة من عيب ومجنون أو صبي،
 ودخل بها لا يصير محصناً، ولو تزوج مسلم دمية، فمسلت بعد ما دخل بها،
 فقبل ما يدخل بها بعد الإسلام أي لا يملكها إلا ربي لا يرجع، وكذا لو
 أعقب لأمه سي في روجه الحر مانع تعامل المسلم بعد ما دخل بها لو ربي
 لا يرجع ما تم بظاهرها بعد الإحصاء، ركد لو كانت محبة حرة مسلمة، وهما
 محصنان لكان مدأ يطل أحدهما، وإذا أسما لا يعود أحدهما حتى يدخل
 بها بعد الإسلام، اهـ

وجاء «الدبر» بعد ما ذكر شرط الإحصاء وحاصل شروط
 الإحصاء عشرة، (١) تخلف شرط منها ثم يرجع، وهي بطوع، وعقل، وحرية،
 وإسلام، وخصاب في نكاح لازم، ووجه مباح بالشارع وعدم مكره، هـ

وخرج بالنكاح التلازم غير لازم، كمنكح عيب حرة، بلا إن سيامة
 ومعب وفاسد بفسخ، فلا تكون روجة العبد محصنة بوطئه لها، فإذا ردت ثم
 يرجع، أبه كان نكاح العبد لحررة يؤول سيده ووطئها بعد الإذن، فإن ذلك
 النكاح يكون محصناً لموطئته حرره، ويعبد لا يرجع على كل حال، لأن
 العبد منه لا يكون محصناً مطلقاً لأن شروط الإحصاء بحرية، والبراد

١١١٢، ٣٩١ - حدثني يحيى بن مزني، عن أبي شهاب، عن
سعيد بن المسيب - أنه قال: "المحرمات من النساء هن

عنه المذمومة التي هي ١ - حبي في كوط، بد بعرفا محصنة لا أد أمه
أحبها بعد، وأنكره الآخر، دله اللغوي

فا - لحي^(١) فإن - كس مذكرة - ، بعد روى أبو حنبل هو
أصبح عن امر القاص في بي - وعنه ١٩٠ ، دحلب بعنه ١٥١ ، في
خرجها ، إن مشو بعد ذلك حبها للمطلق ثلاثاً وإن هي عن قلب م يحبها
قال بعد عن امر القاصم لأن وظلها هو نخرج ، فذلك مدة في فرجها ،
فترت في أ حبها ذلك ولم يحبها ، اه

وإن لم يزوج^(٢) : تحصى كثر من الزوجين رقيقين فوق صاحب - يعني ،
ياوط ، بعد ، بشرطه المستعدة إذا عني دروخه مطبقة غير بالغ و كاتره
- أحدها يحصى زوجها ، فا - عبت بعد تحصيل - بد أو أحدها رهي دعة
منه عاده ، الحاصل أ - د - احكك - آخر - م - حصن - ط ، رجه
المطلقة ولم صرية أو كام أ - د ،

١ - حصن يوط ، روجه إن كان الفأ ، ولو عدا أو محرم فحرم
أن شرط - م - د - إذا عني - بعد المستعدة مطلقه موطونه ، بشرط
محصر الأسى نوع وظلها بعد زمانه على محصر ، لا يقال - وإسلامه ، لأن
الكام لا يصح نكحه المسميه ، فهو خارج بالنكاح يصحبه اه

١٠٢ ، ٣٩١ - (مالك عن أبي شهاب) الزهري (عن سعيد بن المسيب)
وأخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حماد، وابن المنذر واسهني (أنه
قال: في تفسير قوله عن أسبه (المحرمات من النساء هن، ي مراد

(١) - (أبو حنبل) ٣٩٢

(٢) - (أبو حنبل) ٣٩١

أولات الأرواح ويرجع ذلك إلى أن الله حرّم لولاً

مالم يحصوا (الولات الأرواح) وقد روي هذا تفسير عن جماعة غير ابن المسيب، كما سيأتي (ويرجع ذلك) وفي بعض الطرق: من ابن المسيب: ويرجع ذلك، إلى أن الله تعالى حرّم لولاً، وخصمو في الحرمان من تفسير ابن المسيب.

وتقدم أولاً ما قاله السري من الأقوال في تفسير الآية. فقال فيه مسائل: منها، ما قاله لوحدي، اختلص القرآن في محصنات، فربوه مكسر الصاد وفتحها في جميع القرآن إلا أنني في هذه الآية، لم يسم أحصوا على الفتح فيها، فس قد بالكسر جعل الفعل نهى، يعني أسلم، وحرر العفاف، وتزوج وأحصى أنفسهم بسبب هذه الأمور، ومن ثم بانفتح جعل الفعل غير من، يعني أحصوا أرواحهن، اهـ.

قلت وهذا بخلاف ما قال ابن الهمام إن المحصن من الأحرف التي جاء الفعل منها على معنى بفتح الحاء، أحصى بمعنى مهر محصن، في أفعال معروفة هي أسهب، فهو سهب إذا طال وأمد في شيء، وألفح بالحاء، والحجيم انقصر يوم مخرج الماء والسمول في ميان، هـ.

ومنها ما قاله السري: "في قوله تعالى ﴿وَالْحُسْنَى﴾ قرأه، أحصوا الحرمان منه ثلاث الأرواح، وعلى هذا التقدير فهي لولاً ما مكثت، ^{لَيْسَتْ بِمَكْحُومَةٍ}، وحيات لولاً، أن المرأة إذا كانت ذات زوج، حرمت على غيرها زوجها، إلا إذا حدثت منك بالإنسان، فإنها تحمل للمالك، الذي قاله الحرمان بمالك المسمى فهدت السكاح، والمسمى أنه ذوب الأرواح حرمان عليكم إذا مكثتموهن بسكاح جهده بعد وضع البيضة بينهما زوجاً أرواحهن، والمقصود من هذا الكلام التزجر عن الرود ونسج من رطلهن إلا سكاح جهده، أو مكثت يعني

بأن سار من دهنه، رجع عن ذلك بملك أبيه لأن ملك أبيه - صل
في الكناح، في الملك، اهـ

عند وهما هو له عني من كلاء من به سيب في ليربي
والقون سبي ان احد هـ بالخصاص الحبر هني هه الا ان ملك
احلكم وحوار الأول هـ به اتحد، و لا بعد الذي حده لله ملك
لكم وهـ أربع هه، انهم حرمه علفه به ان الا هذا العدد، سبي
الحرار مبررات عبيكم الا به ثبت الله لكم ملك سبي، وذلك عند حضور
الولي واشهود رساخر المعيرة في سريه، اهـ مختصر

وقال السامي " قول سعيد بن الحسن بالخصاص هـ اولاً
'أرواح عدس به حمانه من خصائصه منهم عند الله بن محمود وابن سبي
راسي بن مانيك وأبو سعيد سدي، وقال هـ هـ من ' ٢٠ بن يرويه من
عفا، ولقد بن في المرد به حمانه الهـ، من حل في مانيك وبع دل
المعاصي أب سعيان وسعا دام ملك جهاد، ولـ هـ هـ هـ الهـ
وكذلك قال في تفسيره هـ هـ حرم الرد وام هـ هـ هـ هـ

هـ هـ حقه هـ هـ هـ هـ هـ هـ من قال هـ هـ هـ
ملكك هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
النسا الهـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ

يُريد القاضي أبو إسحق الرُّدِّيُّ على من قال: «بيع الأمة عتقها»، وهو قول سعيد بن المسيب، ويريد أنه لم يُشْأوا التمسير الذي أشدروا إليه، وما خاله سعيد بن المسيب، معناه عنده أنه حرم فوات الأرواح إلا ما ملكه فليس، بانبياح جارية لها روج، لأنها لمحل له؛ لأن بيع الأمة يفسخ نكاح زوجها، ويُرْثِلُ عصمته عنها، لأنكر ذلك القاضي أبو إسحق، وذهب إلى أن معناه إلا من سبي جاريه، لها روج بعد الحرب، فإنها تحل له بملك أبيه؛ لأن النبي يفسخ النكاح، ما حار بدت به المحصنات من ذوات الأرواح، ولم يقتل ملك من قول سعيد بن المسيب أن بيع الأمة طلاقها لما لم ير ذلك، وأن المصروف قول من قال: «إن بيع الأمة لا يؤثر في نكاحها لرفاء»، وبه قال أبو حنيفة والقاضي.

وقول سعيد بن المسيب، ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الربا، وروى أبو مريم عن عيسى بن دينار أن معناه لا يكون إحصان ربا، ولا يكون إلا بنكاح، وهذا فيه نظرا لأنه ليس في الآية ذكر لربا، ولا سبعا على ما روى سعيد بن المسيب.

قال القاضي^(١) والأظهر عندي أن يكون معناه أن المحصنات إذا كن ذوات أزواج، ولا يمكن أن يصفن حلين عقد نكاح، فإنه يتوجه التحريم إلى الوطء دون العقد، فقلت ربا إلا بملك الحين وديني مستداه امر.

وقال المحقق في الأحكام القولية^(٢) بعدما ذكر أن سعيد المذكور، وروى معمر عن بن مازن عن أبيه في قوله تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْأَسْلَمَةِ» قال: «فروجتكم مما ملكت بيمينكم» بقول: «حرم الله الربا لا يحل لك أن تطأ

(١) «القاضي» (٣٣٠/٢)

(٢) «أحكام القولية» (٢٨/٢)، «الاستدلال» (٢٧٨/١٦٦)

فإن دارها قبل أن يغزو فليس يحبس حتى يزوج بعد هبته،
ويعس مرة

وإن ملك والأمة إذا كان حب انتزكته دارها وهي أن
تبيع فإنه لا يحبسها بكنها يها وهي أمة حتى يتزوج بعد
عتقها ويصير زوجته ذلك خصها

(فإن دارها قبل أن يغزو) - (فليس يحبس) - لا شرط
سابق كد في ذي (حتى يزوج بعد هبته) ويسى امرأته بعد هبته، هل
يأخذها إن تعبد إنما يحبس زوجها الحرة بكنها من فيه نسيد، فإن
صاحبها بكنها من ياتى به القيد، فمضى بهما، فلا خلاف أن الزمخشري بعد
لا يقع به (الاعتبار) وإن أجاز نسيد بكنها بعد أن يعتق، لا يجهل من
العتق أنه لا يحبس ما قدم من وطنه

وكذلك كل واحد من خياره أحد، كونه الفجور بسحره والمخدوم
من أم بعد الرجة عامة، فلو لا يقع من ثلث الإحصاء من وهي بعد
لا جاره ولا خلاف عتقه في العتق أن (العتق يحصل بزوجته) لأنه
وطه كان لا خلاف لأحد من كسبه له عتق الأعتق، فوجب
يحبس

(أما مالك والأمة إذا كانت تحت الحرة ثم غزوها) (أما الحر أن تمس)
سواء أعتقها - فإنه لا يحبسها بكنها يها وهي أمة، فمضى حاليه (حتى تنكح)
حب امرأته (بعد عتقها ويصيرها زوجها عتق) أي الموطأ بعد نفس (إحصائها)
لأن الموطأ استأق كان في عتقه الرق، وأما قال حبس بكنها، أموله أنه
ما قبل، وليس عند النكاح بعد نفس شرطاً في إحصائها، بل إذا تعبد الموطأ
بعد العتق بكنها بإحصاء، ولو كان عتق في حال الرق

وَالْأَمَةُ د كَانَتْ نَحْبَ النَّحْرِ، فَتُنْفَقُ وَهِيَ نَحْفَةٌ قَبْلَ أَنْ تُعَادِيَها
فَإِنَّهُ يُنْفِقُهَا إِذَا عَصَتْ وَهِيَ عِدَّةٌ، إِنْ هُوَ أَصْلَانِهَا بَعْدَ أَنْ تَعْتَقَ
فِي هَذِهِ مَالِكٌ وَالْحَرَّةُ تُنْفِقُ بِنْتَهُ، وَالنَّيْهُودِيَّةُ، وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ
يُنْفِقُ نَحْرَ الْمُسْلِمِ إِذَا نَكَحَ أَحَدَهُمْ، فَصَاحِبُهَا

(قال مالك) وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ نَحْبَ الْحَرِّ فَتُعْتَقُ بِبَاءٍ مَجْهُوْبَةٍ (وهي
تَحْدُ) حَمْدُ خَالِدٍ (قَالَ قِيْلَ يَمْلِكُهَا أَنَّهُ فِي الْخُرُوجِ يُعْصَمُهَا إِذَا عَصَتْ، وَهِيَ
عِدَّةٌ إِذَا هُوَ أَصْلَانِهَا) أَيْ حَامِلُهَا (بَعْدَ أَنْ يَمُوتَ) سَاءَ الْمَجْهُوْبُونَ، قَالَ لَوْ بَعَثَهَا
بَعْدَ الْمَوْتِ، فَلَا يُعْصَمُهَا لِأَنَّ الْوَطْءَ أَسَاسٌ كَانَ فِي حَالِهِ أَمْرٌ

وَهَذِهِ كَقَوْلِهِ دَرَجٌ لِأَصْلِ مُتَقَدِّمٍ فِي أَوَّلِ نَسَبٍ، أَوْ أَحَدُهُمَا إِذَا كَانَ كَامِلًا
بِحُصْنِ بَوَاقِ الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ، وَلَا بِحُصْنِ الْعَبْدِ وَلَا الْأَمَةِ، لَا بِشَرْطِ بَعْدِ
الْمَوْتِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَبِشَرْطِ الْكَمَالِ قَبْلَهُمَا مَعَ عَدَدِ الْحَصْنَةِ
وَأَحْمَدُ، كَمَا مُتَقَدِّمٌ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، فَلَا بِحُصْنِ الْإِحْصَانِ عِدَّتِهِمْ فِي هَذِهِ
الْخُرُوجِ، لَا بِبَعْدِ الْوَطْءِ بَعْدَ عَمَلِهِمَا مَعًا، وَاسْتَلَفَ فِي ذَلِكَ مَوْلَى الْإِمَامِ
الشَّافِعِيُّ، كَمَا مُتَقَدِّمٌ

(قَوْلُهُ مَالِكٌ وَالْحَرَّةُ النَّصْرَانِيَّةُ، وَكَذَلِكَ الْيَهُودِيَّةُ، وَبِمَرْءِ الْحَرِّ
الْكُتَيْبَةِ، وَبَعْدَهَا دَحْرَةُ، كَمَا مُتَقَدِّمٌ قَبْلُ) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْمُسْلِمِ الْأَمَةَ الْكُتَيْبَةَ
عَدَمًا مَالِكٌ (وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ حَصْرٌ) نَسَبُ أَثْنَاءَ وَكَوْنُ النِّكَاحِ كَسْرُ الْعَصَادِ
الْمُهْلِكِ بَصْفَةِ الْجَمْعِ وَفِي الْمَنْعِ أَيْدِيَهُ أَنْ يَنْكَحَ بِالْأَنْوَاعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْ (الْحَرِّ الْمُسْلِمِ) بِالنِّكَاحِ عَلَى الْيَهُودِيَّةِ (إِذَا نَكَحَ) الْحَرَّ أَيْدِيَهُ (أَحَدَهُمْ)
مَعْرُوفٌ (فَصَاحِبُهَا) فِي حَامِلِهَا، فَيُحْصِنُ وَطْءَ الْكُتَيْبَةِ بِمَرْءِ الْأَمَةِ مُسْلِمَةٍ،
لِكُونِهِ حَرٌّ مُسْلِمٌ بِمَنْ وَطِئَهَا كَامِلًا، وَمِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَفِيهِ مِلَّةُ شَافِعِيٍّ،
وَالثَّانِي، وَمِنْ مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ وَأَحْمَدُ أَنَّ ذَلِكَ الْحَرَّ الْمُسْلِمَ لَا يَكُونُ
مَحْصِنًا بَعْدَ أَنْ شَرَطَ الْكَمَالُ فِي حَابِ الْمَرْأَةِ، وَبِشَرْطِ عَدَمِهِمَا كَمَالُهُمَا حَالَهُ
الْوَطْءِ

(١٨) باب نكاح المتعة

١٩٤١ نكاح المتعة

هو النكاح من جنس من النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 إلى أحد معدوديه من جنس من النكاح، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به

وهو النكاح من جنس من النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 إلى أحد معدوديه من جنس من النكاح، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به

وهو النكاح من جنس من النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 إلى أحد معدوديه من جنس من النكاح، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 كذاه يكتفي به، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به

وهو النكاح من جنس من النكاح بالنسيء، ويصح به كذاه يكتفي به
 إلى أحد معدوديه من جنس من النكاح، وهو النكاح بالنسيء، ويصح به

١٩٤١ - مصنف مدركه (١٩٤١)

(١٩٤١) - مصنف مدركه (١٩٤١) - (١٩٤١)

لما عرف أن سعداً بطل - ويراد سعد، قد من - بمشوراء حمراء أرعدوا منى
هذا المنع - وسعد المشهور أن يؤخذ عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد
النكاح من نقل المهر، وتربيته، بل إلى مئة مئة ينتهي لعقب بأبنائها، أو
غير مئة، بمعنى بناء العقد بناء معها أي أن يصرف مهرها، فلا عقد،
مداخل فيه ما به، المنع، والنكاح لمؤقت أيضاً فيكون من أمر - المنع،
وإن عقد باطل، لا يفسد بوجوبه، ولا يفسد بوجوبه، ولم يعرف في شيء من الآثار لعقد
واحد مني بغيره من الصحابة - رضي الله عنهم - عقد بغيره من وجوبه،
انتهى مختصراً

قلت: وهذه أصح الأقوال من لزوم الأئمة الأربعة لزومها بالنكاح
إلى أجل

قال ابن قاضي^(١) هو نكاح لأجل، كما فسره في «المدونة» وقال
«ناجي»^(٢)، هي خدج الزحف مثل أن يزوج الرجل المرأة، ليس به زهر أو
أكثر من ذلك، والى - قلنا، مضرب لغيره، أما مطلق حكم النكاح ولا يفسد
قاله ابن قاضي - وسعد، رد ابن حبان أو مثل أن يقول الم - م مدخل
البناء، أو ذلك ما أقيمت حتى أفضل، هـ

قال حرمي^(٣) معنى نكاح البعد، بزوج المرأة بعده، مثل أن يقول
زوجتك خير سهره، أو منه، أو إلى بغيره المومس، أو لزوم النكاح،
وشبهه، سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة، بهذا نكاح باطل، هـ

قال ابن عاصم^(٤) تعدد الأمر، إن تحريم المنع كان في حجة

(١) شرح البرهان، (١٥٢/٣)

(٢) المستمسك، (٣٣١/٢)

(٣) المستمسك، (٤٦)

(٤) زاد المحتار، (١١٢/٤)

لأن النكاح لا يطل بالشروط الفاسدة وإنما أنه أتى بمعنى حتمه، والمعمود في اعتقاده بمعنى، لا فرق بين ما يدعى مطلقاً منه: التأتيت أو عصرت

قال ابن الهمام^(١) يعني أن نكاح لا يطل بالشروط الفاسدة، بل يطل هي، ويصح النكاح، وقوله لا فرق بين ما يدعى مطلقاً منه: التأتيت أو عصرت عن أي حتمه أنها إذا سميت مطلقاً لا بعصب، وإليها صح ثنائيد، معنى، لهذا بين هذا تأييداً معنى، بل توفيت بمدة طويلة، اهـ

قال ابن عاصم^(٢) هو من أن يزوج إلى ما في حقه قال ابن الهمام^(٣) فإن فقد ب عقد بسط الخعة، والنكاح المصحح المموند، هو بعقد أو لا وإذا لم ينفذ، هل يكون من أفراد ستعة؟ فالجواب لا ينفذ به نكاح وإن قصد به النكاح، وعصرت اليهود، وليس من نكاح النعمة، لأنه لم يذكر فيه توفيت، بل التأييد، وإنما كان كذلك لأنه لا يصلح محار عن معنى النكاح، لما في الميسور من أنه لا يبيد نعمت كالمحلال، اهـ

قال النووي^(٤) وحكي عن ابن عباس أنها جائزة، وعنده أكثر أصحابه عطاء وحاموس، وهو قال ابن جريح وحكي ذلك عن أبي سعيد الخدري وجابر، والله ذهب الشعة، اهـ

وقال ابن حزم^(٥) فإنه حرم على بائنها بعد رسول الله ﷺ من مسعود ومعاوية، ونوسعيد، وابن عباس، وسبعة ومعيد بن أمية بن خلف، وجابر وعمر بن حزم، ورواه جابر عن جميع الصحابة مطلقاً رسول الله ﷺ رأيي بغير

(١) طر القح نصير (١٥٠/٢)

(٢) ارد المحار، ١/١٤٣

(٣) القمي، (١٠، ١١)

(٤) طر المحار، (١٢٩/٤)

وصحرو إلى قرب آخر خلافة عمر - رضي الله عنه - قال ومن السابيين طلووس
وصعيد بن جبير وعطاء وسائر قتلوا مكة

قوله الحافظ^١ وفي جميع ما أطلقه بقر، ثم سطر الحافظ في الروايات
عن ذلك وفي أكثرها التمسح عن ذلك وفي حقها ذكر لعمد فقط ليس
فيه مدار الوقت، كما روي عن أبي سعيد مثقال فقد كان أحداً يستمع عمل
الطبخ سويلاً قال: وهذا مع كونه ضعيفاً ليس فيه التصریح بأنه كان يعم
النبي ﷺ، وإنما حديث جبر عن جميع صحابه، فلفظه عند الله وقد مثل
عمر^٢ للمنة؟ لأن لفظها مع رسول الله ﷺ، وفي لفظ من جبر سمعنا
على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، وأدعي أن يشرى حين يهيئها عمر
وفي رواية أنه عن مسلم فنهانا عمر بن مسلم بعمله جهلاً، لأن ذلك قوله حدثنا يثم
جميع الصحابة، لقوله ثم لم يخط بعم جميع الصحابة فيكون جماعة

وقال ابن نصر^٣ جاء عن الأوائل الترمصة فيها، ولا علم به يوم تحداً
يحبرها، لا يحصى الترمصة، وقال عباس بن مسلم وقع الإجماع من جميع العلماء
على تحريمها إلا أبو القاسم، وإنما ابن عباس مروي عنه أنه لم ينها، وروي عنه
أنه رجع عن ذلك، قال أبو بطلان^٤ روى أهل مكة وأهل اليمن عن ابن عباس
إباحة الترمصة، وروي عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة

وقال الحافظي^٥ تحريم الترمصة كالأصابع إلا من بعض الشيعة، ولا يصح
على كذا عندهم لم يرجع في المحنكات إلى محلي وآذ يته، فقد صح عن علي
أنها مباحة، ومثل أبيه يته عن جعفر بن محمد أنه سئل عن الترمصة فقال هي
الربا حبة، ويحكم عن ابن جريج جوارها، ونقل أبو حنيفة في الصحيحته عنه
أنه رجع عنها، وقال القرطبي^٦ الررايات كلها مباحة على ابن راس بإباحة الترمصة

(١) فتح الباري (٩/ ١٦٦)

يوم خيبر

(يوم خيبر) حكاه لجميع الرواة عن الزهري «سيرة» بالجمع أدناه، وثاره
 أخره. إلا أن روى عبد الوهاب الثمالي عن يحيى بن سعيد عن ثابت بن هذا
 الحديث، فإنه قال: «خبر» فهداه أوله ورميه، أخرجه السيوطي؛ ودارقطني،
 وسه' على أنه وهم، فخره عن عبد الوهاب، وأخرجه الأدارضي عن طريق أخرى
 عن يحيى بن سعيد، فقال: «خيبر» عن الصواب، كذا في «الفتح»؛

ورحم بن عبد الله أو ذكر يوم خيبر غلط، وقال السيوطي: «به شيء» لا
 يعرفه أحد من أهل السيرة، وقال ابن عيينة، «إن تاريخ خيبر في حديث علي»
 إذا مر أي النبي عن أحرم الحرم الإبراهيمي، وإن أبيه في نسخة أنه كما قاله،
 كذا في «المعجم» (مسجدة^(١))، يعني رفع في حديث الثابت تقديم وتأخير، ونظ
 الحارثي وأبو زرعه عن الزهري: «هذا الأسناد يور عن الصدوق عن يوم
 الخبر الأربعة، من خيبر، وذكر ابن عبد الله بن أبي عبيد بن أبي خيبر
 عن يوم الخبر الأربعة. وأما المتن فكان في غير يوم خيبر، فإن أبيه في
 نسخة أن يكون كما قال لصحة الحديث في «الفتح» رخص فيها بعد ذلك. ثم
 في عهد، فلا يتم احتجاج علي إلا إذا وقع النبي أخيراً ليوم «الحج» على
 ابن عباس، روى أبو عوانة في صحيحه «سمعت أهل المدينة يقولون: «خبر»
 حديث علي أنه يوم خيبر عن يوم الخبر، وأما المتن فليس فيها،
 وإنما هي «يوم الفتح»

وقال زرعي في «التهذيب»^(٢)، «لم يثبت عنه شيء» منها عام
 الفتح، وثبت أنه يومها عام الفتح، واختلف هل هو يوم خيبر على
 قولين، لصحيح زرعي، لهما كذا، عام الفتح، وأن النبي يوم خيبر كان هو
 الحمد الأربعة، روى عنه علي بن أبي طالب، به في نسخة عن عبيد بن عمير، عليه في

(١) (١١٧/٢)

(٢) (١١٧/٢) في «التهذيب».

المتأخرين، ففرض سمي للرواة أنه لتبديد يوم حبيب واجتمع إلى عاصدين، قرواء بالمعبر، ثم أورد بعضهم أحد المتصلين ربيعه يوم خير، اهـ

قال المحافظ^(١) والحاقل^(٢) على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن حبيب، كما أشار إليه الشافعي، لكن يُمكن الاتصال من ذلك بأن حديثاً - رضي الله عنه - لم يلقه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عنها من قريب، حال المسبب. وقد اختلف في وقت تحريم الجمعة، فأعرب ما روي في ذلك روي من قال في غزوة تبوك، ثم روي عنه القضاء والمفسر في تحريمها أن ذلك كان في عروثة الفتح، كما أسرى مسلم من الربيع من سيرة حر أبيه، وهي رواية عنه أخرجه أبو داود أنه كان في حجة الوداع، ٥. ومن قال من الرواة غزوة أوطاس، فهو موافق لمن قال عدم الفتح

قال المحافظ فتحصل مما أشار إليه سنة موطن حبيب، ثم حصة القضاء، ثم الفتح، ثم أوطاس، ثم تبوك، لم حجة الوداع، وبني حبيب، وإنما أن يكون دخل عنها، أو تركها عمداً، خطأ وواتها، أو يكون غزوة أوطاس وحسب وحداً، ثم حرج المحافظ (و ياب هذه المقومات) وتكم عليها، ثم قال فلم يبق من المواضع صحيحاً سوى غزوة حبيب وغزوة الفتح، وهي غزوة حبيب من كلام أهل العلم ما تقدم

ورد من لغيره في التلخيص^(٣) أن الصحابة لم يكونوا بمعروف باليهوديات، يعني ففرضي أن النهي لم يقع يوم حبيب، أو لم يقع هناك كناح متعة، لكن يمكن أن يجاب بأن يهود حبيب كانوا يصاهرون لأوس وانحدرج قبل، فبحرور أن يكون هناك من سألهم من وقع منهم التمتع بهم، فلا يهمل الاستدلال به قال.

(١) فتح - ١/ (١١٩/١٠٩)

(٢) زاد المعاد (١/ ٥٠٤)

قال الماوردي في «المحاوي» في حبيبي موضع تحريم لعمه ورحلته
 أحدهما أن التحريم نكح ليعلم أنهما وأشهر حتى يعلمه من لم يكن علمه
 لأنه قد يحضر في بعض المواضع من لا يحضر في غيرها، والثاني أنها
 أسبغ سراً، وقد قال في النمرة الأخيرة إلى يوم القبض به إشارة إلى أن
 التحريم لما عني كان مؤلفاً بأن الإباحة لعدمه، بخلاف هذا فإنه تحريم مؤلف
 لا يُنقِضه إباحة صلاً، وهذا الثاني هو المقصود

وقال النووي^(١) الصواب أن تحريمها وإباحتها وقع مرتين فكانت
 مباحة قبل حبر، ثم حُرِّمَتْ فيها، ثم أُبِيحَتْ عام الفتح، وحر عام أوحاش، ثم
 حُرِّمَتْ تحريم سرياً، قال ولا مانع من تكرير الإباحة، ومن غير أن
 التناهي أن المنع سبحت مرتين، انتهى محصراً

وقال بن العربي^(٢) تكاح أسبغ من مراتب الشريعة أبيح ثم حُرِّم، ثم
 أُبِيح، ثم حُرِّم، فالإباحة الأولى بالله سبحانه هي صدر الإسلام فجرى
 الناس في فعله على عادتهم، ثم حُرِّم يوم حبر، ثم أُبِيح يوم الفتح وطاس،
 على حديث حابر وغيره، ثم حُرِّم تحريماً مؤلفاً يوم الفتح على حديث سري،
 وقال غيره تحريمها يوم حبر صحيح لا شك فيه، وتقدم عن بن عباس
 أن لاس عدم أن تحريم المنة كان في حجة الوداع، وكان تحريم تأييد

وقال النووي^(٣) بعد ذكر حديث الباب، وحديث الترمذ، سرية عن أبيه
 «أن النبي ﷺ نهى عنه في حجة الوداع» فنبه أهل الفقه في الجمع بين
 هذين الحديثين، فلما قُومَ في حديث أبي تدهيم وتأخير، وتقدم أن النبي ﷺ

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٨١/٩٥)

(٢) المحرر لأحمدي (٤٨/٤)

(٣) «المسند» (١٧/١١)

٤٦/١١٠٥ - وَهَذَا فِي مَنْ مَلَكَ. عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

صَوَّرَ وَجْهَهُ كَرِيهَةً، سَكَرَ لَيْلًا وَقَفَّعَهُ عَسَاءً، وَخَفَّ عَدَمُ
عَدَمٍ، وَكَانَ أَكْثَرُ شَيْءٍ يَكْرَهُهُ وَبُورًا، وَأَمَّا بَعْضُ بَعْضِهِ وَسُكُونُ بَدَنِ
الْأَنْفِ وَالصَّحْبُ وَتَكْلُمُ النَّاسِ وَلَا جِلَافَ فِي الْأَحَدِ بِأَهْلِي الْأَمْرِ، عَنْ
بِرِّهِاسٍ، عَنْهُ رِيسَالَةٌ، قَالَ لِيُؤَيِّدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِحَرَمِ الْحَصْرِ لِلْأَمْرِ،
وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَذَلِكَ إِلَّا فَدَائِهِ بِسَبْعَةٍ مِنْ سَبْعٍ

وَيُقَرَّبُ فِي كِتَابِ الْفَيْدَةِ عَنْ أَبِي بَرٍّ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ
الْمَسْبُورَ يَرُوحُ فِي نَحْوِهَا، وَخُتِفَ فِي عَيْنِهَا، قَالَ هُوَ ابْنُ لَيْسٍ
عَسَاءً، أَوْ حَوْثُ عَسَاءٍ، يَطْفُرُ أَوْ لَا يَطْفُرُ، وَبِإِذَا، وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ
عَنِ الْوَلِيِّ حَسْبُ رِيسَالَةِ التَّيْمِينِ بِهَا رِيسَالَةٌ، وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ
عَنِ الْوَلِيِّ كَمَا لَطَفَ بِهِ وَالْعَلْفُ فِي بَعْضَةِ شَيْءٍ الْقِسْمَةِ حَقَّقَ، لَا سَبْعَ فِي
الْمَذْهَبِ، وَقَدْ عَرَفَ الْإِسْلَامَ فِي رِيسَالَةِ النَّاسِ، لَا فِي الْمَذْهَبِ

وَالْمَحَاطُ وَالْحَكْمَةُ فِي جَمْعٍ عَمِيٍّ وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ
لِغَيْرِهَا وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ لِيُؤَيِّدَ فِي عَيْنِهَا، كَذَا يَرُوحُ فِي الْأَمْرِ عَسَاءً،
عَنِ الْحَدِيثِ فِي الْأَمْرِ، وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ لِيُؤَيِّدَ فِي عَيْنِهَا، كَذَا يَرُوحُ فِي الْأَمْرِ
عَسَاءً، وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ لِيُؤَيِّدَ فِي عَيْنِهَا، كَذَا يَرُوحُ فِي الْأَمْرِ

٤٦/١١٠٦ - (أَمَّا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) أُرْجِي (عَنِ عُرْوَةَ) مِنَ الرَّبْرِ أَلْ حَوْلَ
سِتِّ حَكِيمٍ - أَمَةُ السَّيِّدَةِ، بِقَارِهَا بِمَشْرِيقِهَا، وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ
لِيُؤَيِّدَ فِي عَيْنِهَا، كَذَا يَرُوحُ فِي الْأَمْرِ، وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ لِيُؤَيِّدَ فِي عَيْنِهَا، كَذَا يَرُوحُ فِي الْأَمْرِ
عَسَاءً، وَبِإِذَا تَحْرِيمُ بَعْضِهِ لِيُؤَيِّدَ فِي عَيْنِهَا، كَذَا يَرُوحُ فِي الْأَمْرِ

(١) اِمْرَأَتُهُ، ٧٠/٩١ - ٧١/٩١

(٢) اِمْرَأَتُهُ، ٥١/٣

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، نَحْنُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . . .

المعجزة^١ روي بصحابة ثمان حريزاً، يقال لهما عروة بن حكيم (دخل على عمر بن الخطاب) في مر خلافة (ظالم إن ربيعة بن أمية^٢) بن حلف ابنه بني العمري أخو عمرو - أسلم يوم الفتح ولها حيلة الأوداع - وجاء عنه فيها حديث مستند، فذكره لأخيه في الصحابة من لم يسمع سطر في أمره منهم أبيه وأصحابه ابن شهاب بن أسكن والمارودي ولطيفة روي وبهم ابن عمه وأبو عبيد، لكن روى أنه روى في عمر - رضي الله عنه -

وروى ينفرد بن شهاب في «مسند» مسنده أن أبا بكر - رضي الله عنه - كان من عمر بن الخطاب ثمانية، فقال ابنه ربيعة في التمام كآني في أرض مملكة مصرية، وخرجت منها إلى أرض مملكة كسرية، وأما في حادثة من حديد عند سير إلى البحر، فقال ابن عمه ربيعة فخرج من الإيوان في كبر ولما أتى قال ذلك دسي جمع لي في أشد الآت، إلى يوم البحر، من فخر ربيعة البحر من روى عمر، فخرجت من إلى الشام، ثم خرج إلى البحر، فنشروا وفات هذه

وذكر ابن عبد البر هذه الفصحة في «الاستيعاب» مختصرة، وأن عمر هو الذي عثر بها، ومن سجد بن السبب أن عمر - رضي الله عنه - عثر ببيعة في البحر إلى حيرة - فخلق يهرع ينفرد، فقال عمر لا عثر بعد، أحداً أبداً

كان الحديث في «الاستيعاب» وبه قصة أخرى مع عمر - رضي الله عنه - فذكر حديث الباب

فقال وذكر بن عبد البر في «الاستيعاب» أن ربيعة - سلم يوم الفتح -

(١) (٢٠٨ ٢)

(٢) انظر نسخة في «الاستيعاب» (٢٢٢ ٢)

سَمِعَهُ بِإِسْرَافٍ فَحَمَلَهُ مِنْهُ فَحَرَجَ نَعْمًا لِي أَنْتَظَاتِ مَعَهُ، بِحَرَجٍ
رَدَّاهُ، فَدَعَا هَذِهِ النِّعَمَ، وَبَرَكْتُ مَعَهُ لِيَبْهَأَ لِرَحْمَتِ

وَكَاذِبٍ فِي رَأْيِ وَثْقَةٍ، فَقَصَّصَهَا عَلَى عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: أَبُتْ حَامِي فِي
- إِذْ - شَبَّ، ثُمَّ مَرَحْتُ بِهِ إِلَى - إِذْ - صَحَبْتُ، ثُمَّ اسْتَهْزَأَ لِي بِإِسْرَافِ
الرَّحْمَتِ، فَقَالَ: عَمْرٍو لَمْ تَكْفُرْ، ثُمَّ سَمِعْتُ أَنَّكَ ظَاهِرٌ هَذَا، مَا رِيتَ
شَيْئًا لَدَى عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَصَيَّرَ لِي كِتَابًا لِيَصْحَبِي بِوَسْطِهِ، فَلَا
مَنْ رَأَى بَيْتَهُ، فَقَالَ يَوْمَئِذٍ: «لَيْسَ إِلَّا تَرَى تَقْرَى بِهِ مَسْبُوقًا» إِذَا

وَلَا يَمْنَعُ عَنِّي أَنَّهُ رَأَى فِي رَأْسِ نَفْسِي لَأَكْبَرُ، وَغَرَّهَا بِهِ لَهْدِي مَا
مَضَى، ثُمَّ رَدَّ وَبَعَثَ اسْتَعْبَادَ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قِي دُونَ رَجَاءِ أَنْ
يُخْبِرَهُ بِغَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّهُ وَفَى عَمْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَأَسْتَمِعَ بِالْمَرْءِ مَوْلَدَهُ بِشَدِيدِ الْإِلَامِ الْفُجُورِ، فَإِنْ حَاجَبَ الْجَمْعُ،
لَمْ يَدَعْهُ مِنْ رَفْعِهِ سِوَى حَرٍّ، وَشَادَ بَعْضُ رُلَاهِمُ، وَرَدَّ بَعْضُهُمْ -
وَالْحَسَنَةُ مِنْ بَعْضِ سِلَاقِ الْحَمِيمِ حُطَّ قَدَرُهُ مِنَ الْعَرَبِ إِذَا

دُمِيَ ائْتِمَارُ الصُّبْحِ، عَرَبِيَّةٌ مَوْلُودَةٌ وَرَحْلٌ مُوَلَّدٌ، فَكَانَ عَرَبِيًّا عَمْرٍ
مَعْتَصِفًا، وَكَانَ اسْمُهَا «الْمَوْلُودَةُ» الْمَوْلُودَةُ بَيْنَ عَمْرِو كَلْبُودَةٍ وَالحَمَامَةِ، مِنْ كُلِّ
شَيْءٍ

(الحَمَامَةُ) امْرَأَةٌ (مَدَى) أَوْ مِنْ رِيحِهِ (الصَّحْرُوحُ عَمْرٍو بِالنَّحَابِ) - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - (أَفْرَحَ) مَتَّحَ الْمَاءَ وَكَوْنُ أَفْرَاحٍ (يُخْبِرُ رَفَاقَهُ) مِنْ بَعْضِ مَا يَحْدُثُ وَرَسُولُهُ
النَّحَابُ (الْقَالَ هَذِهِ الْمَرْءُ) ثُمَّ لَدَى هَذِهِ الْكَلْبُودَةِ رَسْمٌ سَخِيفٌ يَحْتَظُّهُ زَوْجُو
كَلْبُودَةٍ عَمَّا لِرَحْمَتِ) بَرَدَ سَكَنُهُمْ لِيُخْبِرُوا فِي كِتَابِهِمَا، بِغَيْرِ أَوْ مَعْدُونَ
لِأَنَّ فِي ذَلِكَ نَبَأَ الْمَنَةِ لَا يَحُلُّ لِرَحْمَتِ فِي بَعْدِ ذَلِكَ بِمَا يَحْدُثُ، كَمَا قَرَأَ
لِشَاوَعِي فِي «الْأَثَمِ» وَصَفَدَ حَصَنَهُمْ، فَوَكَّلَ عَمْرٍو عَلَى جَمِيعَةِ أَحْفَابِ
وَكَلْدِ لَوْلَا رَحْمَةُ بَرَدِ الْمَعْدُونَ لَمْ يَنْجُوهُمْ، وَبَعَثَ أُنْكَ شَوْعَلَتِ رَمْعُهُ
بِحَبْلِكَ بِالسَّيْحِ، كَلِمَاتُ فِي «الْمَعْنَى»

(١٩) باب نكاح العبد

١١٠٦/١٣ - حَفْصَةُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ
عِنْدَ الرَّاحِلِ يَقُولُ: يَنْكَحُ الْعَبْدُ أَرْبَعَ نِسَاءً
لَوْلَا ذَلِكَ وَهَذَا أَحَدٌ مَا مَسَحْتُ فِي ذَلِكَ.

(١٩) نكاح العبد

هكذا في أكثر النسخ المصرية والهندية، وفي نسخة الزرقانية: نكاح العبد
سبعة نجمع، والمقصود به: بعض أحكام نكاح عبد، وفي حكمه الأمة

١١٠٦/٤٣ - (مالك أنه سمع ربيعة) الراي وهو (ابن أبي عبد الرحمن)
فروح (يقول: ينكح العبد) أي يجوز له أن ينكح (أربع نساء) مائة كسرة والضم
جميع امرأة عن غير لفظي (قال مالك: وهذا) أي يجوز الأربعة للعبد ٢ بحر
مراء (أحسن ما سمعت في ذلك) أي في نكاح العبد من الأقوال لمعتبة.

١ ابن أبي عمير^١ يريد هنا العقد متاح به أن يجمع بينهما كالأحرار ولا
حلال في الجواز للمهر، ومن يجوز ذلك للعبد أم ٢١ قال مالك بجوازه،
وروي أشهب عن مالك أنه قال: إنما تقول ذلك، وما أدري ما هذا، وروي
ابن وهب عن مالك أنه قال: لا يتزوج العبد إلا اثنين، وبه قال الملقط
وأبو حنيفة وشافعي وأبو حنبل، وبالأول من سائر المقاصم، ومعهذه
والزهري، وداود: يحوم لونه تعالى: ﴿يَنْكَحُوا مَا كَانَتْ لَكُمْ﴾ الآية، لم يدرق بين
العبد والأحرار، ومالك في قول عمر وعلي وعبد الله بن عمر: قال أبو عمر^٢
لا أعلم لهم مخالفاً من الصحابة

١ ابن لمون^٣ أجمع أهل العلم على أن للعبد أن ينكح اثنين،
واختلفوا في الأربع، فذهب أحمد أنه لا يباح به إلا اثنين، وهذا قول عمر

(١) البصر، (٤٣٦/٤).

(٢) المصري، (٩/٤٧٤).

ی، مَالِکُ وَالْعَدَدُ مُحَدِّثٌ بِمَحْضٍ إِنَّ ذَوْنَ بَهْ سَبَدَهُ سَبَدَ
 سَكَانَهُ وَنَ سَمَ مَادُنَ لَهُ مَسْدَهُ فَرَأَى بَيْنَهُمَا وَالْمَحَدُّ تُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا
 عَمِ كَرِ حَبِ، إِذَا أَرَادَ دَرْجُحُ الْحَبِ

عَلِيٍّ - ع - دَحْمَرُ بْنُ عَوْفٍ - ع - لَبَّ عَدَدٌ وَفَلَحِيٌّ وَفَلَسِيٌّ - ع - وَتَوَضَّعَ
 وَالصَّامِصُ الْأَصْحَابُ الْكِرَائِيَّةُ وَفَرَأَى لَفْظُ مِمِّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَفَرَأَى مِمِّ بْنِ مُحَمَّدٍ
 وَطَاهِرٌ - ع - مَحْدَدٌ - ع - حَرِيٌّ - ع - وَرَبِيعَةٌ - ع - وَمَالِكٌ - ع - وَفَرَأَى لَفْظُ
 رَجِجٌ لَمَمَرٌ لَا يَ

وَسَاءَ عَرَفَ مِنْ سَبِينَا مِنْ الْأَصْحَابِ، وَجَ يَعْرِفُ بَيْنَهُمَا مُحَدِّثٌ فِي عَصَرِهِمْ فَكَانَ
 مُحَدِّثٌ، وَفَرَأَى عَرَفَ الْحَكَمَ مِنْ عَدَدٍ، قَالَ رَجِجٌ الْأَصْحَابُ سَبُونٌ لَا يَفْهَمُ عَرَفَ
 فِي الْعَدَدِ لَا يَكُنْ كَعَرَفَ الثَّيْبِ، وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ الْأَصْحَابُ سَبُونٌ سَبَانَةٌ عَرَفَ
 مِنْ سَبُونِ أَرَعَرُ وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ مِنْ كَمِ شَرُوحٍ الْعَدَدُ فَقَالَ عَرَفَ الْوَحْدَ
 مِنْ عَرَفَ سَبِينَا، وَطَاهِرٌ سَبِينَا، فَقَدْ عَرَفَ عَرَفَ لَفْظُ سَبُونٌ كَانَتْ سَبِينَا مِنْ
 الْأَصْحَابِ وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ، فَقَدْ عَرَفَ عَرَفَ لَفْظُ سَبُونٌ
 فِي دَرْجِ الْأَصْحَابِ، وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ فِي دَرْجِ الْأَصْحَابِ، وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ

دَرْجِ سَبُونِ، وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ فِي دَرْجِ الْأَصْحَابِ، وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ
 فِي دَرْجِ الْأَصْحَابِ، وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ فِي دَرْجِ الْأَصْحَابِ، وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ

فَقَالَ مَالِكٌ وَالْعَدَدُ إِذَا نَزَّجَ فِي دَرْجِ سَبِينَا (مُخْطَلَفٌ فِي تَعْلِيلِ الْكَلَامِ
 وَتَعْلِيلِ الْمُحَدِّثِ فِي لَفْظِ رَوَّاحٍ بِمَحْضٍ وَتَعْلِيلِ الْمُخْطَلَفِ فِي تَعْلِيلِ لَفْظِ لَفْظِ
 سَبِينَا لَفْظُ) وَفَرَأَى لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا
 (سَبُونٌ فَرَأَى) سَبُونٌ لَمَمَرٌ (بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ الْعَدَدِ (أَمْرًا) (وَالْمَحْدُّ بِفَرَقِ
 بَيْنَهُمَا) فِي بَيْنِهِ وَفَرَأَى لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا
 الْوَحْدَ الْأَوَّلَ وَفَرَأَى لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا لَفْظُ سَبِينَا
 فَفَهَّمُ كَيْفَ سَبُونٌ فِي دَرْجِ الْأَصْحَابِ، وَفَرَأَى لَفْظُ سَبُونٌ فِي دَرْجِ الْأَصْحَابِ

قال مالك، في العمد يد مذكئة فمراثة، أو الزَّوْجُ بَيْنَكَ
إِمْرَأَةً بِنَ بَيْتٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ، يَكُونُ فَسْحًا بِغَيْرِ طَلَاقٍ
وَإِنْ تَرَاجَعَا يَنْكَحُ بَعْدَهُ، تَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْفَرْقَةُ طَلَاقًا.

قال مالك في العمد إذا مذكئة امرأة) بأي مذكئة من شراء أو هبة أو
إرث أو غير ذلك (أو الزوج يملك مرأته) كذلك أي مذكئة، (إرث) مذكئة
التيها، وشهد، لقول، اسمه ملك كل واحد، وخبره يكون فسحا (مذكئة كل واحد
منهما) أي الزوجين (صاحبه يكون فسحا) بنكاح إحصاء، هذا مبني لأن
ملك المهر يملك النكاح، ولذلك لا يجوز للرجل أن يتزوج امرأة ولا يجوز
للمرأة أن تزوج رجلا، ثم

وفي الخبر (مذكئة) "سرم نكاح المولى أمه والعم سبته لأن
المملوكة سامة لملكه، فإن من عاين أي ولو ملك بعضه راد في
الجمهور، وقد إذا ملك أحدهما صاحبه أي يفسد عقد النكاح (بغير طلاق)
يعني هذا لم يفسخ لا بغير طلاقاً

وغيره ذلك أنهما (لن ترأجا بنكاح) ولا بد من النكاح بعد جمع، لأن
النكاح أساس يفسخ (بعد) أي بعد ول الملك (لم تكن) أي لم يفسد (ذلك)
الفرقة) أي حصل بالملك (طلاق) من تكون المرأة معه مصداقاً حليماً

قال الحنفية "يريد أنهما لا ترأجا إلا بنكاح جديد، ولا رجعه له
عنها بحكم النكاح الأول؛ لأنه من الفسخ وطلب حكمه، ورجعاً عنه يعبر
بطلاق، وبذلك لا ترأجا بنكاح جديد لم يفسد عليه فرقة الفسخ طلاقاً، بل بقي
له عليها ثلاث نكاحات إلى كان حرّاً، أو طلقاً إلى كان عبداً. وهذا وذلك لأن
العبدة يزوج في عقد الطلاق عند مالك بطلاق الحتمية، وإن لعبده عتقهم
للزوجه

(١٩) فرد سطر (١/٤) (٢٤١)

(٢٠) المتن (٢/٣) (٢٤١)

قَالَ مَالِكٌ وَالْعَمْدُ إِذَا أَخَذَتْهُ أَمْرًا، إِذَا عَلِمَتْهُ، وَهِيَ فِي بَيْتِهَا
مَيَّةً، ثُمَّ بَرَّ جَفَّ إِلَّا بِنِكَاحٍ حَدِيدٍ

مَا يَصَافِيهِ، وَشَبَّهِهُ بِمَصَاحِبِهِ بِإِسْلَامٍ حَدِيدًا أَوْ رِقَّتِهِ، وَلَوْ مَدَّ رَجُلٌ يَعْصِي
رُوحَتَهُ يَمْسَحُ بِكَفِّهَا، وَحَرَّمَ وَطْئَهَا فِي مَوْلَى عَمَلِهِ الْبَعْضِ، حَتَّى يَسْتَحْطِهَا،
فَيَحِلَّ لَهُ بَعْدُ الْبَيْتِ، وَرَوَى عَنْهُ نَافِلَةُ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَرِدْهُ مَلَكَهَ إِلَّا قَرْبًا، وَلَيْسَ
بِمَصْبُوحٍ، لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ فِي بَعْضِهَا وَمَلَكَهُ لَمْ يَنْتَهَ عَنْهَا، وَلَا يَلِيَتْ الْحِلَّ
فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ، وَلَا ذَكَحَ فِيهَا، أَمْ

عَمْدٌ وَحْدًا، فَالْعَمْدُ لَيْسَ بِطَلَّاقٍ عَمْدًا انْتِجَاعِيًّا أَيْ هَائِلًا
الْمَخْشَاةُ الْعَرَفَةُ أَنَّ مِنْ قِبَلِهَا الْمَسْخُ لَا يَنْصَرِفُ عَنْ طَلَّاقٍ وَلَا بِبَعْضِهَا طَلَّاقٌ،
إِلَّا فِي لُبِّهِ، وَإِنْ مِنْ قِبَلِهِ طَلَّاقٌ إِلَّا بِمَعْنَى أَوْ رِقَّتِهِ، أَمْ

إِذَا قَالَ مَالِكٌ وَالْعَمْدُ إِذَا أَخَذَتْهُ أَمْرًا، أَيْ رُوحَتَهُ (إِذَا مَلَكَهُ وَهِيَ فِي بَيْتِهَا
مَيَّةً) يَعْنِي أَنَّ الْعَمْدَ إِذَا طَلَّقَ أَمْرًا، وَهِيَ فِي الْبَيْتِ، فَمَلَكَهُ أَيْ بَعْدَ ذَلِكَ
وَأَخَذَتْهُ إِذْ (لَمْ يَنْتَهَ عَنْهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ حَدِيدٍ) قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: "يَعْنِي أَنَّ الْمَرْءَ إِذَا
مَلَكَهُ أَمْرًا بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا، وَهِيَ فِي بَيْتِهَا مَيَّةً وَأَخَذَتْهُ، وَصَارَ مِنْ يَجُوزُ لَهُ
أَنْ يَتَرَجَّعَ بِمَرْجُوعِهِ عَنْ مَلَكَهَا، فَوَيْلٌ لَهَا مِنْ أَنْ يَنْتَهِيَ عَنْهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ حَدِيدٍ، لِأَنَّ
وَيْلَ كَوْنِ طَلَّاقٍ إِذَا رَجَعَتْ، فَإِنَّ مَلَكَهَا إِذَا جَدَّ طَلَّقَ مَا كَانَ لَهُ عَلَيْهَا مِنْ
الرَّجْعَةِ وَبَعْدَ ارْتِعَاجِ ذَلِكَ الْمَسْخُ وَرُوحَهُ ذَلِكَ أَنَّ مَوْلَى أَمْرًا انْتِجَاعِيًّا
الرَّجْعَةُ، أَمْ

وَعَلَى ظَاهِرِ لَا حَيَارَ عَلَيْهِ لَمَّا تَلَفْنَا أَنَّ الْمَلَكَ يَمْسَحُ النِّكَاحَ مُطْلَقًا فَصَلَّى
عَنِ الرَّجْعَةِ، فَوَيْلٌ لَهَا تَرْتَبُ عَلَى بَدْءِ النِّكَاحِ، وَعَلَى حِلِّهَا فَلَا يَدَّ مِنْ نِكَاحٍ حَدِيدٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَعْنَةً مِنَ الْعَمْدَةِ، وَلَا دَلَالَةً مِنْ التَّحْلِيلِ

(٢٠١) باب نكاح المشرقة إذا أسلمت روحه قبله

(٢٠١) نكاح المشرقة إذا أسلمت روحه قبله

عنهم^١ هب عنه فرغ روحه، وحلوا^٢، وهو إجماع أحمد هب فيه تكون على خيرة طلبة في^٣ ث الثابت^٤ من^٥ المسمى^٦ ما كان من نيره هرب إلى قائم

الأول^٧ والزوجي^٨ إذا أسلموا معاً هب عن النكاح^٩ هو كاهل^{١٠} الدخول^{١١} أو بعده^{١٢}، نفس بين^{١٣} أهل^{١٤} المسمى^{١٥} في^{١٦} هذا^{١٧} خلاف^{١٨} ذكر^{١٩} من^{٢٠} هب^{٢١} أنه إجماع^{٢٢} من^{٢٣} أهل^{٢٤} العلم^{٢٥}، وذلك^{٢٦} لأن^{٢٧} لم^{٢٨} يوجد^{٢٩} منهم^{٣٠} خلاف^{٣١} في^{٣٢}

ل^{٣٣} هو^{٣٤} في^{٣٥} ونسب^{٣٦} بينهما^{٣٧} بالإسلام^{٣٨}، و^{٣٩} حله^{٤٠}، لا^{٤١} يسبق^{٤٢} جهده^{٤٣} من^{٤٤} في^{٤٥} نكاح^{٤٦}، ونسب^{٤٧}، فقد^{٤٨} عن^{٤٩} المجلس^{٥٠} كلف^{٥١} وسبق^{٥٢}، وقد^{٥٣} حكم^{٥٤} أحمد^{٥٥}، لا^{٥٦} بعد^{٥٧}، لأنه^{٥٨} بعد^{٥٩}، لا^{٦٠} بعد^{٦١}، على^{٦٢} ما^{٦٣} في^{٦٤} كلامه^{٦٥} في^{٦٦} الإسلام^{٦٧}، وأحمد^{٦٨}، عنه^{٦٩}، ذلك^{٧٠}، فوقيت^{٧١} الفرق^{٧٢} من^{٧٣} قبل^{٧٤} من^{٧٥} سبق^{٧٦} قبل^{٧٧} لا^{٧٨} في^{٧٩} الشاذ^{٨٠}، فيقبل^{٨١} الإجماع^{٨٢}، أو^{٨٣}

و^{٨٤}، أيضاً^{٨٥}، يتجه^{٨٦} بغير^{٨٧} صحيفته^{٨٨} بغير^{٨٩} ما^{٩٠} فيها^{٩١} إذا^{٩٢} أسلم^{٩٣}، إذ^{٩٤} كان^{٩٥} الحر^{٩٦} من^{٩٧} يجوز^{٩٨} ابتداء^{٩٩} نكاحه^{١٠٠} في^{١٠١} الحال^{١٠٢}، وقد^{١٠٣} ينظر^{١٠٤} إلى^{١٠٥} حقه^{١٠٦} عقده^{١٠٧} وقبضه^{١٠٨}، ولا^{١٠٩} يعتبر^{١١٠} به^{١١١} شروط^{١١٢} نكاحه^{١١٣}، نعم^{١١٤}، من^{١١٥} الزوج^{١١٦}، وشهود^{١١٧}، ومجيب^{١١٨} لإيجاب^{١١٩} ونشوا^{١٢٠} بأشياء^{١٢١} ذلك^{١٢٢}، وحلوا^{١٢٣} من^{١٢٤} أسلم^{١٢٥}،

الثاني^{١٢٦} إذا^{١٢٧} أسلم^{١٢٨} أحد^{١٢٩} من^{١٣٠} حين^{١٣١} التوسيع^{١٣٢}، أو^{١٣٣} في^{١٣٤} زوج^{١٣٥} يوثقه^{١٣٦} أو^{١٣٧} يمسسه^{١٣٨}، قبل^{١٣٩} دخوله^{١٤٠} لمحض^{١٤١} العرف^{١٤٢} جهده^{١٤٣} من^{١٤٤} غير^{١٤٥} إسلامه^{١٤٦}، ويكون^{١٤٧} ذلك^{١٤٨} مسح^{١٤٩} لا^{١٥٠} طلاق^{١٥١}، يعني^{١٥٢} فقد^{١٥٣} جهده^{١٥٤}، وهذا^{١٥٥} ما^{١٥٦} في^{١٥٧} المسمى^{١٥٨}، وثالث^{١٥٩}، لا^{١٦٠} لا^{١٦١} لا^{١٦٢} لا^{١٦٣} لا^{١٦٤} لا^{١٦٥} لا^{١٦٦} لا^{١٦٧} لا^{١٦٨} لا^{١٦٩} لا^{١٧٠} لا^{١٧١} لا^{١٧٢} لا^{١٧٣} لا^{١٧٤} لا^{١٧٥} لا^{١٧٦} لا^{١٧٧} لا^{١٧٨} لا^{١٧٩} لا^{١٨٠} لا^{١٨١} لا^{١٨٢} لا^{١٨٣} لا^{١٨٤} لا^{١٨٥} لا^{١٨٦} لا^{١٨٧} لا^{١٨٨} لا^{١٨٩} لا^{١٩٠} لا^{١٩١} لا^{١٩٢} لا^{١٩٣} لا^{١٩٤} لا^{١٩٥} لا^{١٩٦} لا^{١٩٧} لا^{١٩٨} لا^{١٩٩} لا^{٢٠٠} لا^{٢٠١} لا^{٢٠٢} لا^{٢٠٣} لا^{٢٠٤} لا^{٢٠٥} لا^{٢٠٦} لا^{٢٠٧} لا^{٢٠٨} لا^{٢٠٩} لا^{٢١٠} لا^{٢١١} لا^{٢١٢} لا^{٢١٣} لا^{٢١٤} لا^{٢١٥} لا^{٢١٦} لا^{٢١٧} لا^{٢١٨} لا^{٢١٩} لا^{٢٢٠} لا^{٢٢١} لا^{٢٢٢} لا^{٢٢٣} لا^{٢٢٤} لا^{٢٢٥} لا^{٢٢٦} لا^{٢٢٧} لا^{٢٢٨} لا^{٢٢٩} لا^{٢٣٠} لا^{٢٣١} لا^{٢٣٢} لا^{٢٣٣} لا^{٢٣٤} لا^{٢٣٥} لا^{٢٣٦} لا^{٢٣٧} لا^{٢٣٨} لا^{٢٣٩} لا^{٢٤٠} لا^{٢٤١} لا^{٢٤٢} لا^{٢٤٣} لا^{٢٤٤} لا^{٢٤٥} لا^{٢٤٦} لا^{٢٤٧} لا^{٢٤٨} لا^{٢٤٩} لا^{٢٥٠} لا^{٢٥١} لا^{٢٥٢} لا^{٢٥٣} لا^{٢٥٤} لا^{٢٥٥} لا^{٢٥٦} لا^{٢٥٧} لا^{٢٥٨} لا^{٢٥٩} لا^{٢٦٠} لا^{٢٦١} لا^{٢٦٢} لا^{٢٦٣} لا^{٢٦٤} لا^{٢٦٥} لا^{٢٦٦} لا^{٢٦٧} لا^{٢٦٨} لا^{٢٦٩} لا^{٢٧٠} لا^{٢٧١} لا^{٢٧٢} لا^{٢٧٣} لا^{٢٧٤} لا^{٢٧٥} لا^{٢٧٦} لا^{٢٧٧} لا^{٢٧٨} لا^{٢٧٩} لا^{٢٨٠} لا^{٢٨١} لا^{٢٨٢} لا^{٢٨٣} لا^{٢٨٤} لا^{٢٨٥} لا^{٢٨٦} لا^{٢٨٧} لا^{٢٨٨} لا^{٢٨٩} لا^{٢٩٠} لا^{٢٩١} لا^{٢٩٢} لا^{٢٩٣} لا^{٢٩٤} لا^{٢٩٥} لا^{٢٩٦} لا^{٢٩٧} لا^{٢٩٨} لا^{٢٩٩} لا^{٣٠٠} لا^{٣٠١} لا^{٣٠٢} لا^{٣٠٣} لا^{٣٠٤} لا^{٣٠٥} لا^{٣٠٦} لا^{٣٠٧} لا^{٣٠٨} لا^{٣٠٩} لا^{٣١٠} لا^{٣١١} لا^{٣١٢} لا^{٣١٣} لا^{٣١٤} لا^{٣١٥} لا^{٣١٦} لا^{٣١٧} لا^{٣١٨} لا^{٣١٩} لا^{٣٢٠} لا^{٣٢١} لا^{٣٢٢} لا^{٣٢٣} لا^{٣٢٤} لا^{٣٢٥} لا^{٣٢٦} لا^{٣٢٧} لا^{٣٢٨} لا^{٣٢٩} لا^{٣٣٠} لا^{٣٣١} لا^{٣٣٢} لا^{٣٣٣} لا^{٣٣٤} لا^{٣٣٥} لا^{٣٣٦} لا^{٣٣٧} لا^{٣٣٨} لا^{٣٣٩} لا^{٣٤٠} لا^{٣٤١} لا^{٣٤٢} لا^{٣٤٣} لا^{٣٤٤} لا^{٣٤٥} لا^{٣٤٦} لا^{٣٤٧} لا^{٣٤٨} لا^{٣٤٩} لا^{٣٥٠} لا^{٣٥١} لا^{٣٥٢} لا^{٣٥٣} لا^{٣٥٤} لا^{٣٥٥} لا^{٣٥٦} لا^{٣٥٧} لا^{٣٥٨} لا^{٣٥٩} لا^{٣٦٠} لا^{٣٦١} لا^{٣٦٢} لا^{٣٦٣} لا^{٣٦٤} لا^{٣٦٥} لا^{٣٦٦} لا^{٣٦٧} لا^{٣٦٨} لا^{٣٦٩} لا^{٣٧٠} لا^{٣٧١} لا^{٣٧٢} لا^{٣٧٣} لا^{٣٧٤} لا^{٣٧٥} لا^{٣٧٦} لا^{٣٧٧} لا^{٣٧٨} لا^{٣٧٩} لا^{٣٨٠} لا^{٣٨١} لا^{٣٨٢} لا^{٣٨٣} لا^{٣٨٤} لا^{٣٨٥} لا^{٣٨٦} لا^{٣٨٧} لا^{٣٨٨} لا^{٣٨٩} لا^{٣٩٠} لا^{٣٩١} لا^{٣٩٢} لا^{٣٩٣} لا^{٣٩٤} لا^{٣٩٥} لا^{٣٩٦} لا^{٣٩٧} لا^{٣٩٨} لا^{٣٩٩} لا^{٤٠٠} لا^{٤٠١} لا^{٤٠٢} لا^{٤٠٣} لا^{٤٠٤} لا^{٤٠٥} لا^{٤٠٦} لا^{٤٠٧} لا^{٤٠٨} لا^{٤٠٩} لا^{٤١٠} لا^{٤١١} لا^{٤١٢} لا^{٤١٣} لا^{٤١٤} لا^{٤١٥} لا^{٤١٦} لا^{٤١٧} لا^{٤١٨} لا^{٤١٩} لا^{٤٢٠} لا^{٤٢١} لا^{٤٢٢} لا^{٤٢٣} لا^{٤٢٤} لا^{٤٢٥} لا^{٤٢٦} لا^{٤٢٧} لا^{٤٢٨} لا^{٤٢٩} لا^{٤٣٠} لا^{٤٣١} لا^{٤٣٢} لا^{٤٣٣} لا^{٤٣٤} لا^{٤٣٥} لا^{٤٣٦} لا^{٤٣٧} لا^{٤٣٨} لا^{٤٣٩} لا^{٤٤٠} لا^{٤٤١} لا^{٤٤٢} لا^{٤٤٣} لا^{٤٤٤} لا^{٤٤٥} لا^{٤٤٦} لا^{٤٤٧} لا^{٤٤٨} لا^{٤٤٩} لا^{٤٥٠} لا^{٤٥١} لا^{٤٥٢} لا^{٤٥٣} لا^{٤٥٤} لا^{٤٥٥} لا^{٤٥٦} لا^{٤٥٧} لا^{٤٥٨} لا^{٤٥٩} لا^{٤٦٠} لا^{٤٦١} لا^{٤٦٢} لا^{٤٦٣} لا^{٤٦٤} لا^{٤٦٥} لا^{٤٦٦} لا^{٤٦٧} لا^{٤٦٨} لا^{٤٦٩} لا^{٤٧٠} لا^{٤٧١} لا^{٤٧٢} لا^{٤٧٣} لا^{٤٧٤} لا^{٤٧٥} لا^{٤٧٦} لا^{٤٧٧} لا^{٤٧٨} لا^{٤٧٩} لا^{٤٨٠} لا^{٤٨١} لا^{٤٨٢} لا^{٤٨٣} لا^{٤٨٤} لا^{٤٨٥} لا^{٤٨٦} لا^{٤٨٧} لا^{٤٨٨} لا^{٤٨٩} لا^{٤٩٠} لا^{٤٩١} لا^{٤٩٢} لا^{٤٩٣} لا^{٤٩٤} لا^{٤٩٥} لا^{٤٩٦} لا^{٤٩٧} لا^{٤٩٨} لا^{٤٩٩} لا^{٥٠٠} لا^{٥٠١} لا^{٥٠٢} لا^{٥٠٣} لا^{٥٠٤} لا^{٥٠٥} لا^{٥٠٦} لا^{٥٠٧} لا^{٥٠٨} لا^{٥٠٩} لا^{٥١٠} لا^{٥١١} لا^{٥١٢} لا^{٥١٣} لا^{٥١٤} لا^{٥١٥} لا^{٥١٦} لا^{٥١٧} لا^{٥١٨} لا^{٥١٩} لا^{٥٢٠} لا^{٥٢١} لا^{٥٢٢} لا^{٥٢٣} لا^{٥٢٤} لا^{٥٢٥} لا^{٥٢٦} لا^{٥٢٧} لا^{٥٢٨} لا^{٥٢٩} لا^{٥٣٠} لا^{٥٣١} لا^{٥٣٢} لا^{٥٣٣} لا^{٥٣٤} لا^{٥٣٥} لا^{٥٣٦} لا^{٥٣٧} لا^{٥٣٨} لا^{٥٣٩} لا^{٥٤٠} لا^{٥٤١} لا^{٥٤٢} لا^{٥٤٣} لا^{٥٤٤} لا^{٥٤٥} لا^{٥٤٦} لا^{٥٤٧} لا^{٥٤٨} لا^{٥٤٩} لا^{٥٥٠} لا^{٥٥١} لا^{٥٥٢} لا^{٥٥٣} لا^{٥٥٤} لا^{٥٥٥} لا^{٥٥٦} لا^{٥٥٧} لا^{٥٥٨} لا^{٥٥٩} لا^{٥٦٠} لا^{٥٦١} لا^{٥٦٢} لا^{٥٦٣} لا^{٥٦٤} لا^{٥٦٥} لا^{٥٦٦} لا^{٥٦٧} لا^{٥٦٨} لا^{٥٦٩} لا^{٥٧٠} لا^{٥٧١} لا^{٥٧٢} لا^{٥٧٣} لا^{٥٧٤} لا^{٥٧٥} لا^{٥٧٦} لا^{٥٧٧} لا^{٥٧٨} لا^{٥٧٩} لا^{٥٨٠} لا^{٥٨١} لا^{٥٨٢} لا^{٥٨٣} لا^{٥٨٤} لا^{٥٨٥} لا^{٥٨٦} لا^{٥٨٧} لا^{٥٨٨} لا^{٥٨٩} لا^{٥٩٠} لا^{٥٩١} لا^{٥٩٢} لا^{٥٩٣} لا^{٥٩٤} لا^{٥٩٥} لا^{٥٩٦} لا^{٥٩٧} لا^{٥٩٨} لا^{٥٩٩} لا^{٦٠٠} لا^{٦٠١} لا^{٦٠٢} لا^{٦٠٣} لا^{٦٠٤} لا^{٦٠٥} لا^{٦٠٦} لا^{٦٠٧} لا^{٦٠٨} لا^{٦٠٩} لا^{٦١٠} لا^{٦١١} لا^{٦١٢} لا^{٦١٣} لا^{٦١٤} لا^{٦١٥} لا^{٦١٦} لا^{٦١٧} لا^{٦١٨} لا^{٦١٩} لا^{٦٢٠} لا^{٦٢١} لا^{٦٢٢} لا^{٦٢٣} لا^{٦٢٤} لا^{٦٢٥} لا^{٦٢٦} لا^{٦٢٧} لا^{٦٢٨} لا^{٦٢٩} لا^{٦٣٠} لا^{٦٣١} لا^{٦٣٢} لا^{٦٣٣} لا^{٦٣٤} لا^{٦٣٥} لا^{٦٣٦} لا^{٦٣٧} لا^{٦٣٨} لا^{٦٣٩} لا^{٦٤٠} لا^{٦٤١} لا^{٦٤٢} لا^{٦٤٣} لا^{٦٤٤} لا^{٦٤٥} لا^{٦٤٦} لا^{٦٤٧} لا^{٦٤٨} لا^{٦٤٩} لا^{٦٥٠} لا^{٦٥١} لا^{٦٥٢} لا^{٦٥٣} لا^{٦٥٤} لا^{٦٥٥} لا^{٦٥٦} لا^{٦٥٧} لا^{٦٥٨} لا^{٦٥٩} لا^{٦٦٠} لا^{٦٦١} لا^{٦٦٢} لا^{٦٦٣} لا^{٦٦٤} لا^{٦٦٥} لا^{٦٦٦} لا^{٦٦٧} لا^{٦٦٨} لا^{٦٦٩} لا^{٦٧٠} لا^{٦٧١} لا^{٦٧٢} لا^{٦٧٣} لا^{٦٧٤} لا^{٦٧٥} لا^{٦٧٦} لا^{٦٧٧} لا^{٦٧٨} لا^{٦٧٩} لا^{٦٨٠} لا^{٦٨١} لا^{٦٨٢} لا^{٦٨٣} لا^{٦٨٤} لا^{٦٨٥} لا^{٦٨٦} لا^{٦٨٧} لا^{٦٨٨} لا^{٦٨٩} لا^{٦٩٠} لا^{٦٩١} لا^{٦٩٢} لا^{٦٩٣} لا^{٦٩٤} لا^{٦٩٥} لا^{٦٩٦} لا^{٦٩٧} لا^{٦٩٨} لا^{٦٩٩} لا^{٧٠٠} لا^{٧٠١} لا^{٧٠٢} لا^{٧٠٣} لا^{٧٠٤} لا^{٧٠٥} لا^{٧٠٦} لا^{٧٠٧} لا^{٧٠٨} لا^{٧٠٩} لا^{٧١٠} لا^{٧١١} لا^{٧١٢} لا^{٧١٣} لا^{٧١٤} لا^{٧١٥} لا^{٧١٦} لا^{٧١٧} لا^{٧١٨} لا^{٧١٩} لا^{٧٢٠} لا^{٧٢١} لا^{٧٢٢} لا^{٧٢٣} لا^{٧٢٤} لا^{٧٢٥} لا^{٧٢٦} لا^{٧٢٧} لا^{٧٢٨} لا^{٧٢٩} لا^{٧٣٠} لا^{٧٣١} لا^{٧٣٢} لا^{٧٣٣} لا^{٧٣٤} لا^{٧٣٥} لا^{٧٣٦} لا^{٧٣٧} لا^{٧٣٨} لا^{٧٣٩} لا^{٧٤٠} لا^{٧٤١} لا^{٧٤٢} لا^{٧٤٣} لا^{٧٤٤} لا^{٧٤٥} لا^{٧٤٦} لا^{٧٤٧} لا^{٧٤٨} لا^{٧٤٩} لا^{٧٥٠} لا^{٧٥١} لا^{٧٥٢} لا^{٧٥٣} لا^{٧٥٤} لا^{٧٥٥} لا^{٧٥٦} لا^{٧٥٧} لا^{٧٥٨} لا^{٧٥٩} لا^{٧٦٠} لا^{٧٦١} لا^{٧٦٢} لا^{٧٦٣} لا^{٧٦٤} لا^{٧٦٥} لا^{٧٦٦} لا^{٧٦٧} لا^{٧٦٨} لا^{٧٦٩} لا^{٧٧٠} لا^{٧٧١} لا^{٧٧٢} لا^{٧٧٣} لا^{٧٧٤} لا^{٧٧٥} لا^{٧٧٦} لا^{٧٧٧} لا^{٧٧٨} لا^{٧٧٩} لا^{٧٨٠} لا^{٧٨١} لا^{٧٨٢} لا^{٧٨٣} لا^{٧٨٤} لا^{٧٨٥} لا^{٧٨٦} لا^{٧٨٧} لا^{٧٨٨} لا^{٧٨٩} لا^{٧٩٠} لا^{٧٩١} لا^{٧٩٢} لا^{٧٩٣} لا^{٧٩٤} لا^{٧٩٥} لا^{٧٩٦} لا^{٧٩٧} لا^{٧٩٨} لا^{٧٩٩} لا^{٨٠٠} لا^{٨٠١} لا^{٨٠٢} لا^{٨٠٣} لا^{٨٠٤} لا^{٨٠٥} لا^{٨٠٦} لا^{٨٠٧} لا^{٨٠٨} لا^{٨٠٩} لا^{٨١٠} لا^{٨١١} لا^{٨١٢} لا^{٨١٣} لا^{٨١٤} لا^{٨١٥} لا^{٨١٦} لا^{٨١٧} لا^{٨١٨} لا^{٨١٩} لا^{٨٢٠} لا^{٨٢١} لا^{٨٢٢} لا^{٨٢٣} لا^{٨٢٤} لا^{٨٢٥} لا^{٨٢٦} لا^{٨٢٧} لا^{٨٢٨} لا^{٨٢٩} لا^{٨٣٠} لا^{٨٣١} لا^{٨٣٢} لا^{٨٣٣} لا^{٨٣٤} لا^{٨٣٥} لا^{٨٣٦} لا^{٨٣٧} لا^{٨٣٨} لا^{٨٣٩} لا^{٨٤٠} لا^{٨٤١} لا^{٨٤٢} لا^{٨٤٣} لا^{٨٤٤} لا^{٨٤٥} لا^{٨٤٦} لا^{٨٤٧} لا^{٨٤٨} لا^{٨٤٩} لا^{٨٥٠} لا^{٨٥١} لا^{٨٥٢} لا^{٨٥٣} لا^{٨٥٤} لا^{٨٥٥} لا^{٨٥٦} لا^{٨٥٧} لا^{٨٥٨} لا^{٨٥٩} لا^{٨٦٠} لا^{٨٦١} لا^{٨٦٢} لا^{٨٦٣} لا^{٨٦٤} لا^{٨٦٥} لا^{٨٦٦} لا^{٨٦٧} لا^{٨٦٨} لا^{٨٦٩} لا^{٨٧٠} لا^{٨٧١} لا^{٨٧٢} لا^{٨٧٣} لا^{٨٧٤} لا^{٨٧٥} لا^{٨٧٦} لا^{٨٧٧} لا^{٨٧٨} لا^{٨٧٩} لا^{٨٨٠} لا^{٨٨١} لا^{٨٨٢} لا^{٨٨٣} لا^{٨٨٤} لا^{٨٨٥} لا^{٨٨٦} لا^{٨٨٧} لا^{٨٨٨} لا^{٨٨٩} لا^{٨٩٠} لا^{٨٩١} لا^{٨٩٢} لا^{٨٩٣} لا^{٨٩٤} لا^{٨٩٥} لا^{٨٩٦} لا^{٨٩٧} لا^{٨٩٨} لا^{٨٩٩} لا^{٩٠٠} لا^{٩٠١} لا^{٩٠٢} لا^{٩٠٣} لا^{٩٠٤} لا^{٩٠٥} لا^{٩٠٦} لا^{٩٠٧} لا^{٩٠٨} لا^{٩٠٩} لا^{٩١٠} لا^{٩١١} لا^{٩١٢} لا^{٩١٣} لا^{٩١٤} لا^{٩١٥} لا^{٩١٦} لا^{٩١٧} لا^{٩١٨} لا^{٩١٩} لا^{٩٢٠} لا^{٩٢١} لا^{٩٢٢} لا^{٩٢٣} لا^{٩٢٤} لا^{٩٢٥} لا^{٩٢٦} لا^{٩٢٧} لا^{٩٢٨} لا^{٩٢٩} لا

في ذر الحرب، فاقصد عديها، وحصلت امرؤها استثناء فدية

ردن مائك إلى اسم نرجل قبل امره عرض عيها الإسلام، فإن
أطلب لا دفع عرقه، وان خدم عاتق بعجب عرقه وإن أسبب عرقه
قله، قلت عمن قضاء، قلعه، وقال المدظله^(١) في سلام المرأة من وجهه
حل فقه لعرقه سهما بمجرد اسلامها، أو ينسب لها العبدان أو يوقف في
العبدان^(٢) لمن سلم الاسم نكاح، والا دفع اندرة، فيه خلاف مشهور،
وعاصيل، وميل السدي في ذ القرعة تقع بمجرد الإسلام

لم يحكى عن طائفة السوية، لم يصاد من كثير أن المرأة تنحب من ان
تزوج غيرها، أو يرضى من ن يسلم يستمر هذه عيها، ثم

وحكى الساجي^(٣) في خبر وهابي، رضي الله عنهما - أنها تحب من
سأب عرقه، وقد شاهدت آلرب هذه، وهذا من خبر رضي الله عنه -
غير و هذه، وبني أقرت عني يظهر أنها يرضى بسلام

الخلاص إذا قسم حد لزوجه المذكورين، وتحلف لأخر حتى
اتقمت بعده، تصح نكاح في قول عامة العلماء، قال ابن عبد البر لم
يحلف بها في طاء، إلا شيء روي عن أبي حمزة رضي الله عنه في جماعة العلماء
فهم شعبة عند أحمد، زعم أنها برؤ فيه وإن عدل العمد، لما روي به في
أمنه حب على ر، حتى أبي يحيى نكاحها لأول روي، أبو داود^(٤)، حنج
به أحمد، لعل له ليس بروي له ولما نكاح مستأنف. قال لس ل أصل
وميل كان بين إسلامها ورضى إليه ثمة مسير، ون قوله تعالى ﴿لَا حُلَّ لَكُمْ

(١) من روي في روي، (٢) من روي، (٣) من روي، (٤) من روي

(٥) من روي، (٦) من روي، (٧) من روي

(٨) من روي، (٩) من روي، (١٠) من روي

وأخرج أبو سعيد بن مسعود في الزهري و كتاب فاختة بنت ثوليد عند صفوان بن أمية، وأم حكيم عند عكرمة فأسماها يوم نكح
وقال أيتها عائكة بنت ثوليد بن الصفياء أخت حماد بن ثوليد كنت
روح صفوان بن أمية ذكرها المستعصي في الصحابة وأحمد بن محمد بن ثوليد
عن ابن حريج، قال جاء الإسلام وعنده أبي سفيان بن حرب بنت مسعود وعنده
صفوان بن أمية بنت أم وهب بنت أبي مية وعنده بنت لاسود بن مظالم،
واسمها بنت أبي سفيان بن حرب وعنده بنت ثوليد بن مسعود، وروى
مسعود بن سعد، وروى ملاءم الأ. في عامر بن مالك، (فأشركوه)،
وكتاب له أصب، وروى الإسلام بن مسعود فاختة بنت لاسود، وكان يده
مروجه بخلت هو عليها، ثم حش عائكة في خلافة عمر - رضي الله عنه - هـ
فمن، وروى بنت لاسود هذه هي أخرى، قال "الحفظ في ترجمتها
فاخته بنت لاسود بن الحظاء بن أسد بن عبد المطلب القرشية لأسدها كانت
تحب صفوان بن أمية من حلف أسدها حرة، عاينها ٥٥، يده، امرئ الإسلام
بينهما - أخرجه المستعصي بسند أبي بن حريج - قال: روى الإسلام بن أريج
عن أبيه، يرويه فذكرها: له ولم يذكر ابن عبد البر في "الاستيعاب" إلا
فاخته بنت ثوليد فقال: أسماها من زوجها صفوان بن أمية، أشهر، لأنه داود بن
الحصين هـ

وهي "الصحيدة" لله في فاختة أخت حماد بن ثوليد جد صفوان بن أمية
صفوان بن أمية ياب يوم النكاح، وداخله بنت لاسود القرشية وروحه أمية في
حقيقه ثم بنت صفوان، وعنده بنت حماد بن أمية وروحه صفوان بن أمية
فلحقها أيام عمر، اهـ

(١) الإصابة (١/ ١٢٩)

(٢) نظر "أحمد بن حنبل" (٥/ ٥٠٥).

برذاه رسول الله ﷺ أصاباً بصفوان بن أمية، ودعاه رسول الله ﷺ إلى الإسلام

الأسير، فخرج صفوان، ثم ذكر القصة يسامها من تكمل صفوان دية وعياله ومجيبته بمدينة منك رسول الله ﷺ واختاره ﷺ بما شرط صفوان وإسلام لهذا العير، وأطلق له رسول الله ﷺ أسيره، ثم قال الحافظ: وله قصة مع صفوان، حتى أسلم صفوان، وحاش عير إلى خلافة عمر - رضي الله عنه - اهـ

وقال ابن عبد البر: عشر إلى صدف من خلافة عثمان، وسعر كلام الحافظ أن قصة الياف لعمير، وظاهر كلام ابن عبد البر المذكور أنها لوحد، وظاهر في ترجمة صفوان ما دل ابن الأثير أن عيراً وابنه كليهما جاءا بطنان الأمان، وبه يجمع بين الروايات

(برذاه رسول الله ﷺ) إسناده وذاه ليتحقق بذلك صفوان ما يخبره به وحب من قام به النبي ﷺ ودعاه إليه على حسب عادة اقرب في ذلك من أن من أسى منهم أحداً أعطاه سوطه أو رفاه أو حبلاً أو شيئاً يكون كالشاهد له على التأسير - كذا في التلميح -

ويقدم عن ابن أثير: بعد ما يرد له أو يرد له، وقيل بصاحبه النبي دخل بها حكة أماناً له

وأخرج الطبري عن طهر بن إسحاق، قال: خرج صفوان يريد حمة ليركب منها إلى الحبش، فقال عير بن وهب: يا بني! إن صفوان سيد حومة وقد خرج هارباً منك ليقذف بسسه في البحر فأبىه صلى الله عليه وسلم، قال: هو قس، قال: يا رسول الله اعطني شيئاً يعرفه بأهلك؟ فأعطاه عمامة التي دخل فيها مكة، فخرج بها عير حتى أدركه سجد، وهو يريد أن يركب البحر (لحقاً) لصفوان بن أمية) بعد أن أهدر دمه كما تقدم عن الطبري.

(ودعاه رسول الله ﷺ إلى الإسلام)، قال ابن أبي عمير: أن يعرض عليه

وَأَنْ يَفْذَرَهُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَحْدِي أَنْفَرُ قَبْلَهُ وَالْأَسْبَرُ شَهْرِي، فَسَبَّ قَبْلَهُ
صَفْوَانٌ

الإسلام في بينا ر مده وأحكامه ومبادئه (الأن مقدم) بفتح دهمزة، فمدهاً على
الإسلامه ومده مع الفاء (عليه السلام) لأن وحدي الموك أي أ. (أما) (فمنه) يعني
إ. في مذهب الإسلام الشريعة، وتخرج منه (وإلا) أي لا بد منه به وكرمه
(سيرة) يشهد له على صيحه لأمر من التفسير (شهرين) يقال ستره من
طلفه أكرمه و جللاه، والمقصود في الحديث تمكينه من السر في لأرضه أنا
حيث شاء، يظهر في أحوال المسلمين، وقد سماه أسلم وقد ساء يرجع إلى دار
الحرب من غير أن يتحقق أحد ضروريين في العلم

ط. ساجي شير شهر من بني بؤنة فيهم لا يعرض له أحد، حكاه
ابن العربي من عيسى بن تينار، قال لباحر وعنتي أن ذلك إما كان ليتمكن
منهم من الخروج أو حبس ياء من بلاد بصرى، قال أبو العوف الساجي
هذا أصل في عهد الخلف من المشركين والمسلمين مدة مصرمة، وقد قاله ليس
باليسر، ربما هو ما بين لاجل من المشركين يبري الإسلام وحاله، لأن، منه
تخل به ولا كان لما ساء يسكنه بفتح ساءه، لا أن يريد أن يسمى التأمين
صلحاً معاً أ. ولأن المؤمن أيضاً يأمن من الله

نكر في المعنى اسم يخص به وهو التأمين، والصلح اسم لمسمى نكر
يخص به، وحملت أحكامها لأن الخصام مالك نفسه وبخري عنه حكمه،
والمؤمن لا يملك نفسه ولا بخري عنه حكمه، وإنما بخري عنه حكم من
أنت

(فيما قدم صفوان) أي دمج مع وهب من حقه وقد أدركه يريد أن يركب
البحر، قال ابن الترمذي^(١) أدرك وهو يريد أن يركب البحر فراجع به، وذكره

(١) (١٠٩) (١٠٩)

(٢) (١٠٩) (١٠٩) (١٠٩)

يُحْتَسِبُ فَأَرْسَلْ إِلَى صُغُورِ بَنِي أُمَيَّةَ يُسْعِرُهُمْ أَذَانَهُ وَصَلَاتَهُ عُلْفَةً

عيلة كبيرة فيها عدة بطون يُسَوَّلُ إِلَى عَوَارِثِ بَنِي صُغُورِ بَنِي عِكْرَمَةَ بَنِي حَضَمَةَ بَنِي
حَسٍّ عِلَالًا بَنِي الْهَاشِمِ بَنِي مِصْرَ (يَحْتَسِبُ) بِهَا، مَهْمَمَةٌ وَبُزْمٌ مَضْمُونٌ، وَدَبِيرٌ
مَكَّةَ وَخَدْعَةٌ، خَرَجَ إِلَيْهَا الْهَاشِمِيُّ فِي شَوَّالٍ، وَبَيْنَ ذَلِكَ فِي رَجَبٍ عَسَرَ الْأَمْرَ
فِي أَهْلِ لُصْبِيَّةٍ وَالْقَبْرِ عَنِ بَطْنِهِ.

(فَارْسَلْ) نَفَذَ (إِلَى صُغُورِ بَنِي أُمَيَّةَ يُسْعِرُهُمْ) بِنِي صُغُورِ دَسُورٍ لَهُ كَلْبٌ فِي
صُغُورٍ، دَسُورٌ بَنِي الْقُصَاةِ فِيهِ رَدْعَةٌ الْحَاجَةُ يَنْتَوِي إِلَى التَّجَاهَةِ إِذَا سَمِيَ يَكُنَى
الْمُحَمَّدُ دَسُورًا لِأَسْرَرَةٍ مِنْ أَهْلِ لُصْبِيَّةٍ سَرَّ الْقُصَاةَ لَهَا، أَمَّا وَقَدْ
الْحَاجِي الْغَارِيَّةَ سَدَّاهُ مِنْ كُفَّارٍ وَغَيْرِهِ، هَذَا رَأْيُكَ قَالَ الْمُحَمَّدُ الْأَدَبُ
الْأَدَبُ، جَمْعُهُ أَذْوَادٌ، وَفِي التَّجْمُوعِ يُسَمَّى دَسُورًا فِي أَلْفِ الْعَرَبِ مِنْ سِلَاحٍ
وَسُجُودٍ، وَصَلَاتُهُ عُلْفَةٌ.

فَأَمَّا فِي الْقُدَمَاءِ مِنْ مَدَائِنٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلُفَ الْقُدَمَاءُ نَوَاحِيَهُمْ كَمَا
حَسَّ بَعْضُهُ، وَفَالِ بَنِي إِسْمَاعِيلَ لَا يَكُونُ مِنْ أَتْيَافِ الْقَبْرِ بِمَسَدِهِ لَعَلَّ
تَلْبِيسَهَا وَيُصَلِّي فِيهَا تَوْبَةً بِمَسَلَهَا، فَهِيَ رِيَّةٌ بَنِي الْقَبْرِ بِحِمْلٍ أَنْ يَكُونَ
فِي أَسْفَلِ مِنَ الصَّحَابَةِ ثُمَّ يَسْتَمِ بِسُوءٍ حِينَ الْهَدْمِ، أَعْلَى مَوَاقِفِ الْهَدْمِ
يَجُوزُ أَنْ يَسْقِي فِيهَا، لَأَنَّ الدَّرَجَ مَا يَسْلُفُ بِسُوءٍ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ.

دَلَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ بَنِيهِمْ قَدَّامُ بَنِيهِمْ، وَفِي عِلَالَتِهِ، كَمَا هُوَ
وَالْقُدَمَاءُ، وَالتَّوْبَةُ الْبُيُوتُ فِيهِ خَلْفُهُ لَا تَأْتِي بَنِيهِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَمْرٌ هَمٌّ،
كَأَنَّهُمْ رَيْنَ الْتَوْبَةِ السَّلَاسِي وَالْإِزْلَامُ هَذَا أَحْمَدُ، شَيْءٌ إِلَى أَنْ يُعِيدَ
الصَّلَاةَ، بَعَثِي مَنْ صَلَّى لَهُ وَيَحْتَمِلُ وَحَيْثُ خَدَّاهُ وَحُوبَ لَاهَانَهُ،
وَهُوَ قَبْرٌ بَدَهِ، وَكَذَلِكَ بَنِيهِ وَالشَّافِعِيُّ لَأَرَّ، وَالْمَوَاقِفَاتُ لَأَهْمُ لَا

وَهُوَ كَاهِنٌ، وَأَمْرَانَهُ مُنْجَمَةٌ، ذَاكَ يَفْرُقُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
أَمْرَانِهِ

يكون بما حرج باختياره ولم يدعه النبي ﷺ إلى دينه لما روي عنه ﷺ أنه
لا يمسح بمسكه ولم يمسحه من الخروج لما جاء في طريقه وسره
مع النبي ﷺ ما يتوحي عن عهده أنه الإسلام، فيكون سبباً للإسلام، وهم النسخ
لم يثابروا بخروجه معه، وإنما يتناول مسامحة به^١ اهـ

قال السمعاني^(٢) لا يسمعون بمسكه وبهذه قال أبو الحسن
والجو حابي، وجماعه من أهل العلم، وعن أحمد بن حنبل على قول الأئمة
من وكلام الطبري يدل عليه أيضاً حديث الجاحظ، وهو منسوب إلى أبي
صهوان بن ميمون، ويشترط أن يكون من يسمعون به حسن الرأي في المسلمين
فإن كان غير ما روي عنهم سمحوا بالإسماع به، ووجه الأول قد روي عنه
من قوله ﷺ إلى أئمة يمسك، رواء انتجبه وغيره اهـ

ومن أئمة^(٣) من لم يركب في إتيان عدم حوار لا يسمعون بالمسكين،
تذهب جماعه من العلماء منهم الشافعي، وحكي عن أبي حنيفة وأصحابه، يجوز
الأدب . . . كذا والفتن حر . . . يسمعون على أقواله وسواها لا . . . ﷺ
يصحون . . . ﷺ أنها منقطع من المسلمين مصاحبة لروم، ويعززون حجة
عدوا من راء المسلمين . . . حكى ابن دعلج عن الشافعي وغيره بحوار
إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين، ودعت الحاجة به وإلا فبكره، اهـ

وهو^(٤) أي صغور (الكلار) . . . (وأمراً) . . . في اسمها . . . تقدم
(فصله)، ولم يفرق رسول الله ﷺ بينه وبين أمرك، قال الساجي: يريد ثم يفسخ
نكاحه، وما التفرقة بأن لا يجتمعها، فهي عبدة، وإن لم يذكرها إروى في

(١) (التمحيص)، (٤٦٤/٨)

(٢) (التمحيص)، (١٢٦/٢٣٦)

منه في كل سنة من سنة 1400 هـ إلى سنة 1405 هـ

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٩

٤١٠

٤١١

٤١٢

٤١٣

٤١٤

٤١٥

٤١٦

٤١٧

٤١٨

٤١٩

٤٢٠

٤٢١

٤٢٢

٤٢٣

٤٢٤

٤٢٥

٤٢٦

٤٢٧

٤٢٨

٤٢٩

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٦

٤٣٧

٤٣٨

٤٣٩

٤٤٠

٤٤١

٤٤٢

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

٤٤٦

٤٤٧

٤٤٨

٤٤٩

٤٥٠

٤٥١

٤٥٢

٤٥٣

٤٥٤

٤٥٥

٤٥٦

٤٥٧

٤٥٨

٤٥٩

٤٦٠

٤٦١

٤٦٢

٤٦٣

٤٦٤

٤٦٥

٤٦٦

٤٦٧

٤٦٨

٤٦٩

٤٧٠

٤٧١

٤٧٢

٤٧٣

٤٧٤

٤٧٥

٤

قال ابن شهاب: ولم يسمعت أبا امرأة فاجرت إلى الله ورسوله، وروحها كأبوي مقيم يدار الكفر، إلا فرغت من روحها بينها وبين زوجها، لا أن يقدم زوجها مهاجراً حتى أن تقضي عديها

وصار إلى سيدة بعد الهجرة، ما حرم النبي ﷺ بشرة إلا محرمة بعد الفتح.

(قال ابن شهاب) لمذكور (ولم يسمعت أن امرأة واحدة) مهاجرت إلى الله ورسوله ﷺ سلمه (وروحها) روح حاليه (كافر مقيم يدار الكفر) وفي نسخة سار الحرب (إلا فرغت) تشديد لراء من التفريل (محرلها بينها وبين زوجها) إلا أن يقدم زوجها مهاجر قبل أن تقضي عديها، قال صاحب "المحلى" قال: جمعت المرأة نسمة وروحها كافر مقيم يدار، فهما على نكاحهما حتى يقضي العدة، وهذا قول مالك والشافعي وأحمد فلا يبيح الفرية عنهم فتبين يدارين إذا لم تنقض عده. وقال أبو حنيفة: لا شيء يتبين القايين، اهـ قلت: وهكذا حكى في نسخة السند من آل الباب

ويُشجل على قول الزهري: روي عن النبي ﷺ أنه إذا أسير رجل على روحها بعد ثمار سين، وقبل سب سين، وقبل سب سين، جميع منها الحافظ: بأن يجراد سب سين ما بين مجرة سب وإسلامه، وهو بين في المقاري فإنه أبهر بدار، فأرسلت ربيب من مكة في هدنة، فأطلى بها بغير فداء، وسرد النبي ﷺ أن يرسل به ربيب، فولى له بذلك، ويزد بالسين أو ثلاث ما بين رسول قوله دعاس: **لَا تَقْطَلْ مَنْ لَدُنْكَ وَلَا تَمُوتْ لَهُ** وقيلوه مسماء، فإن بهما سين وأتهر.

قال صاحب: "وهذا روي عن حماد بن شعيب عن أبيه عن حماد بن

(١) فتح الباري (١/٤٢٢)

(٢) «محلى» (٢/٣١٣)

التي ^١ روي عنه أبي بن العاصي كناج جديد، وقد روي هذا عن غيره، وهذا الرز رأسه، ولو لم يروي عن أبي عبد الله أنه قال: «عجب كناج الأول» من أن الرز، من مثل الصفاق الأول، وهذا الفرع الذي كان ذلك قبل أن يروى عن أبي عبد الله، وكان ذلك قبل أن يروى سورة برية بقطع العهد بين المشركين والمسلمين.

ويحتمل أنها لم تكن مكمل ثلاث حبر، ويحتمل أن يكون حكمها مسوخ، وثبت النسخ بالإجماع على أنها إذا ألفت عليها، فقد بائست، وهذا

دال على الاحتفاظ^٢، نعم، نقل الإجماع عن ذلك ابن عبد البر، وأما إلى أن بعض أهل المشاهر كان يجرده، ورواه بالإجماع المذكور، (تعمد بنسبته) العلامة به فديان وهو موقوف على علو وعرف إبراهيم النخعي، أخرجه ابن أبي شيبة نحوه بطرق قوية، وبه قال حماد بن عيسى، وأجاب حنظلي عن الإجماع أن مقتضى الاحتفاظ في ذلك الموضع من غير الطاعة، لا سيما إذا كانت حجة هي سنة وأشتهر فلا ينبغي أن يفتن عن ذلك الأقراء لعرض هذه الحياة، ويحصل هذا أختاب البيهقي، وهو أول ما يعتمد على في ذلك.

وحكى البيهقي في الأصل كعموده عن سعد بن أبي حمزة أن حدث ابن عباس أصبح يروى حديث عمرو بن شعيب، وعلمته بدين حجاج بن ارفدة، وبه علمه أشد من ذلك، وهي ما ذكره أبو حمزة في كتاب الكناج عن يحيى بن عمار، أن حجاج لم يسمعه من عمرو بن شعيب، وإنما سمعه عن العزمي، ويعزى عن شعيب بن عبد الله، وكذا قال حماد بعد تخرجه عن العزمي لا يسوي شيئاً، قال: «لصاحبهما أقر على الكناج الأول» إلى آخر ما سطره الاحتفاظ.

(١) فتح الباري، (٩/١٣٣)

[illegible]

فَكَرَّ مِنْ الْهَمِّ ۖ وَقَوْلُهُ قَدْ مَاتَ أَحْمَدُ وَيَعْنِي عَدُوَّهُ بِمَعْنَى مَاتَ
وَقَاتَلَ رَفَعَهُ ۖ وَخَرَجَ لَمْ يَجِدْ أَبًا عَدُوًّا لِيَوْفِيهِ أَوْ مَاتَ عَدُوًّا لِيَوْفِيهِ
فَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ ۖ وَكَانَ مَعِي أَحْمَدُ فَقَالَ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا ۖ وَكَانَ لِيُفَرِّقَ
وَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مَا أَفَادَ نَحْوُ حَسْبُكَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَوْ مَاتَ ۖ ثُمَّ
لَسِمَ عَدُوًّا بَعْدَ ۖ وَكَانَ لَا يَفْعَلُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَهِيَ بَرُوْجُهُ الَّتِي فِي دَارِ الْحَرْبِ ۖ إِلَّا
فِي الْقَرْيَةِ نَحْوِ مَرَاغِمَةٍ ۖ وَجَعَلَ فِي مَعْدِنِ الْأَسْبَلَةِ عَمِي ۖ وَكَانَ عَمِي ۖ
بِأَمْرِ عَمِي ۖ وَكَانَ فِي الْأَرْضِ مَا يُدْعَى سَيِّدًا ۖ وَكَانَ فِي مَعْدِنِ عَمِي ۖ وَكَانَ فِي
الْقَرْيَةِ عَمِي ۖ وَكَانَ فِي الْأَرْضِ مَا يُدْعَى سَيِّدًا ۖ وَكَانَ فِي مَعْدِنِ عَمِي ۖ وَكَانَ فِي

[illegible]

(4) $\mathcal{L}_1 \subseteq \mathcal{L}_2 \subseteq \mathcal{L}_3 \subseteq \dots$

(۴) انجمن نقد و نظر (۱۹۹۱)

. . .

وسبح ربك أجمعين بتمامه - رحمه الله - في يوم الجمعة
 طهرني به سبع أوقات في كل يوم من أيامه، وربي لا تأخذه
 الغفلة عما قد فعلت بك، قد سببت لك في الدنيا ما لا يحصى من
 النعمان، ولا أريد أن أكون ممن يفتخر بما لا يحصى من النعمان،
 وخير ما رزقته لك في الدنيا ما لا يحصى من النعمان، وربي لا تأخذه
 الغفلة عما قد فعلت بك، قد سببت لك في الدنيا ما لا يحصى من
 النعمان، ولا أريد أن أكون ممن يفتخر بما لا يحصى من النعمان.

وحدثني عن الصادق عليه السلام أنه قال: من سببت في الدنيا ما لا يحصى من النعمان،
 لم يفسد له يوم يكسبه الرزق، بل يوفى ما سببت، وهو ما لا
 يحصى من النعمان، ولا أريد أن أكون ممن يفتخر بما لا يحصى من النعمان،
 وخير ما رزقته لك في الدنيا ما لا يحصى من النعمان، وربي لا تأخذه
 الغفلة عما قد فعلت بك، قد سببت لك في الدنيا ما لا يحصى من
 النعمان، ولا أريد أن أكون ممن يفتخر بما لا يحصى من النعمان.

وحدثني عن الصادق عليه السلام أنه قال: من سببت في الدنيا ما لا يحصى من النعمان،
 لم يفسد له يوم يكسبه الرزق، بل يوفى ما سببت، وهو ما لا
 يحصى من النعمان، ولا أريد أن أكون ممن يفتخر بما لا يحصى من النعمان،
 وخير ما رزقته لك في الدنيا ما لا يحصى من النعمان، وربي لا تأخذه
 الغفلة عما قد فعلت بك، قد سببت لك في الدنيا ما لا يحصى من
 النعمان، ولا أريد أن أكون ممن يفتخر بما لا يحصى من النعمان.

وحدثني عن الصادق عليه السلام أنه قال: من سببت في الدنيا ما لا يحصى من النعمان،
 لم يفسد له يوم يكسبه الرزق، بل يوفى ما سببت، وهو ما لا
 يحصى من النعمان، ولا أريد أن أكون ممن يفتخر بما لا يحصى من النعمان،
 وخير ما رزقته لك في الدنيا ما لا يحصى من النعمان، وربي لا تأخذه
 الغفلة عما قد فعلت بك، قد سببت لك في الدنيا ما لا يحصى من
 النعمان، ولا أريد أن أكون ممن يفتخر بما لا يحصى من النعمان.

(١) حدثني عن الصادق عليه السلام أنه قال: من سببت في الدنيا ما لا يحصى من النعمان،

(٢) لفظ الله تعالى (١٩٠٨ هـ)

وبنائه، وبعد انقضاء السنة التي مبيت بها في دار التحريم سرور زوجتها، وروى
أنها كانت حاملة، واستطعت حين طرحها مهاجرة إلى قمطية، وروى عنها جابر بن
الأسود، يرمي: «سوء أبو الغنم» على تركه في ما على السج، تحرق تاجراً
إلى الكرم، فأخذت عريه المسلم، ماله، و غير هي مرناً، تدخل بلقي على
زينب فأخبرته، ثم كتم رسول الله ﷺ الحرة، فزفوا إليه ناه، فاحصل إلى
مكة فاقى النوفاع، فأسلم، وخرج حتى قدم على رسول الله ﷺ.

وما ذكر في الروايات من قولهم: «ذلك بعد سب سبي أو نهان أو
ثلاث، حبس» من حيث قاربه بالأسنان، وقتل جدد عرو، سر، وأما
السمية، فعلى ذلك كثير، لأنها إن وقعت من حبر السب، فهو قريب من
عشرين سنة، وإن وقعت من حبر سرت، فثلاثون سنة، لا يحد، وهي
مكة، فأكبر من عشر، اهـ.

وفي «المعنى» لا يصح الاستدلال بهذه القصة لواحد من الفرقين، فإنه
كان قدوم أبي معاذ بعد انقضاء السنة بلا خلاف.

وفي «البيدة»^(١) قال شمس الأئمة في «المبسوط» قال الرافدي إن دلو
الإسلام إنما يهرس من دار الحرب بعد فتح مكة، فلم توجد بها من الثمار
يومئذ، هـ. ونسب الكلام على حسب ابن عباس صحاح «سجور» المعنى،
وحكى عن صاحب النعمية أن حديث ابن عمر إن صح فهو مروي مسوخ
عد الجميع، لأنهم لا يجهرون بالهوى بعد الفلحة. وإسلام يس كان قبل أن
ينزل كثير من القرآن^(٢).

واستدل المحقق^(٣) بقرينة الخلاف الدارس بقوله معاذ

(١) الدر المنثور ١/١١٤٦ (٢٧٤/١)

(٢) المنقذ، لا يحد ١/١٦٦ (٣٦٦/١٦٦)

(٣) الأحكام القبر، (٢/٢٣٨)

وَكُنْتُ سَخِطٌ عَزَمْتُ عَلَى أَبِي عِيَالِي أَنْ يَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ
وَوَجَدَ عَائِشَةَ وَ أَبِي جَهْلٍ مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى لَدَتْهُ نَيْسَبَ.
(وَرَحِلْتُ أُمَّ حَكِيمٍ)

(وَكُنْتُ عَزِيمًا) - عَزَمْتُ عَزَمْتُ مِنْ أَبِي عِيَالِي هَوَّلَ بِمَا كَانَ مِنْ
أَمْرِ عَائِشَةَ وَجَدْتُهَا كَانَتْ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ
كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ مِنْ سَبْعَةِ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا
عَزِيمَةً وَكَلَبَ الصَّغِيرَةَ فَاصْطَلَبَهَا فَاصْطَلَبَ أَسْعَابَ سَيْسَةٍ
أَخْطَمُوا لَهَا الْبَيْتَ لَا يَمْنَى حَكِيمٌ فِيهَا سَبْعَ أَهْلٍ عَزَمَ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ
فِي الْبَيْتِ وَ (وَجَدْتُهَا) لَا يَمْنَى فِي بَيْتِ عَائِشَةَ الْفَتْحِ عَنِ عَائِشَةَ
عَائِشَةَ رَأَتْهُ أَوْ أَبِي مُحَمَّدٍ حَتَّى يَذِي نَا حَتَّى يَذِي
كَانَتْ وَ (وَجَدْتُهَا) وَ (وَجَدْتُهَا) عَنِ
سَعْدِ بْنِ عَدِيٍّ

وَ (وَجَدْتُهَا) وَ (وَجَدْتُهَا) أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا
فِي الْبَيْتِ سَبْعَ أَهْلٍ عَزَمَ أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا
عَائِشَةَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا
عَائِشَةَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا
عَائِشَةَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا
عَائِشَةَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا
عَائِشَةَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا
عَائِشَةَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ أَمْرًا بِإِحْلَالِ مِنْهَا

وَأَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ وَوَجَدَ عَزِيمَةً مِنْ أَبِي عِيَالِي مِنَ الْإِسْلَامِ
عَائِشَةَ عَنِ الْفَتْحِ (حَتَّى لَدَتْهُ نَيْسَبَ) عَائِشَةَ
عَائِشَةَ عَنِ الْفَتْحِ (حَتَّى لَدَتْهُ نَيْسَبَ) عَائِشَةَ

١١٠٩) حديث

١١٠٩) حديث

(١١٠٩) حديث

حَتَّى قُبِضَتْ عَلَيْهِ بِالْيَمَنِ مَدْعَةً إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ. وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَامِ الْفَتْحِ. فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثْبَ بَنِي هُرَاحَ وَمَا عَلَيْهِ رِدَاءً

رسول الله ﷺ عليه (حتى قبضت عليه باليمن) أي بن حبشها (فدعته إلى الإسلام) بعد ما دعته إلى الوجود إلى رسول الله ﷺ (فأسلم) عكرمة (وقدم) مع زوجته (على رسول الله ﷺ) وهو بمكة (غام الفتح).

وروى البيهقي عن الزهري والنسائي عن شيوخه أن امرأة قالت يا رسول الله! قد ذهب عنك عكرمة إلى اليمن، وخذف أو سقته فأبته، فإن هو آمن، فخرجت في طلبه، فأدركته، وركب سديقه، وموتني^(١) يقول له لخصخص اخنص. قال ما مؤبر؟ قال قل لا إله إلا الله، قال ما حرب إلا من هذا، ولك هذا أمر يعرف العرب والمعم، حتى اللواتي، ما الذين إلا ما جاء به محمدا، هب الله ما في قلبي وخات أم حكيم ثلثون يا ابن عم، جنتك من عند أمي الناس وأوصل الناس وحير الناس، لا تهلك نفسك، إني قد استأمنت بك رسول الله ﷺ، فخرج معيها وجمي يطلب جعاعها، غنأني ويقول: أنت قاهر وأنا مسلم، فقال إن أمرا سعدت مني لأمر كبير، فلما دمي مكة قال ﷺ لأصحابه: أيأيكم عكرمة مؤمناً فلا نبيوا أبه. ذلك من العيث يؤذي الحري.

وعند البيهقي عن الزهري فوفد بين يديه ومعه روجه مشقة، فقال إن هذه أخبرتني أنك تحشي، فلما ﷺ صدقت فأنت أمر، قال لا م تدعو؟ قال ادعوا إلى أن شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وكذا حتى خذ خصص (سلام) الحديث، وفيه. فأسلم (فلما رآه رسول الله ﷺ) ملاً (وثب إليه) يثبته صرحله، قام بمرعه (فرحاً) بعددته حتى الرء وكسر ما عليه رداءً أي سقط رداءه ﷺ لاستجابته بالقيام حين رآه

(١) مدي الملاح في البحر، جند نواني

(٢١) باب ما جاء في الوليمة

وتقدم اختلاف الأئمة في ذلك في سميت الثاني والرابع من أحداث
الياس، وفي المعبر ذكر الطحاوي وابن كرمي أن عمر - رضي الله عنه
نزل بين حمري وصرابة استلب وأبانه في الإسلام

(٢١) ما جاء في الوليمة

مستع من يوم وهو تجمع لأن الزوجين بحضرة، قال لا هري،
وهذا امر لا يرمي، قبلها من نفسه نسبي واجتماعه، وعصامه بطرح
العرس هو فون أهل القلعة عيب منه عنها من حد فله وهو يستون من
الحليل وأحب بهرهما وحزم به الجوهري وبر الأثير

وهذا محاسب المحكم، الوليمة طعام العرس والإعلان، وفصل كل
طعام ضح يعرس وعيره، وقال الشافعي وأصحابه، تضع الوليمة غير كل دعوة
تتجد لسرد، حادثة من نكاح أو عتاد، وغيرهما، لكن الأسهر شمس عتد
الاحتلا في نكاح، وتفيد في غيره، فبدأ برتبة العتاد وهو ذلك

وحوم سعادته، ثم الفطري بأب لا يطفى في غير طعام يعمر الأ
يعرنة، وأما مدونه فهي أهم من الوليمة - وهي يفتح الذالك على ومسهو -
وذكر النووي بعد بعض أن أولام سبب لأعداد للعتاد، وتفيد لولادة،
والعرس بهر المعجبة وسكون امر - سلامة امرأة من انفس وقيل هو
ضام الأولاد، والعقبة تحصى يوم - مع، والتفيدة لتقوم انب رمتة
من انفع وهو الدار والوكيرة نكح المسجدة، والعقبة بعد رمتة لما
يحد عند نفسه، (السلامة كما يشهد لا حسب وثاها مسمودة، يحو معتها

قال حذفاً " اختلف في التبعة هل من يصنعها المقدم، ستر أو

نصحه به؟ وهل إن اتوهمه خاصر بطعم لدخول، وأما حد الإيثار، فيسمى
 الشذوذ - بضم الهمزة وسكون دال - ولحق الملك المصطفى، وقد نصحه - مأخوذ
 من قولهم: فرس شذوذ، أي يتعلم غيره، شقى طعام الإيثارك بذلك؛ لأنه
 يتقدم بدخول، وسد في معنى رتبة الإيثارك بمعية، والحقان يكرر التمهيد
 ويحذف أحد المتضمنين وآخر دال - بضم الهمزة وسكون دال - حد حد الهمزة
 ذكره ابن نصيب في "المشتمل" قال: إن الرقعة - هو الذي يصنع عند القسم -
 أي حد يعرفه كذا قدم، ويحتمل حم فهو مقصود به - وحسن أد يطرد
 ذلك في خلافه لكل صناعة - - - - - معادته فليسها تامل - لأنه إن كانت لفرد
 محصورين، فهو الغرض فتح النور، وإن كانت عامة فهي الجمل

قال المحقق^(١)، قال ابن نصيب: قوله **بطل** فالأولى من أي ليسه ساطع
 بل يتدب إليها وهي من فضله، وليس المراد بإسحق الأوجوب، ثم قال: ولا
 أعلم حداً وجبها، كذا قال، وهذا من رواية من عده بوجوب - بفتحها
 القوي - وهو إن مشهور التمسك بها مقدم، وإن البين عن حد، تكرر
 الذي في "معني" أنها من - وإن من يقال في معنى الخلاف من أهل العلم
 في ذلك، وسبأني كلام الموقل قريب، وفيه حال حسن التمسك هي الحاجة
 قال المحقق: هو وجه معروف عندهم، وحرره به سليم الزاري وقال: إنه ظاهر
 من كلام، وهو قول أهل الظاهر، كما صرح به ابن حزم، - وسبأني في
 كلام أندلس

وقيل من سبأ به - له عباس، ثم التواني لانتقال عن العرب بوجوب
 الإجابة بوجوب الأمر وجه مقرر - ثم مشهور في أقوال علماء الأوجوب -
 وصرح جعفر الشافعي والحنابلة - فرض غير - ومن شبهه بذلك، ومن
 مصر بحسنه - بخاصة أنها مسجلة - ذكر اللحي في معانيه أنه المصنف

وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سه، نكاته
أراد أنها وجبت بالنساء، وليست عرضاً، كما عرف من فاعلتهم، ومن بعض
الشافعية والحنابلة هي عرض كاذبة، وحكى بن ذهل الميعة: أن محل ذلك إما
قُبُحُ الشهود، أما لو حص كل واحد بالدعوة، وإن لإجابة تسمى.

وشروط وجوبها أن يكون الشافعي مكلماً حراً راشداً، وأن لا يحصى
الأقرب، دون العشرة، وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه أو طائفة فيها زهية
منه، وإن يكون الشافعي مسلماً على الأصح، وأن يختص باليوم الأول على
المتشهور، وأن لا يسبق، فمن سبق نعت الإجابة في يوم الثاني، وإن جاء مسلماً
قبل الأقرب حراً على الأقرب جواراً على الأصح، وأن لا يكون من يتأذى
بحضوره من مكر وضرب، وأن لا يكون له عذر وسطه المأووت في يومه
به في ترك اجتماعه، هذا كله في وليمة العرس.

وأما غير العرس، فقال بعض الشافعية بوجوب الدعوة مطلقاً، هوساً كان
أو غيره، رغم أن سزم أنه يوم جمهور الصحابة والتابعين، ويُعكّر عليه ما
روى عن عثمان بن عتيق المصنف، وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وجبة
العتان: لا يمكن دفعها، لكن يمكن الاعتصام به بأن ذلك لا يجمع القون
بالوجوب لو دعوا، وجزم بعدم الوجوب في غير وليمة التكديح المداكسة
والحدايلة والحنفية وجمهور الشافعية، وبإلغ السرغسي منهم، فنقل به
الإجماع، ونعظ الشافعي إتيان دعوة الوليمة حق، والوليمة التي تعرف بوليمة
العرس، ولكن دعوة ذوي إليها رجل وليمه، فلا أرخص لأحد في تركها، ولو
تركها لم يشر في أنه عاصي في تركها كما يبين في وليمة العرس، كما في
«الفتح»^(١)

(١) طه: (٤/٢٤٢).

عرساً كان أو غير عرس^(١١٦) أخرجه أبو داود^(١١٧) ربه ر الصحيح من سنة رساله
ور هي احسن النسخة في ابوابه وهي النسخة في لعرس خاصة ١٥٨ قال
خليل رحمه الله من اصحابه دفعه وقد شرح حديث في بعض روايات ابن عمر
برويها إذا دعي أحدكم إلى سنة عرس فليجبه روه ابن ماجه^(١١٨)

وروي له عثمان ر أبي اله من دعي إلى حنا فليجبه روه
لقد ان كذا لا تأتي احسان على عهد رسول الله ﷺ ولا تدفع اليه روه
إمام احمد بسنده و لا يفرج بفتح حلاه وكثرة الجمع فيه بخلاف
غيره والامر بالاحقة في غيره محمول على الاستحباب، اهـ

وفي النسخة احمدوا في وقت الويله هو قبل الدخول أو بعده
فحكى غيره أن الاصح عند مالك بعد دخول، قال الشيخ حبل هو
ظاهر النسخة وقد استعمله بعض اشيوخ قبل بناء وقال المحقق وسع
قله ويعد، وقال ابن مونس حب عبد الكرخ عند البناء رصرح
البارودي بأنها عند البناء وقال ابن المنذر في شرحه الأصح بولها
وفي نسخة سفيان في ينظري في قبل الدخول لا بعده، اهـ

وقال البارودي^(١١٩) في ربه وهي طعام للعرس خاصة منوية بعد ابداء
وقد عده لم تكن ولله شرفاً والمصنف أذ لحبها بعد البناء مذهب ابن أبي
فعلب بل اجرت: وحب بناء من عبي لها بشخص صريحاً و بناء
كلاهما و من محله كذا أو اهل علم أو ائمة سيرة، ومعهم جمهور

ولو حوب لإجابه غيره من حسنة

(١١٦) ١. في رواية (٢٧٤/٨)

(١١٧) نفس بر دجه (١٩١٢)

(١١٨) المنهج الكبير (٢٣٧/٦)

الأول إن لم يحضر من يدي به لمدته لأمر عيسى، كمن شهد الوضوء
في أعراس الناس فإن حضر من ذكر لم يجب الإحابة

والثاني إن لم يكن هناك منكر كنز من مرم

والثالث إن لم يكن هناك ضرر على المحتل

الرابع أن لا يكون كثرة رجاء، إن وجدت جاز التحلف

الخامس أن لا يكون لعلاقة باب دونه، فيحلف أن الباب يقف عند
حضوره ويركض، حار التحلف بما في ذلك من الحطة ويؤخذ منه بإحابة
التحلف لمن ينفذ حطة ارتضاع آخر حبه من غير موجب، وبني من الاعتدال
السقطه موجوب لإحابة تعد النكاح جداً ومريض، وشبه رجل أو مظهر أو
غرف على مرم، وأن لا يكون على رزق الأكل من ينفذ بهم، وقد لا
يفعل قصد له هاد

وبه يهتدي فما ما هذا وبه يحضره مكروه، لا انعمه منقوصه
أو في شمس، وانمي لابس رشد في التحلف، أن حضور كل ما يحلف إلا
ولم يدر، فيحضرها واجد، ولا يعقبه منقوصه، والمأذون إذا فعلت
لأب من حجر ومودته منقوصه أيضاً، وأما إذا فعلت للمصدر فحضرها مكروه،
وأما ولدت التوبة للسامع جداً، لمن أشر للسابع كانت الإجابة منقوبة لا
واجبة، إذ

قال ابن عابدين^(١) احتلف في إجابة المدعوه فإن يعصم لا يبع
تركها، وإن انعمه هي سهو والأفضل به بحيث إذا كتب ربه، ولا فهو
مخير، وإجابة أفضل، لأن فيه إختار، لا يرد في قلبه يسوس، وإذا أجاب

(١) فروه المختار (٩/٤٧٢)

١١١١/٢٧ - حدثني يحيى بن مسعود، عن حماد بن عمار،

قَالَ أَسْرَى عَالِلَةً

فَعَلَّ عَامِلٌ كَلَّيَ أَوْ لَا، وَ الْأَصْلُ أَنْ يَأْكُلَ لَوْ عَمَرَ حَاسِمٌ، وَهِيَ «الْبَيْتَةُ» حَتَّى
تُدْعَوْ سَهْ، وَهِيَ أَوْ غَيْرَهَا، وَأَمَّا دَعْوُهُ فَيَقْصِدُ بِهَا التَّطَاوُلَ، أَوْ إِشْرَافَ الْحَمْدِ،
أَوْ مَا أَشْبَهَ، فَلَا يَنْفِي إِحْسَانَهُ، لَا عَمَّا أَهْلُ يَعْلَمُ، فَقَدْ قِيلَ لَهُ وَهِيَ أَعْدَى
بَدَلٌ فِي حَقِّهِ غَيْرُهُ، لَا ظَنُّهُ.

«بِالْإِحْتِيَاظِ» وَبَيْتَةُ الْعَرَبِ سَهْ فَدَعَا أَنْ لَمْ يُحْيِيهَا أَتَمَّ، يَقُولُهُ عَلَيْهِ
«مَنْ لَمْ يَجِبْ لِدَعْوَةِ حَقِّ عَمِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَإِنْ كَانَ صَانِعًا أَحَابِثَ وَبَدْعًا، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ صَانِعًا أَكَلَّ بِدَعَا، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَجِبْ ثُمَّ وَجَّهًا» لَا يَدَّ سَهْرًا
بِالْمَقْبُوفِ، وَمَقْبُوفَاتُهَا - ه - مَوْفٍ - بِحُلَافٍ غَيْرُهُ

وَصَرَّحَ شُرَاحُ «الْقَامُوسِ» أَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنْ نَوَاجِبٍ وَهِيَ «الْبَيْتَةُ حَابِلَةٌ عَمِ
«الْبَيْتَانِ» بَوَاقِي إِلَى دَعْوِهِ فَالْوَاجِبُ الْإِحَابَةُ إِنْ سَمَّ بِكَرِّ هَذَاكَ مَحْصِيٍّ وَلَا
يَدْعُهُ، وَالْأَمْسَاحُ اسْلَمَ فِي رَمَاحًا إِلَّا يَطْعَمُ لِحَبٍّ لَمْ لَا يَدْعُهُ وَلَا يَصْعَدُ
أَمَّا وَالْظَّاهِرُ حَمَلُهُ عَلَى غَيْرِ لَوْلَيْتُهُ

وَفِي «الْمُحْتَارَةِ» دَعَا إِلَى وَهْمَةٍ، ثُمَّ نَعَبَ أَوْ غَنَاءَ قَعْدَ وَكُنَّ لَوْ
الْمَكْرُ فِي تَمْرٍ مَوْهَسٍ الْعَانَةِ لَا يَبْقَى أَنْ يَقْعُدَ كُلُّ بِشْرٍ مَرْمَعًا، «عَلَى
الْأَوَّلِ إِنْ قَعْدَ عَلَى الصَّنْعِ فَعَلَّ» وَإِنْ لَا يَقْعُدُ حَسْرَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَقْعُدُ بِهِ،
وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَقْعُدُ عَلَيْهِ لَمْ يَقْعُدْ عَلَيْهِ لَمْ يَجْعَلْ حَرْجٍ لَمْ يَقْعُدْ لَأَنَّ فِيهِ شَيْءَ الْبَدَنِ،
وَالْمَحْصِيُّ عَنِ الْإِمَامِ كَانَ يَبْلُغُ بِإِصْبَرٍ مَقْعَدِي بِهِ، وَلَوْ عَلِمَ أَوَّلًا بِاللَّعِبِ لَا
يَحْصُرُ صِلًا، سِوَاهُ كَانَ مِمَّنْ يَقْعُدُ بِهِ أَوْ لَا لِأَنَّ سَبْقَ الدَّعْوَةِ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ مَعَهُ
الْمَحْصُرُ لَا بِلَا، أَمَّا

١١١١/٢٧ - لَمَّا كَانَ عَنْ حَمِيدِ الطَّلَوِيِّ عَنِ أَبِي بِنِ مَالِكٍ) عَنْ أَبِي

وهو أثر حسن

هو روى في تاريخ دمشق قال في صحيحه، مما لا خلاف فيه
عند من حضر وعنه أثر حسن، حسن

وفي آخره مختاراً، لم يخرج في المتن ما في نسخة من
أحمد وسنن ترمذ، قال أبو محمد، وفي نسخة من أحمد، وسنن
وعنه أحمد بن عمار، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي

در البابي^{٢٧}، قال في نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي
سنن من سنن أبي داود، وفي نسخة من أحمد، وسنن ترمذ، وفي

في صحيحه، مما لا خلاف فيه
عند من حضر وعنه أثر حسن، حسن

(١١١) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠)

(٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١)

في نكاحه بالمرءة هذا حاله بعد صحته في وقتها. وروى عن ابن عمر
 بعد ما كان من ذلك جميع ما جاء في نسخة النكاح.

عن ابن عمر في نكاحه بالمرءة بعد صحته في وقتها. وروى عن ابن عمر
 بعد ما كان من ذلك جميع ما جاء في نسخة النكاح.

عن ابن عمر في نكاحه بالمرءة بعد صحته في وقتها. وروى عن ابن عمر
 بعد ما كان من ذلك جميع ما جاء في نسخة النكاح.

عن ابن عمر في نكاحه بالمرءة بعد صحته في وقتها. وروى عن ابن عمر
 بعد ما كان من ذلك جميع ما جاء في نسخة النكاح.

عن ابن عمر في نكاحه بالمرءة بعد صحته في وقتها. وروى عن ابن عمر
 بعد ما كان من ذلك جميع ما جاء في نسخة النكاح.

(١) هذا هو الذي ذكره في نسخة النكاح.

(٢) هذا هو الذي ذكره في نسخة النكاح.

والمرء في النكاح - ونكرهه في النكاحين - وقال ابن بطال - أحد مائة -
وجمعه ليس اثبوت النكاح - فقالوا - لا - رجع النبي عنه للمعصية
خاصة - وحمله الشافعي - بكوفي - على النكاح وغيره المحرم - اهـ

ومن العبي^(١٩) قال ابن بطال وابن كثير - انتهى عن شرعهم - رجل خاص
بالجسد - ومحموله على النكاح - لأن شرعهم - النكاح من طبعه - انتهى
الشارع عنها بقوله - "لأنه من لا يملك" - ونحوه - على كون النبي محمولا
على نكاحه - دون النكاح - حديث آخر في قصة عبد الرحمن بن عوف - فتم
يكنى عبد - سبي كذا - أنه بعثها - فدل على أن النبي عليه السلام لم يكن
محرورا - ما هو محمول على نكاحه

من الحفاظ^(٢٠) - انتهى - على جواب - المرء في النكاح - وحسنه - عموم
النهي عن النكاح - بل سأل - ونحوه - باحتمال - يكون في ثبوت دور حسنة
- هذا لحواب - النكاح - على صريحيه - في جواب - في اثبوت - دور - فيه
حديث أبي موسى - ع - لا يملك الله صلاة رجل في جسده شيء من حديق -
أخرجه أبو داود - ع - مفهومه - ما هذا الجسد لا يتأثر - الوعيد - وضع في
ذلك - هو حديقته والشافعي ومن بعدهما في النكاح - بهذا - رخصوا - بالاحاديث
الواردة في ذلك وهي صحيحة

وعلى هذا فأجيب عن قصة عبد الرحمن بن عوف

أجيب - أن ذلك كذا - من النبي - وهذا بعد - إلى تاريخ - وبهذه
مناه - هذه لمصلحة - بها كانت في أوائل هجرته - وأكثر من روى سبي
عن ما خرجت هجرته

[١٩] - قوله - "لأنه من لا يملك" - (١٩١٠) -

[٢٠] - "ح - ١٩١٠" - (٢٢٢)

فَأَخْبِرُهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ

محرراً، مائة عن ذلك تعلم إلى أن سياحة نوحه صحيح، يُقره عليه لو
استباحه غيره، فحكمه حكمه

(فأخبره أنه تزوج) حرم الحفظ في (الصحاح) بأنه صاب عن أربع سنين وهي
«الإحصاء» بنت النبي ﷺ إلى دوماً لجعل ولد له أن يزوج به عطفهم
الأصغر، ثم بعد ذلك، فتح عنه فزوجها، وهي ماضية أم به أبي سلمة،
أهـ (المراة من الأنصار) هكذا في النسخ المصنوعة وتسمى هذه هي الشيخ
المصري، ثم عواء لزوجها إلى واية هذا، والله في رواية، امرأة من الأنصار

قال الحافظ: "وهذه المرأة، أي التي هي حديث الثبات حرم موير بن
بكر، هي كذا في النسب أنها بنت أبي الحليم أنس" هـ (فتح من امرئ
الضم) وفي ترجمه هذا الرجل بن عوف من حديث ابن سعد أنها بنت أبي
الحسن، رماق سـ، وأخوها لبي، قال في رواية الربيع قال ولدت
لعبد الرحمن بناسم وعده الله، وفي رواية ابن سعد وندب سماعيل
وعده الله وذكر ابن القفاص في نسب الأوس أنها أم إياس بنت أبي الحمر
بفتح الميم موير بينهما محبة مأكلة وأخوه راء، اسمه أنس من واقع
الآلهة هـ اهـ

وجرم «عبي» بموضع من شرحه ما، ما أي التحير أنس من واقع بن
امرئ القيس الأوسي، ورجع في «الاصابة» أم إياس بنت أنس من واقع بن

(١) (٢٣/٨/٤٦)

(٢) (فتح ساري) (٢٣٤/٩)

(٣) (مجموع السدي) (١٠/٢٤٠) م س موير م (فتح فتح)

(٤) (نهر عمدة القاري) (٨/٢٩٨)

(٥) (٢١٩/٨/٤)

فقدان له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كَمْ سَقَبَ إِلَيْهَا؟» فقال «رَبِّهِ بَوَّاهُ مِنْ

دَهَبٍ»

أخرى النيسابوري عن عبد الله بن أحمد لأنس بن مالك الأشجعي «أشهب» وحكي فيها عن بر
سعد كانت روح أبي سعد من صفة من أبي طلحة، من بني عبد الدار، ثم
ترجم لأنس بن مالك بن أبي نعيم الأنصاري، فكان روح عبد الرحمن بن عوف
الذي تزوجها، قبل له أولم يشاء، منهاها من نكاح في أنس الأوس، هـ

(فقال) له (رسول الله ﷺ) «كَمْ سَقَبَ إِلَيْهَا؟» مهرا، وهي رواية «أعلى
كم؟» وفي أخرى «أما سَقَبَ إِلَيْهَا؟» قال النيسابوري، «بحسن أنه سأنه ما قد
المهر من عتده، فيعلم أن كان عبد الرحمن بن عوف قد بلغ النكاح، فبهره
عليه، أو قصر عنه، فأمره بتصحيح ذلك، إما بإكفائه أو بما يراه، ويؤيد صحة
هذا السوابل أنه سأنه من سعد، و«فقال» كذا سَقَبَ إِلَيْهَا؟» ولم يأنه من
الجم، هـ فقلت «هذا على المشهور من الرواية، ولا فقد عرفت رواية «أما
سَقَبَ»

(فقال رثة) بكسر الراء، أي ورن (نواة) قال الحافظ «سَقَبَ» هو على
تقدير «من أي هذا؟» «سَقَبَ» هو «سَقَبَ» على تقدير «سَقَبَ» أي الذي «سَقَبَ» هو
(من ذهب) هكذا في أكثر الروايات، كما سقت في «الفتح» و«دوي أعلى» و«نواة»
من ذهب، ووجهه «الرواية» واستكمل رواية من «دوي أعلى» و«نواة»

(قال الحافظ^(١)) واستنكاره هو «نكح» لأن لديه جرما بدلت أنه
حفاظ، فإن «سَقَبَ» لا «سَقَبَ» في الرواية «لأنه» من «نواة» من «نواة» أو «نواة» أو
كان «نواة» من «نواة» صحيح أن بدل في كل ذلك «نواة»

وأحلف في المراد بموته «نواة» قبل «نواة» المراد «نواة» كما يرى

(١) (الفتح) (٣/ ٢٢٧)

(٢) (فتح الباري) (٩/ ٢٢١)

سوى سحر، و إن أعتقه عنها يومئذ كتاب جهته نواحه، وإن كدر فبسيلا
 ربح تيسر، و إنما يرى الله بجمال في نوره، فكيف يحفل بمسارها وود
 به، فبها لفظ سوا من ذهب عبيدا، مما قبسه محمد و هم من أئمة
 و حرمه بطناني، و غيره لأوهمي، و الله أعلم من أكثر اعتد

ويزيد في رتبة البيهقي، و إن يور من ذهب موزن حسن نواحه،
 و قبل و ربح من لعل حصة دهم، حكاية ابن قتيبة حرمه في ماوس،
 و جملة صفوي متأخر، و أسيمده، لأنه يسلم أن يكون ثلاثة أو أقل،
 و هي، و به يبيهقي، أنكرت ثلاثة دراهم و دينار، و مثله مصنف، و ذكر حرمه
 أحمد، و قبل ثلاثة و نصفه، و بين ثلاثة و ربع، و عن بعض سألته قالوا
 عبد أهل أمدته ربح دينار.

و يزيد في وسط الظاهري في آخر حديث، قال أسير حرمه، و به
 ربح دينار، و عن بعضي الظوا، ربح دينار، و ستر نصف درهم، و لا يرب
 و يربون درهم، و قلنا قال أبو عبيد، إن عبد آخر حرمه بر عرب درهم
 درهم، و هي خمس نواة، كما سئل لأبي حنيفة، و به حرم و نواة
 و آخره ٢

قال أبو ذؤيب، فإنه من كتب بها أن يكون خمسة درهم فبها إلا أن
 يكون بغير صرف به نواة من ذهب، و بخوب ربحها حرمه من ذهب حرمها
 خمسة درهم، و ذلك غير بعيد، و إن تصرف فإن في ربحها عشر درهم
 دينار، و يصح من الحديث على ما ذهب به أصحابنا دفعاً به نواة و سواة
 و غيرها، و هو خمسة دراهم نصف، و ذلك نعم أوفيه، لأنه ليس درهم،
 و لا مانع من أن يذ مع أنه ظاهر الحديث، و لا يحتاج إلى ذكر الصرف، لا
 التاويل.

فصل فی زینت و تزینة

باب فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة

فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة

فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة

فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة
فصل فی زینت و تزینة

(فصل فی زینت و تزینة)

(۱) فی الزینة و تزینة

(۲) فی الزینة و تزینة

(۳) فی الزینة و تزینة

(۴) فی الزینة و تزینة

١١١ حديث

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح

١١١ حديث في النكاح

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح

١١١ حديث

١١١ حديث

١١١١ - ٤٨ - وَحَلَلْتَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أُمَةً
قَالَتْ لَقَدْ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَادَ يَرِيحُ بِالْوَلِيمَةِ

هذا وهو المحدثين عدي بن صريح الترمذي في بعض روايات تركه . . .
وقد أوصى عبد الرحمن بن عوف لكل من شهد بئراً بأوصافه دينار فكانه
عائنه . . . كذا في الإحصاء، وهذا انفرد من الرواة لا يمكن أن يخرج من
تركه إذا كانت رواهم

قال أصحابه^(١) واستند به علي بن أبي حمزة أهل ما يجوز عن سوسر
ولولا ثبوت أنه ﷺ أُرْسِمَ على بعض سائته بأقل من امرأة لكأن يمكن أن يستند
به على ما ساءه أهل ما يجزى في الوليمة، ومع ذلك فلا بد من تعديده بالحدود
عندها، ويستعد من الشيء طلب الكثير الوليمة من يقدروا، قال عياض
وأجمعوا على أن لا حد لأكثرها، وإنما أقله كذلك، وهذا ليس خطأ،
والصحيح أنها على قدر حد الزوج، اهـ

وقد التفت^(٢) مسند أ. يوم شاء أن أمكنه ذلك لحديث أبيه،
وقال ابن د. أولم النبي ﷺ على شيء من سائته ما يوم على ربه أكرم
بشأنه بعد بجاري، فإن أكرم بعد هذا جاز بعد يوم النبي ﷺ على صحبه
بجس، وأما على بعض سائته بعد من شعر روى ليخارجه .

١١ - ٤٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد الأصبهاني أنه قال بعد بعثي)
وعنه نسائي وقاسم بن أصح من طريق مسند بن عبد بن سعيد بن بلال،
عن يحيى بن سعيد عن حميد بن أسد، و. د. فثبت. يأتي شيء يا أبا
حمزة؟ قال نعم وسودق، كذا في التفسير^(٣)، أن رسول الله ﷺ كان يولم
بالوليمة في على بعض سائته، ومطهر عدي بها وليمة صديقه رضي الله

(١) صحيح . . . (٢٣٥/٩)

(٢) صحيح . . . (١٠٠/٩٩٩)

(٣) تفسير المصنف . . . (١٢٩)

٤٩/١١١٢ - وحلفني عن ماله، عن مابع، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ذهبن أحدكم إلى وليمة فليأتها»

أخرجه البخاري في ٦٢ - كتاب النكاح، ٧١ - باب حق إجماع الربيعة والدعوى.

ومسلم في: ١٦ - كتاب النكاح، ١٥ - باب الأمر بإجماع الدعوى إلى دعوى. ح ٩١

وقال الساقط^(١) - أما ما أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق شريك عن حميد عن أنس قال: أُرِيت رسول الله ﷺ على أم سلمة يتمر وسم، قهر وهم من شريك؛ لأنه كان سيء الحفظ، أو من الراوي عنه، وهو حميد بن ولي، فإن مسلماً خشيته، وفؤاء غيره. وإنما المحفوظ من حديث حميد عن أنس أن ذلك في قصة صبية، فذلك أخرجه النسائي من رواية مسلم بن وغيره عن حميد إلى آخر ما قاله، واختار في وثيقة أم سلمة ما رواه البخاري عن صبية بنت شيبه، قالت: أُرِيت لسي ﷺ علي بعض سكة يمسح من شعري، فقال به احتفظ: أخرب ما يمسح به أم سلمة.

٤٩/١١١٢ - (مالك عن مابع عن عبد الله بن عمرو) - رضي الله عنهما - (أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ذهبن أحدكم إلى الرليمة فليأتها» قال ب. ج. ^(٢))
اختلف الرواة في تقدم هذا الحديث، ونابح مالك عن هذا الحديث حميد بن عمرو وروى موسى بن عقة عن مابع: «أجيبوا الدعوة إذا دعيت» وروى ميمون عن أيوب عن مابع: «إذا ذهبن أحدكم أخاه فليجيب عرساً كان أو غيره» ورواه الزبيدي عن مابع، قلت: وروى عبد الله عن مابع عند مسلم: «إذا ذهبن أحدكم إلى رليمة عرس فليجيبه»

قال، وعلى حسب هذا اختلف الفقهاء في الحكم، عروى ابن القاسم عن

(١) تلخ الباري (٢٤٠/٤)

(٢) السطحي (٣٢٩/٣)

[illegible][illegible]

۱۰۰ مردی است که در این مجلس از احزاب مختلف نظام داهی است،
شاید مهمترین مجلس غیر از مجلس داهی غیر نظامی است که در
ایران است.

[illegible][illegible](9) $\forall x \exists y (xRy)$ is true.
$$(\partial/\partial t + \mathbf{v} \cdot \nabla) \rho = -\rho \nabla \cdot \mathbf{v}$$

(甲) 1. 甲 乙 丙 丁 戊 己 庚 辛 壬 癸

واحد، قال السمعاني^(٢١) إن سبب التولية أكثر من يوم حار، فقد روي التحلل بأشياء عن أبيه أنه أمر، ودعا الأنصار ثمانية أيام، ما دعا في اليوم الأول وجيت الإحابة، وفي اليوم الثاني لا تسجد، قال أحمد الأول يجب، وثاني إن أحت، وثالث لا، وهكذا مدعيت الشافعي، وقد روي عن أبيه أنه قال التولية أول يوم حرق، وثاني معروف، ولثالث ربه وسمعه، رواه أبو داود رهبر، ودعي سبعة إلى ويمة موسى فأجاب، مدعي انكائه صاحب الرسول، روى أبو داود^(٢٢)، قد

د، وراحي^(٢٣) الذي أصبح من التولية د جرب به العودة من غير صرف ولا سمعة و... وانصاف منه يوم واحد. وقد أصبح أكثر من يوم، د وي أن اليوم بشر فضل، والثالث سمعة، وتجنب الحمر رجلاً دعا في يوم الأرم والثاني، ثم دعا في (اليوم الثالث فلم يجد)، وروي عن أبي النسيب مثله، وقد تولم من سبب ثمانية أيام، روى في بعضها أبي بن كعب، وقان بن حبيب فمن رجع الله عليه فليؤتم من يوم ابتلاه إلى حله

وروجه ذلك أن يريد به الإشتهار بكاحه برسومه على الناس، ولا يقصد به الكفاية وسمعة، وقان بن حبيب، يكره أن يكون سببته أياماً، وأما أن يدعو في يوم الثالث من ثم يكرهه، أو من دعا مرة فذلك سابع، وسمي ذلك أنه لم يقصد بتكرار الأيام لاستيابة، أم

د رحم البخاري في صحيحه، قيل حتى حله التولية ولدعوه، ومن أوله سمعة آدم وسجوده. ولم يفت النبي ﷺ يوماً ولا يومين، قال الحافظ^(٢٤):

(٢١) المعجم ١٠/١٩٩

(٢٢) مسند أبي داود (٣٧٢٥)

(٢٣) المستدرج (٣٤٨/٩)

(٢٤) فتح الباري (٩/٢٤٩)

١١٣، ٥٠ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ**
الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ نَارَ بَقُولِ

الثَّانِي لَا جَدَّ مَطْعَمًا وَلَا يَكُونُ لَهُ حَاوِيًا وَلَا حَاوِيَةً فِي يَوْمِ الْآزَمَةِ
يَحْكُمُ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَمَّا وَحْدَهَا فَمِنْ لَدُنِّي وَحْدَهُ وَدَّ فِي
الْمَعْمَرِ وَبِحَبْلِ الْجَبَابِ، وَهُوَ فَطَحَ الْحَرْفَ بِصَفَةِ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ وَسَمِعَ
وَعَثَرَ الْمَعَالِيقَ بِوَحْدِهِ فِي يَوْمِ الْآزَمَةِ، وَدَّ شَامَ لَهَاوَا سَمِعَ مَسْكِي مَقَامَرِ
تَقَطَّ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودَةَ وَجَبَ مَحَلِّ

وَدَّ الْكُوفَةَ فِي يَوْمِ الْآزَمَةِ، فَحَلَّلَهُ بِمَعْنَاهِ لَهَاوَا الْحَبْرَ، وَحَلَّ
الْحَبْرَ فِي الْيَوْمِ الْكُوفَةَ إِذْ كَانَ الْمَطْعَمُ فِي الْكَلْبِ، فَمِنْ أَمْلَهُوْهُ فِي لَوْنٍ وَكَانَ
مَعْرُوفٌ لِرُوبَاهِي وَسَمِعَ، وَأَمَّا فَطَحَ الْحَرْفَ فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا بِقَوْلِهِ كَذَلِكَ رِيَاءَ
وَسَمِعَ بِشَرِّ أَنْ يَلْغَا، مَرَّعَ سَمِعَ وَأَمَّا لَوْنٍ فَطَحَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَعْرُوفٌ
يَكُنْ فِي الْيَوْمِ الْكُوفَةَ وَالْأَمْرَ الْيَوْمَ لِيَحْدَثَ دَهْشَةُ الْعَالَمِينَ، قَالَ عَمَّا
أَمْرَ، مَحَلِّ، لَأَهْلُ الْيَوْمِ كَذَلِكَ أَسْمَعُ، وَدَّ مَعْنَاهُ مَحَلِّ إِذَا دَعَا
فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ نَارِ بَقُولِ، وَدَّ يَكْرُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ نَسَبُ سَمِعَ مَعْنَاهُ
الْأَمْرَ، هـ

١١٣، ٥٠ - **مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، لِرُوبَاهِي (هُوَ الْأَخْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**
أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ) يَوْمَ مَسْمُومٍ مَرْفُوعٌ مَعْنَاهُ وَبِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودَةَ، وَحَلَّ
ابْنِ مَسْعُودَةَ بِشَرِّ هَذَا حَدِيثٍ مَعْنَاهُ، يَقُولُ، بِمَعْنَاهُ هَذَا حَدِيثٌ عَنْ
وَرَسُولِهِ وَحَلَّ رِوَاةَ مَالِكٍ بِمَعْنَاهُ مَرْفُوعٌ، وَحَلَّ بِمَعْنَاهُ
مَعْرُوفٌ، وَحَلَّ إِجْرَاهُ إِلَى رِوَاةٍ فِي الْيَوْمِ الْكُوفَةَ، حَرْفَ الْمَعْنَى،
١١٣، ٥٠

١ - حَرْفَ مَعْنَاهُ فِي الْيَوْمِ الْكُوفَةَ، ١١٣، ٥٠ - **مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، لِرُوبَاهِي (هُوَ الْأَخْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**
أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ) يَوْمَ مَسْمُومٍ مَرْفُوعٌ مَعْنَاهُ وَبِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودَةَ، وَحَلَّ
ابْنِ مَسْعُودَةَ بِشَرِّ هَذَا حَدِيثٍ مَعْنَاهُ، يَقُولُ، بِمَعْنَاهُ هَذَا حَدِيثٌ عَنْ
وَرَسُولِهِ وَحَلَّ رِوَاةَ مَالِكٍ بِمَعْنَاهُ مَرْفُوعٌ، وَحَلَّ بِمَعْنَاهُ
مَعْرُوفٌ، وَحَلَّ إِجْرَاهُ إِلَى رِوَاةٍ فِي الْيَوْمِ الْكُوفَةَ، حَرْفَ الْمَعْنَى،
١١٣، ٥٠

شتر مقلده معناه الوضوء باسم بها لا يفتل، و...
 و...
 و...

١- ...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...

١١١٣ - ...

١١١٣ - ...

١١١٣ - ...

فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ

أَخْرَجَهُ السَّامِيُّ فِي ٦٧ - كِتَابِ النِّكَاحِ، ٧٢ - بَابِ مَنْ سَرَّكَ الدَّهْرُ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

وَمُسَمَّمٌ فِي ٦٦ - كِتَابِ النِّكَاحِ، ٦٥ - بَابِ أَمْرٍ بِإِجَابَةِ الدَّعَايِ إِلَى دَعْوَةٍ، حَيْثُ ١٧

الْمَشْهُورُ، وَهِيَ أَعْمٌ مِنْ لَوْلَيْهَا لِأَنَّهَا تَخَاصُّ بِالْعَرَسِ، كَمَا تَقْدُمُ عَنْ جَمِيعِهِمْ أَهْلُ بَيْتِهِ، وَالْمَوَادُّ هُنَا مِنْ الْجَمِيعِ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ حَامِيهِ تَرْسِبُ بِعَصْيَانِ عَلَى تَرْكِهَا، وَمِمَّا الْوَاحِدُ عِنْدَ الْجَمِيعِ، (فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ)، وَبِهِ عَصَى آتَهُ لِأَنَّهُ مِنْ حَامِي أَمْرٍ رَسُولُ اللَّهِ فَقَدْ خَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ، فَانِ الْقَارِي. وَاسْتَدْرَكَ مِنْ قَوْلِ بِي حُجُبٍ لِإِجَابَتِهِ، وَالْمَشْهُورُ حَمَلُوهُ عَلَى تَأَكُّدِ لَاسْتِجَابَةِ، أَمْ

قَالَ الْحَافِظُ^(١) وَبَدَى يَظْهَرُ أَنَّ الْإِلَامَ فِي دَعْوَةِ ثَلَاثَةٍ مِنْ دَوْبِهِ الْمَذْكُورِ، أَوَّلًا. وَقَوْلُهُ: «مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ إِلَى آخِرِهِ، حَالًا، وَالْعَمَلُ يَدْعِي إِلَى يَدْعِي الْأَعْيَاءَ، وَالْحَالُ أَنَّ الْإِجَابَةَ وَاجِبَةٌ، هِيَ كَوْنُ دَعَاؤِهِ سَبَبًا لِأَكْلِ الْمَدْمُونِ شَرِ الطَّعَامِ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا ذَكَرَ، إِبْنُ بَطَّالٍ أَنَّ إِبْنَ حَبِيبٍ رَوَى عَنْ أَبِي مُرَّةٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اسْمُ الْمَاصُونِ فِي الدَّعْوَةِ، تَدْعُونَ مِنْ لَا يَأْتِي، وَتَدْعُونَ مِنْ يَأْتِي، يَمْنِي بِالْأَوَّلِ الْأَعْيَاءَ، وَبِالثَّانِي لِفُقَرَاءَ، قَالَ إِبْنُ مَسْعُودٍ: «إِنْ حُضِرَ الْكُفْرُ وَبُرُكُ الْغَيْبِ أَمَرْنَا أَنْ لَا نَجِيبَ

وَقَالَ إِبْنُ بَطَّالٍ: إِذَا مَرَّ بِالدَّعَايِ بَيْنَ الْأَعْيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ فَاجْتَنِبْ كَلَامَ عَلَى حَقِّهِ، بَلْ يَكُنْ بِهِ يَأْتِي وَفِيهِ أَمْرٌ عَنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا، أَمْ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ^(٢) تَوْبَهُ شَرُّ الطَّعَامِ إِنْجَع، بِرَبِّهِ أَنَّهُ طَعَامٌ مَخْصُوصٌ بِقَصْدِ مَخْصُومٍ، بَلْ يَدْعُو الْأَجْرَ عَنِ كَثَرَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِنْفَاءِ، وَذَلِكَ إِنْمَا يَصْغَحُ بِدَعَايِ

(١) فَصَحَّ الْبَارِي، (٢٤١٥/٩)

(٢) الْمُسْتَدْرَكُ، (٣٢٢٩/٣)

٥١/١١١٤ - وَحَقَّقْنِي مِنْ بَابِكَ. سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 أَبِي طَلْحَةَ، قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خَبْرَهُ دَعَا
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَظْمًا صَحِيحًا

له الأعيان. في الحديث، فكان ذلك من بعده شراً لعدم أن خبر الطعام
 وأكثره آخر ما يدعى إليه شمسك من بعده. وقد روي أن من
 حرمه. في نه عندهم دعا في ربيته لأهلها وأعضاءه الشارح عمر
 للفقراء لا يمسوا عليهم ثيابهم، فإن طعمهم صا بالكلية. هـ

وقال سوري في الحديث رجه كونه شر الطعام، وليس فيه من يدل على
 حرمه أكثر، إذ لم يعل أحد بحرمه لإجانه. وإنما هو من باب ترك الأولى
 كحبر صوف آخر حال أولي أسرف حرها، ولم يعل أحد بحرمه اتصاله
 في الصنف الأخير، والقصد من الحديث التحذير عن دعوة التميز

وفي المنصبي: قال ابن الصمد: قوله شر طعام يقتضي عدم الأكل
 لا عدم الإرجاء، فلا ينافي وجوبه. وقد لعلني حاصه أن رجاء واجب
 محسبه. ويكن شر الطعام، والذي أخلفه، كلفه عدم رجاء ما حرم
 الأعيان.

١١١٤ / هـ - (عالم من إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع) منه
 أخا أبيه (أنس بن مالك) - رضي الله عنه - (يقول أبو خيثمة) رواه أحمد
 المحمدي ومحمد بن الحنفية، قال لحافظ بن أحمد على اسمه، يكن في ربه
 ثواب من أس به في عظام النبي ﷺ، وفي لفظ أن موسى له حديث (دعا
 رسول الله ﷺ طعام صحته)، وفي صحيح بهدية الطعام بالعربية، وكان ذلك
 الطعام: بئاً، فإنه الحافظ^{١١}.

والأوجه عندني أنه كان مع شره خيراً ومرفاً فيه دعه وندبه، وقد

قال أنس قد عشت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك طعام

أورد البخاري في كتاب الأطعمة فكل واحد منها ترجمته مستقلة. وهي أسود، ولاء، ولثري، واللق، وأورد في ٤٠٠٠ من لفظ عشت خير شعير ودمه
فه داء، وقيل في الحديث

ور الناحي^(١) أو حل فانت قد التحيت من باب بؤيمة وليس في
طعمه قد التحيت ما يدل على أن عدم طعمه وليمة لا غيرها، ولكنه لم
أحسن الأمرين، وكان من مذهبه أنه يكون لدى الفحل وبهية طعمه صمغ
لغيره سب أو حنظل هذا في بؤيمة، (١) لأنه باب علة به كان في وليمة، ولاء
يصح أن يكون طعمه وليمة، فصمغ بذلك يخرج من بوجوب إحقاق غير طعم
البريمة بهذا الحديث؛ لأنه إن أحسن ما يوجب لم يحرر، يحتج به على
عدمه، ويحتمل أن يكون فعل ذلك النبي ﷺ ضرورة وحده إلى طعمه،
فه أسب حساه من أصدقه كعاصر من عبد الله وأبي طعمه مثل هذا

ويحتمل أيضاً أن يكون قد طعم من دعيم الصنعة، وبيركه بأشبه
طعمه، ودخوله فيهم ما علم به، أو مع ما قد شرب منهم فكان
يسألهم ويظنهم بموسمهم بذلك، وقد وب أن هذا يحبط كان علامه ﷺ
عدمه، هذا بوضع الإنسان، لأن طعمه علامه به استباحة لا تنزع، والأكل وجها
من لا تنزع، أم

(قال أنس قد عشت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام) قال الناحي^(٢)
يحتمل أن يكون احتياطاً (باح ذلك لانس أو من شاءه لبي ﷺ، ويحتمل أن
يكون ذلك متحلاً لما صمغ به برضى بذلك، ولا يكونه، ولو لم يعلم ذلك رقد

(١) انظر وضع تاريخه ٥٩١/٤ ٥٩٣

(٢) ١ خطي، (٣) ٥٠٠

(٣) ١ خطي، (٤) ٥٥٩

مکتبہ اہل بیتؑ میں شائع ہونے والے کتب و رسائل

$$= \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$$
[illegible][illegible]

تمرد في العراق (العلماء لا يحبوا هي شمس) ومرفق فيه
(صالح) في العراق (العلماء لا يحبوا هي شمس) ومرفق فيه

1234 56 78 90 12 34 56 78 90

276 1 2 3

[illegible]

400 410 420 430 440 450 460 470 480 490

1997-98 1998-99 1999-00 2000-01

قَالَ أَنَسُ قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَبِيعُ أَهْلَهُ مِنْ حَوْلِ الْقَصْعَةِ

انْقَصَرَ، حَكَاهُ الْفَرَّاءُ، وَالْكَوْزِيُّ الْقُرْطُبِيُّ، هُوَ الْفَرْجُ، يَقِينُ: حَاضِرُ الْمَسْجِدِ
مَعَهُ، وَهُوَ لَيْطُيٌّ أَيْضًا، وَهُوَ ثِيَابَةٌ وَفِيَّ، وَقَلَامُ أَبِي حَبِيدَةَ الْهَرَوِيِّ يَنْفَعُ أَنْ
أَنْهَرَةَ رَدَّةً، فَلَهُ أَحْرَجَهُ فِي بَيْتٍ، وَأَمَّا الْجَوْهَرِيُّ فَأَخْرَجَهُ فِي الْمَعْتَلِّ عَلَى أَنَّ
عَمْرَهُ مَسْبُوبٌ، وَهُوَ أَتْبَعُ بِمَصْرُوبٍ، لَكِنْ قَالَ لِرَمَضَرِيِّ لَا تَدْرِي فِي مَقْلَبِهِ
عَمْرِي وَأَوْ رِيَاءُ أَدَّ

وَيُسَمَّى عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ بَرَكِيٍّ بِلَفْظٍ مَرْدًا مَعَهُ دَمًا وَهَيْبَةً، وَهُوَ رِوَايَةُ أَبِي
جَاهِلٍ وَصَبَّحَ بِتَرْبُودَةٍ مَقْحَمٍ رَمِيخٍ، وَجَعَلَ ابْنُ بَرَكِيٍّ فِي ذَاتِ ابْتِهَادٍ، وَهَمَّ أَنَّهُ
جَعَلَهُ مِنْهُ بَرِيءٌ، قَدْ كَانَ يَتَعَدَّى لِعَصَةِ فَيَكُونُ الْكُتَيْبَةُ فِي الشَّرِيدِ وَالْمَرْقُ كُلُّهَا

قَالَ أَنَسُ قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَبِيعُ أَهْلَهُ مِنْ حَوْلِ الْقَصْعَةِ، يَسْبَحُ
الْقَصْعُ نَحْوَ ثَلَاثِينَ مَرَّةً، كَمَا رُوِيَ عَنْ رُوَيْبِةَ، وَتَرْجَمُ فَتُجَاهِلُ عَلَيْهِ أَلَّا
فَمِنْ مَتَبَعِ حِوَالِي الْقَصْعَةِ مَعَ صَاحِبِهِ يَدَا نَمِ يَعْرِفُ مِنْهُ كَرَاهِيَةً قَالَ (الْحَافِظُ) (١)
ظَهَرَ هَذَا الْحَدِيثُ بِعَارِضٍ مَا رُوِيَ مِنَ الْأَمْرِ بِأَكْلِ مَا يَلْتَمِ، فَجُمِعَ بِنَحْوِ
بَيْنَهُمَا بِحَبْلِ الْجَوَارِ فَمِنْ مَا إِذَا عَلِمَ رَحْمًا مِنْ بَاطِلٍ مَعَهُ، وَوَجَرَ بَدَنُكَ إِلَى
تَصَبُّبِ حَلَّتْ هَكَذَا ابْنُ أَبِي أَحْمَرَ ابْنُ تَرْوَيْدٍ حَيْثُ جَاءَ فِيهِ الْبَحْثُ بِسَبَبٍ
كَانَ رِيَاءُ رَاسِدًا، فَلَا يَتَعَدَّى مَا يَلْتَمِ، وَكَأَنَّ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

رَدَّ، حَمَلٌ بِبَعْضِ الشَّرَاحِ قَعَهُ ﷺ فِي عَدَدِ حَدِيثٍ عَلَى ذَلِكَ، هَذَا كَانَ
الْإِعْطَامُ مُسْتَمْلًا عَلَى مَرَقٍ رَدَّةً، وَهَلْبَةً، فَكَانَ يَأْكُلُ مَعَهُ بِعَجْهِ وَهُوَ الدُّبَابُ

(رَحِمَهُ الْكَرْمَانِيُّ عَلَى أَنَّ الْإِعْطَامَ كَانَ لِيَسْبِي ﷺ وَجَدَهُ، قَالَ لَوْ كَانَ بِهِ
وَالْعَبْرَةُ لَكَانَ ابْتِهَادٌ أَوْ يَأْكُلُ مِمَّا يَلْتَمِ، وَتَعَقُّبُهُ الْحَافِظُ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِأَنْ يَحْلُفَ
أَنْ عَمْرَهُ بِمِ بَاطِلٍ مَعَهُ هَسْرَدُ، لِأَنَّ أَسْمَاً أَكَلَ مَعَهُ، وَبِأَنَّهُ يَدَّ بِهَذَا لَمْ يَلْتَمِ
لَأَنَّ أَوْ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَتُعْرَفُ فِي كُلِّ مَائِلَةٍ وَمُضْبَبٍ، وَمَا أَمَرَ أَحَدٌ بِوَقْفِهِ

(١) فَصَحَّ بِأَبِيهِ (١١٤٤/٩)

سجده في سجدة واحدة يا أبا عبد الله من الشبهات

«عائش» لحصره قلت له (إمامه) يفتح على ما لم يفتح من ظهر
البحر، ثم في دعائهم بعد «عن أبي» قال صاحب «المعجم» نسام
كل شيء أهله، ظاهره بنفسه على منامه بعد، والآخرة له من أبيه،
ويحتمل أن نسام فلان، هـ ولا جد يذوق نسام يزيد الأول

«وسئل من السجد الرحيم» أي سجدة واحدة المذكور من قوله في
الحديث مصابيح «ويشعر من ذلك» قال الشيخ رحمه الله تعالى في شرحه «ليس
بذلك يحصل أن يكون له روى أنها خلف من البحر، واستفاد ذلك من قوله ما
قيل به مخافة أن يكون في لأن شيء من أخلاق من عصى الله، وهل إن
من روى أنها خلف من البحر بقره من البحر والحدود والآداب والعباد
إذا دجبه شهب من حبه البحر، فعلى هذا خطأ حمل يوم
بعد الله من الطلاق بعد شهب من الله، والله وادع، والله
أسأل الله وحسنه على إيمان والآخرة والحمد لله

قال الروي «في روى بالإسكان» لأن (بين من روى بسطه
فيما سمع الاستعانة من روى، فقد ورد في من الشبهات من كل
رسول الله ﷺ من الصلاة من مذكور في كتاب الصلاة لا يصلح في مذكور الإمام
فيها من الشبهات، على هذا فيتمود ظاهر معبر، وقد أخرج الشيخ في رواه
أبي هريرة مرفوعاً «المحرم والمحرمة من أهل البيت والقبيل والعقارب»
الحديث، وهو رواية أبي منصور مرفوعة «المحرم والمحرمة من أهل البيت
أعبر الله لإبليس بالحديث، وغير ذلك من رويات الله على من
فيها يؤخر في بعد هذه بعد، كما في الكسبة في أهل البيت والعباد
من الشبهات على هذا الظاهر من الكل، لأنه هو الناحية على شيء الأعلام

٥٣١١٦ هـ وحققني عن أبيه عن أبي ربه حديثاً أن رجلاً خطب إلى رجل أخيه فذكر أنها قد كانت حرة، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب مصرعه، أو كاذب بضربه ثم قال ذلك وللحبر

٥٣١١٦ هـ (مالك عن أبي الزرعي السكي) محمد بن مسلم (أن رجلاً خطب إلى رجل أخيه فذكر أنها) قد كانت أخت) أبي ربه، ومنه حديث (أن رسول الله ﷺ يهودي ويهودية قد تحدث) في ربه قال الدجعي يريد به قد أقامها ما يوجب له فيه حد الرداء، وروي نحوه في (المعاني) عن عيسى بن عطاءة أنه لم يبلغ ما يجب الحد، ولما أراد عمر رضي الله عنه حرمه

(فبلغ ذلك) أي أخيه عن أخته (عمر بن الخطاب) في أبيه له عنه (فصره) في صاحب (المعاني) مصرعه محمد، أي صوب أحاديثه تصديق أو عززه بها، أي، إنه سماح في عدم من التوبة الثاني لعدم الدهري (أو كاذب بضربه) ثبت من التواتر

ثم قال عمر رضي الله عنه (مالك) أني سميت في (للحبر) حديث الأمر (أشبه) يعني جاء عن ذلك في (الحاطب) حديث (عمر بن الخطاب) مصرعه فيها، لأن (أشبه) يعني من لا يملكها على نفسه وعلى غيره، فقد جاء أبو ربه^(١) برواية جيدة في (عمر بن الخطاب) في (الحديث) فيها بكم، لما سمع من حد فقد وجب، وأخرج في (عمر بن الخطاب) في (أبو ربه) في مصرعه بوث كان خير الله

في أبيه^(٢) أنكر ذلك، فيه عمر - رضي الله عنه - ولمسها قد كانت

(١) في نسخة (٢/٣١) (٢)

(٢) (أبو ربه) (٢/٣١) (٢/٣١) (٢/٣١)

(٣) (أبو ربه) (٢/٣١) (٢/٣١)

١١٧/٢٤١ - وَهَذَا تَقْصِي عَنِ مَسْنَدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ
عَنْ رَجُلٍ، أَنَّ النَّاسَ مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ
فِي مَرْحَلَةٍ يَكُونُ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ عَمْدُهُ
أ. م. وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ

قَالَ، م. م. هَذَا إِلَى أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ
تَعَالَى لَيْلٍ أَشْرَافٍ مِنْ عَمْدِهِ، وَهَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ
عَمْدُهُ أ. م. هَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ
عَمْدُهُ مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ

١١٧/٢٤١ - (عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ
عَمْدُهُ) - يَكُونُ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ عَمْدُهُ
يَكُونُ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ عَمْدُهُ
الْبَيْتُ (أ. م. هَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ
وَهَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ) (أ. م. هَذَا مِنْ
عَمْدِهِ)

هَذَا الرَّجُلُ وَهَذَا ك. م. هَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ
رَجُلٌ، م. م. هَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ
عَمْدُهُ وَلَا خَالَفَتْ وَلَا رَجُلٌ يَكُونُ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ عَمْدُهُ
أَهْلًا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ
أ. م. هَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ
أ. م. هَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ
م. م. هَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ
تَقْصِي ك. م. هَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ

وَهَذَا مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ يَرْجُونَ أَنْ يَكُونَ عَمْدُهُ رَجُلٌ يَكُونُ

قصده بن عبيد بن حميد، ثلاث لا يجوز لقب مهر نكاح والطلاق والعقد
وبه أبي نعيم، وروى الحنوت بن أسامة بن حماد عن عاصم بن عاصم بن عاصم
بن عاصم لا يجوز لقب لي ثلاث الطلاق والنكاح والعقد، فمن قالهن بعد
وجوب، وهذا منقطع

وأخرج عبد الرزاق عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من نكح وهو لا يحب، فله طلاقه
حاضر، ومن أعتق وهو لا يحب، فله حرة، ومن نكح وهو لا يحب، فله طلاقه
حاضر، وهو منقطع أبداً، أم»

وحدثني عباد بن أحمد عن ابن المنذر وابن أبي حاتم، كما قال السيرفي في
«الترغيب» ولفظه: «كان الرجل على عهد النبي ﷺ يفرق لرجل زوجته، فيقول: «أعتقتك أنت»،
ثم يقول: «كنت لا أحب»، ويقول: «قد أعتقت»، ويقول: «كنت لا أحب»، فأبى الله
﴿وَلَا تُجِبُوا دَعْوَةَ الرِّجَالِ وَقَالُوا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذِبًا﴾ من قبلهم لا أحب، أو
حبر لا أحب، مهر جائز عليه الطلاق والحاق والنكاح»

وأخرج ابن أبي عمير عن حماد بن عمار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كان
الرجل يطلق، ثم يقول: «نكحت»، ويمسح، ثم يقول: «نكحت»، فأبى الله ﴿وَلَا
تُجِبُوا دَعْوَةَ الرِّجَالِ وَقَالُوا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذِبًا﴾ من قبلهم أو أعتقت فقال: «نكحت»
فليس قوله شيء، بلع عليه ويلزمه، وغير ذلك من الروايات التي أخرجهما
السيرفي.

وفي معناه حديث مشهور عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثلاث جدهم جد
وهو لهم جد النكاح والطلاق والرجعة، رواه الترمذي وقال حسن صحيح،
وأبو داود وابن ماجه، وأحمد وصححه والبارقاني، وفي إسناده عبد الرحمن
ابن حبيب بن أرطاة، وهو منقطع فيه

يرويه لأنه لا يحدّث في شيء من يمين من غير قصد، ولا خلاف في ذلك
منه، وهذا المصريح أو الجدل للحديث المذكور: قال ابن المنذر: جمع كل من
احتفظ به من هذا المصنع عن عهد الإطلاق وهو له مواء، روي هذا عن
عمر بن الخطاب وابن مسعود، وأبو عبد الله عن عطاء، وفيه حال يشهد في ذلك
قال ابن عبيد: وهو قول سعيد بن وهب بن جريح، أنه وحكي لأحمد بن علي بن
الزرقاني

والمسألة^(١) رواية الفاري عن بعض من أهدى علم على
أن إطلاق الجوار يمين، يحدّث جريح بيمينه الإطلاق على - من لعامل الناح
لا يمينه أن يقول: كتب فيه لأبي أو هارون - لأنه لو كان ذلك منه لمحتض
الاحكام، وقال: من معلق أو يمين في شيء من ذلك هارون، يكره في ذلك
إطلاق أسكنه الله

فقد في المسألة عن ثوري عن من خلاص أحمد بن حنبل في ذلك أن
شيء من سبج - رحمه الله - لأجل ذلك أنه يمينه يمين الفاري عن
الثوري، وقد عرفت منه الإلهام في كلام صاحب التمسك في
صاحب السراج المذكور فقال: من أنى يمينه الإطلاق وقع بواء ولم يمين
وحالة ذلك أن يمينه لا يحدّث إلى يمينه بيمينه خلاص، سواء قصد لصريح أو
أنه يمينه يمينه ما تقدم عن التمسك

وقد عرفت في المسألة^(٢) عن الفاري عن من خلاص أحمد بن حنبل في ذلك أن
للعقل من المصنف، وهذا المصنف أو يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه
على سبيل السراج والمصنف ومن خلاص يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه

(١) هذا المصنف (١٠٠٠-١٠٠٠)

(٢) المصنف (١٠٠٠-١٠٠٠)

٥٧، ١١٢ وحديثي عن مالك، عن ابن شهاب، عن
 رافع بن خديج، أنه تزوج بنت محمد بن مسلمة الأنصاري . . .

الحبر . . . وأما الاتفاق فهو إنما كانت عليه جد والبرق به هو . كما
 تقدم عن لأئمة الثلاثة في كلام المصنف . وقد قال المصنف . كما تقدم عن
 المصنف

وإن حطمتي^(٢٢) لم علم منك فليس حطمت الأحكام، وم . . .
 مطلق أو الجمع أو معنى أن يقول . كما هازلاً في يوم . فيكون في ذلك معناه
 أحكام الله تعالى . . . ذلك هو . . . فكل من تكلم بشيء مما جاء ذكره في هذا
 الحديث لزمه حكمه، ولم يبق منه أن ينفي خلاف ذلك، أنه .

٥٧، ١١٢ . (مالك عن ابن شهاب) الزعم في (ص . رافع بن خديج) من
 رافع بن خديج بن يزيد الأنصاري . لأرمي الحزني فخص على النبي ﷺ يوم
 بدر . . . وأما يوم أحد، فخرج بها وسعد بن سعد . . . حديثي شهاب .
 احتلف في زمانه عن أمور كثيرة . قال في التكميل . . . باب منه ثلاث . . . رافع
 وسبعين . ومن قبل ذلك، وسباني سب وفاته

(أنه تزوج بنت محمد بن مسلمة، الأنصاري، هذا في رواية يحيى بن سليم
 في أدب مسلمة . وهي موطأ محمد بن مسلمة . . . وهي . . .
 حكاه في مسعين . . . يحيى بن محمد بن مسلمة . . . وأخرج البيهقي روايته
 الثوري عن سعيد بن المسيب أن أمه محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن
 خديج، وهكذا حكى البيهقي في التكميل برواية لشاذلي . . . ومحمد بن منصور .
 . . . في شهاب والبيهقي عن سعيد بن المسيب . . . أم به محمد بن مسلمة كانت

(٢٢) آدم بن علي (٢١٦/٣)

(٢٣) في الأصل أم شهاب

(٢٤) انظر المصنف ١٥٥/٣

هكذا شهد على كذا عرج عنده قد شاة عظم اسامة بنها

عذريع رذل صاحب «السنن» بنها حوله، وقد يروى محامدا
مسعود بن عود

وبه جن في «المنية» رذل الحربي امرأة لها جرة، وحديث من
مسلمه، وذكر صاحب «التحريد» أنه قد عي القهقبا وبنها، وهو
قد أمد محمد بن عود، وأما من حديث

در حقه^(١) رذل بن في نسخة، وخرج من طريق عمر بن
مروث^(٢)، حتى رذل عبد الحميد^(٣) ع من خليج بني حنيفة امرأة واقع من
حديث ذات المنية، رافعه يمد أحد عنده في منية، فابى بني بني عفا،
من القهقبا، فقال إن كنت تأخذ منهم والاطاعة، وإن كنت تأخذ منهم
وتكف القهقبا، وسعد بنك يوم أسامة ابن شهد، قال: «روح السهم وترك
لحمه»، راسد، أن يوم القهقبا ابن شهد، قال: «فعل ذلك»، فعاش حية
رسول ابن بني حنيفة، حتى كان في سنة ١٢٢ هـ، فله شخص من حقه قهقبا، بعد

قهر، ودم ذلك من حقه قهقبا، بعد من أن يكون أسامة الابن، ومحمد بن
مسلمه بن حنيفة، لا يروي عنه في منية، وهو كرم من حقه من
لحمه، من الأربعة، وكر من فضلاء القهقبا كما في «العرب» ابن
فان (الدهاقم) والذ، ويحتل غيره

(الكناج) بن محمد (هذه) في عذريع في كناج، أحسن كمرت، وكما
موجود في «أب»^(٤) «خروج عليها قد شاة» فائرا بعد للهجر، وضع بعثته أي
أخت (المنية عليها) أي عي القهقبا الكسفة قال ابن عود، «١٢٢» رذل هي

(١) في نسخة من ٢٥٦ هـ، «أما حقه قهقبا» (٢) في نسخة من ٢٥٦ هـ

(٣) في نسخة من ٢٥٦ هـ

الليل شب جيد نشاطها لا زلزاله عليها في معظم منسب ومسد لأن
هذا لا يسير و بطن يمين رفيع ٢

قال في رواية: "إني لم أجد راحة من النوم"

أخبرنا ربه عن حبي احبته لا مد منه ، فهذا لا يسد من دونه ولا
الاستماع به

والكثير من احبها في يوم لا زلزاله والكملة، ولكن ذلك لا يات
تسحين كل واحد منها، لأن لكل واحد منها خطه معها ومدة مثلها
وسكنها فيها، على ذلك شرعها احبها، وشبابها، وسببها، لهذا الإشر
في حبها ليس ملاخري إلا بعد ذلك، ولا بد من الاستماع منه، ولو أصبح
بحكمه به،

الثالث من ألبان انه يعطي كل واحد منها من راحة والنكوسة، ان
يؤثر عنه هذا، على حاله من يومه من انهم على ماثل من راحة، هذا
الثبات من الأثر ليس من راحة، بل من راحة من راحة، لا يجرى عليه
الزوج، ومنه به، إذا شاء

الرابع: بان يحد هذا من راحة أو من راحة من راحة، ان
يحتاجه، وهذا من راحة في يوم الأخرى و يعطى إحداهما، ينطق مشيئة،
ويحد الأخرى أو يجري عليها من راحة، فهذا الحروب من (إني لم أجد راحة من النوم)
تدريج بعد ٢ راحة من راحة، لأن راحة من راحة الأخرى من راحة، الاستماع
عليه، ولو راحة من راحة في ذلك فهو جائز،

قال، في رواية: "إنه يجب من راحة من راحة من راحة من راحة"

(١) - نسخة (٢) - ١٩٩٠

(٢) - نسخة (٢) - ١٩٩٠

وتوطأ، وإن أوسع الوطأ شرعاً، صعداً كمنحرجه، وحائضاً ومطهرتها
والزينة وحسنه، وسويته، ولا يجب لنفسه في الوطأ، بل يترك أن طمسته،
ولا يمس أن يشط لمصداغ عند واحدة دون الأخرى

ون أنيسوي أي لا في النصف ولا في الكسوة وإنما بكل ما يبيو بهاء
ونه أن يؤتخ عن من شاء منهن دياتاً على ما يلقى بهائوا، فإن من عرفه امر
وشد عدهب ذلك، وأصحاها أنه من آدم بكل واحدة منها بحد، بها يعلو
حالهها فلا حرج عليه أن يوشع على من شاء منهن بعد ذلك، وإن كان
مجا، المعتدل، فإن في ذلك ما لا بد من كل واحدة مما ذكره، والأول
أظهره

وهو مدفوع لا يعلم بين أهل العلم في وجوب النسوة بين امرؤجات
في القسم خلافاً، وهذا القسم النبل، ولا خلاف في هذا، لأن النبل للمسكن
والإبواه، بأوي فيه، الإنسان إلى مبره، ويسكن إلى أهله، والمهر بمسكن
وتكسب، ويدخل النهار في القسم بعد نبل، فالدخل على ضربها في رصها
إن كان بينه وبين سحر إلا لغيره، ومن أن يكون حراً ولا يهره، فسرده أن
مضرها، أو حربي فيه أو ما لا يهره، وإن كان مهراً فمهر للمعاجة من
دفع المقتة، عده أو سؤله، من يهره إلى معرفته، وإن دخل إليها لم
يجامعها ولم يطل صفا

ولا عدم خلافاً بين أهل العلم في أنه لا يجب النسوة في جماعه، لأن
طريقه الشهوة والميل، ولا يدل إلى النسوة أي ذلك، وليس عليه النسوة بين
سائه من نفسه ونكوه، إذا قام بانو حب بكل واحدة منهن، قال أحمد في
الرجل له مرأتان، أنه أن يعضل بحداهن عن الأخرى في اسمه واشتهرات
وتكسي إذا كان في حريمه، أو

فَانْتَبَهُ لَطَلَايَ لَطْفَهَا وَاحِدَةً

سُئِلَ عَنْ رُوحٍ جَمِيحًا، قَالَ كَانَ جَدُّهُ يُوَسِّرُ، وَالْآخِرُ مَعْسُورٌ، فَبَدَأَ بِمَعْنَى
الْمَعْسُورِ بِمَا كَانَ الْمَعْسُورُ وَهُوَ فِي حَبِيصَةٍ وَمَالِكٌ يَعْنِي حَالَهُ الْمَرَادُ عَلَى
كَلِمَاتِهَا، قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا اخْتَارَ بَعْضُ رُوحٍ وَاحِدًا، أَهـ

وهي المخرج الإصحاح^(١) النسوية في القسم في الغيب بين روجيات
واحدة، أي من حيث لا يجيب النسوة بهن في الجمع ولا في بكسوته أهـ
(فانتهى لطلاي لطفها واحدة) أي عاينته من بعيد لم يذكره أن يعاينها (لطفها واحدة)
رجعه فانه لطف

وأما في^(٢) من كان له ربه رُوحًا إلا في رأي لا ع من أهـ
فهو، ولا بها الجمع منه، ولا البطلان منه، فإن منتهى به لطلاي على
سبيل الرخصة في لطلاي، وكان ملأه بها إسماعيلًا فرغتها، وموافقته (أردبها،
وإن كان يثرب، ينار لها الإعراس به وبيع منه، لكنه أم من دنت من أم
أدبها، أم يذهبها، ثم ظهر فيها البيع من تلك، فإن ما سنده به، لطلاي
بعضي منتهى النسوة، ودعاه التي يحكم أنوارها؛ لأن مرادها من حب
مؤوجها الأبد، عهدها بأن لا يعده لها أ تبيعته في يومها، منس من
ثم بها، ثم بد بها المروج في ذلك فاد بها مروج فيه، والنسوة منه، رواد من
أموال من مائل، ومنته روي من استغني وسجده، وقال الحسن بسن له
أخرج في دنت، أهـ

وقال مؤلف^(٣) يجوز لأهـ أن يثبت عليها من النسوة (أردبها) أي
خيراتها، أو دون جمعها، ولا يجوز إلا برون الزوج، وبها سنده في الجمع

(١) (١١٢٠) حديث

(٢) ظننته (١٣/٢)

(٣) ظننته (١٠/١١٢٠)

بها لا يستعمل إلا بوضوء، ثم رميت هي وأبزوج حارة لا، الحق في ذلك
 لهما، ثم رأت الموهوبة من أهلها لم يدر في شيء لأن حرج أرجح في
 الاستماع في ثلث في كل وقت، إحداهن سبعة بمراحمته يعني صاحبها، فإذا
 رأت، بمراحمته عنها رأت حدة في الاستماع به، وقد كرم كذا كذا
 منفرده، ويحذر ذلك في جميع ما كان وفي بعضه، من سواه وجب بومها في
 جميع ما بها

أدوى من حاجة^(١) من صالحة لا رسوم الله وجد على صفيه من
 شيء، فباب لعنة على من يرضي عن رسول الله في يوم^(٢)
 فأنشد حباناً بصراً من عنده منتهى لوجج ربه، به الحبر به، ولعله
 إلى حبس بني^(٣) فما سرور به^(٤) وإلا به الحبر، أنه لم يرمه.
 قالت ذلك لصل الله بؤمه من بشاءه فأخبرته بالامرء قد عصى عنها، فإذا ثبت
 هذا فإن رمت ليلتها بحميمه فمراحمها صار يصمم سنه، كما بر طم
 انو به، وإن وهبها لأبوج، به حمله لئلا يله في حرج عن يافيه
 في ذلك، إن شاء حمله بجميعه، وقد رأت شخص به راحته مهن، وهي
 رجة واحدة في ليله، في ذلك في المسد لا، به لم تقص، ليس
 بها، إلخ حرج منها مضمون، لأنه حذره المعبود، من بلك ليعب بها
 يصح هـ

إذا لم يدر^(٥) جد، لأنه عليها راحة، سواء كان ذلك شيء أو
 منه أو من غيرها أو من غيرها أو لا، من رة، معان، وتحسن بموهوبة
 بها وه، وهي، وليس كذا، غيرها مختلف، به، لا يحسن بها بحيث
 يجعلها من سة، بل يحذر بواجب فالعدم، فلا كذا، فأعظم عن يلاب

(١) «سورة مائدة» (٩٧٢)

(٢) «سورة التوبة» (١٢٦)

فقال يا شريك انك تعلم ان هذا الذي سمعته من علي بن
 رزق هو الذي سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) بل سمعته من ابي عبد
 الله (عليه السلام) حتى انك ادرى به مني فقلت انما سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 الا ترى

٥ - فقال يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك
 (ولم اذكر) يا ابا عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 من الاثر (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك
 اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)

فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 يا ابا عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)

٦ - فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 يا ابا عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)
 فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام) فقلت يا شريك اني سمعته من ابي عبد الله (عليه السلام)

في مدحير^(١) حار لير عليها يوم دسي اولاً، كحور عصفيا
 شت برهه علو ماکه بر عصمه. قال عبد في سنة ١٢٠٩ في
 البصية بر صلب انها في ثلث حيرها فيه بأحد ١٢ مختيرها بين طلاق
 و (بشر لودنه) ١٢ است دند، فيه اولاد، ومن المصنف بر حج عنه. شرر
 بالجور، وعصر عنه عهد. هـ

ثم بحمد الله وبوفيقه الجزء العاشر من «أجر المسالك إلى موطأ مالك»
 وفيه الجزء الحادي عشر ولوله كتاب الطلاق
 وصلى الله على سيد محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
١ - كتاب الذكاة	٢٢	٣ - ما يكره من الذبيحة في الذكاة	٢٣
٢ - النسيئة على الذبيحة والصيد	٢٤	٤ - حكم بيع	٢٤
٣ - ما يجوز من الصيد	٢٥	٥ - ذكاة ما في بطن الذبيحة	٢٥
٤ - ما يكره من الصيد	٢٦	٦ - (الصيد) ...	٢٦
٥ - ما يكره من الصيد	٢٧	٧ - (الصيد) ...	٢٧
٦ - ما يكره من الصيد	٢٨	٨ - (الصيد) ...	٢٨
٧ - ما يكره من الصيد	٢٩	٩ - (الصيد) ...	٢٩
٨ - ما يكره من الصيد	٣٠	١٠ - (الصيد) ...	٣٠
٩ - ما يكره من الصيد	٣١	١١ - (الصيد) ...	٣١
١٠ - ما يكره من الصيد	٣٢	١٢ - (الصيد) ...	٣٢
١١ - ما يكره من الصيد	٣٣	١٣ - (الصيد) ...	٣٣
١٢ - ما يكره من الصيد	٣٤	١٤ - (الصيد) ...	٣٤
١٣ - ما يكره من الصيد	٣٥	١٥ - (الصيد) ...	٣٥
١٤ - ما يكره من الصيد	٣٦	١٦ - (الصيد) ...	٣٦
١٥ - ما يكره من الصيد	٣٧	١٧ - (الصيد) ...	٣٧
١٦ - ما يكره من الصيد	٣٨	١٨ - (الصيد) ...	٣٨
١٧ - ما يكره من الصيد	٣٩	١٩ - (الصيد) ...	٣٩
١٨ - ما يكره من الصيد	٤٠	٢٠ - (الصيد) ...	٤٠
١٩ - ما يكره من الصيد	٤١	٢١ - (الصيد) ...	٤١
٢٠ - ما يكره من الصيد	٤٢	٢٢ - (الصيد) ...	٤٢
٢١ - ما يكره من الصيد	٤٣	٢٣ - (الصيد) ...	٤٣
٢٢ - ما يكره من الصيد	٤٤	٢٤ - (الصيد) ...	٤٤
٢٣ - ما يكره من الصيد	٤٥	٢٥ - (الصيد) ...	٤٥
٢٤ - ما يكره من الصيد	٤٦	٢٦ - (الصيد) ...	٤٦
٢٥ - ما يكره من الصيد	٤٧	٢٧ - (الصيد) ...	٤٧
٢٦ - ما يكره من الصيد	٤٨	٢٨ - (الصيد) ...	٤٨
٢٧ - ما يكره من الصيد	٤٩	٢٩ - (الصيد) ...	٤٩
٢٨ - ما يكره من الصيد	٥٠	٣٠ - (الصيد) ...	٥٠
٢٩ - ما يكره من الصيد	٥١	٣١ - (الصيد) ...	٥١
٣٠ - ما يكره من الصيد	٥٢	٣٢ - (الصيد) ...	٥٢
٣١ - ما يكره من الصيد	٥٣	٣٣ - (الصيد) ...	٥٣
٣٢ - ما يكره من الصيد	٥٤	٣٤ - (الصيد) ...	٥٤
٣٣ - ما يكره من الصيد	٥٥	٣٥ - (الصيد) ...	٥٥
٣٤ - ما يكره من الصيد	٥٦	٣٦ - (الصيد) ...	٥٦
٣٥ - ما يكره من الصيد	٥٧	٣٧ - (الصيد) ...	٥٧
٣٦ - ما يكره من الصيد	٥٨	٣٨ - (الصيد) ...	٥٨
٣٧ - ما يكره من الصيد	٥٩	٣٩ - (الصيد) ...	٥٩
٣٨ - ما يكره من الصيد	٦٠	٤٠ - (الصيد) ...	٦٠
٣٩ - ما يكره من الصيد	٦١	٤١ - (الصيد) ...	٦١
٤٠ - ما يكره من الصيد	٦٢	٤٢ - (الصيد) ...	٦٢
٤١ - ما يكره من الصيد	٦٣	٤٣ - (الصيد) ...	٦٣
٤٢ - ما يكره من الصيد	٦٤	٤٤ - (الصيد) ...	٦٤
٤٣ - ما يكره من الصيد	٦٥	٤٥ - (الصيد) ...	٦٥
٤٤ - ما يكره من الصيد	٦٦	٤٦ - (الصيد) ...	٦٦
٤٥ - ما يكره من الصيد	٦٧	٤٧ - (الصيد) ...	٦٧
٤٦ - ما يكره من الصيد	٦٨	٤٨ - (الصيد) ...	٦٨
٤٧ - ما يكره من الصيد	٦٩	٤٩ - (الصيد) ...	٦٩
٤٨ - ما يكره من الصيد	٧٠	٥٠ - (الصيد) ...	٧٠
٤٩ - ما يكره من الصيد	٧١	٥١ - (الصيد) ...	٧١
٥٠ - ما يكره من الصيد	٧٢	٥٢ - (الصيد) ...	٧٢
٥١ - ما يكره من الصيد	٧٣	٥٣ - (الصيد) ...	٧٣
٥٢ - ما يكره من الصيد	٧٤	٥٤ - (الصيد) ...	٧٤
٥٣ - ما يكره من الصيد	٧٥	٥٥ - (الصيد) ...	٧٥
٥٤ - ما يكره من الصيد	٧٦	٥٦ - (الصيد) ...	٧٦
٥٥ - ما يكره من الصيد	٧٧	٥٧ - (الصيد) ...	٧٧
٥٦ - ما يكره من الصيد	٧٨	٥٨ - (الصيد) ...	٧٨
٥٧ - ما يكره من الصيد	٧٩	٥٩ - (الصيد) ...	٧٩
٥٨ - ما يكره من الصيد	٨٠	٦٠ - (الصيد) ...	٨٠
٥٩ - ما يكره من الصيد	٨١	٦١ - (الصيد) ...	٨١
٦٠ - ما يكره من الصيد	٨٢	٦٢ - (الصيد) ...	٨٢
٦١ - ما يكره من الصيد	٨٣	٦٣ - (الصيد) ...	٨٣
٦٢ - ما يكره من الصيد	٨٤	٦٤ - (الصيد) ...	٨٤
٦٣ - ما يكره من الصيد	٨٥	٦٥ - (الصيد) ...	٨٥
٦٤ - ما يكره من الصيد	٨٦	٦٦ - (الصيد) ...	٨٦
٦٥ - ما يكره من الصيد	٨٧	٦٧ - (الصيد) ...	٨٧
٦٦ - ما يكره من الصيد	٨٨	٦٨ - (الصيد) ...	٨٨
٦٧ - ما يكره من الصيد	٨٩	٦٩ - (الصيد) ...	٨٩
٦٨ - ما يكره من الصيد	٩٠	٧٠ - (الصيد) ...	٩٠
٦٩ - ما يكره من الصيد	٩١	٧١ - (الصيد) ...	٩١
٧٠ - ما يكره من الصيد	٩٢	٧٢ - (الصيد) ...	٩٢
٧١ - ما يكره من الصيد	٩٣	٧٣ - (الصيد) ...	٩٣
٧٢ - ما يكره من الصيد	٩٤	٧٤ - (الصيد) ...	٩٤
٧٣ - ما يكره من الصيد	٩٥	٧٥ - (الصيد) ...	٩٥
٧٤ - ما يكره من الصيد	٩٦	٧٦ - (الصيد) ...	٩٦

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
في الكلب المعلوم إذا قتل أو سم	٩٥	احتلامهم بها قبل الفرج ومعه	١٢١
يقتل وأكل ولم يأكل	٩٥	مر عليه بسلام. يشاء ميتة فقال	١٢١
في الماء والطين والحقير إذا نعد	٩٦	إنما حرم أكلها	١٢٧
في الدمى بالخصم الحيد من ماله	٩٦	قال عليه السلام إذا ذبح الإهاب	١٢٧
وقد يتك على مات	٩٦	حد ظهر	١٤٤
إذا أحد به حيا	٩٥	ما جاء في من يضطر إلى	٧
السلوك إذا أرسل كلب المحوسب	٩٥	البيت له مسائل	١١٩
هذاه أولا	٩٥	احتلامهم أي حالة الإضطراب	١١٩
إذا أرسل المحوسب كلب حرم	٩٦	وعند الأكل وحكم الأكل من	١١٩
ما جاء في حيد الجحر وفي	٩٦	هر واجب أم لا؟ وهل يسم	١١٩
مسائل	٩٧	السم والحضر؟ وهل يحرم سله	١١٩
في حوله تعالى: «وأحل لكم حيد	٩٧	المصيبة؟ وهل يجوز التزود منه؟	١١٩
الجحر» وأما ما قد	٩٧	المضطر من سرب القجر	١٥٦
احتلامهم فيس يجوز من حيد	٩٨	المضطر يأكل من المير	١٥٩
الجحر	٩٨	(٢٥) كتاب الحقيقة	
سئل ابن عمر رضي الله عنه	٩٨	وفي عشرة أبحاث	١٦٤
عما نفع البحر	٩٨	ما جاء في الحقيقة وما فيها	١٦٤
الطهي من السمك	١٠٢	في حكمها	١٦٦
سئل من عمر - رضي الله عنه -	١٠٢	قوله عليه السلام لا أحب العقوى	١٧٣
من جيتا بوم صردا	١٠٩	من أحبه أن يسك من ولده	١٧٣
الحيتان يسمها بالمجوسي	١١١	هل يتنص بالوالد أو يعم الولي	١٧٣
ما نحرهم كل ذي ناب من ضباع	١١٣	غيره؟	١٧٨
احتلهم في حريم ذي ناب من	١١٣	ورب ما طعمه وهي الله بها	١٧٨
الطير	١١٧	نحر الحبيب رقت وأم كلثوم	١٨٧
ما ينكره من أكل الطوب	١٢٠	التصايف بربه الشعر دحية أو فقه	١٨٣
أكل الحمل والجلد والحبر	١٢١	٢ - القمن في الحقيقة	١٨٥
مولد حيا	١٢٦	وقت العطا، سبعة الأيام	١٨٥
والسفر والذئب	١٢٨	التصريف والسوية بين الذكور والإناث	١٨٨
ما جاء في جلوه الميتة	١٣٤		

الكتاب	المجلد	الصفحة	الموضوع	الكتاب	المجلد	الصفحة
١ - كتاب الصلاة	١	١	١ - كتاب الصلاة	١	١	١
٢ - كتاب الصوم	٢	٢	٢ - كتاب الصوم	٢	٢	٢
٣ - كتاب الحج	٣	٣	٣ - كتاب الحج	٣	٣	٣
٤ - كتاب الزكاة	٤	٤	٤ - كتاب الزكاة	٤	٤	٤
٥ - كتاب الطهارة	٥	٥	٥ - كتاب الطهارة	٥	٥	٥
٦ - كتاب النكاح	٦	٦	٦ - كتاب النكاح	٦	٦	٦
٧ - كتاب الطلاق	٧	٧	٧ - كتاب الطلاق	٧	٧	٧
٨ - كتاب الميراث	٨	٨	٨ - كتاب الميراث	٨	٨	٨
٩ - كتاب العتق	٩	٩	٩ - كتاب العتق	٩	٩	٩
١٠ - كتاب الجهاد	١٠	١٠	١٠ - كتاب الجهاد	١٠	١٠	١٠
١١ - كتاب البيعة	١١	١١	١١ - كتاب البيعة	١١	١١	١١
١٢ - كتاب القضاء	١٢	١٢	١٢ - كتاب القضاء	١٢	١٢	١٢
١٣ - كتاب الادب	١٣	١٣	١٣ - كتاب الادب	١٣	١٣	١٣
١٤ - كتاب التاريخ	١٤	١٤	١٤ - كتاب التاريخ	١٤	١٤	١٤
١٥ - كتاب الفقه	١٥	١٥	١٥ - كتاب الفقه	١٥	١٥	١٥
١٦ - كتاب السياسة	١٦	١٦	١٦ - كتاب السياسة	١٦	١٦	١٦
١٧ - كتاب الطب	١٧	١٧	١٧ - كتاب الطب	١٧	١٧	١٧
١٨ - كتاب الزراعة	١٨	١٨	١٨ - كتاب الزراعة	١٨	١٨	١٨
١٩ - كتاب التجارة	١٩	١٩	١٩ - كتاب التجارة	١٩	١٩	١٩
٢٠ - كتاب الحرف	٢٠	٢٠	٢٠ - كتاب الحرف	٢٠	٢٠	٢٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
إيجار اليكر هل يخسر بالآب أو	٢٩٦	زوجتكها بما صحت من القرآن	٢٢٧
بم كل ولي؟	٢٩٦	واللقه فيه	٢٢٧
النساء زينة اليكر البالغة وغيرها	٢٩٦	أما رجل تزوج امرأته بها جود	٢٢٧
والثيب كذلك	٢٩٦	بطلان ورمس	٢٢٧
قول عنه السلام: الأهم حق	٢٩٦	اختلافهم في الحبير يعبر أحد	٢٢٧
بنفسها من وليها	٢٩٦	الزوج	٢٢٧
صيات اليكر يفهم	٢٩٦	هل يكون الصداق محرماً على الولي	٢٢٧
قول من رضي الله عنه لا تنكح	٢٩٦	في العيب؟	٢٢٧
المرأة إلا بإذن وليها	٢٩٦	هل يجب المهر إذا كان النكاح قبل	٢٢٧
اختلافهم في الوفي هل يشترط	٢٩٦	الصير؟	٢٢٧
مطلقاً؟	٢٩٦	إذا مات الزوج رسم يعرض لها	٢٢٧
قوي الرأي من الأصل والمستثنى	٢٩٦	المهر ولم يدخل بها	٢٢٧
ونيان	٢٩٦	إذا شرط الولي شيئاً من الحاء فهو	٢٢٧
القاسم وسائم وسليمان بقولون:	٢٩٦	له أو لمرأته	٢٢٧
نكاح الأب اليكر لازم	٢٩٦	هل يقضي الولي مهر الأم خير	٢٢٧
٣ - ما جاء في الصداق والمهر	٢٩٦	الغير؟	٢٢٧
أقسام الصداق وأحكامه	٢٩٦	هل يعفو الأب عن مهر الأصغرة؟	٢٢٧
من سهل بين سعد جناه، مرأة	٢٩٦	وتفسير قوله تعالى: (أو يعفو)	٢٢٧
فقال: وهت خسي	٢٩٦	الذي بيده حدة النكاح؟	٢٢٧
استلهم في انعقد النكاح بلفظ	٢٩٦	إسلام الكفاية قل أن يدخل بها ...	٢٢٧
النية وغيرها	٢٩٦	أقل المهر عند مالك	٢٢٧
قال عليه السلام: هل عندك شيء	٢٩٦	٤ - ما جاء في إرخاء الستور	٢٢٧
قال: ما عندي إلا إزارتي	٢٩٦	والمنقولة للمهر	٢٢٧
اختلافهم في أمي الصداق	٢٩٦	إذا دخل الرجل في بيتها أو من	٢٢٧
قال عليه السلام: النكاح ولو	٢٩٦	في ربه	٢٢٧
خائفاً من حديد ومل بجود	٢٩٦	٥ - المظالم عند اليكر والثيب	٢٢٧
خائفه؟	٢٩٦	قوله عليه السلام: لا سلمة: إن	٢٢٧
أجوبة المالكية والحنفية عن حديث	٢٩٦	سبعت لك سبت لساني	٢٢٧
أما تم	٢٩٦	هل من حق الزوجة أو حق الزوج؟	٢٢٧

المصروف	المصفحة المصروف	الصفحة
هل قسم ثلثه ثلثه أم يجوز الأكل	٢٥٥	٢٥٥
١ - ما لا يجوز من الشروط في	٢٥٦	٢٥٦
النكاح	٢٥٧	٢٥٧
٢ - من أن لا يطرحها من دارها	٢٥٨	٢٥٨
٣ - لا يزوج عليها	٢٥٩	٢٥٩
٤ - نكاح المعلن وما شيعه	٢٦٠	٢٦٠
٥ - متى لا تطبقه لثلاث	٢٦١	٢٦١
٦ - إذا احتاج إلى	٢٦٢	٢٦٢
٧ - من أن لا يطرحها من دارها	٢٦٣	٢٦٣
٨ - ما لا يجوز من الشروط	٢٦٤	٢٦٤
٩ - متى لا يطرحها من دارها	٢٦٥	٢٦٥
١٠ - نكاح المعلن وما شيعه	٢٦٦	٢٦٦
١١ - متى لا تطبقه لثلاث	٢٦٧	٢٦٧
١٢ - إذا احتاج إلى	٢٦٨	٢٦٨
١٣ - من أن لا يطرحها من دارها	٢٦٩	٢٦٩
١٤ - ما لا يجوز من الشروط	٢٧٠	٢٧٠
١٥ - متى لا يطرحها من دارها	٢٧١	٢٧١
١٦ - نكاح المعلن وما شيعه	٢٧٢	٢٧٢
١٧ - متى لا تطبقه لثلاث	٢٧٣	٢٧٣
١٨ - إذا احتاج إلى	٢٧٤	٢٧٤
١٩ - من أن لا يطرحها من دارها	٢٧٥	٢٧٥
٢٠ - ما لا يجوز من الشروط	٢٧٦	٢٧٦
٢١ - متى لا يطرحها من دارها	٢٧٧	٢٧٧
٢٢ - نكاح المعلن وما شيعه	٢٧٨	٢٧٨
٢٣ - متى لا تطبقه لثلاث	٢٧٩	٢٧٩
٢٤ - إذا احتاج إلى	٢٨٠	٢٨٠
٢٥ - من أن لا يطرحها من دارها	٢٨١	٢٨١
٢٦ - ما لا يجوز من الشروط	٢٨٢	٢٨٢
٢٧ - متى لا يطرحها من دارها	٢٨٣	٢٨٣
٢٨ - نكاح المعلن وما شيعه	٢٨٤	٢٨٤
٢٩ - متى لا تطبقه لثلاث	٢٨٥	٢٨٥
٣٠ - إذا احتاج إلى	٢٨٦	٢٨٦
٣١ - من أن لا يطرحها من دارها	٢٨٧	٢٨٧
٣٢ - ما لا يجوز من الشروط	٢٨٨	٢٨٨
٣٣ - متى لا يطرحها من دارها	٢٨٩	٢٨٩
٣٤ - نكاح المعلن وما شيعه	٢٩٠	٢٩٠
٣٥ - متى لا تطبقه لثلاث	٢٩١	٢٩١
٣٦ - إذا احتاج إلى	٢٩٢	٢٩٢
٣٧ - من أن لا يطرحها من دارها	٢٩٣	٢٩٣
٣٨ - ما لا يجوز من الشروط	٢٩٤	٢٩٤
٣٩ - متى لا يطرحها من دارها	٢٩٥	٢٩٥
٤٠ - نكاح المعلن وما شيعه	٢٩٦	٢٩٦
٤١ - متى لا تطبقه لثلاث	٢٩٧	٢٩٧
٤٢ - إذا احتاج إلى	٢٩٨	٢٩٨
٤٣ - من أن لا يطرحها من دارها	٢٩٩	٢٩٩
٤٤ - ما لا يجوز من الشروط	٣٠٠	٣٠٠
٤٥ - متى لا يطرحها من دارها	٣٠١	٣٠١
٤٦ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٠٢	٣٠٢
٤٧ - متى لا تطبقه لثلاث	٣٠٣	٣٠٣
٤٨ - إذا احتاج إلى	٣٠٤	٣٠٤
٤٩ - من أن لا يطرحها من دارها	٣٠٥	٣٠٥
٥٠ - ما لا يجوز من الشروط	٣٠٦	٣٠٦
٥١ - متى لا يطرحها من دارها	٣٠٧	٣٠٧
٥٢ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٠٨	٣٠٨
٥٣ - متى لا تطبقه لثلاث	٣٠٩	٣٠٩
٥٤ - إذا احتاج إلى	٣١٠	٣١٠
٥٥ - من أن لا يطرحها من دارها	٣١١	٣١١
٥٦ - ما لا يجوز من الشروط	٣١٢	٣١٢
٥٧ - متى لا يطرحها من دارها	٣١٣	٣١٣
٥٨ - نكاح المعلن وما شيعه	٣١٤	٣١٤
٥٩ - متى لا تطبقه لثلاث	٣١٥	٣١٥
٦٠ - إذا احتاج إلى	٣١٦	٣١٦
٦١ - من أن لا يطرحها من دارها	٣١٧	٣١٧
٦٢ - ما لا يجوز من الشروط	٣١٨	٣١٨
٦٣ - متى لا يطرحها من دارها	٣١٩	٣١٩
٦٤ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٢٠	٣٢٠
٦٥ - متى لا تطبقه لثلاث	٣٢١	٣٢١
٦٦ - إذا احتاج إلى	٣٢٢	٣٢٢
٦٧ - من أن لا يطرحها من دارها	٣٢٣	٣٢٣
٦٨ - ما لا يجوز من الشروط	٣٢٤	٣٢٤
٦٩ - متى لا يطرحها من دارها	٣٢٥	٣٢٥
٧٠ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٢٦	٣٢٦
٧١ - متى لا تطبقه لثلاث	٣٢٧	٣٢٧
٧٢ - إذا احتاج إلى	٣٢٨	٣٢٨
٧٣ - من أن لا يطرحها من دارها	٣٢٩	٣٢٩
٧٤ - ما لا يجوز من الشروط	٣٣٠	٣٣٠
٧٥ - متى لا يطرحها من دارها	٣٣١	٣٣١
٧٦ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٣٢	٣٣٢
٧٧ - متى لا تطبقه لثلاث	٣٣٣	٣٣٣
٧٨ - إذا احتاج إلى	٣٣٤	٣٣٤
٧٩ - من أن لا يطرحها من دارها	٣٣٥	٣٣٥
٨٠ - ما لا يجوز من الشروط	٣٣٦	٣٣٦
٨١ - متى لا يطرحها من دارها	٣٣٧	٣٣٧
٨٢ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٣٨	٣٣٨
٨٣ - متى لا تطبقه لثلاث	٣٣٩	٣٣٩
٨٤ - إذا احتاج إلى	٣٤٠	٣٤٠
٨٥ - من أن لا يطرحها من دارها	٣٤١	٣٤١
٨٦ - ما لا يجوز من الشروط	٣٤٢	٣٤٢
٨٧ - متى لا يطرحها من دارها	٣٤٣	٣٤٣
٨٨ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٤٤	٣٤٤
٨٩ - متى لا تطبقه لثلاث	٣٤٥	٣٤٥
٩٠ - إذا احتاج إلى	٣٤٦	٣٤٦
٩١ - من أن لا يطرحها من دارها	٣٤٧	٣٤٧
٩٢ - ما لا يجوز من الشروط	٣٤٨	٣٤٨
٩٣ - متى لا يطرحها من دارها	٣٤٩	٣٤٩
٩٤ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٥٠	٣٥٠
٩٥ - متى لا تطبقه لثلاث	٣٥١	٣٥١
٩٦ - إذا احتاج إلى	٣٥٢	٣٥٢
٩٧ - من أن لا يطرحها من دارها	٣٥٣	٣٥٣
٩٨ - ما لا يجوز من الشروط	٣٥٤	٣٥٤
٩٩ - متى لا يطرحها من دارها	٣٥٥	٣٥٥
١٠٠ - نكاح المعلن وما شيعه	٣٥٦	٣٥٦

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المتزوج في عدة هل تعدد بشين	٢٤٨	١٦ - النهي عن نكاح إماء أهل	٢٤٠
أو عاقل	الكتاب
هل يجوز للنكاح في العدة أن	٢٤٨	فيه عدة مثل نكاح حران أهل	٢٤١
يتزوجها بعد أو لا يتزوجان أبدا؟	الكتاب والحران بأهل الكتاب
نهر فليستكون في العدة	٢٤٩	وحكم المجوس وهذه الأمة	٢٤٥
هل بشرط وجود الحيض في عدة	الكتاب ونكاحها
المتولي عنها؟	٢٥٤	١٧ - ما جاء في الإحصان بعد شرعا	٢٥٤
١٢ - نكاح الأمة على الحرية	٢٥٥	قوله سبحانه من المصحب
نكاح الأب بشرط عدم تطهر	٢٥٥	المصنات أو لات الأوزاج	٢٥٩
وبحرف العتق	٢٥٥	هل يكون بيع الأمة ضلعا؟	٢٥٤
الجمع بين الحرية والأمة	٢٥٧	قروع المالكية في إحصان لأمة
انقضاء بين الحرية والأمة	٢٦٠	الحر بعكسه	٢٦٥
١٣ - في طر رجل يملك امرأته وقد	١٨ - نكاح العتمة والعرق بين يمين
كانت لعتة لطارها	٢٦٤	العرق	٢٦٨
مكر يكون الأمة أم ولد؟ والاختلاف	أفتني عنه في غير أو غيره	٢٦٩
فيه	٢٦٨	برهه استمتع بوطئة وتكون عتمة
١٤ - ما جاء في كراهية إصابة	مؤقتة لرجعت	٢٦٠
الأختين بمسك الفحص والجمع	هل بعد نكاح لعتة؟ وهل يصح
بها	٢٧٠	الإحصان بعد موت المصائب؟ ...	٢٧٣
قول عثمان رضي الله عنه أحلتها	١٩ - نكاح العبد هل يجوز له أن
تة وحرمتها أمة	٢٧٤	يتزوج أرحا	٢٧٥
لا يجوز وطء لأخت حتى يحرم	نكاح العبد بغير إذن سيده يتوقف
لاخرى ووجود التحريم	٢٧٩	أو يفتي	٢٧٩
١٥ - النهي أن يصيب أمة كانت	لها ملك الزوج امرأته وعكس
لأيه	٢٨٧	طبع النكاح	٢٣٨
التي مباشرة لهما دون الفرج من بشر	إنا ملكك المرأة زوجها في ما فيها
الحرمة	٢٨٣	فيه	٢٤٠
وهب عمر - رضي الله عنه - حازية	٢٠ - نكاح المشرك إذا أسلمت
لأبيه وقال: لا نكحها	٢٨٥	زوجته لته	٢٤١

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	توضيح	الترجمة
في عادة سنان ١ - إذا أسلم معاً	٥٨٥	ورن بواقة من ذهب واليخط مذهب	٥٨٥
٢ - إذا أسلم أحد الزوجين	٥٨٦	بذل عند تزوج من غيره ومقتار	٥٨٦
المسترجع ٣ - إذا أسلم زوج	٥٨٧	لزمه	٥٨٧
الكناسية ٤ - إذا أسلم أحد	٥٨٨	الزمن عليه الإسلام ليس فيها غير	٥٨٨
انضم لهم بعد المدخل ٥ - إذا	٥٨٩	ولا نصح	٥٨٩
تخلص الآخر حتى انقضت العدة	٥٩٠	إذا صحت التوبة تكفي من يوم	٥٩٠
٦ - اختلاف الثلاث ٧ - اختلاف	٥٩١	في لقضاء هذه التوبة الحديث	٥٩١
الدين	٥٩٢	إن سبها أخذه عليه السلام	٥٩٢
بيت التوبة من التوبة أسلمت زوج	٥٩٣	ودخل أسلم معه وحبه عليه	٥٩٣
الدين	٥٩٤	السلام أخذه	٥٩٤
٢٢ - جامع الكتاب	٥٩٥	٥٩٥
إذا زوج أو اشتري أحدًا لم يفتق	٥٩٦	بالتوبة	٥٩٦
..... ..	٥٩٧	حلف رجل أحد رجل فقال: يا	٥٩٧
..... ..	٥٩٨	أخذه من غيره	٥٩٨
..... ..	٥٩٩	عده	٥٩٩
..... ..	٦٠٠	من فلق امرأة ثلاثاً في اليوم	٦٠٠
..... ..	٦٠١	الحاكم في عقوبات	٦٠١
..... ..	٦٠٢	ثلاث من فيه نصح الكتاب	٦٠٢
..... ..	٦٠٣	والطلاق والغير	٦٠٣
..... ..	٦٠٤	والع من صحيح تزوج شابة فأزواجها	٦٠٤
..... ..	٦٠٥	على التقديس	٦٠٥
..... ..	٦٠٦	بأن أسلمه في البيت واللعن	٦٠٦
..... ..	٦٠٧	والكفر والغرها	٦٠٧
..... ..	٦٠٨	يجوز للمرأة أن تهب مملوكاً	٦٠٨
..... ..	٦٠٩	فهرس ممتلك	٦٠٩